

(كِتَابُ الزَّكَاةِ) هِيَ لُغَةٌ: التَّطْهِيرُ وَالنَّمَاءُ وَغَيْرُهُمَا.

وَشَرْعًا: اسْمٌ لِمَا يُخْرَجُ عَنْ مَالٍ أَوْ بَدَنٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَتُوا الزَّكَاةَ} وَقَوْلِهِ {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ} وَأَخْبَارٌ كَخَبَرِ {بَنِي الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ} وَهِيَ أَنْوَاعٌ تَأْتِي فِي أَبْوَابٍ.

(بَابُ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ) بَدَعُوا بِهَا وَبِالْإِبِلِ مِنْهَا لِلْبَدَاةِ بِالْإِبِلِ فِي خَبَرِ أَنَسٍ الْآتِي لِأَنَّهَا أَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ (تَجِبُ) أَيِ الزَّكَاةِ (فِيهَا) أَيِ فِي الْمَاشِيَةِ (بِشُرُوطٍ) أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا (كَوْنُهَا نَعْمًا) قَالَ الْفُقَهَاءُ وَاللُّغَوِيُّونَ: أَيِ إِبِلًا وَبَقَرًا وَغَنَمًا ذُكُورًا كَانَتْ أَوْ إِنَاثًا فَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ كَخَيْلٍ وَرَقِيقٍ وَمُتَوَلِّدٍ بَيْنَ زَكَاةٍ وَغَيْرِهِ لَخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ {لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ} وَغَيْرُهُمَا مِمَّا ذَكَرَ مِثْلُهُمَا، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ

الشَّرْحُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (كِتَابُ الزَّكَاةِ) أَصْلُهَا زَكَاةٌ بَفَتْحِ الْوَاوِ قُلِبَتْ أَلِفًا لِيَتَحَرَّكَهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا وَفُرِضَتْ فِي شَعْبَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ مَعَ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَقِيلَ: قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ فُرِضَتْ فِي شَوَّالٍ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ بَعْدَ فَرَضِ رَمَضَانَ قِيلَ وَهِيَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ بِذَلِيلِ قَوْلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ}. وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا غَيْرُ الزَّكَاةِ الْمَعْرُوفَةِ كَالتَّطْهِيرِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَنَا، وَقَدْ صَرَّحَ الْجَلَالُ السِّيُوطِيُّ فِي خَصَائِصِهِ الصُّغْرَى أَنَّ الشَّيْخَ تَاجَ الدِّينِ بَنَ عَطَاءِ اللَّهِ السَّكَنْدَرِيَّ ذَكَرَ فِي كِتَابِ التَّنْوِيرِ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُمْ لَا مَلِكَ لَهُمْ مَعَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانُوا يَشْهَدُونَ أَنَّ مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ وَدَائِعِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ يَبْذُلُونَهَا فِي أَوَانٍ بِذَلِكَ وَيَمْنَعُونَهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا وَأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا هِيَ طَهْرَةٌ لِمَا عَسَاهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَالْأَنْبِيَاءُ مُبْرَرُونَ مِنَ الدَّنَسِ لِعِصْمَتِهِمْ. قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُنَاوِي فِي شَرْحِ الْخَصَائِصِ الْمَذْكُورَةِ: وَهَذَا كَمَا تَرَى مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِهِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافُهُ.

وَنَقَلَ شَيْخُنَا ع ش كَشَيْخُنَا س ل عَنْ الشَّهَابِ م ر أَنَّهُ أَفْتَى بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ وَأَقَرَّهُ شَيْخُنَا الشُّوَبْرِيُّ أ ط ف وَقَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى الصَّوْمِ وَالْحَجِّ مَعَ أَنَّهُمَا أَفْضَلُ مِنْهَا مُرَاعَاةً لِلْحَدِيثِ النَّاطِرِ إِلَى كَثَرَةِ أَفْرَادِ مَنْ تَلَزَّمَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا ق ل عَلَى التَّحْرِيرِ، وَهِيَ إِمَّا اسْمٌ لِلإِخْرَاجِ فَتَكُونُ بِمَعْنَى التَّرَكُّبَةِ، أَوْ الْمَالِ الْمُخْرَجِ فَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمُرَكَّبِيَّةِ شَوَبْرِيٌّ.

(قَوْلُهُ: التَّطْهِيرُ) أَيِ لِأَنَّهَا تُطَهَّرُ الْمُخْرَجُ عَنْ الْإِثْمِ وَالْمُخْرَجُ عَنْهُ عَنْ تَدْنُسِهِ بِحَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ وَتُصْلِحُهُ وَتُتَمِّمُهُ وَتَقِيهِ مِنَ الْآفَاتِ.

شَرْحُ م ر قَالَ تَعَالَى {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا} أَيِ طَهَّرَهَا.

(قَوْلُهُ: وَالنَّمَاءُ) بِالْمَدِّ أَيِ التَّغْيِيرُ يُقَالُ زَكَا الزَّرْعُ إِذَا نَمَا وَزَادَ وَزَكَتِ النَّفَقَةُ إِذَا بَوْرَكَ فِيهَا وَقُلَانِ زَاكَ أَيِ كَثِيرُ الْخَيْرِ وَأَمَّا النَّمَا بِالْفَصْرِ فَهُوَ اسْمٌ لِلنَّمْلِ الصَّغِيرِ بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: وَغَيْرُهُمَا) كَالِإِصْلَاحِ وَالْمَدْحِ قَالَ تَعَالَى {فَلَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ} أَيِ لَا تَمْدَحُوهَا (قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَتُوا الزَّكَاةَ}) الْأَصَحُّ أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ لَمْ تَنْصَحْ دَلَالَتُهَا لَا عَامَّةً وَلَا مُطْلَقَةً وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ}

صَدَقَهُ {الآيَةُ زِي قَالَ حَجَّ: وَيُسْكَلُ عَلَيْهِ آيَةُ الْبَيْعِ فَإِنَّ الْأَظْهَرَ فِيهَا مِنْ أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ أَنَّهَا عَامَّةٌ مَخْصُوصَةٌ مَعَ اسْتِثْوَاءِ كُلِّ مِنَ الْآيَتَيْنِ لَفْظًا فَتَرْجِيحُ عُمُومِ تِلْكَ وَإِجْمَالُ هَذِهِ دَقِيقٌ. وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ حِلَّ الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ مَنْطُوقُ الْآيَةِ مُوَافِقٌ لِأَصْلِ الْحِلِّ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطٍ أَنَّ فِيهِ مَنَفْعَةً مُتَمَحِّضَةً فَمَا حَرَّمَهُ الشَّرْعُ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ وَمَا لَمْ يُحَرِّمْهُ مُوَافِقٌ لَهُ فَعَلِمْنَا بِهِ وَمَعَ هَذَيْنِ يَنْعَدُّ الْقَوْلُ بِالْإِجْمَالِ لِأَنَّهُ الَّذِي لَمْ تَنْضَحْ دَلَالَتُهُ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ وَالْحِلُّ قَدْ عَلِمْتَ دَلَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ إِبْهَامٍ فَوَجَبَ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ الْعَامِّ الْمَعْمُولِ بِهِ قَبْلَ وَرُودِ الْمُخَصَّصِ لِاتِّضَاحِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ. وَأَمَّا إيجابُ الزَّكَاةِ الَّذِي هُوَ مَنْطُوقُ اللَّفْظِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ لِتَضَمُّنِهِ أَخْذَ مَالِ الْغَيْرِ قَهْرًا عَلَيْهِ وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلَ بِهِ قَبْلَ

وَرُودِ بَيَانِهِ مَعَ إِجْمَالِهِ فَصَدَقَ عَلَيْهِ حَدُّ الْمُجْمَلِ وَيَدُلُّ لِذَلِكَ فِيهِمَا أَحَادِيثُ الْبَابَيْنِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَنَى بِأَحَادِيثِ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ الرَّبَا وَغَيْرِهِ فَأَكْثَرَ مِنْهَا، لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ لِبَيَانِهَا لِكَوْنِهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لَا لِبَيَانِ النَّبُوعَاتِ الصَّحِيحَةِ اكْتِفَاءً بِالْعَمَلِ فِيهَا بِالْأَصْلِ وَفِي الزَّكَاةِ عَكْسُ ذَلِكَ فَاعْتَنَى بِبَيَانِ مَا تَحِبُّ فِيهِ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِهِ لَا بَيَانِ مَا لَا تَحِبُّ فِيهِ اكْتِفَاءً بِأَصْلِ عَدَمِ الْوُجُوبِ وَمِنْ ثَمَّ طُولِبَ مَنْ ادَّعَى الزَّكَاةَ فِي تَحْوِ خَيْلٍ وَرَقِيقٍ بِالذَّلِيلِ ١ هـ. وَأَتَى بِالْآيَةِ الثَّانِيَةِ لِبَيَانِ أَنَّ الْإِمَامَ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ مِنَ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ {بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ} فِيهِ أَنَّ الْخَمْسَ هِيَ نَفْسُ الْإِسْلَامِ فَيَلْزَمُ بِنَاءُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ. وَأَجِيبَ بِأَنَّ بُنِيَ بِمَعْنَى اشْتَمَلَ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِسْلَامَ مُشْتَمِلٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَمْسِ، لِأَنَّ الْكُلَّ يَشْتَمِلُ عَلَى أَجْزَائِهِ أَوْ يُقَالُ عَلَى بِمَعْنَى مِنْ وَبُنِيَ بِمَعْنَى تَرَكَّبَ وَالتَّقْدِيرُ تَرَكَّبَ الْإِسْلَامُ مِنْ خَمْسٍ أَوْ أَنَّهُ شَبَّهَ الْإِسْلَامَ بِقَصْرِ مَشِيدٍ عَلَى دَعَائِمِ خَمْسٍ تَشْبِيهًا مُضْمَرًا فِي النَّفْسِ وَذَكَرَ شَيْئًا مِنْ خَوَاصِّ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ بُنِيَ فَيَكُونُ تَخْيِيلًا وَعَلَى تَرْشِيحٍ.

(قَوْلُهُ: وَهِيَ أَنْوَاعٌ) أَيُّ تَتَعَلَّقُ بِأَنْوَاعٍ وَلَوْ قَالَ بِأَجْنَاسٍ لَكَانَ أَوْلَى. وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ: حَيَوَانٌ وَنَبَاتٌ وَجَوْهَرٌ وَتَرْجَعُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ، لِأَنَّ الْحَيَوَانَ ثَلَاثَةٌ وَكَذَا النَّبَاتُ حَبٌّ وَتَمْرٌ وَزَيْبَبٌ وَالْجَوْهَرُ اثْنَانِ ذَهَبٌ وَفِصَّةٌ.

وَهَذَا أَنْسَبُ بِقَوْلِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَتُدْفَعُ لِثَمَانِيَةٍ وَيَدْخُلُ فِي النَّفْدِ النَّجَارَةُ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهَا الْقِيَمَةُ وَعَدَّهَا بَعْضُهُمْ خَمْسَةً فَجَعَلَ الْحَيَوَانَ ثَلَاثَةً: إِبِلٌ وَبَقَرٌ وَعَنَمٌ وَالنَّبَاتَ وَالنَّفْدَ. وَبَعْضُهُمْ: سِتَّةَ النَّعَمِ وَالْمُعْشَرَاتِ أَيُّ مَا فِيهِ الْعُسْرُ أَوْ نِصْفُهُ وَالنَّفْدُ وَالنَّجَارَةُ وَالْمَعْدِنُ وَالْفِطْرُ.

وَبَعْضُهُمْ سَبْعَةً: جَعَلَ الْحَيَوَانَ ثَلَاثَةً إِبِلًا وَبَقَرًا وَعَنَمًا وَجَعَلَ النَّبَاتَ ثَلَاثَةً حَبًّا وَنَخْلًا وَعِنَبًا وَالنَّفْدَ وَاحِدًا وَبَعْضُهُمْ ثَمَانِيَةً جَعَلَ النَّفْدَ ذَهَبًا وَفِصَّةً وَهَذَا أَنْسَبُ بِقَوْلِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَتُدْفَعُ لِثَمَانِيَةٍ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا دَاخِلٌ فِي عُمُومِ جِنْسٍ وَهُوَ حَيَوَانٌ وَاخْتَصَّتْ بِالنَّعَمِ مِنْهُ لِكَثْرَةِ نَفْعِهِ وَنَبَاتٌ وَاخْتَصَّتْ بِالْمُقَنَّنَاتِ مِنْهُ، لِأَنَّ بِهِ قَوَامَ الْبَدَنِ.

وَجَوْهَرٌ وَاخْتَصَّتْ بِالنَّفْدِ مِنْهُ لِكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ وَتَمْرٌ وَاخْتَصَّتْ بِالنَّخْلِ وَالْعِنَبِ مِنْهُ لِإِغْتِنَاءِ بِهِمَا عَنِ الْفُوتِ وَيَدْخُلُ فِي النَّفْدِ النَّجَارَةُ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ قِيَمَتُهَا وَإِنَّمَا وَجَبَتْ فِيهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ لِمَا فِيهِمَا مِنَ النَّمَاءِ الْمَحْضِ.

(بَابُ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ).

أَيُّ بَعْضِ الْمَاشِيَةِ، وَهِيَ النَّعْمُ مِنْهَا أَخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ أَوْ الْمَعْنَى بَابُ الزَّكَاةِ الَّتِي فِي الْمَاشِيَةِ وَهَذَا لَا يَفْتَضِي جُوبَهَا فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا فَالْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى فِي. وَلَفْظُهَا مُفْرَدٌ.

وَجَمْعُهَا مَوَاشٍ.

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَشْيِهَا وَهِيَ تَرْعى، وَالنَّعْمُ أَخْصُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْمَاشِيَةُ أَخْصُ مِنْهَا لِأَنَّهَا اسْمٌ لِلْإِبِلِ وَالْغَنَمِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ قَالَ شَيْخُنَا: لَكِنَّ الْمَعْرُوفَ مُسَاوَأَتُهَا لِلْحَيَوَانِ فَلَعَلَّ هَذَا الْمَعْنَى قَدْ هُجِرَ فِي الْعَرَفِ بِرِمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: بَدَعُوا) أَيُّ الْأَصْحَابِ بِرِمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: لِلْبَدَاءَةِ بِالْإِبِلِ الْخ) هُوَ تَعْلِيلٌ لِلدَّعْوَى الثَّانِيَةِ.

وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا عَلَّةٌ لِلْعَلَّةِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا عَلَّةٌ لِلْأُولَى، وَلَيْسَ بظَاهِرٍ لِعَدَمِ الْوَاوِ وَأَيْضًا أَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ إِنَّمَا هِيَ الْإِبِلُ فَيَكُونُ تَرَكَ دَلِيلُ الدَّعْوَى الْأُولَى وَقَرَّرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَلَّةَ الْأُولَى تُنْتِجُ الدَّعْوَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الْبَدَاءَةِ بِالْإِبِلِ الْبَدَاءَةُ بِالْمَاشِيَةِ لِأَنَّهَا مِنْهَا.

(قَوْلُهُ: أَحَدَهَا كَوْنُهَا نَعَمًا) فِي هَذَا تَصْرِيحٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِ بِأَنَّ الْمَاشِيَةَ أَعَمُّ مِنَ النَّعَمِ.

وَنَقَلَ حَجَّ عَنِ الْقَامُوسِ أَنَّهَا أَخْصُ مِنَ النَّعَمِ حَيْثُ قَالَ: الَّذِي فِي الْقَامُوسِ أَنَّ الْمَاشِيَةَ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ. وَفِي النَّهَايَةِ أَنَّهَا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ نِعَمِ اللَّهِ فِيهَا عَلَى خَلْقِهِ مِنَ الدَّرِّ وَالنَّسْلِ وَتَحْوِهَا. وَالنَّعْمُ اسْمٌ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ وَجَمْعُهُ أَنْعَامٌ وَجَمْعُ أَنْعَامٍ أُنَاعِمٌ ح ل مَعَ زِيَادَةٍ. (قَوْلُهُ: أَيُّ إِبِلًا) وَالْإِبِلُ اسْمٌ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

وَمُدْلُولُهُ جَمْعٌ وَكَذَا الْغَنَمُ وَالْخَيْلُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاخْتِيَالِهَا فِي مَشْيِهَا.

(قَوْلُهُ: وَبَقَرًا) اسْمٌ جِنْسٍ وَاحِدُهُ بَقْرَةٌ، وَغَنَمًا اسْمٌ جِنْسٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْغَنَمَ اسْمٌ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ع ش.

(قَوْلُهُ: كَخَيْلٍ) خِلَافًا لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ أَوْجَبَهَا فِي الْإِنَاثِ وَحَدَّهَا أَوْ مَعَ الذُّكُورِ وَأَبْدَى بَعْضُهُمْ حِكْمَةَ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ فِيهَا وَهِيَ كَوْنُهَا تُتَّخَذُ لِلرِّبَنِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْلُ مُؤنَّثٌ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

وَقَوْلُهُ: وَرَفِيقٌ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَمَحَلُّ عَدَمِ وَجُوبِهَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنَا لِلتَّجَارَةِ شَرْحٌ م ر (قَوْلُهُ: وَمُتَوَلَّدٌ بَيْنَ زَكَاوِيٍّ وَغَيْرِهِ) كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ بَقَرٍ أَهْلِيٍّ وَبَقَرٍ وَحْشِيٍّ وَبَيْنَ غَنَمٍ وَظَبَائٍ أَيُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ وَلِبَنَائِهَا عَلَى الرَّفْقِ لِكَوْنِهَا مُوَاسَاةً وَبِهِ فَارَقَ ضَمَانَ الْمُحْرِمِ لِتَعَدِّيهِ كَمَا فِي الشُّوْبَرِيِّ قَالَ ح ل وَعَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ أَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أَحْسَ أَصْلَانِهِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ كَمَا يَتَّبِعُهُ فِي أَقْلِهَا قَدْرًا هـ.

وَحَرَجَ بِهِ الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ زَكَاوَيْنِ كَبَقَرٍ وَغَنَمٍ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَيَلْحَقُ بِالْأَخْفِ.

قَالَ: حَجٌّ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ لَا السَّنُ فَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ بَيْنَ ضَأْنٍ وَبَقَرٍ مَا لَهُ سَتَتَانِ ق ل.

(و) ثَانِيَهَا كَوْنُهَا (نِصَابًا) وَقَدْرُهُ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي (وَأَوَّلُهُ فِي إِبِلٍ خَمْسٌ، فَبِئْسَ كُلِّ خَمْسٍ) مِنْهَا (إِلَى عَشْرِينَ شَاةً وَلَوْ ذَكَرًا) لِصِدْقِ الشَّاةِ بِهِ (وَيُجْزَى) عَنْهَا وَعَمَّا فَوْقَهَا (بِعِيرِ الزَّكَاةِ) وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ قِيَمَةَ الشَّاةِ لِأَنَّهُ

يُجْزَى عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَعَمَّا دُونَهَا أُولَى.

وَأَقَادَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الزَّكَاةِ اعْتِبَارَ كَوْنِهِ أُتْنَى بِنْتِ مَخَاضٍ فَمَا فَوْقَهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ (و) فِي (خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ وَ) فِي (سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ لَهَا سَنَتَانِ وَ) فِي (سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ لَهَا ثَلَاثٌ) مِنْ السَّنِينَ (و) فِي (إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ لَهَا أَرْبَعٌ) مِنْ السَّنِينَ (و) فِي (سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَ) فِي (إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ وَ) فِي (مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَتِسْعٌ، ثُمَّ كُلُّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَ) فِي (كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً) وَذَلِكَ لِخَبَرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ لِأَنَّهُ بِالصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ وَمِنْ لَفْظِهِ إِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً؛ وَالْمُرَادُ زَادَتْ وَاحِدَةً لَا أَقَلَّ كَمَا صَرَّحَ بِهَا فِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ إِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ { فَهِيَ مُقَيَّدَةٌ لِخَبَرِ أَنَسٍ وَبِهَا مَعَ كَوْنِ الْمُتَبَادِرِ مِنَ الزِّيَادَةِ فِيهِ وَاحِدَةً أَخَذَ أَمْتُنَا فِي عَدَمِ اعْتِبَارِ بَعْضِهَا لَكِنَّهَا مُعَارِضَةٌ لَهُ لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ وَدَلَالَتُهُ عَلَى خِلَافِهِ. فَالْمُتَجَنِّهِ لِصِحَّةِ مَا فِيهِ وَلِدْفَعِ الْمُعَارِضَةِ حَمَلُ قَوْلِهِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ عَلَى أَنَّ مَعَهَا فِي صُورَةِ مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثًا، وَإِنَّمَا تَرَكَ ذَلِكَ تَغْلِيلًا لِبَقِيَّةِ الصُّورِ عَلَيْهَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ مَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْوَاجِبُ يَتَعَلَّقُ بِهِ كَالْعَاشِرَةِ.

فَفِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَحِقَّةٌ وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ حِقَّتَانِ وَبِنْتُ لَبُونٍ وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَهَكَذَا، وَلِلْوَاحِدَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ قِسْطٌ مِنَ الْوَاجِبِ فَيَسْقُطُ بِمَوْنِهَا بَيْنَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَالتَّمَكُّنِ مِنْ الْإِخْرَاجِ جُزْءٌ مِنْ مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ وَمَا بَيْنَ النَّصَبِ عَقْوٍ وَيُسَمَّى وَقَصًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَوْ كَانَ لَهُ تِسْعٌ مِنَ الْإِبِلِ قَتَلَفَ مِنْهَا أَرْبَعٌ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبِلَ التَّمَكُّنِ وَجَبَتْ شَاءَ وَسُمِّيَتْ الْأُولَى مِنَ الْمَخْرَجَاتِ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ، لِأَنَّ أُمَّهَا أَنْ لَهَا أَنْ تَحْمِلَ مَرَّةً ثَانِيَةً فَتَكُونَ مِنَ الْمَخَاضِ أَيْ الْحَوَامِلِ وَالثَّانِيَةُ بِنْتُ لَبُونٍ، لِأَنَّ أُمَّهَا أَنْ لَهَا أَنْ تَلِدَ ثَانِيًا فَتَكُونَ ذَاتَ لَبْنٍ وَالثَّلَاثَةُ حِقَّةٌ لِأَنَّهَا أَسْنَحَتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ أَوْ أَنْ تُرَكَّبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا وَالرَّابِعَةُ جَذَعَةٌ لِأَنَّهَا أُجْدَعَتْ مُقَدَّمُ أَسْنَانِهَا أَيْ أَسْقَطَتْهُ وَاعْتَبِرَ فِي الْجَمِيعِ الْأَثْوَةُ لِمَا فِيهَا مِنْ رِفْقِ الدَّرِّ وَالنَّسْلِ وَزِدَتْ وَتِسْعٌ ثُمَّ كُلُّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ لِدْفَعِ مَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الْأَصْلِ مِنْ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ بِمَا دُونَهُمَا وَلَيْسَ مُرَادًا الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَثَانِيَهَا كَوْنُهَا نِصَابًا) أَيْ وَثَالِثُهَا مُضِيُّ حَوْلٍ فِي مِلْكِهِ، وَرَابِعُهَا إِسَامَةُ مَالِكٍ لَهَا كُلُّ الْحَوْلِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا وَالنَّصَابُ بِكَسْرِ النُّونِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَالَ: الْأَزْهَرِيُّ نِصَابُ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ وَمِنْهُ نِصَابُ الزَّكَاةِ لِلْقَدْرِ الْمُعْتَبَرِ لَوْجُوبِهَا.

(قَوْلُهُ: فِي كُلِّ خَمْسٍ إِلَى عِشْرِينَ شَاءَ) وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَعِيْبَةً، لِأَنَّ مَحَلَّ إِجْرَاءِ الْمَعِيْبِ إِذَا كَانَ مِنَ الْجِنْسِ كَمَا قَرَّرَهُ ح ف قَالَ م ر وَهَلْ الشَّاءُ الْمَخْرَجَةُ عَنِ الْإِبِلِ أَصْلٌ أَوْ بَدَلٌ ظَاهِرٌ كَلَامَ بَعْضِهِمُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَيُظْهِرُ أَثَرُ ذَلِكَ فِي مُطَالَبَةِ السَّاعِي فَعَلَى الْأَصَحِّ يُطَالَبُ بِالشَّاءِ فَإِنْ دَفَعَهَا الْمَالِكُ فَذَلِكَ أَوْ بَعِيرَ الزَّكَاةِ قَبْلَهُ وَكَانَ بَدَلًا.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ ذَكَرًا) غَايَةُ اللَّزْمِ فَالْتَّاءُ فِيهَا لِلْوَحْدَةِ (قَوْلُهُ: وَيُجْزَى عَنْهَا) أَيْ عَنْ الْخَمْسِ بَعِيرُ زَكَاةٍ وَيَقَعُ كُلُّهُ

فَرَضًا، لِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يُمكنُ تَجَرُّؤُهُ يَقَعُ كُلُّهُ فَرَضًا بِخِلَافِ مَا يُمكنُ تَجَرُّؤُهُ كَمَسْحِ جَمِيعِ الرَّاسِ وَإِطَالَةِ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ يَقَعُ قَدْرُ الْوَاجِبِ فَرَضًا وَالْبَاقِي نَفْلًا، وَظَاهِرُ التَّعْيِيرِ بِالْإِجْرَاءِ أَنَّ الشَّاءَ أَفْضَلُ مِنْهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِأَفْضَلِيَّتِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ وَقَالَ: شَيْخُنَا ح ف إِنْما عَبَّرَ بِالْإِجْرَاءِ لِكُونِ الشَّاءِ هِيَ الْأَصْلُ قَرِيبًا يُتَوَهَّمُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا يُجْزئُ وَإِنَّمَا أَجْزَأَ غَيْرُهُ رَفْعًا بِالْمَالِكِ وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الشَّاءِ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الشَّاءِ فَإِنْ تَسَاوَيَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَهَلْ يُقَدَّمُ الْبَعِيرُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ الشَّاءِ، لِأَنَّهَا الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا أَوْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَقْرَبُ الثَّلَاثُ ع ش عَلَى م ر .

وَلَوْ تَكَرَّرَتِ السَّنِينَ وَعِنْدَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَلَمْ يُخْرَجْ شَيْئًا فَهَلْ الْوَاجِبُ شَاءٌ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرُ فِيهِ وَجْهَانِ الصَّحِيحُ مِنْهُمَا الْأَوَّلُ لِأَنَّ قِيمَتَهَا مُتَعَلِّقَةٌ بَيْنَ النَّصَابِ فَتَنْقُصُ عَيْنُ النَّصَابِ إِذَا جَاءَ الْحَوْلُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ تَمَامُ النَّصَابِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقَطَّ شَيْخُنَا بِابِلِي ط ف وَفَرَّه ح ف (قَوْلُهُ: فَعَمَّا دُونَهَا أُولَى) وَفِي إِجَابِ عَيْنِهِ إِجْحَافٌ بِالْمَالِكِ وَفِي إِجَابِ بَعْضِهِ ضَرَرُ الْمُشَارَكَةِ فَأَوْجَبْنَا الشَّاءَ بَدَلًا لِخَبَرِ أَنَسٍ فَصَارَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا لَا بَعَيْنِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ الشَّاءَ وَقَدْ حَكَى الْأَصْلُ وَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الشَّاءَ أَصْلٌ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ أَوْ بَدَلٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ جِنْسِ الْمَالِ وَاقْتَضَى كَلَامُهُ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ ز ي وَاعْتَمَدَهُ م ر وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنَّ الْقَائِلَ بِالْأَصَالَةِ نَظَرَ لِكُونِهَا مَنْصُوصًا عَلَيْهَا وَمَنْ قَالَ بِالْبَدَلِ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِمَّا تَعَلَّقَتْ بِهِ فَلَمَّا أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ كَانَتْ بَدَلًا ع ش .

(قَوْلُهُ: اعْتِبَارُ كَوْنِهِ أَتْنَى) أَيِ إِذَا كَانَ فِي إِبِلِهِ إِثْنَا ح ل (قَوْلُهُ: فَمَا فَوْقَهَا) أَيِ وَلَوْ ابْنُ لَبُونٍ وَلَوْ مَعَ وَجُودِهَا كَمَا جَزَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: بِنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ) أَيِ كَامِلَةٌ وَلَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالشَّرُوعِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّ أَسْنَانَ الزَّكَاةِ تَحْدِيدِيَّةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُغْتَفَرُ النِّقْصُ فِيهَا إِلَّا فِي ضَائِنٍ أَجْذَعُ مُقَدَّمُ أَسْنَانِهِ فَيُجْزئُ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ ق ل عَلَى الْجَلَالِ .

(قَوْلُهُ: وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً) وَيُجْزئُ عَنْهَا بِنْتُ لَبُونٍ ح ل (قَوْلُهُ: وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ حَقَّةً) وَيُجْزئُ عَنْهَا حِقَّتَانِ أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ ح ل (قَوْلُهُ: وَبِتِسْعٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَغْيِيرِ وَكُلِّ عَشْرِ مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا أَيِ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ أَوَّلًا بِتِسْعٍ زِيَادَةً عَلَى الْمِائَةِ وَالْإِحْدَى وَالْعِشْرِينَ ثُمَّ بِكُلِّ عَشْرِ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالثَّلَاثِينَ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ بِزِيَادَةِ كُلِّ عَشْرَةٍ أَيِ بِزِيَادَةِ عَشْرَةِ عَشْرَةٍ شَيْخُنَا .

(قَوْلُهُ: وَذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِ الْمَنِّ وَأَوَّلُهُ فِي إِبِلٍ إِلَى قَوْلِهِ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فِي كِتَابِهِ لِأَنَسٍ) لَمَّا وَجَّهَهُ عَامِلًا عَلَى الزَّكَاةِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ بِلَفْظِ التَّنْبِيَةِ اسْمٌ لِإِقْلِيمٍ مَخْصُوصٍ بِالْيَمَنِ وَصُورَةُ الْكِتَابِ مَذْكُورَةٌ فِي شَرْحِ م ر فَرَاغَهُ إِنْ سِنَتْ (قَوْلُهُ: وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً) أَيِ إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ عَشْرَةً فَأَكْثَرَ (قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ زَادَتْ وَاحِدَةً) أَيِ فَأَكْثَرَ، لِأَنَّ الْمُرَادَ نَفْيُ الْأَقْلِ فَقَطَّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ لَا أَقْلَ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ وَاحِدَةً فَأَكْثَرَ، قَوْلُهُ: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إِبِلٍ، وَالْمُرَادُ زَادَتْ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاحِدَةِ تِسْعًا ثُمَّ عَشْرًا كَمَا اسْتَنْبَطَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ قَوْلِهِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ ز ي قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ زَادَتْ وَاحِدَةً أَيِ فَأَكْثَرَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً لِأَنَّهَا إِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَقَطَّ لَا يَكُونُ فِيهَا حَقَّةً بَلْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ كَمَا مَرَّ، فَقَوْلُهُ: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ أَيِ وَثَلَتْ أَيِ فِي زِيَادَةِ الْوَاحِدَةِ وَقَوْلُهُ: وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ أَيِ فِيمَا بَعْدَهَا وَهُوَ التَّسْعُ ثُمَّ الْعَشْرُ .

(قوله: فهي مُقَدَّدة لِخَبَرِ أَنَسٍ) أَي الَّذِي أَطْلَقَ فِيهِ الزِّيَادَةَ، وَقَوْلُهُ: وَدَلَّاهُ عَلَى خِلَافِهِ أَي لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إلخ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّائِدِ شَيْءٌ (قوله: عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ) أَي، لِأَنَّ لَفْظَهَا {فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٍ} وَضَمِيرُ فَوَيْهَا عَائِدٌ لِقَوْلِهِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً وَإِذَا دَخَلَتْ الْوَاحِدَةُ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَعَلُّقِ الْوَاجِبِ بِهَا بِرُمَاوِيِّ (قوله: يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ) أَي الَّذِي هُوَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٍ وَمَعْنَى تَعَلُّقِهِ بِهَا أَنَّ يَخْصُّهَا جُزْءٌ مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ بِخِلَافِ الرَّائِدِ عَلَيْهَا إِلَى تَسَعٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ، لِأَنَّهُ وَقَصَّ وَمَحَلُّ كَوْنِهِ وَقَصًّا إِنْ اتَّحَدَ الْمَلِكُ فَإِنْ تَعَدَّدَ كَانَ اشْتِرَاكَ اثْنَانِ فِي عِشْرِينَ شَاءَ وَلِأَحَدِهِمَا ثَلَاثُونَ فَالشَّاءُ بَيْنَهُمَا أَخْمَاسًا فَيَجِبُ عَلَى مَالِكِ الْعَشْرَةِ خُمُسُهَا مَعَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى النَّصَابِ فَكَذَا إِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا أَرْبَعُونَ وَلِلْآخَرِ عَشْرَةٌ مُشْتَرَكَةٌ فَعَلَى صَاحِبِ الْعَشْرَةِ خُمُسُ الشَّاءِ ١ هـ شَيْخُنَا عَزِيزِي.

(قوله: عَلَى خِلَافِهِ) أَي خِلَافِ أَنَّ الْوَاحِدَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لُبُونٍ إلخ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ فِي صُورَةِ مِائَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ تَكُونُ الثَّلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٍ وَاجِبُ الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ الَّتِي هِيَ ثَلَاثُ أَرْبَعِينَاتٍ عَمَلًا بِقَوْلِهِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إلخ فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ بَنَاتٍ لُبُونٍ وَاجِبُ الثَّلَاثِ الْأَرْبَعِينَاتِ وَأَنَّ الْوَاحِدَةَ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِخِلَافِ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ كَمَا تَقَدَّمَ بِرُمَاوِيِّ.

(قوله: وَلِدْفَعِ الْمُعَارَضَةِ) أَي بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ حَيْثُ دَلَّتْ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ عَلَى التَّعَلُّقِ بِالْوَاحِدَةِ وَدَلَّ هُوَ عَلَى عَدَمِ التَّعَلُّقِ بِهَا كَمَا فِي الرُّمَاوِيِّ وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْمَلُزُومِ عَلَى اللَّازِمِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَةَ الزَّائِدَةَ عَلَى الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ أَي يَخْصُّهَا قِسْطٌ مِنَ الْمُخْرَجِ فِي الزَّكَاةِ وَهُوَ الثَّلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٍ وَخَبَرُ أَنَسٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ لِأَنَّهُ قَالَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إلخ وَسَكَتَ عَنِ الْوَاحِدَةِ وَحَاصِلُ الدَّفْعِ أَنَّ يُزَادُ ثُلُثٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَكَأَنَّهُ قَالَ فِي خَبَرِ أَنَسٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ وَثُلُثٌ وَالْحَاصِلُ ثَلَاثُ أَثْلَاثٍ وَهِيَ وَاحِدَةٌ وَبِهَذَا التَّأْوِيلِ تَعَلَّقَ الْوَاجِبُ بِهَذِهِ الْوَاحِدَةِ وَسَاوَتْ الرِّوَايَةَ الْآخَرَى شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ الشُّوَبَرِيِّ عَلَى التَّحْرِيرِ، قَوْلُهُ: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ أَي وَثُلُثٌ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ وَوَاحِدَةً وَأَرْبَعِينَ بَلَا ثُلُثٌ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمَّا لَمْ تَكُنْ زِيَادَةُ الثُّلُثِ مُعْتَبَرَةً فِي غَيْرِ الْحَالَةِ الْأُولَى لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي الْحَدِيثِ وَذَكَرَهُ الشَّارِحُ بَعْدَ ١ هـ وَقَوْلُهُ: وَحَاصِلُ الدَّفْعِ أَنَّ يُزَادُ إلخ لَكِنْ يُشْكَلُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُهُ: وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي فِي الْمِائَةِ وَالْإِحْدَى وَالْعِشْرِينَ فَلَا بُدَّ أَنَّ يُزَادُ فِي التَّقْدِيرِ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةٌ ثُمَّ تَسَعًا ثُمَّ كُلُّ عَشْرَةٍ وَيَكُونُ فِي الْحَدِيثِ تَوْزِيعٌ فَقَوْلُهُ: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ أَي وَثُلُثٌ أَي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى مِنَ الزِّيَادَةِ وَهِيَ الْوَاحِدَةُ وَقَوْلُهُ: وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ أَي فِيمَا بَعْدَهَا وَهُوَ التَّسَعُ وَالْعِشْرُ كَمَا فِي ز ي.

(قوله: ثُلُثًا) أَي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنَ الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ مَعَهَا ثُلُثٌ مِنَ الْوَاحِدَةِ الزَّائِدَةِ وَهَذَا التَّقْدِيرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ فَقَطَّ لِأَجْلِ صِحَّةِ رِوَايَةِ أَنَسٍ فَلَا تُقَدَّرُ زِيَادَةُ الثُّلُثِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي غَيْرِ الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ ع ش (قوله: وَإِنَّمَا تَرَكَ ذَلِكَ) أَي التَّعْبِيرَ بِالثُّلُثِ وَقَوْلُهُ: لِيَقِيَّةِ الصُّورِ أَي الَّتِي لَا ثُلُثَ فِيهَا كِمِائَةٍ وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ أَي وَإِنَّمَا تَرَكَ التَّعْبِيرَ بِالثُّلُثِ مَعَ الْأَرْبَعِينَ فِي خَبَرِ أَنَسٍ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ وَثُلُثٌ تَغْلِيظًا لِيَقِيَّةِ الصُّورِ فَعَلَبْنَا الصُّورَ الَّتِي لَا ثُلُثَ فِيهَا عَلَى الصُّورِ الَّتِي فِيهَا الثُّلُثُ فِي خَبَرِ أَنَسٍ وَجَعَلْنَا كَأَنَّ

جَمِيعَ الصُّوَرِ فِيهَا أَرْبَعُونَ فَقَطُّ ح ل مَعَ زِيَادَةِ وَإِبْصَاحٍ.

(قَوْلُهُ: كَالْعَاشِرَةِ) أَيِ مِنَ الْإِبِلِ (قَوْلُهُ: فِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمَثْنِ (قَوْلُهُ: وَلِلْوَاحِدَةِ الرَّائِدَةِ الْخ) هَذَا تَوْطِئَةٌ لِمَا بَعْدَهُ وَإِلَّا فَقَدْ عُرِفَ مِمَّا سَبَقَ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ فِي مِائَةٍ الْخ (قَوْلُهُ: وَمَا بَيْنَ النَّصْبِ عَفْوٌ) أَيِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ أَيِ لَا وَجُودًا وَلَا عَدَمًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَزِيدُ الْوَاجِبُ بِوُجُودِهِ وَلَا يَنْقُصُ بِعَدَمِهِ وَلَوْ بَعْدَ وَجُودِهِ وَمَحَلُّ كَوْنِهِ عَفْوًا إِنْ اتَّحَدَ الْمَالِكُ كَمَا تَقَدَّمَ كَمَا فِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ وَهَلْ هُوَ مَعْفُودٌ الْمَعْنَى أَوْ تَعَبُّدِيٌّ؟ الظَّاهِرُ: أَنَّهُ تَعَبُّدِيٌّ بِرُمَاقِيٍّ قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ حَجَرٍ: وَغَايَةُ مَا يُتَصَوَّرُ مِنْ الْوَقْصِ أَيِ الْعَفْوِ فِي الْإِبِلِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ مَا بَيْنَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ وَفِي الْبَقَرِ تِسْعٌ عَشْرَةٌ مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ وَسِتِّينَ وَفِي الْغَنَمِ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَتِسْعُونَ مَا بَيْنَ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ (قَوْلُهُ: وَقَصًّا) بِسُكُونِ الْقَافِ وَفَتْحِهَا كَمَا فِي الْمُخْتَارِ (قَوْلُهُ: فَلَوْ كَانَ لَهُ تِسْعٌ مِنَ الْإِبِلِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ إِذْ لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَرْبَعَةِ الرَّائِدَةِ عَلَى الْخَمْسَةِ لَكَانَ الْوَاجِبُ خَمْسَةً أَتْسَاعِ شَاةٍ كَمَا فِي صُورَةِ الْمِائَةِ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، لِأَنَّهُ يَسْفُطُ مِنَ الشَّاةِ أَرْبَعَةٌ أَتْسَاعِهَا يَتَلَفُ الْأَرْبَعَةَ (قَوْلُهُ: وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ) يُتَأَمَّلُ مَفْهُومُهُ مَعَ قَوْلِهِ وَيُسَمَّى وَقَصًّا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا وَجِبَتْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَبَعْدَهُ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ مَحَلُّ اتِّفَاقِ شَوْبَرِيٍّ وَفِي الْجَوَابِ شَيْءٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا ح ف قَيَّدَ بِقَوْلِهِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لِلرَّدِّ عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّ الشَّاةَ تَتَعَلَّقُ بِالنَّسْعَةِ فَتَأْمَلُ (قَوْلُهُ: أَنْ لَهَا) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ مِنَ الْأَوَّلِ أَيْ الزَّمَانِ أَيْ جَاءَ أَوَّانُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الْمُعْتَبَرُ لَا وَجُودُ الْحَمْلِ بِالْفِعْلِ ا هـ (قَوْلُهُ: مِنَ الْمَخَاضِ) أَيْ الْحَوَامِلِ وَعَلَيْهِ فَالْمَخَاضُ فِي قَوْلِهِمْ بِنْتُ مَخَاضٍ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ أَوْ فِي الْكَلَامِ حَدَفٌ تَقْدِيرُهُ بِنْتُ نَاقَةٍ مِنَ الْمَخَاضِ وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ بِنْتُ مَاخِضٍ أَيْ حَامِلٍ وَفِي الْمُخْتَارِ الْمَخَاضُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَجَعُ الْوِلَادَةِ وَقَدْ مَخَضَتْ الْحَامِلُ بِالْكَسْرِ مَخَاضًا أَيْ مَرَّ بِهَا الطَّلُقُ فَهِيَ مَاخِضٌ وَالْمَخَاضُ أَيْضًا الْحَوَامِلُ مِنَ النُّوقِ ع ش عَلَى م ر وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ الْمَخَاضَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ وَجَعِ الْوِلَادَةِ وَبَيْنَ الْحَوَامِلِ وَعِبَارَةُ الشَّوْبَرِيِّ الْمَخَاضُ كَمَا يَكُونُ مَصْدَرًا وَهُوَ وَجَعُ الْوِلَادَةِ يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْجَمْعِ وَهِيَ الْحَوَامِلُ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُا أَجْدَعَتْ مُقَدِّمَ أُسْنَانِهَا) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا بِالْإِجْدَاعِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَرْبَعِ وَحِينَئِذٍ فَيُشَكَّلُ بِمَا يَأْتِي فِي جَذَعَةِ الضَّأْنِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْقَصْدَ تَمَّ بُلُوغُهَا وَهُوَ يَحْصُلُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْإِجْدَاعُ أَوْ بُلُوغُ السِّنَّةِ وَهَذَا غَايَةُ كَمَالِهَا وَهُوَ لَا يَتِمُّ هُنَا إِلَّا بِتَمَامِ الْأَرْبَعِ كَمَا هُوَ الْعَالِبُ وَالْجَذَعَةُ آخِرُ أُسْنَانِ رَكَاةِ الْإِبِلِ يَغْنِي أُسْنَانُ إِبِلِ الرُّكَاةِ ع ش عَلَى م ر مَعَ زِيَادَةٍ.

(قَوْلُهُ: وَاعْتَبِرْ فِي الْجَمِيعِ الْأُنْثَى) أَيِ إِذَا كَانَ الْجَمِيعُ إِنَاثًا أَوْ بَعْضُهَا إِنَاثًا وَبَعْضُهَا ذُكُورًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ع ش

(و) أَوَّلُهُ (فِي بَقَرٍ ثَلَاثُونَ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ لَهُ سَنَةٌ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْمَرْعَى (و) فِي (كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً لَهَا سَنَتَانِ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكَامُلِ أُسْنَانِهَا وَذَلِكَ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ (مُعَاذٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ.

وَالْبَقَرَةُ تُقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى

## الشرح

(قوله: تبيع له سنة) ولو أخرج تبيعة أجزأت لأنه زاد خيراً بالأثوثة أي وإن كانت أقل قيمة من التبيع لرغبة المشتريين في الذكر لغرض تعلق به كما في شرح م ر و ع ش عليه قوله: لها سنتان) أي تحديداً ولا يتحقق إلا بالثالثة أي بالدخول فيها ق ل على التحرير.

(قوله: بقرة) تمييز وقوله: مسنة مفعول لقوله أخذ (قوله: والبقرة يقال إلخ) نص على هذا دفعا لما يتوهم من أن التاء في البقرة في الخبر للتأنيث كما قرره شيخنا (فائدة).

خلق الله الضأن من مسك الجنة، والمعر من زعفرانها، والبقرة من عنبرها، والخيل من ربحها، والإبل من الثور، والحمير من الأحجار، وانظر بقية الحيوانات من أي شيء خلقت برماوي وقرره ح ف ا هـ. (قوله: والبقرة) سميت بذلك لأنها تنبئر الأرض أي تشققها بالحرث ويتغير الواجب فيها بزيادة عشرة عشرة ففي سبعين تبيع ومسته وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أثعة. ا هـ.

## زي

(و) أوله (في غنم أربعون) شاة (ففيها شاة وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان و) في (مائتين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربعمائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) روى البخاري ذلك عن أنس في كتاب أبي بكر السابق (والشاة) المخرجة عما ذكر (جدعة ضأن لها سنة) وإن لم تجذع (أو أجدعت) من زيادتي وإن لم يتم لها سنة كما ذكره الرافعي في الأضحية (أو ثنية معر لها سنتان) فيخير بينهما ومن ذلك يؤخذ أن شرط إجراء الذكر في الإبل وفيما يأتي أن يكون جدعا أو ثنياً ويعتبر في المخرج عن الإبل من الشياه كونه صحيحاً كاملاً وإن كانت الإبل معيبة والشاة المخرجة عما ذكر تكون (من غنم البلد أو مثلها) أو خير منها قيمة كما فهم بالأولى وشمول كلامي لشاة الغنم مع التقييد بالمثلية في غير غنم البلد من زيادتي

## الشرح

(قوله: وفي أربعمائة أربع) ويستقر الحساب بعد ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله ثم في كل مائة شاة (قوله: والشاة المخرجة) أي أنثى إن لم تتمخص شياؤه ذكورا بدليل ما يأتي وقوله: المخرجة عما ذكر أي عن الإبل والغنم وقوله: جدعة ضأن استفيد من كلامه اشتراط كونها أنثى لكنه في المخرجة عن الغنم مسلم دون المخرجة عن الإبل لما تقدم من أنه يجزئ الذكر لكن عذره التوصل إلى اشتراط كونها أنثى في الغنم وحكم الإبل يعلم مما مر وقوله: فيما يأتي أي في الجبران لأنه يجزئ فيه الذكر والأنثى (قوله: أو أجدعت) أي أسقطت مقدماً أسنانها بعد ستة أشهر بخلاف ثنية المعز فلا بد فيها من تمام سنتين وإن أجدعت قبلهما لفصيلة الضأن عليه والسنتين المذكورة في هذه الأسنان تحديدية ولا تتحقق إلا بالدخول فيما بعدها ق ل على التحرير وعبارة شرح م ر و ظاهر كلامهم هنا في الأسنان المذكورة في النعم أنها للتحديد وتفاوق ما سيأتي في السلم أن السن المنصوص عليه يكون على التقريب بأن الغالب في السلم إنما يكون في غير موجود فلو كلفناه التحديد لتعسر والركاة تجب في سن استنتجه.

وقوله: استنتجه أي نتج عنده غالباً وهو عارف بسنه فلا يشق إيجاب ذلك عليه ا هـ (قوله: في

الْأُضْحِيَّةِ) بِجَامِعٍ أَنَّ فِي كُلِّ شَاءَةٍ مَطْلُوبَةٌ شَرْعًا.

(قَوْلُهُ: وَمِنْ ذَلِكَ يُؤْخَذُ) وَجْهٌ الْأَخْذِ أَنَا إِذَا شَرَطْنَا فِي الْأَنْثَى أَنْ تَكُونَ ثَنِيَّةً أَوْ جَذَعَةً مَعَ شَرْفِهَا فَالذَّكَرُ أَوْلَى شَوْبَرِيٍّ وَهَذَا أَيُّ قَوْلُهُ: وَمِنْ ذَلِكَ الْإِحْ إِنْمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِذَا جُعِلَتِ النَّاءُ فِي الشَّاءِ لِلتَّأْنِيثِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِوَصْفِهَا بِالْمُخْرَجَةِ فَإِنْ جُعِلَتِ لِلْوَاحِدَةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى وَيَبْدُلُ لِهَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ فِيمَا سَبَقَ شَاءَ وَلَوْ ذَكَرًا ع ن بِالْمَعْنَى (قَوْلُهُ: وَفِيمَا يَأْتِي) أَيُّ فِي الْجَبْرَانِ (قَوْلُهُ: وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُخْرَجِ عَنِ الْإِبِلِ) بِخِلَافِ بَعِيرِ الزَّكَاةِ الْمُخْرَجِ عَمَّا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَيُجْزَى وَلَوْ مَرِيضًا إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ أَوْ أَكْثَرُهَا مَرِضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَوْبَرِيٍّ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر وَهَذَا بِخِلَافِ نَظِيرِهِ مِنَ الْغَنَمِ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا فِي الذِّمَّةِ وَتَمَّ فِي الْمَالِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: بِخِلَافِ نَظِيرِهِ أَيُّ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْمَرِاضِ مَرِيضَةً وَمِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةً.

(قَوْلُهُ: صَحِيحًا) أَيُّ لَا مَرِيضًا، وَقَوْلُهُ: كَامِلًا أَيُّ بِلَا عَيْبٍ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا مَعِيًّا شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: وَالشَّاءُ الْمُخْرَجَةُ عَمَّا ذُكِرَ) أَيُّ عَنِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ: مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ) أَيُّ بَلَدِ الْمَالِ وَلَا يَتَّعَيْنُ غَالِبُ غَنَمِهِ بَلَّ يُجْزَى أَيُّ غَنَمٍ فِيهِ

(فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ مَخَاضٍ) وَلَوْ شَرْعًا كَأَنَّ كَانَتْ مَغْصُوبَةً أَوْ مَرْهُونَةً (أَوْ تَعَيَّبَتْ فَابْنُ لَبُونٍ أَوْ حَقٌّ) يُخْرِجُهُ عَنْهَا وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ قِيمَةً مِنْهَا وَلَا يُكَلَّفُ تَحْصِيلُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ أَوْ حَقٌّ بَلَّ يُحْصَلُ مَا شَاءَ مِنْهَا، وَكَابْنُ لَبُونٍ وَلَوْ لَبُونٍ خُنْثَى أَوْ حَقٌّ خُنْثَى أَمَّا غَيْرُ بِنْتِ الْمَخَاضِ كَبِنْتِ لَبُونٍ عَدِمَهَا فَلَا يُؤْخَذُ عَنْهَا حَقٌّ كَمَا لَا يُؤْخَذُ عَنْهَا ابْنُ لَبُونٍ وَلِأَنَّ زِيَادَةَ السِّنِّ فِي ابْنِ اللَّبُونِ فِيمَا ذُكِرَ تُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ عَنْهَا بِقُوَّةِ زُرُودِ الْمَاءِ وَالشَّجَرِ وَالِامْتِنَاعِ مِنَ صِغَارِ السَّبَاعِ بِخِلَافِهَا فِي الْحَقِّ لَا تُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ عَنْ بِنْتِ اللَّبُونِ بِهَذِهِ الْقُوَّةِ بَلَّ هِيَ مُوجُودَةٌ فِيهِمَا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَبْرِهَا ثُمَّ جَبْرِهَا هُنَا وَالتَّصْرِيحُ بِذِكْرِ الشَّرْطِ فِي الْحَقِّ مِنْ زِيَادَتِي (وَلَا يُكَلَّفُ) حَيْثُ كَانَتْ إِبِلُهُ مَهَازِيلَ أَنْ يُخْرَجَ بِنْتُ مَخَاضٍ (كَرِيمَةً) {لَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ عَامِلًا إِلَيْكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ} رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (لَكِنْ تَمَنَعُ) الْكَرِيمَةُ عِنْدَهُ (ابْنُ لَبُونٍ وَحَقًّا) وَهُوَ مِنْ زِيَادَتِي لَوْجُودِ بِنْتِ مَخَاضٍ عِنْدَهُ

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: فَإِنْ عَدِمَ) أَيُّ عَدِمَهَا بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَالْمَرَادُ عَدِمَهَا حَالَ الْإِخْرَاجِ عَلَى الْأَصَحِّ لَا حَالَ الْوُجُوبِ ع ش (قَوْلُهُ: وَلَوْ شَرْعًا) أَيُّ وَلَوْ كَانَ تَلَفُهَا بِفِعْلِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ع ش عَلَى م ر . (قَوْلُهُ: كَأَنَّ كَانَتْ مَغْصُوبَةً) أَيُّ وَعَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهَا بِأَنَّ كَانَ فِيهِ كُلْفَةٌ لَهَا وَقَعَ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ حَجَّ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَرْهُونَةً أَيُّ بِمُوجَلِّ مُطْلَقًا أَوْ بِحَالٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ حَجَّ ز ي (قَوْلُهُ: أَوْ تَعَيَّبَتْ) لَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ لَهُ حَيْثُ كَانَ الْعَدَمُ وَلَوْ شَرْعًا إِذِ الْمَعِيبُ مَعْدُومٌ شَرْعًا.

لِأَنَّا نَقُولُ مُرَادُهُ بِالْعَدَمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يَقُومَ بِالْعَيْنِ مَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا كَعَصَبٍ وَرَهْنٍ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِ شَوْبَرِيٍّ وَقَالَ: ح ل إِنْ قَوْلُهُ أَوْ تَعَيَّبَتْ مَعْطُوفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ كَأَنَّ كَانَتْ مَغْصُوبَةً لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْعَدَمِ مَا يَشْمَلُ الشَّرْعِيَّ وَالْمَعِيبَةَ مَعْدُومَةً شَرْعًا ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ) أَيُّ ابْنُ اللَّبُونِ أَوْ الْحَقُّ وَقَوْلُهُ: مِنْهَا أَيُّ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ (قَوْلُهُ: مَا شَاءَ مِنْهَا) أَيُّ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ وَالْحَقُّ وَابْنُ اللَّبُونِ (قَوْلُهُ: كَمَا لَا يُؤْخَذُ عَنْهَا ابْنُ لَبُونٍ) هَذَا قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ لِأَنَّ الْحَقَّ

أَقْوَى مِنْ ابْنِ اللَّبُونِ وَأَزِيدُ عَلَيْهِ سِنًا فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: وَلِأَنَّ زِيَادَةَ السِّنِّ) هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا يُؤْخَذُ عَنْهَا ابْنُ لَبُونٍ عَطْفٌ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ عَلَى دَلِيلٍ قِيَاسِيٍّ أَيْ لِقِيَاسِهِ عَلَى ابْنِ اللَّبُونِ وَلِأَنَّ الْخَ وَقَوْلُهُ: فِيمَا ذَكَرَ أَيْ فِي إِخْرَاجِهِ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ وَقَوْلُهُ: تَوْجِبُ اخْتِصَاصَهُ أَيْ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِهَا أَيْ الزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ: مِنْ جَبَرِهَا ثُمَّ أَيْ جَبَرَهَا لِلنَّقْصِ الْحَاصِلِ بِالذُّكُورَةِ فَهُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَيْ فِي اخْتِصَاصِ الْحَقِّ عَنْ بِنْتِ اللَّبُونِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: حَيْثُ كَانَتْ إِبْلُهُ) أَيْ كُلُّهَا كَمَا فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ فَلَوْ كَانَتْ كُلُّهَا كَرَائِمَ كُلِّفَ كَرِيمَةً وَكَذَا إِنْ كَانَتْ بَعْضُهَا كِرَامًا وَبَعْضُهَا مَهَازِيلَ ط ف أَيْ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ كَرِيمَةً بِالنِّسْبَةِ الْآتِيَةِ. قَوْلُهُ: {إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ} أَيْ بَاعِدُ نَفْسِكَ وَاتَّقِ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ قَالَ الدَّمِيرِيُّ كَرَائِمَ الْأَمْوَالِ نَقَائِصُهَا الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهَا نَفْسُ مَالِكِهَا لِعِرَّتِهَا عَلَيْهِ بِسَبَبِ مَا جَمَعَتْ مِنْ جَمِيلِ الصِّفَاتِ شَوَبَرِيٍّ وَبِرْمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنَ لَبُونٍ وَحَقًّا) أَيْ فَيُجْبَرُ عَلَى إِخْرَاجِهَا وَيُسَامَحُ بِصِفَتِهَا أَوْ يُحْصَلُ بِنْتُ مَخَاضٍ كَامِلَةً وَلَا تُجْزِئُهُ هَزِيلَةُ لَوْجُودِ هَذِهِ الْكَرِيمَةِ فَإِنَّهُ لَوْ انْقَسَمَتْ إِبْلُهُ إِلَى صِحَاحٍ وَمِرَاضٍ كُلُّفَ كَامِلَةً بِالنِّسْبَةِ فَلَوْ كَانَ نِصْفُهَا صِحَاحًا وَنِصْفُهَا مِرَاضًا فَالْوَاجِبُ كَامِلَةً تُسَاوِي نِصْفَ قِيَمَةٍ صَحِيحَةٍ وَنِصْفَ قِيَمَةِ مَرِيضَةٍ ق ل عَلَى التَّحْرِيرِ

(وَلَوْ اتَّفَقَ) فِي إِبْلِ أَوْ بَقَرٍ (فَرَضَانِ) فِي نِصَابٍ وَاحِدٍ (وَجَبَ) فِيهِمَا (الْأَغْبَطُ) مِنْهُمَا أَيْ الْأَنْفَعُ لِلْمُسْتَحَقِّينَ فِي مَائَتِي بَعِيرٍ أَوْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ بَقَرَةً يَجِبُ فِيهِمَا الْأَغْبَطُ مِنْ أَرْبَعِ حَقَاقٍ وَخَمْسِ بَنَاتِ لَبُونٍ أَوْ ثَلَاثِ مُسْنَنَاتٍ وَأَرْبَعَةِ أَتْبَعَةٍ (إِنْ وَجَدَا بِمَالِهِ) بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فَرَضُهَا فَإِذَا اجْتَمَعَ رُوعِي مَا فِيهِ حَظُّ الْمُسْتَحَقِّينَ إِذْ لَا مَشَقَّةَ فِي تَحْصِيلِهِ (وَأَجْزَأُ غَيْرُهُ) أَيْ غَيْرُ الْأَغْبَطِ (بِلَا تَقْصِيرٍ) مِنَ الْمَالِكِ أَوْ السَّاعِي لِلْعُدْرِ (وَجَبَرِ التَّفَاوُتِ) لِنَقْصِ حَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ (بِنَقْدٍ) لِلْبَلَدِ (أَوْ جُزْءٍ مِنَ الْأَغْبَطِ) لَا مِنْ الْمَأْخُودِ فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْحَقَاقِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَقِيَمَةُ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَقَدْ أُخِذَ الْحَقَاقُ فَالْجَبَرُ بِخَمْسِينَ أَوْ بِخَمْسَةِ أَشْعَاقٍ بِنْتُ لَبُونٍ لَا يَنْصِفُ حَقَّةً، لِأَنَّ التَّفَاوُتَ خَمْسُونَ وَقِيَمَةُ كُلِّ بِنْتِ لَبُونٍ تِسْعُونَ، وَجَارَ دَفْعُ النَّقْدِ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ الْوَاجِبِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْ شِرَاءِ جُزْأِيهِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمُشَارَكَةِ وَقَوْلِي مِنَ الْأَغْبَطِ مِنْ زِيَادَتِي أَمَّا مَعَ التَّقْصِيرِ مِنَ الْمَالِكِ بِأَنْ دَلَسَ أَوْ مِنَ السَّاعِي بِأَنْ لَمْ يَجْتَنِدْ وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ الْأَغْبَطُ فَلَا يُجْزِئُ (وَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا) بِمَالِهِ (أَخَذَ) وَإِنْ وَجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْآخِرِ إِذْ النَّاقِصُ كَالْمَعْدُومِ (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَوْ أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنْهُمَا أَوْ وَجَدَ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا أَوْ وَجَدَا أَوْ أَحَدُهُمَا لَا بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ (فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ) مِنْهُمَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا مُتَمَمًّا بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ غَيْرُ أَغْبَطَ لِمَا فِي تَعْيِينِ الْأَغْبَطِ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي تَحْصِيلِهِ.

وَلَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنْ يَصْعَدَ أَوْ

يُنْزَلَ مَعَ الْجُبْرَانِ فِي الْإِبْلِ فَلَهُ فِي الْمَائَتِي بَعِيرٍ فِيمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنَ الْحَقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَنْ يَجْعَلَ الْحَقَاقَ أَصْلًا وَيَصْعَدَ إِلَى أَرْبَعِ جِدَاعٍ فَيُخْرِجَهَا وَيَأْخُذَ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ وَأَنْ يَجْعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيُنْزِلَ إِلَى خَمْسِ بَنَاتِ مَخَاضٍ فَيُخْرِجَهَا مَعَ خَمْسِ جُبْرَانَاتٍ وَفِيمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا كَثَلَاثَ حَقَاقٍ وَأَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ أَنْ يَجْعَلَ الْحَقَاقَ أَصْلًا فَيُدْفَعُهَا مَعَ بِنْتِ لَبُونٍ وَجُبْرَانٍ أَوْ يَجْعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيُدْفَعُهَا مَعَ حَقَّةٍ وَيَأْخُذَ جُبْرَانًا وَلَهُ دَفْعُ حَقَّةٍ مَعَ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ وَثَلَاثِ جُبْرَانَاتٍ وَلَهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ

بَعْضُ أَحَدِهِمَا كَحَقَّةٍ دَفَعَهَا مَعَ ثَلَاثِ جَدَاعٍ وَأَخَذَ ثَلَاثَ جُبُرَانَاتٍ وَلَهُ دَفْعُ خَمْسِ بَنَاتٍ مَخَاضٍ مَعَ دَفْعِ  
خَمْسِ جُبُرَانَاتٍ  
الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ) وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ ح ف.  
وَقَوْلُهُ: وَجَبَ فِيهِمَا أَيُّ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَقَوْلُهُ: الْأَغْبَطُ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ كَمَا فِي ع ش  
وَالْمَرَادُ وَجُودُ الْأَغْبَطِ مِنْ حَيْثُ زِيَادَةُ الْقِيَمَةِ أَوْ مِنْ حَيْثُ الدَّرُ وَالنَّسْلُ (قَوْلُهُ: أَيُّ الْأَنْفَعِ لِلْمُسْتَحْقِّينَ) أَنْظُرْ  
لَوْ اخْتَلَفَ الْأَغْبَطُ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِمْ بِأَنْ كَانَتْ الْحَقَاقُ أَغْبَطَ بِالنَّسْبَةِ لِبَعْضِ الْأَصْنَافِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَغْبَطَ  
لِبَعْضٍ آخَرَ مَا يَكُونُ الْأَمْرُ؟ حَرَّرَ شَوْبَرِيَّ (قَوْلُهُ: لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أَيُّ الْفَرَضَيْنِ فَرَضُهَا أَيُّ الْإِبِلِ أَوْ  
الْبَقَرِ.

(قَوْلُهُ: وَأَجْزَأُ غَيْرُهُ) أَيُّ يُحْسَبُ مِنَ الزَّكَاةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَجِبَرَ التَّقَاوُثُ فَالْإِجْزَاءُ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ الَّذِي هُوَ  
الْكِفَايَةُ فِي سُفُوطِ الطَّلَبِ ز ي (قَوْلُهُ: بَلَا تَقْصِيرٍ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ السَّاعِي) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ إِذَا وَقَعَتْ فِي  
حَيْزِ نَفْيٍ كَمَا هُنَا أَوْ نَهَى فَسَقَطَ اعْتِرَاضُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْأَوَّلَى الْوَاوُ وَيُصَدَّقُ كُلُّ مِنَ الْمَالِكِ وَالسَّاعِي فِي  
عَدَمِ التَّقْلِيلِ وَالتَّقْصِيرِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى تَقْصِيرِ الْمَالِكِ أَوْ تَقْصِيرِ السَّاعِي كَمَا فِي ع ش  
عَلَى م ر (قَوْلُهُ: وَجِبَرَ التَّقَاوُثُ) أَيُّ إِنْ اقْتَضَتْ الْأَغْبَطِيَّةُ زِيَادَةَ فِي الْقِيَمَةِ وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ قَالَهُ  
الرَّافِعِيُّ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: يَنْقُدُ لِلْبَلَدِ) التَّعْبِيرُ بِهِ لِلْعَالِبِ فَيُجْزَى غَيْرُهُ حَيْثُ كَانَ هُوَ نَقْدُ الْبَلَدِ ع ش عَلَى م  
ر (قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّقَاوُثَ إِخ) عَلَّةٌ لِقَوْلِهِ فَالْجَبَرُ بِخَمْسِينَ إِخ وَقَوْلُهُ: وَقِيَمَةُ كُلِّ بِنْتٍ لَبُونٍ تِسْعُونَ أَيُّ وَنِسْبَةُ  
الْخَمْسِينَ لِلتَّسْعِينَ خَمْسَةُ أَشَاعٍ، لِأَنَّ تِسْعَ التَّسْعِينَ عَشْرَةً.

(قَوْلُهُ: بِأَنْ دَلَّسَ) أَيُّ بِإِخْفَاءِ الْأَغْبَطِ (قَوْلُهُ: فَلَا يُجْزَى) أَيُّ فَيَلْزَمُ الْمَالِكُ إِخْرَاجُ الْأَغْبَطِ وَيَرُدُّ السَّاعِي مَا  
أَخَذَهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا أَوْ بَدَلَهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا وَإِذَا تَلَفَ فَمَلَّ يَضْمَنُ ضَمَانَ الْعَصَبِ كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ  
أَوْ كَالْمُسْتَأَمِّ فَيَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ وَلَوْ مِثْلِيًا حَرَّرَ شَوْبَرِيَّ وَظَاهِرُهُ أَنَّ رَدَّ الْبَدَلِ مِنْ مَالِ السَّاعِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ  
لَا مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لِتَقْصِيرٍ مِنْهُ فَظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ لِتَقْلِيلٍ مِنَ الْمَالِكِ فَهُوَ يُنْسَبُ  
إِلَى نَوْعِ تَقْصِيرٍ ع ش.

(قَوْلُهُ: كُلًّا) أَيُّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَالرَّابِعَةِ، وَالْخَامِسَةِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ بَعْضًا أَيُّ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ (قَوْلُهُ:  
مُتَمَمًّا) بِكَسْرِ الْمِيمِ أَيُّ حَالِ كَوْنِهِ مُتَمَمًّا بِهِ مَا عِنْدَهُ وَقَوْلُهُ: بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ مُتَعَلِّقٌ بِتَحْصِيلِ وَجُودِ فَتَحُ  
الْمِيمِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِبَعْضٍ (قَوْلُهُ: وَلَهُ كَمَا يُعْلَمُ إِخ) عِبَارَةٌ شَرْحُ م ر وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَلَهُ إِلَى جَوَازِ تَرْكِهْمَا  
وَالنُّزُولِ أَوْ الصُّعُودِ إِخ هـ وَقَوْلُهُ: مِمَّا يَأْتِي أَيُّ مِنْ قَوْلِ الْمُنَى وَلَمْ يَنْعَدِ وَاجِبًا مِنْ إِبِلِ إِخ لِأَنَّ مَنْ  
صَادِقَةً بِالَّذِي فِي مَالِهِ فَرَضَانِ وَشَامِلٌ أَيْضًا لِمَنْ عَدِمَ الْوَاجِبَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ (قَوْلُهُ: أَنْ يَجْعَلَ الْحَقَاقُ  
أَصْلًا) أَيُّ يَخْتَارُ كَوْنَهَا الْوَاجِبَ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ (قَوْلُهُ: فَيَدْفَعُهَا مَعَ بِنْتِ لَبُونٍ) أَيُّ فَقَدْ نَزَلَ إِلَيْهَا  
لَوْجُودَهَا (قَوْلُهُ: فَيَدْفَعُهَا مَعَ حِقَّةٍ) أَيُّ فَقَدْ صَعِدَ إِلَيْهَا لَوْجُودَهَا (قَوْلُهُ: وَلَهُ دَفْعُ حِقَّةٍ إِخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ  
لَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ جَمِيعِ مَا وَجَدَ فِي مَالِهِ بَلْ لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِهِ أَوْ تَكُهُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ  
وَلَهُ دَفْعُ خَمْسِ بَنَاتٍ مَخَاضٍ

(وَلَمَنْ عَدِمَ وَاجِبًا مِنْ إِبِلٍ) وَلَوْ جَذَعَةً فِي مَالِهِ (أَنْ يَصْعَدَ) دَرَجَةً (وَيَأْخُذَ جُبْرَانًا وَإِلَيْهِ سَلِيمَةٌ أَوْ يَنْزُلَ) دَرَجَةً (وَيُعْطِيَهُ) أَيُّ الْجُبْرَانِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي خَبَرِ أَنَسٍ السَّابِقِ فَالْخَيْرَةُ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ لِأَنَّهُمَا شَرْعًا تَخْفِيفًا عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِمَنْ عَدِمَ الْوَاجِبَ مِنْ وَجْدهُ فِي مَالِهِ فَلَيْسَ لَهُ نَزُولٌ مُطْلَقًا وَلَا صُعُودٌ إِلَّا أَنْ لَا يَطْلُبَ جُبْرَانًا لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا وَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي وَبِالْإِبِلِ غَيْرُهَا فَلَا يَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ وَبِالسَّلِيمَةِ الْمَعْيَبَةِ فَلَا يَصْعَدُ بِالْجُبْرَانِ، لِأَنَّ وَاجِبَهَا مَعْيِبٌ، وَالْجُبْرَانُ لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَ السَّلِيمَيْنِ وَهُوَ فَرَقُ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْمَعْيِبَيْنِ بِخِلَافِ نَزُولِهِ مَعَ إِعْطَاءِ الْجُبْرَانِ فَجَائِزٌ لِتَبَرُّعِهِ بِالزِّيَادَةِ (وَهُوَ) أَيُّ الْجُبْرَانِ (شَاتَانِ) بِالصِّفَةِ السَّابِقَةِ فِي الشَّاةِ الْمُخْرَجَةِ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا) نَفْرَةً خَالِصَةً (بِخَيْرَةِ الدَّافِعِ) سَاعِيًا كَانَ أَوْ مَالِكًا لِظَاهِرِ خَبَرِ أَنَسٍ وَعَلَى السَّاعِي رِعَايَةُ مَصْلَحَةِ الْمُسْتَحْقِّينَ فِي الدَّفْعِ وَالْأَخْذِ (وَلَهُ صُعُودٌ) دَرَجَتَيْنِ فَأَكْثَرُ (وَنَزُولٌ دَرَجَتَيْنِ فَأَكْثَرُ مَعَ تَعَدُّدِ الْجُبْرَانِ) كَانَ يُعْطَى بَدَلُ بِنْتِ مَخَاضٍ عَدِمَهَا مَعَ بِنْتِ اللَّبُونِ حَقَّةً وَيَأْخُذُ جُبْرَانَيْنِ أَوْ يُعْطَى بَدَلُ حَقَّةٍ عَدِمَهَا مَعَ بِنْتِ اللَّبُونِ بِنْتِ مَخَاضٍ وَيَدْفَعُ جُبْرَانَيْنِ هَذَا (عِنْدَ عَدَمِ الْقُرْبَى فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَهَا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْ زِيَادَةِ الْجُبْرَانِ بِدْفَعِ الْوَاجِبِ مِنَ الْقُرْبَى فَإِنْ كَانَتْ الْقُرْبَى فِي غَيْرِ جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ كَانَ لَزِمَهُ بِنْتُ لَبُونٍ عَدِمَهَا مَعَ الْحَقَّةِ وَوَجَدَ بِنْتِ مَخَاضٍ لَمْ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا مَعَ جُبْرَانٍ بَلْ يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُ جَذَعَةٍ مَعَ أَخْذِ جُبْرَانَيْنِ، لِأَنَّ بِنْتِ الْمَخَاضِ وَإِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى بِنْتِ اللَّبُونِ لَيْسَتْ فِي جِهَةِ الْجَذَعَةِ، وَقَوْلِي فَأَكْثَرُ مَعَ التَّقْيِيدِ بِجِهَةِ الْمُخْرَجَةِ مِنْ زِيَادَتِي الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَمَنْ عَدِمَ) أَيُّ وَقْتِ الْإِخْرَاجِ وَالْمَعْيِبُ وَالْكَرِيمُ هُنَا كَالْمَعْدُومِ نَظِيرُ مَا مَرَّ.  
وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ لِلصُّعُودِ ثَلَاثُ قُبُودٍ عَدِمَ الْوَاجِبَ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ إِبِلٍ وَأَنْ تَكُونَ إِبِلُهُ سَلِيمَةً إِلَّا أَنَّ الْقَيْدَ الْأَخِيرَ قَيْدٌ فِي الصُّعُودِ فَقَطْ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَقْدِيمُهُ عَلَى النَّزُولِ وَيَشْتَرِطُ فِي النَّزُولِ الْقَيْدَانِ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ (قَوْلُهُ: وَلَوْ جَذَعَةً) رَدَّ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ جَذَعَةٌ وَقَفَدَهَا لَا يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُ ثَنِيَّةٍ عَنْهَا وَهِيَ مَا لَهَا خَمْسُ سِنِينَ وَطَعَنْتُ فِي السَّادِسَةِ وَيَأْخُذُ جُبْرَانًا لِانْتِفَاءِ كَوْنِهَا مِنْ أَسْنَانِ الرِّكَاءِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَخْرَجَ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ فَصِيلًا وَزَدَ بِأَنَّ الثَّنِيَّةَ أَعْلَى مِنْهَا بِعَاجِ قَجَارٍ إِخْرَاجُهَا عَنْهَا كَالْجَذَعَةِ مَعَ الْحَقَّةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ر م ا ط ف وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْعَدَ لِأَعْلَى مِنَ الثَّنِيَّةِ مَعَ أَخْذِ الْجُبْرَانِ لِأَنَّ الشَّارِعَ اعْتَبَرَ الثَّنِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ اعْتَبَرَهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ كَمَا يَأْتِي وَلَمْ يَعْتَبِرْ مَا فَوْقَهَا أَبَدًا وَلَا يَجُوزُ لَهُ النَّزُولُ لِغَيْرِ سِنِّ الرِّكَاءِ أَصْلًا.

ا هـ.

ح ف (قَوْلُهُ: وَإِلَيْهِ سَلِيمَةٌ) الْوَاوُ لِلْحَالِ (قَوْلُهُ: كَمَا جَاءَ ذَلِكَ) أَيُّ الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ (قَوْلُهُ: فَلَيْسَ لَهُ نَزُولٌ مُطْلَقًا) أَيُّ دَفْعِ جُبْرَانًا أَوْ لَمْ يَدْفَعُهُ.

ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ: وَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي) لَعَلَّهُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا خِيَارَ إِلَّا بِرِضَا مَالِكِهَا (قَوْلُهُ: وَبِالْإِبِلِ غَيْرُهَا) أَيُّ مِنْ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، لِأَنَّ السَّنَةَ لَمْ تَرِدْ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْقِيَاسُ مُمْتَنِعٌ ح ل.

(قَوْلُهُ: وَبِالسَّلِيمَةِ الْمَعْيَبَةِ) أَيُّ فَلَا يَصْعَدُ لِمَعْيَبَةٍ مَعَ أَخْذِ الْجُبْرَانِ وَلَهُ أَنْ يَصْعَدَ لِسَلِيمَةٍ مَعَ أَخْذِ الْجُبْرَانِ خِلَافًا لِظَاهِرِ الْمَثْنِ ح ل فَمَفْهُومُ الْمَثْنِ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَقَوْلُهُ: بِالْجُبْرَانِ الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ أَيُّ مَعَ الْجُبْرَانِ أَيُّ

مَعَ أَخْذِ الْجُبُرَانِ (قَوْلُهُ: فَوْقَ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْمَعْيِينِ) فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْمَعْيِينِ أَكْثَرَ مِنْ التَّفَاوُتِ بَيْنَ السَّلِيمِينَ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ سَمٍ وَلَعَلَّهُ نَادِرٌ .

(قَوْلُهُ: لِيَتَبَرَّعَ بِالزِّيَادَةِ) فِيهِ أَنَّ الْجُبُرَانَ حِينَئِذٍ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَلَا تَبَرُّعَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْمَعْيِينِ أَقَلَّ مِنَ التَّفَاوُتِ بَيْنَ السَّلِيمِينَ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مَعَ النُّزُولِ أَقَلَّ مِنَ الْجُبُرَانِ فَلَمَّا أُعْطِيَ جَمِيعَ الْجُبُرَانِ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاجِبِ أَيْ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ مُتَبَرِّعًا بِأَصْلِ الْجُبُرَانِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَهُوَ شَاتَانِ) أَيْ وَلَوْ ذَكَرَيْنِ (قَوْلُهُ: دِرْهَمًا نَفْرَةً) الدَّرْهَمُ النَّفْرَةُ يُسَاوِي نِصْفَ فِضَّةٍ وَجَدِيدًا كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ أَوْ يُسَاوِي نِصْفَ فِضَّةٍ وَتَلَا كَمَا قَالَهُ ح ل لِنَتَأَسَّبَ الدَّرَاهِمُ الْمَذْكُورَةُ قِيَمَةَ الشَّاتَيْنِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي شَاةِ الْعَرَبِ وَهِيَ تُسَاوِي نَحْوَ أَحَدٍ عَشَرَ نِصْفَ فِضَّةٍ بَلْ أَقَلَّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الدَّرْهَمُ الْمَشْهُورُ ح ف وَالنَّفْرَةُ الْفِضَّةُ الْمَضْرُوبَةُ ع ش لَكِنْ فِي الْمُخْتَارِ النَّفْرَةُ السَّبِيكَةُ ا هـ وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ عِنْدَ الْمَيَّاهِ غَالِيًا وَلَيْسَ هُنَاكَ حَاكِمٌ وَلَا مَقْوَمٌ فَضْطُ ذَلِكَ بِقِيَمَةِ شَرْعِيَّةٍ كَصَاعِ الْمَصْرَاةِ وَالْفِطْرِ وَنَحْوِهِمَا .

ا هـ .

ز ي .

(قَوْلُهُ: خَالِصَةً) فَلَوْ لَمْ يَجِدْهَا أَوْ غَلَبَتْ الْمَغْشُوشَةُ وَجُوزْنَا الْمُعَامَلَةَ بِهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَهُ الْأَدْرَعِيُّ أَنَّهُ يُجْزِئُ مِنْهَا مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْبَقَرَةِ قَدْرُ الْوَاجِبِ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَعَلَى السَّاعِي إلَخ) عِبَارَةٌ شَرْحُ م ر نَعَمْ يَلْزَمُ السَّاعِي رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ كَمَا تَلَزَمُ نَائِبُ الْغَائِبِ وَوَلِيُّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَنْفَعِ لِلْمَنْوَبِ عَلَيْهِ وَيُسْنُ لِلْمَالِكِ إِذَا كَانَ دَافِعًا اخْتِيَارَ الْأَنْفَعِ لَهُمْ وَمَعْنَى لُزُومِهِ مُرَاعَاةُ الْأَصْلَحِ لَهُمْ مَعَ أَنَّ الْخَيْرَةَ لِلْمَالِكِ أَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْهُ ذَلِكَ فَإِنْ أَجَابَهُ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ مَا يَدْفَعُ لَهُ ا هـ .

(قَوْلُهُ: فِي الدَّفْعِ وَالْأَخْذِ) أَيْ أَخْذِ الْأَعْبِطِ لَا أَخْذِ الْجُبُرَانِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنَافِي تَخْيِيرَ الْمَالِكِ بَيْنَهُمَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ أَخْذُ الْجُبُرَانِ بِأَنْ خَيَّرَهُ الْمَالِكُ بَيْنَهُمَا أَيْ بَيْنَ أَخْذِ الشَّاتَيْنِ وَالْعَشْرِينَ دِرْهَمًا فَلَا تَتَفَايَ أَوْ الْمُرَادُ بِالْأَخْذِ طَلْبُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ لَا تَلَزَمُهُ الْمُوَافَقَةُ شَوْبَرِيٍّ وَقَوْلُهُ: بِأَنْ خَيَّرَهُ أَيْ قَوْضَ الْخَيْرَةَ إِلَيْهِ فَيَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ رِعَايَةُ مَصْلَحَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ (قَوْلُهُ: وَلَهُ صُعُودُ إلَخ) فَلَوْ صَعِدَ مِنْ بَنْتِ الْمَخَاضِ مَثَلًا إِلَى بَنْتِ اللَّبُونِ فَقَالَ الزَّرْكَاشِيُّ: هَلْ تَفْعُ كُلُّهَا زَكَاةً أَوْ بَعْضُهَا؟ الظَّاهِرُ الثَّانِي لِأَنَّ زِيَادَةَ السَّنِّ فِيهَا قَدْ أَخَذَ الْجُبُرَانِ فِي مُقَابَلَتِهَا فَيَكُونُ قَدْرُ الزَّكَاةِ فِيهَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ جُزْءًا وَتَكُونُ الْأَحَدَ عَشَرَ فِي مُقَابَلَةِ الْجُبُرَانِ شَرْحُ م ر .

(قَوْلُهُ: وَنُزُولُ دَرَجَتَيْنِ) أَيْ بِشَرْطِ كَوْنِ السَّنِّ الْمُنْزُولِ إِلَيْهِ سِنَّ زَكَاةٍ فَلَيْسَ لِمَنْ لَزِمَهُ بَنْتُ مَخَاضٍ الْعُدُولُ عِنْدَ فَقْدِهَا إِلَى دُونِهَا وَيَدْفَعُ جُبُرَانًا وَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الصُّعُودِ (قَوْلُهُ: فَأَكْثَرُ) غَايَةُ الْكَثَرَةِ فِي الصُّعُودِ أَرْبَعُ دَرَجَاتٍ بِأَنْ يَصْعَدَ مِنْ بَنْتِ الْمَخَاضِ إِلَى الثَّانِيَةِ فَيَأْخُذُ أَرْبَعَ جُبُرَانَاتٍ وَغَايَةُ الْكَثَرَةِ فِي النُّزُولِ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ بِأَنْ يَنْزِلَ مِنَ الْجَدْعَةِ إِلَى بَنْتِ الْمَخَاضِ وَيَدْفَعُ ثَلَاثَ جُبُرَانَاتٍ تَأَمَّلْ .

(قَوْلُهُ: وَيَأْخُذُ جُبُرَانَيْنِ) الْمُرَادُ بِذَلِكَ الطَّلَبُ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ الْمَالِكُ مِنَ الْأَعْبِطِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ وَيَدْفَعُ مَا شَاءَ شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: عِنْدَ عَدَمِ الْقُرْبَى) أَيْ فَلَا يَصْعَدُ لِلْحَقِّقَةِ عَنْ بَنْتِ الْمَخَاضِ إِلَّا إِذَا عَدِمَ بَنْتُ اللَّبُونِ وَلَا يَنْزِلُ لِبَنْتِ الْمَخَاضِ عَنْ الْحَقِّقَةِ إِلَّا إِذَا عَدِمَ بَنْتُ اللَّبُونِ بَلْ يُخْرِجُ بَنْتُ اللَّبُونِ فِي الصُّورَتَيْنِ إِذَا وَجَدَهَا مَعَ أَخْذِ

أَوْ إِعْطَاءِ جُبْرَانٍ وَاحِدٍ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ) أَيِ الَّتِي يُرِيدُ إِخْرَاجَهَا وَجِهَتُهَا هُوَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ (قَوْلُهُ: لَمْ يَلْزِمَهُ إِخْرَاجُهَا) فِيهِ أَنَّ الْمُثَنَّ لَيْسَ فِيهِ دَعْوَى اللُّزُومِ (وَلَا يُبْعَضُ جُبْرَانٌ) فَلَا تُجْزَى شَاةٌ وَعَشْرَةُ دَرَاهِمٍ لِجُبْرَانٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ بَيْنَ شَاتَيْنِ وَعَشْرَيْنِ دِرْهَمًا فَلَا تَجُوزُ حَصْلَةُ ثَالِثَةٍ كَمَا فِي الْكُفَّارَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعِمَ خَمْسَةً وَيَكْسُو خَمْسَةً (إِلَّا لِمَالِكٍ رَضِيَ) بِذَلِكَ فَيُجْزَى، لِأَنَّ الْجُبْرَانَ حَقُّهُ فَلَهُ إِسْقَاطُهُ، وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي، أَمَّا الْجُبْرَانَانِ فَيَجُوزُ تَبْعِيضُهُمَا فَيُجْزَى شَاتَانِ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا، لِأَنَّ الْجُبْرَانَيْنِ كَالْكُفَّارَتَيْنِ.

[ دَرْس ] (وَيُجْزَى) فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ (نَوْعٌ عَنْ) نَوْعٍ (آخَرَ) كَضَائِنٍ عَنْ مَعَزٍ وَعَكْسِهِ مِنَ الْعَمِّ وَأَرْحَبِيَّةٍ عَنْ مَهْرِيَّةٍ وَعَكْسِهِ مِنَ الْإِبِلِ وَعَرَابٍ عَنْ جَوَامِيسَ وَعَكْسِهِ مِنَ الْبَقَرِ (بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ) كَأَنَّ شَاوِيَّ ثَنِيَّةَ الْمَعَزِ فِي الْقِيَمَةِ جَذَعَةَ الضَّأْنِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ سَوَاءً اتَّحَدَ نَوْعٌ مَا شِئِنَهُ أَمْ اخْتَلَفَ (فَفِي ثَلَاثِينَ عَنَّا) وَهِيَ أُنْثَى الْمَعَزِ (وَعَشْرُ نَعَجَاتٍ) مِنَ الضَّأْنِ عَنَّا أَوْ نَعْجَةٌ بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ عَنَّا وَرُبْعُ نَعْجَةٍ (فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ عَنَّا مُجْزِيَّةً دِينَارًا وَنَعْجَةٌ مُجْزِيَّةً دِينَارَيْنِ لَزِمَ عَنَّا أَوْ نَعْجَةٌ قِيَمَتُهَا دِينَارٌ وَرُبْعٌ. (وَفِي عَكْسِهِ) أَيِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ (عَكْسُهُ) أَيِ الْوَاجِبِ فَالْوَاجِبُ فِيهِ نَعْجَةٌ أَوْ عَنَّا بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ نَعْجَةٌ وَرُبْعُ عَنَّا وَالتَّصْرِيحُ بِهَذَا مِنْ زِيَادَتِي.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: إِلَّا لِمَالِكٍ رَضِيَ) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ هُوَ الْأَخِذَ الْجُبْرَانَ (قَوْلُهُ: فَلَهُ إِسْقَاطُهُ) وَإِذَا كَانَ لَهُ إِسْقَاطُهُ فَلَهُ تَبْعِيضُهُ بِالْأُولَى (قَوْلُهُ: كَضَائِنٍ عَنْ مَعَزٍ) الضَّأْنُ جَمْعُ ضَائِنٍ لِلذَّكَرِ وَضَائِنَةٌ لِلْأُنْثَى وَالْمَعَزُ جَمْعُ مَاعِزٍ لِلذَّكَرِ وَمَاعِزَةٌ لِلْأُنْثَى.

ا هـ.

ز ي.

(قَوْلُهُ: وَأَرْحَبِيَّةٍ) نِسْبَةً إِلَى أَرْحَبِ قَبِيلَةٍ مِنْ هَمْدَانَ وَالْمَهْرِيَّةُ بِسُكُونِ الْهَاءِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْقَامُوسِ نِسْبَةً إِلَى مَهْرَةَ بَنِي حَيْدَانَ أَبِي قَبِيلَةٍ ز ي (قَوْلُهُ: وَعَرَابٍ) هِيَ الْمُسَمَّاءُ بِالْبَقَرِ الْآنَ.

ا هـ.

ح ف (قَوْلُهُ: لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَيُجْزَى نَوْعٌ عَنْ آخَرَ (قَوْلُهُ: فِي ثَلَاثِينَ عَنَّا) مُفْرَعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَمْ اخْتَلَفَ وَلَمْ يُفْرَعْ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَهُوَ الْإِتِّحَادُ وَفُرِعَ عَلَيْهِ م ر فَقَالَ فَيَجُوزُ أَخْذُ جَذَعَةِ ضَائِنٍ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْمَعَزِ أَوْ ثَنِيَّةٍ مَعَزٍ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الضَّأْنِ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ بِأَنَّ شَاوِيَّ قِيَمَةُ الْمَعَزِ قِيَمَةُ النَّعْجَةِ لِاتِّفَاقِ الْجِنْسِ كَالْمَهْرِيَّةِ مَعَ الْأَرْحَبِيَّةِ ا هـ ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ كَانَ لَهُ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسٌ وَعَشْرُونَ خَمْسَ عَشْرَةَ أَرْحَبِيَّةً وَعَشْرَ مَهْرِيَّةٍ أَخْذَ مِنْهُ عَلَى الْأَظْهَرِ بِنْتُ مَخَاضٍ أَرْحَبِيَّةٌ أَوْ مَهْرِيَّةٌ بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَخْمَاسٍ أَرْحَبِيَّةٌ وَخُمُسِيَّ مَهْرِيَّةٌ (قَوْلُهُ: عَنَّا أَوْ نَعْجَةٍ) وَالْخَيْرَةُ لِلْمَالِكِ لَا لِلْسَّاعِي وَالنَّعْجَةُ خَيْرٌ مِنَ الْعَنَّا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ هُنَا إِخْرَاجُ الْكَامِلِ فَهَذَا مُسْتَنْثَى مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ اخْتَلَفَ مَالُهُ نَفَصًا إِلَخَ فَمَحَلُّ وَجُوبِ الْكَامِلِ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَافُ بِغَيْرِ رِذَاءَةِ النَّوَحِ أَمَّا بِهَا كَمَا هُنَا فَلَا يَجِبُ الْكَامِلُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ: بِقِيَمَةِ) الْبَاءُ لِلْمَلَابَسَةِ أَيِ مُلْتَبَسٍ ذَلِكَ الْعَنَّا أَوْ النَّعْجَةُ بِقِيَمَةِ إِلَخَ وَقَوْلُهُ: بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ نَعْجَةٍ إِلَخَ وَذَلِكَ دِينَارَانِ إِلَّا رُبْعًا

(وَلَا يُؤْخَذُ نَاقِصٌ) مِنْ ذَكَرٍ وَمَعِيبٍ وَصَغِيرٍ (فِي غَيْرِ مَا مَرَّ) مِنْ جَوَازِ ابْنِ اللَّبُونِ أَوْ الْحَقِّ أَوْ الذَّكَرِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْإِبِلِ أَوْ النَّبْعِ فِي الْبَقَرِ أَوْ النَّوْعِ الْأَزْدِ عَنِ الْأَجُودِ بِشَرْطِهِ (إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ) بِأَنْ تَمَحَّضَتْ مَاشِيَتُهُ ذُكُورًا أَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً لِعَيْبٍ أَوْ صَغِيرٍ فَيُؤْخَذُ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْإِبِلِ ابْنُ لَبُونٍ أَكْثَرُ قِيمَةٍ مِنْ ابْنِ لَبُونٍ يُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْهَا لِئَلَّا يَسُوَّى بَيْنَ النَّصَابِينَ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالتَّقْوِيمِ وَالنَّسَبَةِ فَإِذَا كَانَتْ قِيمَةُ الْمَأْخُودِ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا تَكُونُ قِيمَةُ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ اثْنِينَ وَسَبْعِينَ دِرْهَمًا بِنِسْبَةِ زِيَادَةِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَهِيَ خُمُسَانٍ وَخُمُسُ خُمُسٍ وَيُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَعِيبَةً مِنَ الْإِبِلِ مَعِيبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ فَصِيلًا فَصِيلٌ فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ فَصِيلٌ فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ (فَإِنْ اخْتَلَفَ مَالُهُ نَقْصًا وَكَمَالًا) وَاتَّخَذَ نَوْعًا (فَكَامِلٌ) يُخْرِجُهُ (بِرِعَايَةِ الْقِيمَةِ وَإِنْ لَمْ يُوَفَّ تَمَمَّ بِنَاقِصٍ). وَقَوْلِي فَإِنْ اخْتَلَفَ الْخُ مِنْ زِيَادَتِي وَالْمُرَادُ بِالنَّقْصِ مَا يُثْبِتُ رَدَّ الْمَبِيعِ وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ اخْتَلَفَ مَالُهُ صِفَةً فَقَطْ فَالْوَاجِبُ الْأَغْبَطُ.

(وَلَا) يُؤْخَذُ (خِيَارٌ) كَحَامِلٍ وَأَكُولَةٍ وَهِيَ الْمُسَمَّنَةُ لِلْأَكْلِ وَرَبَّى وَهِيَ الْحَدِيثَةُ الْعَهْدُ بِالنَّجَاحِ بِأَنْ يَمْضِيَ لَهَا مِنْ وَلَادَتِهَا نِصْفُ شَهْرٍ كَمَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ أَوْ شَهْرَانِ كَمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ (إِلَّا بِرِضَا مَالِكِهَا) بِأَخْذِهَا نَعَمْ إِنْ كَانَتْ كُلُّهَا خِيَارًا أَخَذَ الْخِيَارُ مِنْهَا إِلَّا الْحَوَامِلَ فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهَا حَامِلٌ إِلَّا بِرِضَا مَالِكِهَا كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ وَاسْتَحْسَنَهُ

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَصَغِيرٍ) الْمُرَادُ بِهِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ سِنَّ الْفَرَسِ ز ي وَعِبَارَتُهُ نَقْتَضِي حَصَرَ أَسْبَابِ النَّقْصِ فِي الذُّكُورَةِ وَالْعَيْبِ وَالصَّغَرِ مَعَ أَنْ مُقْتَضَى قَوْلِهِ أَوْ النَّوْعِ الْأَزْدِ عَنِ الْأَجُودِ بِشَرْطِهِ أَنْ رَدَاءَةُ النَّوْعِ مِنْ جُمْلَةِ أَسْبَابِ النَّقْصِ فَتَكُونُ أَرْبَعَةٌ وَسَكَنَتْ عَنِ الْمَرَضِ مَعَ أَنَّهُ مِنْهَا فَتَكُونُ خَمْسَةٌ كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَعِبَارَتُهُ فِي الدُّخُولِ عَلَى الْمَتْنِ ثُمَّ شَرَعَ فِي أَسْبَابِ النَّقْصِ فِي الزَّكَاةِ وَهِيَ خَمْسَةٌ: الْمَرَضُ، وَالْعَيْبُ، وَالذُّكُورَةُ، وَالصَّغَرُ، وَرَدَاءَةُ النَّوْعِ ا ه وَيُمْكِنُ إِدْخَالُ الْمَرَضِ فِي الْعَيْبِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ النَّوْعِ الْأَزْدِ) كَالْمَعْرِ وَقَوْلُهُ: عَنِ الْأَجُودِ كَالضَّانِّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَيُجْزَى نَوْعٌ عَنْ آخَرٍ (قَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ) وَهُوَ رِعَايَةُ الْقِيمَةِ (قَوْلُهُ: إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ ابْنِ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ذُكُورًا وَكَلَامُهُمْ يُفِيدُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْآنَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ ابْنِ الْمَخَاضِ إِلَّا بَدَلًا عَنْ الشَّاةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ابْنُ الْمَخَاضِ لَيْسَ مِنْ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ فَلَمْ يَجْزُ بِحَالٍ وَقَدْ يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ: وَصَغِيرٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الصَّغِيرُ عَهْدٌ إِخْرَاجُهُ وَذَلِكَ عَنِ الصَّغَارِ ح ل وَفِي شَرْحِ ع ب صَرَّحَ كَثِيرُونَ بِأَنَّ وَاجِبَ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ الذُّكُورِ ابْنُ مَخَاضٍ (قَوْلُهُ: أَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً) هَلَا قَالَ: أَوْ مَعِيبَةً أَوْ صَغِيرَةً بِالْعَطْفِ عَلَى ذُكُورَةٍ مَعَ أَنَّهُ أَخْصَرُ.

(قَوْلُهُ: أَوْ صَغِيرٍ) أُسْتُشْكِلَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الصَّغَارِ مَعَ أَنَّ السَّوْمَ الَّذِي هُوَ شَرْطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَاشِيَةِ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا.

وَأُجِيبَ بِفَرْضِ مَوْتِ الْأُمَّهَاتِ قُبِيلَ آخِرِ الْحَوْلِ بِرَمَنْ لَا تَشْرَبُ الصَّغَارُ فِيهِ لَبَنًا مَمْلُوكًا ز ي أَوْ بِرَمَنْ تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ وَمَحَلٍّ إِجْزَاءِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ مِنَ الْجِنْسِ فَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ كَخَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ

صِغَارٍ وَأَخْرَجَ الشَّاةَ لَمْ يُجْزِئْ إِلَّا مَا أَجْزَأَ فِي الْكِبَارِ شَرَحَ م ر (قَوْلُهُ: مِنْ الْإِبِلِ) أَيِ الذُّكُورِ وَقَوْلُهُ: يُؤْخَذُ أَيِ بَدَلًا عَنْ بِنْتٍ مَخَاضٍ (قَوْلُهُ: تَكُونُ قِيَمَةُ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ أَثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ تَزِيدُ عَلَى الْأُولَى أَحَدَ عَشَرَ فَإِذَا نُسِبَتْ الْأَحَدَ عَشَرَ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى كَانَتْ خَمْسِينَ وَخُمُسَ خُمُسٍ وَالْإِثْنَانِ وَسَبْعُونَ تَزِيدُ عَلَى الْخَمْسِينَ بِأَثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَنُسِبْتُهَا لِلْخَمْسِينَ خُمُسَانِ وَخُمُسُ خُمُسٍ.

(قَوْلُهُ: بِنِسْبَةِ زِيَادَةِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ) أَيِ الَّتِي هِيَ السِّتُّ وَالثَّلَاثُونَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى مُتَعَلِّقٌ بِالزِّيَادَةِ وَهِيَ الْخُمُسُ وَالْعِشْرُونَ وَمُتَعَلِّقٌ النَّسْبَةِ مَحْذُوفٌ أَيِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى أَيِ وَيُؤْخَذُ بِتِلْكَ النَّسْبَةِ مِنْ قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ عَنْ الْأُولَى وَيَزَادُ هَذَا الْمَأْخُودُ فِي قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ عَنْ الثَّانِيَةِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: مَعْيِبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ) أَيِ فِي الْعَيْبِ بِاعْتِبَارِ عَيْبِ الْبَقِيَّةِ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ) أَيِ بِتِسْعِينَ وَنِصْفِ ثَمْعٍ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ النَّقَاوُتُ بَيْنَ السِّتَّةِ وَالثَّلَاثِينَ وَالسِّتَّةِ وَالْأَرْبَعِينَ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ) بِرَفْعِ الْقِيَاسِ عَلَى كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ وَبِجَرِّهِ بَدَلٌ مِنْ ذَا أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَيْهِ أَيِ دَامَ وَاسْتَمَرَّ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: فَإِنْ اخْتَلَفَ مَالُهُ الْخ) هَذَا تَقْيِيدٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ أَيِ فَمَحَلُّ إِخْرَاجِ النَّاقِصِ إِذَا اتَّفَقَ مَالُهُ نَقْصًا فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجَبَ الْكَامِلُ.

(قَوْلُهُ: وَاتَّحَدَ نَوْعًا) بِأَنَّ انْقِسَمَتِ الْمَاشِيَةُ إِلَى صِحَاحٍ وَمِرَاضٍ أَوْ إِلَى سَلِيمَةٍ وَمَعْيِبَةٍ أَوْ إِلَى ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ فَتُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ أَوْ سَلِيمَةٌ بِالْقِسْطِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ أَيْضًا مَا لَوْ انْقَسَمَتْ إِلَى صِغَارٍ وَكِبَارٍ فَتُؤْخَذُ كَبِيرَةٌ بِالْقِسْطِ فِي الْجَدِيدِ ز ي، فَإِنْ لَمْ تَتَّحِدْ نَوْعًا فَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ بِغَيْرِ رَدَاءَةِ النَّوعِ كَالِاخْتِلَافِ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغَرِ وَالْكَبَرِ أُخْرِجَ الْكَامِلُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ بِرَدَاءَةِ النَّوعِ كَالْمَعْرِ وَالضَّانِّ وَالْعَرَابِ وَالْجَوَامِيسِ جَارَ إِخْرَاجِ الْكَامِلِ وَالنَّاقِصِ كَاِخْرَاجِ الْمَعْرِ عَنْ الضَّانِّ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ فِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ وَهَذَا أُولَى مِنْ قَوْلٍ مَنْ قَالَ إِنَّ قَوْلَهُ وَاتَّحَدَ نَوْعًا لَيْسَ بِقَيْدٍ ا ه شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فَكَامِلٌ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ) مِثْلُهُ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ بَعِيرًا نِصْفُهَا صِحَاحٌ قِيَمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ دِينَارَانِ وَنِصْفُهَا مِرَاضٌ قِيَمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ دِينَارٌ فَيُخْرِجُ صَحِيحَةً قِيَمَتُهَا دِينَارٌ وَنِصْفُ دِينَارٍ وَهَكَذَا ق ل و س ل.

لَكِنْ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ أَنَّ الْقِيَمَةَ بِالنَّسْبَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ع ن عَنْ ع ب وَذَلِكَ بِأَنَّ تَنْسَبَ الْوَاجِبَ إِلَى السِّتِّ وَالثَّلَاثِينَ تَجِدُهُ رُبْعٌ تُسَعِ فَتَكُونُ الْكَامِلَةُ الْمُخْرَجَةُ قِيَمَتُهَا رُبْعٌ تُسَعِ قِيَمَةُ السِّتَّةِ وَالثَّلَاثِينَ فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ النَّصَابِ الْمُتَقَدِّمِ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ دِينَارًا كَانَتْ قِيَمَةُ هَذِهِ الْكَامِلَةِ دِينَارًا وَرُبْعًا، لِأَنَّ الدِّينَارَ وَالرُّبْعَ رُبْعٌ تُسَعِ الْخَمْسَةِ وَالْأَرْبَعِينَ إِذْ تُسَعِيهَا خَمْسَةٌ وَرُبْعُ الْخَمْسَةِ وَاحِدٌ وَرُبْعٌ (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُوَفَّ تَمَّ بِنَاقِصٍ) كَأَنَّ كَانَ يَمْلِكُ مِائَتَيْنِ نَوَاقِصَ إِلَّا وَاحِدَةً كَامِلَةً فَيُخْرِجُهَا وَنَاقِصَةً قَالَهُ الْمُحَشِّي شَوْبَرِي أَيِ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ فِيهِمَا كَمَا قَالَهُ حَجَّ أَيِ بِحَيْثُ تَكُونُ نِسْبَةُ قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ إِلَى قِيَمَةِ النَّصَابِ كَنِسْبَةِ الْمَأْخُودِ إِلَى النَّصَابِ س م.

(قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِالنَّقْصِ الْخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا يُنَافِي مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي بَيَانِ النَّاقِصِ حَيْثُ قَالَ وَلَا يُؤْخَذُ نَاقِصٌ مِنْ ذَكَرٍ وَمَعْيِبٍ وَصَغِيرٍ فَكَلَامُهُ تَمَّ يَفْتَضِي أَنَّ النَّقْصَ شَامِلٌ لِلثَّلَاثَةِ وَكَلَامُهُ هُنَا يَفْتَضِي أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْعَيْبِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّقْصِ هُنَا بَعْضُ أَفْرَادِهِ أَيِ وَهُوَ الْعَيْبُ أَيِ وَالْمُرَادُ بِالْعَيْبِ الَّذِي هُوَ بَعْضُ أَفْرَادِ النَّقْصِ هَكَذَا يُفْهَمُ إِلَّا فَالذُّكُورَةُ نَقْصٌ فِيمَا تَقَدَّمَ وَهِيَ لَا تُثَبِّتُ الرَّدَّ وَعِبَارَةُ ز ي وَالْمُرَادُ بِالنَّقْصِ أَيِ الْعَيْبِ فَتَأْمَلْ (قَوْلُهُ: فَالْوَاجِبُ الْأَغْبَطُ) لَا يُقَالُ يُنَافِي وَجُوبُ الْأَغْبَطِ هُنَا مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ الْخِيَارُ.

لَأَنَّا نَقُولُ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِحَمْلٍ هَذَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ جَمِيعُهَا خِيَارًا لَكِنْ تَعَدَّدَ وَجْهُ الْخَيْرِيَّةِ أَوْ كُلُّهَا غَيْرِ خِيَارٍ بِأَنْ لَمْ يُوَجَدْ فِيهَا وَصْفُ الْخِيَارِ الْآتِي وَذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا انْفَرَدَ بَعْضُهَا بِوَصْفِ الْخِيَارِ دُونَ بَاقِيهَا فَهُوَ الَّذِي لَا يُؤْخَذُ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَلَا يُؤْخَذُ خِيَارٌ) وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ تَرِيدُ قِيَمَةً بَعْضُهَا بِوَصْفِ آخَرِ غَيْرِ مَا ذُكِرَ عَلَى قِيَمَةٍ كُلِّ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا بِزِيَادَةِ لِأَجْلِ نَحْوِ نَطَاحٍ وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ وَصْفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْخِيَارِ الَّتِي ذَكَرُوهَا لَا تُعْتَبَرُ مَعَهُ زِيَادَةُ قِيَمَةٍ وَلَا عَدَمُهَا شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ: كَحَامِلٍ) أَيِ وَلَوْ بِغَيْرِ مَأْكُولٍ سَمٍ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ غَيْرُ الْمَأْكُولِ نَجَسًا كَمَا لَوْ نَزَا خِنْزِيرٌ عَلَى بَقَرَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَيُوجِبُهُ بِأَنْ فِي أَخْذِهَا الْإِخْتِصَاصَ بِمَا فِي جَوْفِهَا ع ش عَلَى م ر وَالْحَقُّ بِالْحَامِلِ فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ الَّتِي طَرَقَهَا الْفُحْلُ لِغَلَبَةِ حَمْلِ الْبَهَائِمِ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ الْأَدَمِيَّاتِ وَإِنَّمَا لَمْ تُجْزَأْ فِي الْأُضْحِيَّةِ لِأَنَّ مَقْصُودَهَا اللَّحْمَ وَلَحْمُهَا رَدِيءٌ وَهُنَا مُطْلَقُ الْإِنْتِفَاعِ وَهُوَ بِالْحَامِلِ أَكْثَرُ لِزِيَادَةِ ثَمَنِهَا غَالِبًا وَالْحَمْلُ إِنَّمَا يَكُونُ غَيْبًا فِي الْأَدَمِيَّاتِ شَرْحُ م ر وَبَقِيَ مَا لَوْ دَفَعَ حَائِلًا فَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا هَلْ يَنْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فَيَسْتَرِدُّهَا ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: وَأَكُولَةٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الْكَافِ مَعَ التَّخْفِيفِ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَرَبِّي) بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْمُوحَدَةِ الْمُفْتُوحَةِ وَالْقَصْرِ وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا هَذَا الْإِسْمُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِنْ وَلَادَتِهَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إِلَى شَهْرَيْنِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُرَبَّى وَلَدَهَا شَرْحُ م ر وَإِنَّمَا كَانَتْ خِيَارًا لِكثَرَةِ لَبَنِهَا وَهِيَ أَظْهَرُ مِنْ عِبَارَةِ الشَّارِحِ، لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهَا أَنَّهَا تُسَمَّى رَبِّي بَعْدَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ أَوْ بَعْدَ الشَّهْرَيْنِ (قَوْلُهُ: كَمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ) قَالَ حَجَّ: بَعْدَ مِثْلِ مَا ذُكِرَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِكَوْنِهَا تُسَمَّى حَدِيثَةً عَرَفًا لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِنَظَرِ الْفُقَهَاءِ ع ش.

(قَوْلُهُ: إِلَّا بِرِضَا مَالِكِهَا) يَنْبَغِي أَنْ مَحَلُّهُ فِي الرَّبِّي إِذَا اسْتَعْنَى الْوَلَدُ عَنْهَا وَإِلَّا فَلَا لِخُرْمَةِ التَّفْرِيقِ حِينَئِذٍ ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: أَخَذَ الْخِيَارَ) أَيِ وَلَوْ بِغَيْرِ رِضَا مَالِكِهَا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ.

(قَوْلُهُ: إِلَّا الْحَوَامِلَ فَلَا تُؤْخَذُ إِلَّا) أَيِ بِغَيْرِ رِضَا مَالِكِهَا

(و) ثَالِثُهَا (مُضِيٌّ حَوْلَ فِي مِلْكِهِ) لِحَبْرِ {لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ} رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا مُجْبُورًا بِأَثَارِ صَحِيحَةٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَغَيْرِهِمْ (و) لَكِنْ (لِنِتَاجِ نِصَابٍ) بِقَيْدِ زِدْنَاهُ بِقَوْلِي (مَلَكَةٌ بِمِلْكِهِ) أَيِ بِسَبَبِ مِلْكِ النَّصَابِ (حَوْلُ النَّصَابِ) وَإِنْ مَاتَتْ الْأُمَمَاتُ وَذَلِكَ بِأَنْ بَلَغَتْ بِهِ نِصَابًا كَمَائَةً وَعِشْرِينَ مِنَ الْعَنَمِ نَتَجَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ فَتَجِبُ شَاتَانِ فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِهِ نِصَابًا كَمَائَةً نَتَجَ مِنْهَا عِشْرُونَ فَلَا أَثَرُ لَهُ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَأِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِإِسَاعِيهِ: اعْتَدَّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ وَهِيَ تَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَأَيْضًا الْمَعْنَى فِي اسْتِزَاطِ الْحَوْلِ أَنْ يَحْصُلَ النَّمَاءُ، وَالنَّتَاجُ نَمَاءٌ عَظِيمٌ فَيَنْتَبِعُ الْأُصُولُ فِي الْحَوْلِ.

أَمَّا مَا نَتَجَ مِنْ دُونَ نِصَابٍ وَبَلَغَ بِهِ نِصَابًا فَيَنْبَدُ حَوْلُهُ مِنْ حِينِ بُلُوغِهِ وَعُلِمَ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَوْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْ النَّصَابِ أَوْ بَعْضُهُ ثُمَّ عَادَ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ بِمِثْلِهِ كَابِلٍ بِإِبِلٍ أَسْتَوْفِيَ الْحَوْلُ بِمَا فَعَلَهُ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ قَصْدِ الْفِرَارِ وَأَنَّهُ لَا يُضْمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي الْحَوْلِ مَا مَلَكَهُ بِشِرَاءٍ أَوْ

غَيْرِهِ كَهَبَةِ وَارِثٍ وَوَصِيَّةٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى النَّتَاجِ الْمَذْكُورِ وَإِنَّمَا ضُمَّ إِلَيْهِ فِي النَّصَابِ لِأَنَّهُ بِالْكَثْرَةِ فِيهِ بَلَغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ فَلَوْ مَلَكَ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ اشْتَرَى عَشْرًا فَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ لِلثَّلَاثِينَ تَبِيعَ وَلِكُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ مُسِنَّةٍ وَعِنْدَ تَمَامِ كُلِّ حَوْلٍ لِلْعَشْرَةِ رُبْعُ مُسِنَّةٍ وَأَنَّهُ لَوْ انفَصَلَ النَّتَاجُ بَعْدَ الْحَوْلِ لَمْ يَكُنْ حَوْلُ النَّصَابِ حَوْلَهُ لِنَقَرٍ وَاجِبٍ أَصْلُهُ، وَلِأَنَّ الْحَوْلَ الثَّانِي أَوْلَى بِهِ (فَلَوْ ادَّعَى) الْمَالِكُ (النَّتَاجَ بَعْدَهُ) أَيَّ بَعْدَ الْحَوْلِ (نَصَابِ الرِّكَازَةِ) (صَدَقَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ وُجُودِهِ قَبْلَهُ (فَإِنْ أَتَاهُمْ) أَيَّ اتَّهَمَهُ السَّاعِي (سُنَّ تَحْلِيفُهُ) وَالتَّصْرِيحُ بِسُنَّ تَحْلِيفِهِ مِنْ زِيَادَتِي الشَّرْحِ

(قَوْلُهُ: وَمُضِيَّ حَوْلٍ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَحْوِيلِهِ أَيَّ ذَهَابِهِ وَمَجِيءِ غَيْرِهِ مِنْ حَالٍ إِذَا تَحَوَّلَ وَمَضَى.  
(قَوْلُهُ: وَلَكِنْ لِنِتَاجِ نَصَابِ الْخِ) لَا يُقَالُ شَرَطُ وَجُوبِ الرِّكَازَةِ السَّوْمُ فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ فَكَيْفَ وَجَبَتْ فِي النَّتَاجِ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّ النَّتَاجَ لَمَّا أُعْطِيَ حُكْمَ أُمَهَاتِهِ فِي الْحَوْلِ فَأَوْلَى فِي السَّوْمِ فَمَحَلُّ اشْتِرَاطِهِمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ النَّاتِبِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ إِسَامَتُهُ كَمَا فِي حَجٍّ وَ م ر وَيُشْتَرَطُ اتِّحَادُ الْجِنْسِ فَلَوْ حَمَلَتْ الْبَقْرُ بِإِبِلٍ إِنْ تُصَوَّرَ فَلَا ضَمَّ حَجٍّ وَشَوْبَرِيٍّ وَلَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ الْإِنْفِصَالِ قَبْلَ الْحَوْلِ كَمَا فِي م ر.  
(قَوْلُهُ: مَلَكَهْ بِمَلِكِهِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَلَفَ السَّبَبُ كَأَنَّ أَوْصَى مَالِكُ الْأُمَهَاتِ بِالنَّتَاجِ لِآخَرٍ وَمَاتَ فَقَبِلَ الْمُوصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ ثُمَّ أَوْصَى بِالنَّتَاجِ لِلْوَارِثِ فَلَا ضَمَّ لِاخْتِلَافِ سَبَبِ مِلْكِهِمَا أَوْ وَرِثَتِهِ الْوَارِثِ مِنْ الْمُوصَى لَهُ كَذَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ شَوْبَرِيٍّ.  
(قَوْلُهُ: وَذَلِكَ) أَيَّ كَوْنِ النَّتَاجِ لَهُ حَوْلُ النَّصَابِ وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ بَلَغَتْ بِهِ نَصَابًا أَيَّ نَصَابًا آخَرَ وَالْأَوَّلُ فَالْفَرْضُ أَنَّهَا نَصَابٌ.

وَقَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِهِ نَصَابًا أَيَّ نَصَابًا آخَرَ غَيْرَ نَصَابِ الْأُمَهَاتِ.  
(قَوْلُهُ: نَتِجَ) بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ التَّاءِ عَلَى صُورَةِ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ: وَاحِدَةً فَاعِلٍ نَتِجَ وَقَدْ يُقَالُ نَتَجَتْ الثَّاقَةُ وَلَدَا بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ عَلَى مَعْنَى وَلَدَتْ أَوْ حَمَلَتْ.  
(قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِهِ نَصَابًا) أَيَّ آخَرَ.  
(قَوْلُهُ: اُعْتَدَّ) بِفَتْحِ التَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ مُنْقَلًا أَمْرٌ مِنَ الْإِعْتِدَادِ وَهُوَ الْحِسَابُ أَيَّ أَحْسَبَهَا عَلَيْهِمْ وَاجْعَلَهَا مِنَ الْعَدَدِ بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: بِالسَّخْلَةِ) أَيَّ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً وَجَمْعُهَا سَخْلٌ بَوْرُنٌ فَلَسٍ وَسَخَالٌ بِالْكَسْرِ ع ش عَلَى م ر.  
(قَوْلُهُ: أَمَّا مَا نَتِجَ مِنْ دُونِ نَصَابٍ) هَذَا مُحْتَرَرُ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ وَلِنِتَاجِ نَصَابٍ وَقَوْلُهُ: الْآتِي وَأَنَّهُ لَا يَضُمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ مُحْتَرَرُ التَّعْيِيرِ بِالنَّتَاجِ شَرْحُ م ر.  
(قَوْلُهُ: وَعَلِمَ بِمَا ذُكِرَ) أَيَّ بِقَوْلِهِ مَضَى حَوْلٌ فِي مِلْكِهِ (قَوْلُهُ: ثُمَّ عَادَ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَرَدَ بِعَيْبٍ كَمَا لَوْ بَاعَ النَّصَابُ قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ أَوْ إِقَالَةٍ اسْتَأْنَفَهُ مِنْ حِينَ الرَّدِّ.  
قَالَ سَم: وَيُسْتَنْشَى مِنْ انْقِطَاعِهِ بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ مَا إِذَا كَانَ الْمَرْدُودُ مَالِ تِجَارَةٍ وَقَدْ بَاعَهُ بِعَرْضِ تِجَارَةٍ فَلَا يَسْتَأْنَفُ لَهُ حَوْلًا.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ بِمِثْلِهِ) الْعَايَةُ لِلرَّدِّ أَيَّ وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ بِمِثْلِهِ أَيَّ فِي غَيْرِ نَحْوِ قَرْضِ النَّقْدِ كَعَرُوضِ التَّجَارَةِ فَلَوْ أَقْرَضَ نَصَابٌ نَقْدًا فِي الْحَوْلِ لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَمْ يَزَلْ بِالْكُلِّيَّةِ لِنُبُوتِ بَدَلِهِ فِي ذِمَّةِ الْمُقْتَرِضِ

وَالَّذِينَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا يَأْتِي حَجٌّ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْفِرَارَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّيْرَفِيَّ النَّاجِرَ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ لِانْقِطَاعِ حَوْلِهِ بِإِبْدَالِ النِّقْدِ بِمِثْلِهِ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ: بَشَّرَ الصَّيَارِفَةَ بِأَنْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ ز ي (قَوْلُهُ: عِنْدَ قَصْدِ الْفِرَارِ مِنَ الزَّكَاةِ) أَيُّ فَقَطُ بِخِلَافِهِ لِحَاجَةِ أَوْ لَهَا وَلِلْفِرَارِ أَوْ مُطْلَقًا عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ وَلَا يُنَافِي مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ هُنَا فِيمَا لَوْ قَصَدَ الْفِرَارَ مَعَ الْحَاجَةِ مَا مَرَّ مِنْ كَرَاهَةِ ضَبَّةٍ صَغِيرَةٍ لِحَاجَةِ وَزِينَةٍ، لِأَنَّ فِي الضَّبَّةِ اتِّخَاذًا فَقَوِيَّ الْمَنْعِ بِخِلَافِ الْفِرَارِ شَرَحَ م ر شَوْبَرِي.

(قَوْلُهُ: وَأَنَّهُ لَا يَضُمُّ إِلَخَ) هَذَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَكِنْ لِنِتَاجِ نِصَابٍ (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا ضَمَّ إِلَخَ) أَيُّ مَا مَلَكَهُ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ: فِي النَّصَابِ) أَيُّ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ بِأَنْ كَانَ لَا يَبْلُغُ نِصَابًا أَوْ فِي مُطْلَقِ نِصَابٍ الشَّامِلِ لِنِصَابٍ آخَرَ لَكِنْ قَوْلُهُ يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَعْنَى أَصْلُ الْمُوَاسَاةِ أَوْ زِيَادَتُهَا تَأَمَّلْ.

وَالْمُرَادُ بِالْمُوَاسَاةِ الزَّكَاةُ أَوْ الْإِحْسَانُ.

(قَوْلُهُ: فَلَوْ مَلَكَ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً) مُفَرَّغٌ عَلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا ضَمَّ إِلَخَ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَعِنْدَ تَمَامِ كُلِّ حَوْلٍ لِلْعَشْرِ رُبْعُ مُسِنَّةٍ) هَذَا يُؤْهِمُ تَأْخِيرَ حَوْلِ الْعَشْرِ مَعَ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ كَمَا بَيَّنَّهُ حَجٌّ وَعِبَارَتُهُ فَإِذَا اشْتَرَى غُرَّةَ الْمُحَرَّمِ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً وَعَشْرَةَ أُخْرَى أَوَّلَ رَجَبٍ فَعَلَيْهِ فِي الثَّلَاثِينَ تَبِيعَ عِنْدَ الْمُحَرَّمِ، وَلِلْعَشْرِ رُبْعُ مُسِنَّةٍ عِنْدَ رَجَبٍ، ثُمَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَاقِي الْأَحْوَالِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ مُسِنَّةٍ عِنْدَ الْمُحَرَّمِ وَرُبْعُهَا عِنْدَ رَجَبٍ ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَأَنَّهُ لَوْ انْفَصَلَ إِلَخَ) أَنْظُرْ مِنْ أَيْنَ عَلِمَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْمَاتِنِ وَلَا الشَّارِحِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ قَبْلَ الْحَوْلِ ح ف وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ فِي كَلَامِ الْمَتْنِ قَيْدٌ يُخْرِجُهُ وَالتَّقْدِيرُ وَلَكِنْ لِنِتَاجِ نِصَابٍ انْفِصَلَ قَبْلَ الْحَوْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ م ر.

(قَوْلُهُ: بَعْدَ الْحَوْلِ) قَالَ سَم: أَوْ مَعَهُ وَقَالَ م ر: أَوْ قَبْلَهُ وَلَمْ يَتِمَّ انْفِصَالُهُ إِلَّا بَعْدَهُ.

(قَوْلُهُ: سُنَّ تَخْلِيفُهُ) أَيُّ اخْتِيَاظًا لِحَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ فَإِنْ نَكَلَ تَرْكٌ وَلَا يَجُوزُ تَخْلِيفُ السَّاعِي، لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ وَلَا الْمُسْتَحَقِّينَ لِعَدَمِ تَعْيِينِهِمْ م ر ا ط ف، وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ سُنَّ تَخْلِيفُهُ أَنَّهُ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ فِيمَا ادَّعَى الْمَالِكُ أَنَّهَا عُفَّتْ الْقَدْرَ الَّذِي يَقْطَعُ السَّوْمَ وَأَنْكَرَ السَّاعِي قِيَّاسًا عَلَى مَا لَوْ قَالَ كُنْتُ بَغْتُ الْمَالِ فِي أَتْنَاءِ الْحَوْلِ ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ لَوْ أَنَّهُمُ السَّاعِي فِي ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ يَحْلِفُ نَذْبًا ع ش عَلَى م ر. وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ إِلَخَ خَالَفَ سَم فَقَالَ: لَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ

(و) رَابِعُهَا (إِسَامَةُ مَالِكٍ لَهَا كُلُّ الْحَوْلِ) لِقَوْلِهِ فِي خَبَرِ أَنَسٍ {وَفِي صَدَقَةِ الْعَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٍ} دَلٌّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى عَدَمِ الزَّكَاةِ فِي مَعْلُوفَةِ الْعَنَمِ وَقِيَسَ بِهَا مَعْلُوفَةُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَاخْتَصَّتْ السَّائِمَةُ بِالزَّكَاةِ لِتَوْفُرِ مُؤَنَّتِهَا بِالرَّعْيِ فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ أَوْ مَمْلُوكٍ قِيمَتُهُ يَسِيرَةٌ لَا يُعَدُّ مِثْلُهَا كُفْلَةً فِي مُقَابَلَةِ نَمَائِهَا لَكِنْ لَوْ عُفَّتْهَا قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قِطْعَ سَوْمٍ لَمْ يَضُرَّ) أَمَا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ سَامَهَا غَيْرُ مَالِكِهَا كَغَاصِبٍ أَوْ اعْتَلَفَتْ سَائِمَةً أَوْ عُفَّتْ مُعْظَمَ الْحَوْلِ أَوْ قَدْرًا لَا تَعِيشُ بِدُونِهِ أَوْ تَعِيشُ لَكِنْ بِضَرَرٍ بَيْنَ أَوْ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ لَكِنْ قَصَدَ بِهِ قِطْعَ السَّوْمِ أَوْ وَرَثَتِهَا وَتَمَّ حَوْلُهَا وَلَمْ يَعْلَمْ فَلَا زَكَاةَ لِفَقْدِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْمَاشِيَةُ تَصْبُرُ عَنِ الْعَلْفِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لَا ثَلَاثَةَ،

وَتَعْبِيرِي بِإِسَامَةِ الْمَالِكِ لَهَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ وَكَوْنُهَا سَائِمَةً وَقَوْلِي وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَطْعَ سَوْمٍ مِنْ زِيَادَتِي.  
الشرح

(قَوْلُهُ: وَإِسَامَةُ مَالِكٍ) أَيِ عَالِمٍ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ أَخَذًا مِمَّا بَعْدَهُ أَيِ مُمَيِّزٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا ح ل تَبَعًا لِشَيْخِهِ ز  
ي وَالَّذِي قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا وَمِثْلُ الْمَالِكِ مَنْ يَفُومُ مَقَامَهُ مِنْ وَكِيلٍ أَوْ وَلِيِّ أَوْ  
حَاكِمٍ بِأَنْ غَصَبَ مَعْلُوفَةً وَرَدَّهَا عِنْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ لِلْحَاكِمِ فَأَسَامَهَا.  
قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوَبَرِيُّ: وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا لَوْ كَانَ سَقِيهَا الْمَاءُ فِيهِ كُفَّةٌ كَأَنَّ كَانَ مَمْلُوكًا وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْعَلْفِ حَرَّرَ.

وَقَدْ يَفْرُقُ بِأَنْ شَأْنَ الْمَاءِ عَدَمُ الْمُؤَنَةِ وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ وَالْمِيَاهُ الَّتِي تُسْقَطُ الْعُشْرُ وَتُوجِبُ نَصْفَهُ  
كَالْعَلْفِ هُنَا فَتُسْقَطُ أَيْضًا زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ، وَفَارَقْتُ الزُّرُوعَ كَمَا سَيَأْتِي بِأَنْ احتِيَاجَ الْمَاشِيَةِ إِلَى الْعَلْفِ  
وَالسَّقْيِ أَكْثَرَ غَالِبًا وَلَمْ يَجْعَلُوا خَرَجَ الْأَرْضِ كَالْعَلْفِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْخَرَجِ دَخْلٌ فِي تَنْمِيَةِ الزَّرْعِ ا هـ.  
(قَوْلُهُ: وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ إِلَى قَوْلِهِ شَاءَ) يَلْزَمُ عَلَيْهِ ظَرْفِيَّةُ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّ الشَّاءَ نَفْسُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ  
إِلَّا أَنْ يُقَالَ فِي الْكَلَامِ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ أَيِ فِي ذَاتِ صَدَقَةِ الْغَنَمِ شَاءَ تَأْمَلُ.  
وَالْإِضَافَةُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ أَيِ فِي الْغَنَمِ ذَاتِ الصَّدَقَةِ شَاءَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِصَدَقَةِ الْغَنَمِ نَفْسُ  
الْغَنَمِ الْمَرْكَازِ وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا صَدَقَةً لِكُونِهَا جُزْءًا مِنْهَا فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ ا هـ.  
(قَوْلُهُ: فِي سَائِمَتِهَا) بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ.

(قَوْلُهُ: دَلَّ بِمَفْهُومِهِ الْخُ) فَإِنْ قِيلَ لِمَ خَصَّ الْقِيَاسُ بِالْمَفْهُومِ وَلَمْ يُعَمَّمْهُ فِيهِ وَفِي الْمُنْطُوقِ؟ قُلْتُ، لِأَنَّ  
غَيْرَ الْغَنَمِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ دَلَّ حَدِيثُ أَنَسٍ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ.  
وَالْقَصْدُ إِخْرَاجُ الْمَعْلُوفَةِ مِنْهَا فَتَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ وَهُوَ الْقِيَاسُ عَلَى مَعْلُوفَةِ الْغَنَمِ عَلَى أَنْ إِيرَادَ هَذَا الْحَدِيثِ  
إِنَّمَا قُصِدَ بِهِ إِخْرَاجُ الْمَعْلُوفَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَهُ دَلِيلًا عَلَى اشْتِرَاطِ السَّوْمِ وَأَمَّا أَصْلُ الزَّكَاةِ فِي الْغَنَمِ  
فَقَدْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَيْضًا، فَإِنْ قُلْتُ: جَعَلَ الْحَدِيثُ دَالًّا بِالْمَفْهُومِ مُشْكِلًا فَإِنَّ شَرْطَ الْعَمَلِ بِالْمَفْهُومِ أَنْ لَا  
يَكُونَ الْقَيْدُ مِمَّا يَغْلِبُ وَفُوعُهُ وَالسَّوْمُ غَالِبٌ فِي غَنَمِ الْعَرَبِ.

قُلْتُ أَجَابَ سَم بِأَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لِلْقَيْدِ مَعْنَى غَيْرَ كَوْنِهِ لِمَجَرَّدِ الْغَالِبِ وَهَذَا يُمَكِّنُ أَنَّهُ ذَكَرَ  
لِلنَّبِيِّ عَلَى خِفَةِ الْمُؤَنَةِ وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ أَيْضًا فِيمَا لَمْ يَفِدْ حُكْمًا عَامًّا أَمَّا هُوَ فَيُعْمَلُ  
بِمَفْهُومِهِ وَإِنْ كَانَ غَالِبًا أَوْ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ.  
ا هـ.

ع ش.

(قَوْلُهُ: بِالرَّعْيِ فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ) وَلَوْ جَرَّهَ وَأَطْعَمَهَا إِيَّاهُ فِي الْمَرْعَى أَوْ فِي الْبَلَدِ فَمَعْلُوفَةٌ، وَلَوْ رَعَاهَا وَرَقَا  
تَنَاقَرَّ فَسَائِمَةٌ، فَلَوْ جَمَعَ وَقَدَّمَ لَهَا فَمَعْلُوفَةٌ، وَيُسْتَنْتَضَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا أَخَذَ كَلَامَ الْحَرَمِ وَعَلَفَهَا بِهِ فَلَا يَنْقَطِعُ  
السَّوْمُ.

لِأَنَّ كَلَامَ الْحَرَمِ لَا يُمْلِكُ وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَخْذُهُ لِلْبَيْعِ وَإِنَّمَا يَنْبَغُ بِهِ نَوْعُ اخْتِصَاصٍ م ر وَحَجَّ وَقَرَّرَهُ ح ف  
وَالْكَلَامُ بِالْهَمْزِ الْحَشِيشُ مُطْلَقًا رَطْبًا أَوْ يَابِسًا وَالْهَشِيمُ هُوَ الْيَابِسُ وَالْعُشْبُ وَالْخَلَا بِالْفَصْرِ هُوَ الرُّطْبُ.  
(قَوْلُهُ: قِيمَتُهُ بِسِيرَةٍ) لَيْسَ بِقَيْدٍ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ كَثِيرَةً كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ م ر ع ش وَمِثْلُهُ سَم وَضَعْفُهُ شَيْخُنَا ح

ف، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهُ كَثِيرَةً لَا يُقَالُ لَهَا سَائِمَةٌ حِينَئِذٍ وَأَيْضًا يُنَافِيهِ قَوْلُ شَارِحٍ لِتَوْفُرٍ مُؤَنَّتِهَا إِلَخَ لِأَنَّهُ لَا تَوْفُرَ حِينَئِذٍ وَقَدْ يُقَالُ الْمَدَارُ عَلَى كَوْنِ الْقِيَمَةِ لَا يُعَدُّ مِثْلَهَا كُلْفَةً فِي مُقَابَلَةِ نَمَائِهَا كَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً فِي نَفْسِهَا فَتَأَمَّلْ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ أُسِيِمَتْ فِي كَلَامٍ مَمْلُوكٍ كَأَن نَبَتَ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لِشَخْصٍ أَوْ مَوْفُوفَةٍ عَلَيْهِ فَهَلْ هِيَ سَائِمَةٌ أَوْ مَعْلُوفَةٌ؟ وَجَهَانِ أَصَحُّهُمَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي أَوْلَهُمَا، لِأَنَّ قِيَمَةَ الْكَلَامِ تَأْفِيَةً غَالِبًا وَلَا كُلْفَةً فِيهَا وَرَجَّحَ السُّبْكِيُّ أَنَّهَا سَائِمَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْكََلَامِ قِيَمَةٌ أَوْ كَانَتْ قِيمَتُهُ يَسِيرَةً لَا يُعَدُّ مِثْلَهَا كُلْفَةً فِي مُقَابَلَةِ نَمَائِهَا وَإِلَّا فَمَعْلُوفَةٌ وَالْمُنَاسِبُ لِمَا سَيَأْتِي فِي الْمُعْشَرَاتِ مِنْ أَنَّ فِيمَا سَقِيَ بِمَا اشْتَرَاهُ أَوْ اتَّهَبَهُ نَصْفُ الْعُشْرِ كَمَا لَوْ سَقِيَ بِالنَّاصِحِ وَتَحَوَّهُ أَنَّ الْمَاشِيَةَ هُنَا مَعْلُوفَةٌ بِجَامِعِ كَثَرَةِ الْمُؤَنَةِ قَالَ الشَّيْخُ: وَهُوَ الْأَوْجَهُ.

وَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ لَهُ حُكْمُ الْأُمِّ فَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً ضُمَّ إِلَيْهَا فِي الْحَوْلِ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ كَانَ يُسَرِّحُهَا نَهَارًا وَيُلْقِي لَهَا شَيْئًا مِنَ الْعَلْفِ لَيْلًا لَمْ تُؤْتَرُ قَالَ ع ش: عَلَيْهِ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَتْ تَرَعَى فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ جَمِيعِ السَّنَةِ لَكِنْ جَرَتْ عَادَةُ مَالِكِهَا بِعَلْفِهَا إِذَا رَجَعَتْ إِلَى بُيُوتِ أَهْلِهَا قَدَرًا لِيَزِيدَ النَّمَاءُ أَوْ دَفَعَ ضَرَرَ يَسِيرٍ لِلتَّحْفِظِ هَلْ ذَلِكَ يَقْطَعُ حُكْمَ السَّوْمِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ كَانَ يُسَرِّحُهَا نَهَارًا إِلَخَ أَنَّهَا سَائِمَةٌ.

(قَوْلُهُ: لَكِنْ لَوْ عَلَفَهَا قَدَرًا تَعِيشُ إِلَخَ) اسْتِنْدِرَاكٌ عَلَى مَفْهُومِ الشَّرْطِ (قَوْلُهُ: لَمْ يَضُرَّ) أَيِ فِي وَجُوبِ الرِّكَاءَةِ بَلْ تَجِبُ (قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا إِلَخَ) أَنْظُرْ عَدَمَ وَجُوبِ الرِّكَاءَةِ فِي هَذِهِ مَعَ أَنَّ الْعِلَّةَ مُوجُودَةً فِيهَا وَهِيَ تَوْفُرُ الْمُؤَنَةِ بِالرَّعْيِ فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ تَأَمَّلْ.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ ثَمَانِ صُورٍ فَقَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ سَامَتْ هَذِهِ وَمَا بَعْدَهَا مُحْتَزَرٌ قَوْلُهُ إِسَامَةُ مَالِكٍ، وَقَوْلُهُ: أَوْ أُعْلِفْتُ مُحْتَزَرٌ كُلُّ الْحِ وَلِ (قَوْلُهُ: كَغَاصِبٍ) أَيِ وَكَمُشْتَرٍ شِرَاءً فَاسِدًا (قَوْلُهُ: مُعْظَمُ الْحَوْلِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

(قَوْلُهُ: لَكِنْ قَصَدَ بِهِ قَطْعُ السَّوْمِ) وَيُسْتَنْرَطُ فِي الْعَلْفِ الَّذِي قَصَدَ بِهِ قَطْعُ السَّوْمِ أَنْ يَكُونَ مُتَمَوْلًا كَمَا قَالَهُ م ر (قَوْلُهُ: أَوْ وَرِثَهَا) مَفْهُومُ قَيْدٍ مُلْحُوظٍ فِي الْمَتْنِ أَيِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر لَوْ وَرِثَ سَائِمَةٌ وَدَامَتْ كَذَلِكَ سَنَةً ثُمَّ عِلِمَ بِإِرْثِهَا لَمْ تَجِبْ زَكَاتُهَا لِمَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ أَوْ نَائِبِهِ وَهُوَ مَقْفُودٌ هُنَا.

فَيَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ صُورَةَ الشَّارِحِ أَنْ تَسُومَ بِنَفْسِهَا أَوْ يُسَيِّمَهَا غَيْرُ الْوَارِثِ الَّذِي هُوَ الْمَالِكُ لَهَا، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِهِ أَمَّا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ أُسَامَهَا غَيْرُ الْمَالِكِ وَأَيْضًا قَوْلُهُ: وَلَمْ يَعْلَمْ لَيْسَ بِقَيْدٍ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ عِلْمِهِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّ الْقَرَضَ أَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يُسَيِّمَهَا وَلَا يَصِحُّ تَصْوِيرُهَا بِمَا إِذَا كَانَ الْوَارِثُ يُسَيِّمُهَا جَاهِلًا بِأَنَّهَا مِلْكُهُ حَتَّى يَكُونَ عَدَمُ الْعِلْمِ قَيْدًا مُعْتَبَرًا وَتَكُونُ غَيْرَ دَاخِلَةٍ فِيمَا قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ يُنَافِيهِ.

تَرَدَّدَ الشُّوْبَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلَا يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَيْهَا فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهَا مَسْأَلَةً مُسْتَقْلَةً كَمَا فَعَلَ م ر وَلَا يَجْعَلُهَا مُحْتَزَرًا مَا تَقَدَّمَ، وَعِبَارَةُ الشُّوْبَرِيِّ وَأَنْظُرْ لَوْ كَانَ الْوَارِثُ هُوَ الرَّاعِي أَوْ غَاصِبُهَا وَقَدْ أُسَامَهَا غَيْرُ عَالِمٍ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ فَهَلْ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْإِسَامَةُ لِأَنَّهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِسَامَةُ الْمَالِكِ أَوْ لَا؟، لِأَنَّهُ ظَاهِرًا نَائِبٌ عَنْ غَيْرِهِ فَكَأَنَّ الْغَيْرَ هُوَ السَّائِمُ يُحَرَّرُ أَهْوَاعًا وَعَظْمَدَ ع ش عَلَى م ر الثَّانِي، لِأَنَّ

الشَّرْطَ قَصْدُ إِسَامَةِ الْمَالِكِ وَهُوَ لَمْ يَقْصِدْ إِسَامَتَهَا عَلَى أَنَّهَا مِلْكُهُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف .  
وَكَتَبَ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا يَصِحُّ تَصْوِيرُهَا إِلْحَ فِيهِ شَيْءٌ فَلْيُحَرَّرْ .

(قَوْلُهُ: لِفَقْدِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ) وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ قَصْدُهُ دُونَ قَصْدِ الْإِعْتِلَافِ لِأَنَّ السَّوْمَ يُؤْتَرُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ  
فَاعْتَبِرَ قَصْدُهُ، وَالْإِعْتِلَافُ يُؤْتَرُ فِي سُقُوطِهَا فَلَا يُعْتَبَرُ قَصْدُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِهَا شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ:  
لَا ثَلَاثَةٌ) أَيِّ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تَعِيشُ حِينَئِذٍ لَكِنْ بِضَرَرٍ بَيْنَ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف أَيِّ  
فَيَضُرُّ عَدَمَ عَافِيَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً كَمَا افْتَضَاهُ إِطْلَافُهُمْ شَوْبَرِي  
(وَلَا زَكَاةَ فِي عَوَامِلٍ) فِي حَرْثٍ أَوْ نَحْوِهِ لِإِفْتِنَائِهَا لِلِاسْتِعْمَالِ لَا لِلنِّمَاءِ كَثِيبِ الْبَدَنِ وَمَتَاعِ الدَّارِ  
الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَا زَكَاةَ فِي عَوَامِلٍ) وَلَوْ كَانَ الْإِسْتِعْمَالُ مُحَرَّمًا كَحَمْلِ مُسْكِرٍ وَفَرَقَ بَيْنَ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي مُحَرَّمٍ  
وَبَيْنَ الْحُلِيِّ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْحِلُّ، وَفِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْحُرْمَةُ إِلَّا مَا رُحِّصَ .  
فَإِذَا أُسْتَعْمِلَتِ الْمَاشِيَةُ فِي الْمَحَرَّمِ رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا وَلَا نَظَرُ إِلَى الْفِعْلِ الْخَسِيسِ وَإِذَا أُسْتَعْمِلَ الْحُلِيُّ فِي  
ذَلِكَ فَقَدْ أُسْتَعْمِلَ فِي أَصْلِهِ ز ي .  
قَوْلُهُ: أَوْ نَحْوِهِ كَنَضْحِ وَحَمْلِ مَاءٍ لِلشُّرْبِ ز ي .

(قَوْلُهُ: لِلِاسْتِعْمَالِ) بِأَنَّ يَسْتَعْمِلُهَا الْقَدْرُ الَّذِي لَوْ عَافَاهُ فِيهِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ كَمَا نَقَلَهُ الْبُزْدَنِي عَنْ الشَّيْخِ  
أَبِي حَامِدٍ

(وَتُؤْخَذُ زَكَاةُ سَائِمَةٍ عِنْدَ وُرُودِهَا مَاءً) لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الضَّبْطِ حِينَئِذٍ فَلَا يُكَلَّفُهُمُ السَّاعِي رَدَّهَا إِلَى الْبَلَدِ  
كَمَا لَا يُلْزِمُهُ أَنْ يَتَّبَعَ الْمُرَاعِي (وَالْأَيُّ) أَيِّ وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ الْمَاءَ بِأَنْ اِكْتَفَتْ بِالْكَأَلِ فِي وَفْتِ الرَّبِيعِ (ف) عِنْدَ  
(بُيُوتِ أَهْلِهَا) وَأَفْنِيَتِهِمْ وَذَلِكَ لَخَبَرِ النَّبِيِّ {تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَلَى مِيَاهِهِمْ وَأَفْنِيَتِهِمْ} وَهُوَ مُنْزَلٌ  
عَلَى مَا قُلْنَا (وَيُصَدَّقُ مُخْرِجُهَا فِي عَدَدِهَا، إِنْ كَانَ ثِقَةً، وَإِلَّا فَتَعُدُّ .

(وَالْأَسْهَلُ) عَدَّهَا (عِنْدَ مَضِيْقٍ) تَمُرُّ بِهِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَيَبِيدُ كُلُّ مِنَ الْمَالِكِ وَالسَّاعِي أَوْ نَائِبِيهِمَا قَضِيبٌ  
يُسِيرَانِ بِهِ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ أَوْ يُصِيبَانِ بِهِ طَهْرَهَا لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ عَنِ الْعَلَطِ فَإِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَدَدِ وَكَانَ  
الْوَاجِبُ يَخْتَلِفُ بِهِ أَعَادَا الْعَدَدَ وَتَعْبِيرِي بِالْمُخْرِجِ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْمَالِكِ، وَقَوْلِي وَالْأَسْهَلُ مِنْ زِيَادَتِي  
الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: عِنْدَ وُرُودِهَا مَاءً) هَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ عَدَدَهَا ق ل .

(قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَعِنْدَ بُيُوتِ أَهْلِهَا) وَيُكَلَّفُونَ رَدَّهَا إِلَيْهَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ: وَمُقْتَضَاهُ تَجْوِيزُ تَكْلِيفِهِمُ الرَّدَّ إِلَى  
الْأَفْنِيَةِ وَبِهِ صَرَخَ الْمَحَامِلِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْأَوْجَهُ فِي النَّتِيِّ لَا تَرُدُّ مَاءً وَلَا مُسْتَقَرَّ لِأَهْلِهَا لِدَوَامِ انْتِجَاعِهِمْ تَكْلِيفُ  
السَّاعِي النَّجْعَةَ، لِأَنَّ كُلْفَتَهُ أَهْوَنُ مِنْ كُلْفَةِ تَكْلِيفِهِمْ رَدَّهَا إِلَى مَحَلِّ آخَرَ وَلَوْ كَانَتْ مُتَوَحِّشَةً يَعْسُرُ أَخْذُهَا  
وَأَمْسَاكُهَا فَعَلَى رَبِّ الْمَاءِ تَسْلِيمُ السَّنِّ الْوَاجِبِ لِلْسَّاعِي وَلَوْ تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى عِقَالٍ لَزِمَهُ أَيْضًا وَهُوَ مُحْمَلٌ  
قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا لَقَاتَلْتَنَّهُمْ لِأَنَّهُ هُنَا مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ ه وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ  
السَّاعِي بِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِ الزَّكَاةِ وَيَبْرَأُ الْمَالِكُ بِتَسْلِيمِهَا لِلْسَّاعِي عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَلَا ضَمَانَ عَلَى  
السَّاعِي أَيْضًا إِذَا تَلَقَّتْ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْصِيرٍ كَمَا فِي ع ش عَلَيْهِ .

وَقَوْلُهُ: وَأَفْنِيَتِهِمْ عَطْفُ مُرَادِفٍ .

(قَوْلُهُ: وَيُصَدَّقُ مُخْرِجُهَا) أَيُّ مِنْ مَالِكٍ أَوْ وَكِيلٍ أَوْ وَلِيِّ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِرِمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَتَعُدُّ) أَيُّ  
وُجُوبًا كَمَا فِي شَرْحِ م ر

(وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ) مَثَلًا (مِنْ أَهْلِ زَكَاةٍ فِي نَصَابٍ أَوْ فِي أَقْلٍ) مِنْهُ (وَلَا أَحَدُهُمَا نَصَابٌ) وَلَوْ فِي غَيْرِ  
مَاشِيَةٍ مِنْ نَفْدٍ أَوْ غَيْرِهِ (زَكَاةً كَوَاحِدٍ) لِقَوْلِهِ فِي خَبَرِ أَنَسٍ (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ  
خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ) نَهَى الْمَالِكُ عَنِ التَّفْرِيقِ وَعَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ وَجُوبِهَا أَوْ كَثَرَتِهَا وَنَهَى السَّاعِيَ عَنْهُمَا خَشْيَةَ  
سُقُوطِهَا أَوْ قِلَّتِهَا، وَالْخَبَرُ ظَاهِرٌ فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ الْآتِيَةِ وَمِثْلِهَا خُلْطَةُ الشُّيُوعِ بَلْ أَوْلَى.

وَعَلِمَ مِنْ اعْتِبَارِ النَّصَابِ اعْتِبَارُ اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُهُ وَمِنْ التَّشْبِيهِ اعْتِبَارُ الْحَوْلِ مِنْ سَنَةِ  
وَدَوْنِهَا كَمَا فِي الثَّمَرِ وَالْحَبِّ، وَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاءُ حَوْلِ الْخُلْطَةِ مِنْهَا وَأَفَادَتْ زِيَادَتِي أَوْ فِي أَقْلٍ لِأَحَدِهِمَا  
نَصَابٌ أَنَّ الشَّرَكَةَ فِيمَا دُونَ نَصَابٍ تُؤَثِّرُ إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا نَصَابًا كَأَنِ اشْتَرَكَ فِي عَشْرِينَ شَاةً مُنَاصَفَةً  
وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِثَلَاثِينَ فَيَلْزِمُهُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسٍ شَاةً وَالْآخَرُ خُمُسٌ شَاةً بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا  
نَصَابٌ وَإِنْ بَلَغَهُ مَجْمُوعُ الْمَالَيْنِ كَأَنِ انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِسِتْعٍ عَشْرَةَ شَاةً وَاشْتَرَكَ فِي ثَنَيْنِ (كَمَا لَوْ خُلِطَا  
جَوَارًا) بِكُسْرِ الْجِيمِ أَفْصَحَ مِنْ ضَمِّهَا (وَاتَّحَدَ مَشْرَبٌ) أَيُّ مَوْضِعُ شُرْبِ الْمَاشِيَةِ (وَمَسْرُوحٌ) أَيُّ الْمَوْضِعِ  
الَّذِي تَجْتَمِعُ فِيهِ ثُمَّ تَسَاقُ إِلَى الْمَرْعَى (وَمَرَاخٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ أَيُّ مَاوَاهَا لَيْلًا (وَرَاغٌ) لَهَا (وَفَحْلٌ نَوْعٌ)  
بِخِلَافِ فَحْلٍ أَكْثَرُ مِنْ نَوْعٍ فَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُ لِلضَّرُورَةِ وَمَعْنَى اتِّحَادِهِ أَنْ يَكُونَ مُرْسَلًا فِي الْمَاشِيَةِ وَإِنْ  
كَانَ مُلْكًا لِأَحَدِهِمَا أَوْ مُعَارًا لَهُ أَوْ لَهَا وَتَقْيِيدُ اتِّحَادِ الْفَحْلِ بِنَوْعٍ مِنْ زِيَادَتِي (وَمَحْلَبٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ أَيُّ  
مَكَانِ الْحَلَبِ بِفَتْحِ اللَّامِ يُقَالُ لِلْبَنِّ وَلِلْمَصْدَرِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَحُكِيَ سُكُونُهَا (وَنَاطُورٌ) بِمُهْمَلَةٍ وَحُكِيَ  
إِعْجَامُهَا أَيُّ حَافِظِ الزَّرْعِ وَالشَّجَرِ (وَجَرِينٌ) أَيُّ مَوْضِعٍ تَجْفِيفِ الثَّمَرِ وَتَخْلِيسِ الْحَبِّ (وُدْكَانٌ وَمَكَانٌ  
حِفْظٌ وَنَحْوُهُمَا) كَمَرْعَى وَطَرِيقٍ وَنَهْرٍ يُسْقَى مِنْهُ وَجَرَائِ وَمِيزَانٍ وَوَرَّانٍ وَكِيلٍ وَمَكْبَالٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ مَا  
يُعْتَبَرُ اتِّحَادُهُ يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ وَاحِدًا بِالذَّاتِ بَلْ أَنَّ لَا يَخْتَصُّ مَالٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِهِ فَلَا يَضُرُّ التَّعَدُّدُ حِينَئِذٍ (لَا  
حَالِبٌ) فَلَا يُشْتَرِطُ اتِّحَادُهُ كَجَارِ الْغَنَمِ (و) لَا (إِنَاءٌ) يَحْلُبُ فِيهِ كَالَّةُ الْجَرِّ وَالتَّصْرِيحُ بِهِذَيْنِ مِنْ زِيَادَتِي.  
(و) لَا (نِيَّةُ خُلْطَةٍ)، لِأَنَّ خِفَةَ الْمُؤْنَةِ بِاتِّحَادِ الْمُرَافِقِ لَا تَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ وَإِنَّمَا شُرْطُ الْإِتِّحَادِ فِيمَا  
مَرَّ لِيَجْتَمَعَ الْمَالَانِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ وَلِتَخِفَ الْمُؤْنَةُ عَلَى الْمُحْسِنِ بِالزَّكَاةِ فَلَوْ افْتَرَقَ الْمَالَانِ فِيمَا شُرْطُ  
الْإِتِّحَادِ فِيهِ زَمَنًا طَوِيلًا مُطْلَقًا أَوْ يَسِيرًا بِقَصْدٍ مِنَ الْمَالِكَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ بِقَرِيرِ النُّفُوقِ ضَرَّ وَخَرَجَ بِأَهْلِ  
الرَّكَاةِ غَيْرُهُ كَذَمِّيٍّ وَمَكَاتِبٍ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ) أَيُّ شَرَكَةَ شُيُوعٍ، لِأَنَّ شَرَكَةَ الْجَوَارِ سَنَاتِي فِي كَلَامِهِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْإِسْتِدْلَالُ  
عَلَى هَذِهِ إِنَّمَا هُوَ بِمَقْهُومِ الْحَدِيثِ وَمَنْطُوقُهُ يَدُلُّ لِمَا يَأْتِي مِنْ شَرَكَةِ الْجَوَارِ فَكَانَ عَلَيْهِ تَأْخِيرُهُ عَنْ  
الْقِسْمَيْنِ لِيَشْهَدَ لَهَا بِمَنْطُوقِهِ وَمَقْهُومِهِ وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ فِي بَابِ مَنْ تَلَزَمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ أَنَّهُ قَالَ وَعَدَمُ ثُبُوتِ  
الْخُلْطَةِ فِي السَّادِسَةِ لِأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ مَعَ أَهْلِ الْخُمُسِ إِذْ لَا زَكَاةَ فِيهِ لِأَنَّهُ لِعِغْرِ مُعَيَّنٍ هـ، وَبُسْتَقَادُ مِنْهُ أَنَّ  
شُرْطُ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ أَنَّ الشَّرِيكَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا فَحِينَئِذٍ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ  
وَلَمْ يُخْرِجْ عَنْهَا ثُمَّ حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ آخَرٌ أَوْ أَكْثَرُ لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا زَكَاةُ عَامٍ وَاحِدٍ لِنَقْصِهَا عَنِ النَّصَابِ فِي  
الْعَامِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ وَلَا يُقَالُ هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْفُقَرَاءِ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذِهِ الْخُلْطَةُ لَا أَثَرَ لَهَا

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فِي الدُّخُولِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْخُلْطَةِ وَهِيَ نَوْعَانِ: خُلْطَةُ شَرِكَةٍ وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِخُلْطَةِ الْأَعْيَانِ وَالشُّيُوعِ، وَخُلْطَةُ جَوَارٍ وَتُسَمَّى خُلْطَةً أَوْصَافٍ، وَقَدْ شَرَعَ فِي الْأَوَّلِ فَقَالَ: وَلَوْ اشْتَرَكْتَ الْخُ ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ الشَّرِكَةُ قَدْ تُفِيدُ تَخْفِيفًا كَالِاشْتِرَاكِ فِي ثَمَانِينَ عَلَى السَّوَاءِ أَوْ تَقْصِيرًا كَالِاشْتِرَاكِ فِي أَرْبَعِينَ أَوْ تَخْفِيفًا عَلَى أَحَدِهِمَا وَتَقْصِيرًا عَلَى الْآخَرِ كَأَنْ مَلَكَ سِتِينَ لِأَحَدِهِمَا ثَلَاثًا وَلِلْآخَرِ ثَلَاثًا وَقَدْ لَا تُفِيدُ شَيْئًا كَمَا نَتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ.

وَقَوْلُهُ: وَهَذِهِ الشَّرِكَةُ الْخُ أَيُّ الشَّرِكَةِ فِي الْمَاشِيَةِ وَاحْتَرَزَ عَنِ الشَّرِكَةِ فِي غَيْرِهَا فَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ تَخْفِيفًا أَصْلًا إِذْ لَا وَقَصَ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ بَلْ تَارَةً تُفِيدُ الثَّقِيلَ وَتَارَةً لَا تُفِيدُ التَّقْيِيلَ وَلَا تَخْفِيفًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبِرْمَاوِيُّ. (قَوْلُهُ: وَلِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ) أَيُّ وَلَوْ بَضْمَهُ لِلْمُشْتَرِكِ فِيهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي (قَوْلُهُ: وَلَوْ فِي غَيْرِ مَاشِيَةٍ) أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْإِشْتِرَاكِ فِي غَيْرِ مَاشِيَةٍ.

(قَوْلُهُ: زَكِيًّا كَوَاحِدٍ) أَيُّ كَزَكَاةٍ مَالٍ وَاحِدٍ أَوْ كَزَكَاةٍ شَخْصٍ وَاحِدٍ ح ف قَالَ حَجَّ: وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ زَكِيًّا كَوَاحِدٍ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ بِالْإِخْرَاجِ بَلَا إِذِنْ الْآخَرِ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ بَلْ لَهُ ذَلِكَ وَالْإِنْفِرَادُ بِالنِّيَّةِ عَنْهُ عَلَى الْمَقُولِ الْمُعْتَمَدِ فَيَرْجِعُ بِبَدَلٍ مَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ لِإِذْنِ الشَّارِعِ لَهُ فِي ذَلِكَ وَلِأَنَّ الْخُلْطَةَ تَجْعَلُ الْمَالَيْنِ مَالًا وَاحِدًا فَسَلَّطَهُ الشَّارِعُ عَلَى الدَّفْعِ الْمُبْرِيِّ الْمُوجِبِ لِلرُّجُوعِ وَبِهَذَا فَارَقَتْ نِظَائِرُهَا وَنَقَلَ الزَّرْكَاشِيُّ أَنَّ مَحَلَّ الرُّجُوعِ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ الْآخَرُ إِنْ أَدَّى مِنَ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَالْخَبَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الْأُسْتَاذِ رَجَعَ ذَلِكَ ط ف.

(قَوْلُهُ: وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ) أَيُّ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ فَهُوَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ لِلْمَالِكِ وَالسَّاعِي بِرِمَاوِيِّ فَهُوَ خَبَرٌ مَعْنَاهُ النَّهْيُ (قَوْلُهُ: خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ) أَيُّ خَشْيَةِ وُجُوبِهَا أَوْ كَثَرَتِهَا أَوْ خَشْيَةِ سُقُوطِهَا أَوْ قَلَّتِهَا أَخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ بِرِمَاوِيِّ وَعَلَى هَذَا فَيَحْتَكَفُ تَقْدِيرُ الْمُضَافِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ كَمَا فِي الرَّشِيدِيِّ عَلَى م ر فَالْنَهْيُ لِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرِكَةَ تُؤَثِّرُ وَأَنَّ الشَّرِيكَيْنِ يُزَكِّيَانِ كَوَاحِدٍ. (قَوْلُهُ: خَشْيَةُ وُجُوبِهَا أَوْ كَثَرَتِهَا) رَاجِعَانِ لِكُلِّ مِنَ التَّفْرِيقِ وَالْجَمْعِ.

فَالْحَاصِلُ أَرْبَعُ صُورٍ وَاحِدَةٌ مِنْهَا مُعْطَلَّةٌ أَيُّ غَيْرُ مُصَوَّرَةٍ وَهِيَ مَعَ امْتِلَاطِهَا: نَهْيُ الْمَالِكِ عَنِ التَّفْرِيقِ خَشْيَةَ الْوُجُوبِ فِي حَالِ الْجَمْعِ كَأَرْبَعِينَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي الْجَمْعِ دُونَ التَّفْرِيقِ نَهْيُ الْمَالِكِ عَنِ التَّفْرِيقِ خَشْيَةَ الْكَثْرَةِ فِي حَالِ الْجَمْعِ كَأَنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَلِلْآخَرِ مِائَةٌ فَلَوْ فَرَقَا وَجَبَ اثْنَانِ وَلَوْ اسْتَمَرَّ عَلَى الشَّرِكَةِ وَجَبَ ثَلَاثَةٌ نَهْيُ الْمَالِكِ عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ الْوُجُوبِ فِي التَّفْرِيقِ هَذِهِ مُعْطَلَّةٌ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْوُجُوبَ فِي التَّفْرِيقِ لَا فِي الْجَمْعِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ فِي حَالِ التَّفْرِيقِ وَجُوبُهَا فِي حَالِ الْجَمْعِ بِالْأُولَى.

نَهْيُ الْمَالِكِ عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ الْكَثْرَةِ فِي التَّفْرِيقِ كَثْمَانِينَ بَيْنَ اثْنَيْنِ لِكُلِّ أَرْبَعُونَ فَإِنَّ الْكَثْرَةَ فِي التَّفْرِيقِ فَقَطْ أَ هَذَا شَيْخُنَا ح ف.

(قَوْلُهُ: خَشْيَةُ سُقُوطِهَا أَوْ قَلَّتِهَا) رَاجِعَانِ لِكُلِّ مِنَ التَّفْرِيقِ وَالْجَمْعِ أَيْضًا. فَالْحَاصِلُ أَرْبَعُ صُورٍ أَيْضًا وَاحِدَةٌ مُعْطَلَّةٌ وَإِضَاحُهَا بِامْتِلَاطِهَا أَنْ نَقُولَ نَهْيُ السَّاعِي عَنِ التَّفْرِيقِ خَشْيَةَ السُّقُوطِ فِي الْجَمْعِ هَذِهِ مُعْطَلَّةٌ، نَهْيُ السَّاعِي عَنِ التَّفْرِيقِ خَشْيَةَ الْقِلَّةِ فِي الْجَمْعِ كَثْمَانِينَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنَّ الْقِلَّةَ فِي الْجَمْعِ فَقَطْ، نَهْيُ السَّاعِي عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ السُّقُوطِ فِي التَّفْرِيقِ كَأَرْبَعِينَ بَيْنَ اثْنَيْنِ بِالسُّوِيَّةِ فَإِنَّ

السُّقُوطُ فِي التَّفْرِيقِ فَقَطْ، نَهَى السَّاعِي عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ الْقَلَّةِ فِي التَّفْرِيقِ كَمَا تَتَنَبَّهُ وَوَاحِدَةً بَيْنَ اثْنَيْنِ لِأَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَوَاحِدَةً وَلِأَخَرٍ مِائَةٌ فَإِنَّ الْقَلَّةَ فِي التَّفْرِيقِ فَقَطْ قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف وَعَسَمَاوِيٌّ.  
(قَوْلُهُ: بَلْ أُولَى) أَي لِعَدَمِ تَمْيِيزِ الْمَالَيْنِ (قَوْلُهُ: وَدُونَهَا) فِيهِ مُسَامَحَةٌ، لِأَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ لَهُ حَوْلٌ، وَقَوْلُهُ: فِي التَّمَرِ بِالنَّاءِ الْمُتَلَثَّةِ.

(قَوْلُهُ: وَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاءُ حَوْلِ الْخُلْطَةِ مِنْهَا) أَي مِنَ الْخُلْطَةِ وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَمْلِكِ النَّصَابُ إِلَّا حِينَئِذٍ فَلَوْ خَلَطَا فِي أَثْنَاءِ الْعَامِ مَا مَلَكَاهُ أَوَّلُهُ زَكَاةً ذَلِكَ زَكَاةُ الْعَامِ لَوْ لَمْ يَخْلُطَا فَيُخْرَجُ كُلُّ وَاحِدٍ شَاةً لَوْ كَانَ لِكُلِّ أَرْبَعُونَ ح ل وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر ثُمَّ مَحَلُّ مَا تَقَدَّمَ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمِ لِلْخَلِيطَيْنِ حَالَةُ انْفِرَادٍ فَإِنْ انْتَعَدَ الْحَوْلُ عَلَى الْانْفِرَادِ ثُمَّ طَرَأَتِ الْخُلْطَةُ فَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلَاهُمَا بِأَنْ مَلَكَ كُلُّ وَاحِدٍ أَرْبَعِينَ شَاةً ثُمَّ خَلَطَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لَمْ تَنْتَبِثِ الْخُلْطَةُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى فَتَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ تَمَامِهَا شَاةً وَإِنْ اخْتَلَفَ حَوْلَاهُمَا بِأَنْ مَلَكَ هَذَا غَرَّةَ الْمَحَرَّمِ وَهَذَا غَرَّةَ صَفَرٍ وَخَلَطَا غَرَّةَ شَهْرِ رَبِيعٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ حَوْلِهِ شَاةً وَإِذَا طَرَأَ الْانْفِرَادُ عَلَى الْخُلْطَةِ فَمَنْ بَلَغَ مَالُهُ نِصَابًا زَكَاةً وَالْآخَرُ فَلَا هـ.

(قَوْلُهُ: وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِثَلَاثَيْنِ) مِنْ هَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ قَوْلَهُ إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا أَرَادَ بِهِ أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَمْلِكَ نِصَابًا خَارِجًا عَمَّا خَالَطَ بِهِ وَمِنْ أَنْ يَمْلِكَ نِصَابًا يَتِمُّ بِمَا خَالَطَ بِهِ بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَالْآخِرُ خُمُسُ شَاةٍ) يَفْتَضِي أَنَّ الشَّاةَ وَاجِبَةٌ فِي الْخَمْسِينَ بِتَمَامِهَا لَا فِي الْأَرْبَعِينَ مِنْهَا وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ مَا بَيْنَ الثُّصَبِ وَقَصِّ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ إِلَّا أَنْ يَخُصَّ مَا تَقَدَّمَ بِكَوْنِ الْمَالِكِ وَاحِدًا كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْعَزِيزِيُّ (قَوْلُهُ: وَاشْتَرَكَا فِي ثَنَيْنِ) أَي وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَكَا فِي ثَمَانِيَةٍ وَثَلَاثَيْنِ وَانْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِوَاحِدَةٍ ع ش (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ خَلَطَا) تَنْظِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ خَاصٌّ بِالشُّبُوعِ (قَوْلُهُ: وَاتَّحَدَ مَشْرَبٌ) أَي وَإِنْ كَانَ مَالٌ كُلُّ مُمَيَّزٍ ح ف (قَوْلُهُ: بِفَتْحِ الْمِيمِ) أَمَّا بِكُسْرِهَا فَهُوَ الْإِنَاءُ الَّذِي يُخْلَبُ فِيهِ شَوْبَرِيٌّ (قَوْلُهُ: وَجَرِينِ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَكُونَ الزَّرْعَانِ مُتَجَاوِرَيْنِ وَسَقِيَا مِنْ مَاءٍ وَاحِدٍ وَاتَّحَدَا حَصَادًا وَحَرْتًا وَوُضِعَ زَرْعُ كُلِّ بِجَوَارِ الْآخَرِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِاتِّحَادِ الْجَرِينِ أَنْ يُوَضَعَ زَرْعُ كُلِّ عَلَى زَرْعِ الْآخَرِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، لِأَنَّهَا تَصِيرُ شَرِكَةً شُبُوعٍ وَلَيْسَتْ مُرَادَةً.

(قَوْلُهُ: وَدُكَّانٌ) بِضَمِّ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْحَاثُوثُ وَفِي الْمِصْبَاحِ أَنَّهُ يُدَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ وَأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي نُونِهِ فَقِيلَ: أَصْلِيَّةٌ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَزْنُهُ فُعْلَالٌ، وَعَلَى الثَّانِي فُعْلَانٌ.

(قَوْلُهُ: وَمَكَانٌ حِفْظٌ) صَوْرَتُهَا أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَخِيلٌ وَزَرْعٌ فِي حَائِطٍ أَوْ بُسْتَانٍ وَاحِدٍ أَوْ كَيْسٍ دَرَاهِمٍ فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ أَوْ أَمْتَعَةٍ تِجَارَةٍ فِي دُكَّانٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْآخَرِ بِشَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ بِرَمَاوِيٍّ وَكَذَا إِذَا أُوْدِعَهُ جَمَاعَةٌ دَرَاهِمَ لِكُلِّ مِنْهُمْ دُونِ نِصَابٍ وَوُضِعَ الْجَمِيعُ فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ مَعَ تَمْيِيزِ دَرَاهِمِ كُلِّ فَإِذَا بَلَغَ الْمَجْمُوعُ نِصَابًا فَأَكْثَرَ وَمَضَى عَلَيْهَا حَوْلٌ وَهِيَ فِي الصُّنْدُوقِ وَجَبَ عَلَيْهِمْ زَكَاتُهَا وَوُزِعَتْ عَلَى الدَّرَاهِمِ ع ش.

(قَوْلُهُ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِخ) لَوْ زَرْعَ أَحَدُهُمَا فِدَانًا وَالْآخَرُ فِدَانَيْنِ وَخَرَجَ لِلأَوَّلِ إِزْدَبٌ مَثَلًا وَلِلثَّانِي ثَمَانِيَةٌ زَكَاةً كَوَاحِدٍ وَلَوْ كَانَ الْحَرَثُ وَالْدَّرَاسُ وَالْمِذْرَى مُتَعَدِّدًا بِأَنْ لَا يَخْتَصَّ زَرْعُ أَحَدِهِمَا بِوَاحِدٍ دُونَ الْآخَرِ هـ عَزِيزِيٌّ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ خِفَةَ الْمُؤَنَةِ الْإِخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ السَّوْمُ فَإِنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ مَوْجُودٌ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَّعَمْ ذَلِكَ قَالُوا:

لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخُلْطَةَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً لِلزَّكَاةِ بِإِطْلَاقِهَا أَيْ فِي جَمِيعِ صُورِهَا بَلْ الْمَوْجِبُ النَّصَابُ مَعَ الْحَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ بِخِلَافِ السَّوْمِ فَإِنَّهُ مُوجِبٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَوَجَبَ قَصْدُهُ حَجَّ بَعْضِ إِيضَاحٍ.

(قَوْلُهُ: زَمَنًا طَوِيلًا) وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي لَا تَصْبِرُ الْمَاشِيَةُ فِيهِ عَلَى تَرْكِ الْعَلْفِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ ع ش (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيْ يَقْصِدُ مِنَ الْمَالِكِينَ أَمْ لَا.

(قَوْلُهُ: ضَرَّ) مَعْنَى ضَرَرِهِ نَفَى الْخُلْطَةِ ق ل أَيْ ارْتَفَعَتْ الْخُلْطَةُ وَإِنْ لَمْ يُؤَثَّرْ ارْتِفَاعُهَا فِي الْحَوْلِ فَمَنْ كَانَ نَصِيْبُهُ نَصَابًا زَكَاةً بِتَمَامِ حَوْلِهِ مِنْ يَوْمٍ مَلَكَه لَا مِنْ يَوْمِ ارْتِفَاعِهَا سَم عَلَى الْغَايَةِ ا ط ف (قَوْلُهُ: كِزْمِي وَمُكَاتِبِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمَالِيْنَ لِذِمِّيٍّ أَوْ مُكَاتِبٍ أَوْ لَبِيتِ الْمَالِ لَمْ تُؤَثَّرِ الْخُلْطَةُ شَيْئًا بَلْ يُعْتَبَرُ نَصِيبُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فَإِنْ بَلَغَ نَصَابًا زَكَاةً زَكَاةُ الْمُتَفَرِّدِ وَالْأُفْلَا زَكَاةُ ا هـ.

(بَابُ زَكَاةِ النَّابِتِ) (تَخْتَصُّ بِقُوتِ اخْتِيَارًا مِنْ رُطْبٍ وَعَنْبٍ وَ) مِنْ (حَبِّ كَبُرٍّ وَأُرْزٍ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَضَمَّ الرَّاءَ وَتَشْدِيدَ الرَّايِ فِي أَشْهَرِ اللَّغَاتِ (وَعَدَسٍ) وَذُرَّةٍ وَحِمَصٍ وَبَاقِلًا {لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُخْرِصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرِصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذَ زَكَاةُ رَبِيبًا كَمَا تُؤَخَذُ زَكَاةُ النَّخْلِ تَمَرًا} رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمَا وَلَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَلِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ لَا تَأْخُذَا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ} رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَقِيسَ بِمَا ذَكَرَ فِيهِمَا مَا فِي مَعْنَاهُ وَالْحَصْرُ فِي الثَّانِي إِضَافِي لِخَبَرِ الْحَاكِمِ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ مُعَاذٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالسَّيْلُ وَالْبَعْلُ الْعُسْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُسْرِ} وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالْحُبُوبِ فَأَمَّا الْفَقَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَانُ وَالْقَضْبُ فَعَفُو عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوَاءً أَزْرَعَ ذَلِكَ قَصْدًا أَمْ نَبَتَ اتِّقَافًا وَالْقَضْبُ بِسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ الرُّطْبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَخَرَجَ بِالْقُوتِ غَيْرُهُ كَخَوْخٍ وَمِشْمِشٍ وَتِينٍ وَجَوْزٍ وَلَوْزٍ وَتَفَاحٍ وَزَيْتُونٍ وَسَمْسَمٍ وَرَعْفَرَانٍ وَبِالْاخْتِيَارِ مَا يُقْتَاتُ ضَرُورَةً كَحَبِّ حَنْظَلٍ وَغَاسُولٍ وَتُرْمَسٍ فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الشَّرْحُ

(بَابُ زَكَاةِ النَّابِتِ).

لَمَّا كَانَ النَّبَاتُ يُسْتَعْمَلُ مُصَدَّرًا وَاسْمًا لِلشَّيْءِ النَّابِتِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا عَدَلَ عَنْهُ الْمُصَنَّفُ إِلَى النَّابِتِ لِأَنَّ النَّبَاتَ قَدْ يُوْهِمُ الْمَصْدَرَ الَّذِي لَيْسَ مُرَادًا هُنَا وَيَنْقَسِمُ إِلَى شَجَرَةٍ وَهُوَ مَا لَهُ سَاقٌ، وَإِلَى نَجْمٍ وَهُوَ مَا لَا سَاقَ لَهُ كَالزَّرْعِ، قَالَ تَعَالَى {وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ} وَلَمْ يَذْكُرْ لِهَذَا الْبَابِ دَلِيلًا وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ م ر بِآيَةِ {وَأَنَّا حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ}، وَآيَةِ {وَأَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} فَأَوْجَبَ الْإِتِّفَاقَ مِمَّا أَخْرَجْتُهُ الْأَرْضُ وَهُوَ الزَّكَاةُ، لِأَنَّهُ لَا حَقَّ فِيمَا أَخْرَجْتُهُ غَيْرَهَا ا هـ.

(قَوْلُهُ: بِقُوتِ) الْبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُقْصُورِ عَلَيْهِ وَالْقُوتُ بِمَعْنَى الْمُقْتَاتِ، وَقَوْلُهُ: اخْتِيَارًا أَيْ فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ قَالَ م ر: فِي شَرْحِهِ أَيْ لِأَنَّ الْإِقْتِنَاتِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا حَيَاةَ بِدُونِهَا فَلِذَا أُوجِبَ الشَّارِعُ مِنْهُ شَيْئًا لِأَرْبَابِ الضَّرُورَاتِ وَيُسْتَنْتَضَى مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ مَا لَوْ حَمَلَ السَّيْلُ حَبًّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَتَبَتِ بِأَرْضِنَا فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ كَالنَّخْلِ الْمُبَاحِ بِالصَّخْرَاءِ وَكَذَا تِمَارُ الْبُسْتَانِ وَغُلَّةُ الْقَرْيَةِ الْمُؤَقُوفِينَ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ وَالْفَنَاطِرِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ عَلَى

الصَّحِيحِ إِذْ لَيْسَ لَهَا مَالِكٌ مُعَيَّنٌ ١ هـ وَمِنْ الْمُؤَقُّوفِ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ  
الْفُلَانِيِّ أَوْ الْخَطِيبِ أَوْ الْمُؤَدِّنِ، لِأَنَّ غَرَضَهُ لَيْسَ شَخْصًا بَعِيْنِهِ وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا بِالنَّوْعِ ١ هـ.  
ع ش قَالَ ع ش أَيْضًا قَوْلُهُ: فَتَبَّتْ بِأَرْضِنَا أَيْ فِي مَحَلٍّ لَيْسَ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ كَالْمَوَاتِ، وَقَوْلُهُ: وَغَلَّةُ الْقَرْيَةِ  
إِلْخَ أَيْ وَالْحَالُ أَنَّ الْغَلَّةَ حَصَلَتْ مِنْ حَبِّ مُبَاحٍ أَوْ بِذَرِّهِ النَّاطِرُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ أَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ  
الْأَرْضَ وَبَذَرَ فِيهَا حَبًّا يَمْلِكُهُ فَالزَّرْعُ مِلْكٌ لِصَاحِبِ الْحَبِّ وَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ.  
وَقَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا زَكَاتَ فِيهِ ظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ قَصَدَ تَمْلُكُهُ مَلَكٌ جَمِيعُهُ فَلْيَنْظُرْ وَجْهَ ذَلِكَ، وَهَلَّا جُعِلَ غَنِيمَةً أَوْ  
فَيْئًا بَلْ لَا يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَنِيمَةً إِنْ وَجَدَ اسْتِثْلَاءً عَلَيْهِ أَوْ جَعَلْنَا الْقَصْدَ اسْتِثْلَاءً عَلَيْهِ وَهُوَ بَعِيدٌ  
خُصُوصًا إِنْ تَبَّتْ فِي غَيْرِ أَرْضِهِ.

١ هـ.

سم على حَجَّ.

أَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ هَذَا مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ مَلَكُهُ مَنْ تَبَّتْ بِأَرْضِهِ بِلَا قَصْدٍ فَإِنْ تَبَّتْ بِمَوَاتٍ مَلَكُهُ  
مَنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ كَالْحَطَبِ وَنَحْوِهِ.  
وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُعْرَضُ عَنْهُ لَكِنْ تَرَكَهُ خَوْفًا مِنْ دُخُولِهِمْ بِلَادَنَا فَهُوَ فِيَّ وَإِنْ قَصَدُوهُ فَمُنِعُوا بِقِتَالٍ فَهُوَ  
غَنِيمَةٌ لِمَنْ مَنَعَهُمْ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (فَائِدَةٌ).

خَرَجَتْ حَبَّةُ الْبُرِّ مِنَ الْجَنَّةِ عَلَى قَدَرٍ بَبِضَةِ النَّعَامَةِ وَهِيَ أَلْيَنُ مِنَ الرُّبْدِ وَأَطْيَبُ رَائِحَةً مِنَ الْمِسْكِ ثُمَّ  
صَارَتْ تَنْزِلُ عَنْ هَذِهِ الْهَيْئَةِ إِلَى وُجُودِ فِرْعَوْنَ فَصَغُرَتْ وَصَارَتْ كَبِيبُضَةِ الدَّجَاجَةِ وَلَمْ تَنْزِلْ عَلَى هَذِهِ  
الْهَيْئَةِ حَتَّى دُبِحَ يَحْيَى فَصَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ كَبِيبُضَةِ الْحَمَامَةِ ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ كَالْبُنْدُوقَةِ ثُمَّ  
صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ كَالْحِمَصَةِ ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ لَا  
تَصْغُرَ عَنْ ذَلِكَ بِرَمَاوِيٍّ وَقِيْلَ (قَوْلُهُ: وَأَرْزُ) نَقَلَ السُّيُوطِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ كُلَّ مَا أَتَبَّتْ  
الْأَرْضُ فِيهِ دَوَاءٌ وَدَاءٌ إِلَّا الْأَرْزَ فَإِنَّهُ دَوَاءٌ لَا دَاءَ فِيهِ وَنَقَلَ أَيْضًا أَنَّ الْأَرْزَ كَانَ جَوْهَرَةً مُودَعًا فِيهَا نُورُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا أُخْرِجَ مِنْهَا تَفَتَّتْ وَصَارَتْ هَكَذَا وَيَنْبَغِي عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْنَى الصَّلَاةُ عَلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَكْلِهِ قَالَ سَيِّدِي عَلِيُّ الْأَجْهَوْرِيُّ: أَخْبَارُ رَزُّ ثُمَّ بَادَنْجَانٍ عَدَسٍ هَرِيسَةٍ  
دَوُو بَطْلَانٍ (قَوْلُهُ: فِي أَشْهُرِ اللُّغَاتِ) أَيْ السَّبْعَةِ وَقَدْ ذَكَرَهَا ع ش عَلَى م ر فَانْظُرْهُ إِنْ شِئْتَ.  
(قَوْلُهُ: وَعَدَسٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالذَّالِ الْمُهِمْلَتَيْنِ وَمِثْلُهُ الْبِسْلَاءُ بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَدُرَّةٌ) بِضَمِّ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ  
الرَّاءِ الْمُخَفَّفَةِ وَالذَّخْنُ نَوْعٌ مِنْهُ.

(قَوْلُهُ: وَبَاقِلًا) هُوَ الْفُولُ وَيُرْسَمُ آخِرُهُ بِالْأَلِفِ فَتُخَفَّفُ اللَّامُ وَيُمَدُّ وَقَدْ يُقْصَرُ مَعَ تَشْدِيدِ اللَّامِ (قَوْلُهُ: لِأَمْرِهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ أَمْرٍ نَذَبٍ بِالنَّسْبَةِ لِلْخَرْصِ وَأَمْرٍ إِيْجَابٍ بِالنَّسْبَةِ لِلزَّكَاتِ وَقُدِّمَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى  
مَا بَعْدَهُ لِسَلَامَتِهِ مِمَّا أَوْهَمَهُ الثَّانِي مِنَ الْحَصْرِ فِي الْأَرْبَعَةِ ع ش عَلَى م ر مَعَ زِيَادَةِ (قَوْلُهُ: كَمَا يُخَرْصُ  
النَّخْلُ) أَيْ ثَمَرُهُ وَإِنَّمَا جُعِلَ أَصْلًا لِلْعَنْبِ لِأَنَّ خَرْصَهُ كَانَ عِنْدَ فَتْحِ خَيْرِ سَنَةِ سَبْعٍ وَالْعَنْبِ كَانَ بَعْدَهُ عِنْدَ  
فَتْحِ الطَّائِفِ سَنَةِ ثَمَانٍ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: لَا تَأْخُذًا) بِالنَّشْبَةِ (قَوْلُهُ: الشَّعِيرِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ  
الْمُعْجَمَةِ وَحُكِّي كَسْرُهَا وَهُوَ لُغَةُ الْعَامَّةِ وَالنَّمْرُ بِالنَّمْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَقَيْسٌ بِمَا ذَكَرَ فِيهِمَا) مِمَّا

يَتَمَرُّ وَيَتَرَبُّ، وَقَوْلُهُ: مَا فِي مَعْنَاهُ أَيُّ مِمَّا لَا يَتَمَرُّ وَلَا يَتَرَبُّ لِأَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا ذَكَرَ مَا يَتَمَرُّ وَيَتَرَبُّ وَأَمَّا مَا لَا يَتَمَرُّ وَلَا يَتَرَبُّ فَهُوَ مَقِيسٌ عَلَى مَا يَتَمَرُّ وَيَتَرَبُّ وَيُقَاسُ عَلَى الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ مَا يُفْتَاتُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ س ل مَعَ زِيَادَةِ (قَوْلُهُ: فِي الثَّانِي) أَيُّ قَوْلُهُ: لَا تَأْخُذْ الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَوْلُهُ: إِضَافِي أَيُّ بِالنَّظَرِ لِأَهْلِ الْيَمَنِ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمُفْتَاتِ إِلَّا الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْخَبْرِ بِرُمَاوِيٍّ وَ ع ش.

(قَوْلُهُ: لِخَبْرِ الْحَاكِمِ) هَلَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَوَّلًا لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنَ الْأَوَّلِ وَكَانَ يَسْتَعْنِي عَنِ الْقِيَاسِ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِكَوْنِ الْأَوَّلِ أَوْضَحَ وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ قَوْلُهُ: لِخَبْرِ الْحَاكِمِ لَخَّ أَيُّ لِأَنَّ " مَا " فِي قَوْلِهِ فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ عَامٌّ وَإِنَّمَا لَمْ يُخَصَّصْ الْعَامُّ بِالْخَاصِّ، لِأَنَّ الْخَاصَّ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ وَذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمِ الْعَامِّ لَا يُخَصَّصُ الْعَامُّ.

ا هـ (قَوْلُهُ: وَالْبَعْلُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَا مِنْ قَوْلِهِ فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَفِي الْمَصْبَاحِ الْبَعْلُ مَا يَشْرَبُ بِعُرْوِهِ فَيَسْتَعْنِي عَنِ السَّقْيِ شَوْبَرِيٍّ مَعَ زِيَادَةِ (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ) أَيُّ الْمَذْكُورُ مِنَ الْعُشْرِ وَنَصْفِهِ وَهُوَ مُدْرَجٌ مِنَ الرَّأْيِ تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْحَدِيثِ ع ش (قَوْلُهُ: سَوَاءٌ أَرْزَعَ ذَلِكَ قَصْدًا) تَعْمِيمٌ فِي الْمَثْنِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ حَيْثُ يُشْتَرَطُ الْقَصْدُ فِي الْإِسَامَةِ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ اخْتِيَارٌ فِي الْجُمْلَةِ اشْتَرَطْنَا الْقَصْدَ الصَّارِفَ بِخِلَافِ هَذَا وَأَيْضًا لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ فِي الزَّرْعِ أَنْ يُزْرَعَ عَنْ قَصْدٍ لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ وَالْحَقُّ النَّادِرُ وَهُوَ مَا نَبَاتُهُ بِنَفْسِهِ بِالْغَالِبِ وَلَا كَذَلِكَ سُومُ الْمَاشِيَةِ فَاحْتِيجُ لِقَصْدٍ مُخَصَّصٍ حَجَّ مَعَ تَغْيِيرِ. (قَوْلُهُ: أَمْ نَبَتَ اتِّفَاقًا) حَتَّى لَوْ سَقَطَ الْحَبُّ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ عِنْدَ حَمْلِ الْغَلَّةِ أَوْ وَقَعَتْ الْعَصَافِيرُ عَلَى السَّنَابِلِ فَتَنَازَرُ الْحَبُّ وَنَبَتَ وَجَبَ زَكَاةُ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا بِلاَ خِلَافٍ شَرَحَ م ر (قَوْلُهُ: وَالْقَضْبُ) وَهُوَ نَبْتُ يَشْبُهُ الْبُرْسِيمِ وَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى التَّعْمِيمِ (قَوْلُهُ: وَمِشْمِشٍ) بِكَسْرِ الْمِيمَيْنِ وَحُكِّي فَتَحَهُمَا وَضَمَّهُمَا لَكِنَّ الضَّمَّ قَلِيلٌ

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَفْتَحُ الْمِيمُ الْأَوَّلَى وَكَسَرَ الثَّانِيَةَ لَكِنَّهَا لُغَةً رَدِيئَةٌ ا هـ بِرُمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: وَتَفَاحٍ) بِضَمِّ التَّاءِ (قَوْلُهُ: وَسِمْسِمٍ) بِكَسْرِ السِّينَيْنِ لَا بِضَمِّهِمَا وَمِثْلُهُ الْفَرْطُمُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَالطَّاءِ وَضَمِّهِمَا وَهُوَ حَبُّ الْعَصْفَرِ بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: فِي شَيْءٍ مِنْهَا) فِي بَعْضِ النَّسَخِ مِنْهُمَا أَيُّ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ اقْتِنَانًا وَمَا يُفْتَاتُ ضَرُورَةً ح ل

(وَنِصَابُهُ) أَيُّ الْقَوْتِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) فَلَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَهَا لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ لِلْيَسِّ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ (وَهِيَ بِالرُّطْلِ الْبَغْدَادِيِّ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ) مِنَ الْأَرْطَالِ، لِأَنَّ الْوَسْقَ سِتُّونَ صَاعًا وَالصَّاعَ أَرْبَعَةَ أَمْدَادٍ وَالْمَدُّ رِطْلٌ وَثُلُثُ الْبَغْدَادِيِّ وَقُدِّرَتْ بِهِ لِأَنَّهُ الرُّطْلُ الشَّرْعِيُّ (وَهُوَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ وَبِالْدِّمَشْقِيِّ) وَهُوَ سِتُّمِائَةٌ دِرْهَمٍ (ثَلَاثُمِائَةٌ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ) رِطْلًا (وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ) مِنْ رِطْلٍ بِنَاءٌ عَلَى مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادٍ مَا ذَكَرَ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّهَا بِالْدِّمَشْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةٌ وَسِتَّةُ أَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثَلَاثَانِ بِنَاءٌ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مِنْ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادٍ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا فَعَلِيهِ إِذَا ضَرَبْنَاهَا فِي أَلْفٍ وَسِتُّمِائَةِ رِطْلٍ مِقْدَارُ الْخَمْسَةِ أَوْسُقِ تَبْلُغُ مِائَتَيْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَّةُ آلَافٍ يُقْسَمُ ذَلِكَ عَلَى سِتِّمِائَةٍ يَخْرُجُ مَا ذَكَرَهُ وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ تَضْرِبُ مَا سَقَطَ مِنْ كُلِّ رِطْلٍ وَهُوَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةٍ يَبْلُغُ أَلْفِي دِرْهَمٍ وَمِائَتَيْ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةُ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ

دِرْهَمٍ يَسْقُطُ ذَلِكَ مِنْ مَبْلَغِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ يَبْقَى مِائَتًا أَلْفٍ وَخَمْسَةُ آلَافٍ وَسَبْعُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا  
وَسُبْعَا دِرْهَمٍ وَإِذَا قُسِمَ ذَلِكَ عَلَى سِتِّمِائَةٍ خَرَجَ مَا صَحَّحَهُ، لِأَنَّ مِائَتَيْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةُ آلَافٍ وَمِائَتَيْ  
دِرْهَمٍ فِي مُقَابَلَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ رِطْلًا وَالْبَاقِي وَهُوَ خَمْسُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعَا دِرْهَمٍ فِي  
مُقَابَلَةِ سِتَّةِ أَسْبَاعِ رِطْلٍ، لِأَنَّ سُبْعَ السِّتِّمِائَةِ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ، وَالنِّصَابُ الْمَذْكُورُ تَحْدِيدٌ  
وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَيلِ وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوِزْنِ اسْتِظْهَارًا وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْوِزْنِ مِنْ كُلِّ نَوْعِ الْوَسْطِ فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى  
الْخَفِيفِ وَالرَّزِينِ  
الشرح

(قَوْلُهُ: خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) وَقُدِّرَتْ بِالْكَيلِ الْمَصْرِِيِّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ وَرُبْعُ إِرْدَبٍ كَمَا قَالَهُ الْقَمُولِيُّ م ر وَالْأَوْسُقُ  
جَمْعُ وَسْقٍ يَفْتَحُ الْوَاوِ عَلَى الْأَفْصَحِ وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْجَمْعِ قَالَ تَعَالَى {وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ} أَيِ جَمَعَ  
سُمِّيَ بِذَلِكَ لِمَا جَمَعَ مِنَ الصِّيعَانِ بِرِمْيَاوِي (قَوْلُهُ: فَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَهَا) وَأَوْجَبَهَا الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي  
الْقَلِيلِ كَالْكَثِيرِ (قَوْلُهُ: أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةٌ مِنَ الْأَرْطَالِ) أَيِ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ الرِّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ  
بِسِتِّمِائَةِ دِرْهَمٍ وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي تَقْدِيرِ الْأَوْسُقِ بِالرِّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْخِلَافِ فِي تَقْدِيرِ  
الرِّطْلِ الْبُغْدَادِيِّ بِالْأَرْطَالِ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا أَرْبَعَةَ مَسَائِلَ اثْنَانِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا، وَاثْنَانِ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا وَهُمَا مِقْدَارُ الرِّطْلِ الْبُغْدَادِيِّ  
بِالْأَرْطَالِ وَالنِّصَابِ بِالْأَرْطَالِ الدِّمَشْقِيِّ شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْوَسْقَ سِتُّونَ صَاعًا) وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَضْرِبُ الْخَمْسَةَ أَوْسُقَ فِي مِقْدَارِهَا مِنَ الصِّيعَانِ وَهُوَ سِتُّونَ  
بِثَلَاثِمِائَةٍ ثُمَّ تَضْرِبُ الثَّلَاثِمِائَةَ فِي مِقْدَارِ الصَّاعِ بِالْأَمْزَادِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ بِأَلْفٍ مَدٍّ وَمِائَتَيْنِ ثُمَّ تَضْرِبُ الْأَلْفَ  
وَالْمِائَتَيْنِ مَدٍّ فِي مِقْدَارِ الْمَدِّ وَهُوَ رِطْلٌ وَثُلُثٌ فَتَضْرِبُ أَلْفًا وَمِائَتَيْ رِطْلٍ فِي رِطْلٍ بِأَلْفٍ وَمِائَتَيْ رِطْلٍ وَأَلْفًا  
وَمِائَتَيْنِ ثُلُثٍ فِي ثُلُثٍ بِأَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ ثُلُثٍ وَهِيَ أَرْبَعُمِائَةٍ صِحَاحٌ فَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةٌ وَإِنْ شِئْتَ  
ضَرَبْتَ الثَّلَاثِمِائَةَ فِي خَمْسَةِ أَرْطَالٍ وَثُلُثٍ فَاضْرِبْهَا أَوَّلًا فِي الْخَمْسَةِ يَحْصُلُ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٌ وَاضْرِبْهَا ثَانِيًا  
فِي الثُّلُثِ يَحْصُلُ مِائَةٌ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا.  
(قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ) وَيَزِيدُ.

قَوْلُهُ: فِي الْأَرْطَالِ الدِّمَشْقِيِّ عَلَى قَوْلِ النَّوَوِيِّ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثَيْنِ وَسُبْعٍ وَيَزِيدُ.  
قَوْلُهُ: أَيِ الرَّافِعِيِّ فِي الرِّطْلِ الْبُغْدَادِيِّ عَلَى قَوْلِ النَّوَوِيِّ بِدِرْهَمٍ وَثَلَاثَةِ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ:  
بِنَاءٌ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْإِسْخ) إِنَّمَا كَانَ اخْتِلَافُ الشَّيْخَيْنِ فِي مِقْدَارِ النِّصَابِ بِالرِّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ مَبْنِيًّا عَلَى  
اخْتِلَافِهِمَا فِي قَدْرِ رِطْلِ بَغْدَادَ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالسِّتِّمِائَةَ بِرِطْلِ بَغْدَادَ الَّتِي هِيَ نِصَابٌ بِاتِّفَاقِهِمَا إِذَا جُمِعَتْ  
كُلُّهَا دَرَاهِمَ تَكُونُ عَلَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ مِائَتَيْ أَلْفٍ وَثَمَانِيَّةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَعَلَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ مِائَتَيْ أَلْفٍ  
وَخَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَسَبْعُمِائَةِ دِرْهَمٍ وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعِي دِرْهَمٍ كَمَا يَأْتِي فَإِذَا اعْتَبَرْنَا بِالدِّمَشْقِيِّ  
بِأَنَّ جَعَلْنَا كُلَّ سِتِّمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْهَا رِطْلًا دِمَشْقِيًّا زَادَتْ أَرْطَالُ الدِّمَشْقِيِّ عَلَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ  
بَيْنَهُمَا فِي رِطْلِ بَغْدَادَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ فَإِذَا ضَرَبْنَاهَا فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةِ رِطْلٍ مِقْدَارِ النِّصَابِ  
بِالْبُغْدَادِيِّ بِأَنَّ تَبْسُطَ الدَّرْهَمِ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرِ تَكُونُ سَبْعَةً وَتَضُمُّ إِلَيْهَا بَسْطُ الْكُسْرِ أَيِ مِقْدَارُهُ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ  
يَكُونُ الْمَجْمُوعُ عَشْرَةً تَضْرِبُ فِي الْأَلْفِ وَسِتِّمِائَةِ يَحْصُلُ سِتَّةُ عَشَرَ أَلْفًا تُقْسَمُ عَلَى مَقَامِ الْكُسْرِ وَهُوَ

سَبْعَةٌ يَحْصُلُ أَلْفَانِ وَمِائَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ بِالدِّمَشْقِيِّ ثَلَاثَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثَا رِطْلٍ وَسُبْعُ رِطْلٍ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالثَّمَانِينَ ثَلَاثَةُ أَرْطَالٍ وَالْأَرْبَعِينَ ثَلَاثَا رِطْلٍ وَخَمْسَةُ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ سُبْعٌ لِأَنَّهَا سُبْعُ السِّتْمَانَةِ وَهَذَا هُوَ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا فَالرَّافِعِيُّ يَزِيدُ عَلَى النَّوَوِيِّ فِي مَقْدَارِ النَّصَابِ بِالرِّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ بِمَا ذَكَرَ وَالْمُرَادُ بِقِسْمَةِ الْمِائَتَيْنِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَالثَّمَانِينَ أَلْفًا عَلَى السِّتْمَانَةِ مَعْرِفَةُ مَا فِي الْمَقْسُومِ مِنْ أَمْثَالِ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ لَا تَحْلِيلُ الْمَقْسُومِ إِلَى أَجْزَاءٍ مُتَسَاوِيَةٍ بَعْدَ أَحَادِ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ حَاصِلًا إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ فَكُلُّ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ بِالدِّمَشْقِيِّ.

وَقَوْلُهُ: مَا ذَكَرَهُ أَيُّ الرَّافِعِيِّ فِي كَوْنِهَا بِالدِّمَشْقِيِّ مَا ذَكَرَ فَقَوْلُ الشَّارِحِ إِذَا ضَرَبْتَهَا أَيُّ الْمِائَةِ وَالثَّلَاثِينَ تَبْلُغُ إِلَخَ وَوَجْهُهُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَضْرِبُ الْمِائَةَ فِي أَلْفٍ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَتَضْرِبُ الثَّلَاثِينَ فِيهِ بِثَلَاثِينَ أَلْفًا وَتَضْرِبُ الْمِائَةَ فِي السِّتْمَانَةِ تَبْلُغُ سِتِّينَ أَلْفًا وَتَضْرِبُ الثَّلَاثِينَ فِيهَا بِثَمَانِينَ عَشَرَ أَلْفًا فَالْجُمْلَةُ مِائَتَا أَلْفٍ وَثَمَانِينَ أَلْفًا. وَقَوْلُهُ: يَخْرُجُ مَا ذَكَرَ وَهُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ وَثَلَاثَانِ وَوَجْهُهُ أَنَّكَ تَأْخُذُ عَشَرَ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ وَهُوَ السِّتْمَانَةُ يَكُونُ سِتِّينَ ثُمَّ تَأْخُذُ عَشَرَ الْعَشْرِ سِتَّةً ثُمَّ تَأْخُذُ نِصْفَ السِتَّةِ فَتَكُونُ ثَلَاثَةً وَهِيَ نِصْفُ عَشْرِ الْعَشْرِ ثُمَّ تَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَقْسُومِ فَتَأْخُذُ عَشْرَهُ وَهُوَ عِشْرُونَ أَلْفًا وَثَمَانِينَ ثُمَّ تَأْخُذُ عَشَرَ الْعَشْرِ وَهُوَ أَلْفَانِ وَثَمَانُونَ ثُمَّ تَأْخُذُ نِصْفَ ذَلِكَ وَهُوَ أَلْفٌ وَأَرْبَعُونَ وَتَقْسِمُهَا عَلَى الثَّلَاثَةِ الَّتِي حَفِظْتَهَا أَعْنِي نِصْفَ عَشْرِ السِّتْمَانَةِ وَقَوْلُهُ: يَسْفُطُ إِلَخَ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَضْرِبُ الدِّرْهَمَ وَالثَّلَاثَةَ أَسْبَاعٍ فِي أَلْفٍ وَسِتْمِائَةٍ فَيَبْلُغُ الْحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَلْفَانِ وَمِائَتَا دِرْهَمٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ فَحِينَئِذٍ يَسْفُطُ بِمَا ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَرْطَالٍ وَثَلَاثَانِ رِطْلٍ أَيُّ بِالدِّمَشْقِيِّ فَإِذَا اسْفُطَ مَا ذَكَرَ مِنْ مُصَحِّحِ الرَّافِعِيِّ وَهُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ وَثَلَاثَانِ كَانَ الْبَاقِي مَا صَحَّحَهُ الْأَصْلُ وَهُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِتَّةً أَسْبَاعٍ فَمِنْ أَلْفٍ وَثَمَانِينَ يَسْفُطُ ثَلَاثَةَ أَرْطَالٍ وَمِنْ أَرْبَعِينَ يَسْفُطُ ثَلَاثَانِ فَالْجُمْلَةُ أَلْفَانِ وَمِائَتَانِ يَبْقَى خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ يَسْفُطُ بِهَا سُبْعُ رِطْلٍ لِأَنَّ كُلَّ خَمْسَةٍ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ سُبْعُ رِطْلٍ فَالثَّلَاثَةُ أَرْطَالٍ وَالثَّلَاثَانِ رِطْلٍ هِيَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ تَصْحِيحِ النَّوَوِيِّ وَالرَّافِعِيِّ بِالرِّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ.

وَقَوْلُهُ:، لِأَنَّ مِائَتَيْنِ أَلْفٍ وَخَمْسَةَ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ إِلَخَ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَأْخُذُ عَشَرَ مَا ذَكَرَ وَهُوَ عِشْرُونَ أَلْفًا وَخَمْسُمِائَةٍ وَعِشْرُونَ ذَلِكَ وَهُوَ أَلْفَانِ وَاثْنَانِ وَخَمْسُونَ وَنِصْفُ عَشْرِ الْعَشْرِ وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ تَقْسِمُ ذَلِكَ عَلَى السِّتْمَانَةِ بِاعْتِبَارِ الثَّلَاثَةِ نِصْفَ عَشْرِ عَشْرًا يَخْرُجُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ سُبْعَ السِّتْمَانَةِ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ سُبْعَ كُلِّ مِائَةٍ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَسُبْعَانِ فَإِذَا ضَرَبْتَ فِي سِتَّةٍ تَكُونُ خَمْسَةً وَثَمَانِينَ وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ فَتَضْرِبُ الْحَاصِلَ فِي السِتَّةِ أَسْبَاعٍ يَبْلُغُ مَا ذَكَرَهُ أَوْ تَضْرِبُ الثَّمَانِينَ وَخَمْسَةَ دِرْهَمٍ فِي سِتَّةٍ يَبْلُغُ الْحَاصِلُ خَمْسُمِائَةٍ وَعَشْرَةً ثُمَّ تَضْرِبُ الْخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ فِيهَا أَيْضًا يَخْرُجُ ثَلَاثُونَ سُبْعًا بِأَرْبَعَةِ صِحَاحٍ وَسَبْعِينَ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ خَمْسُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعِي دِرْهَمٍ شَيْخُنَا سَجِينِي الْكَبِيرُ.

(قَوْلُهُ: يَبْقَى مِائَتَا أَلْفٍ إِلَخَ) وَهُوَ عَدَدُ الْخَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِالذَّرَاهِمِ عَلَى طَرِيقَةِ النَّوَوِيِّ فِي رِطْلٍ بَغْدَادَ (قَوْلُهُ: دِرْهَمًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ قَوْلُهُ يَبْقَى مِائَتَا أَلْفٍ وَخَمْسَةَ أَلْفٍ إِلَخَ، وَقَوْلُهُ: وَإِذَا قُسِمَ ذَلِكَ أَيُّ الْبَاقِي (قَوْلُهُ: خَرَجَ مَا صَحَّحَهُ) أَيُّ الْأَصْلُ وَهُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِتَّةً أَسْبَاعٍ (قَوْلُهُ: وَمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ) أَيُّ مَنْ

السَّبْعِمِائَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَأَخْرَجَهُمَا مِنْهَا، لِأَنَّ الْبَاقِيَ كَسَرَ (قَوْلُهُ: فِي مُقَابَلَةِ سِتَّةِ أَسْبَاعٍ) لِأَنَّ قِسْمَتَهُ عَلَى السَّبْعِمِائَةِ قِسْمَةٌ قَلِيلٌ عَلَى كَثِيرٍ فَتَكُونُ بِالنِّسْبَةِ وَنِسْبَةُ الْمَذْكُورِ إِلَيْهَا سِتَّةُ أَسْبَاعٍ فَلِذَلِكَ عَلَّمَهُ بِقَوْلِهِ، لِأَنَّ سُبْعَ الْخ (قَوْلُهُ:، لِأَنَّ سُبْعَ السَّبْعِمِائَةِ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ الْخ) يَعْنِي لِأَنَّ الرُّطْلَ سَبْعِمِائَةٌ وَسُبْعُ السَّبْعِمِائَةِ الْخ (قَوْلُهُ: وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَيلِ) قَالَ الرُّوْيَانِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ بِمِكَيَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَيِّ لِلْخَبَرِ الْآتِي وَهُوَ بِالْإِزْدَبِّ الْمِصْرِيِّ سِتَّةُ أَرْدَبٍ إِلَّا سُدْسًا كَمَا حَرَّرَهُ السُّبْكِيُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصَّاعَ قَدَحَانِ بِالْمِصْرِيِّ إِلَّا سُبْعِي مَدٍّ وَقَالَ الْقُمُولِيُّ سِتَّةُ أَرْدَبٍ وَرُبْعُ إِزْدَبٍّ بِجَعْلِ الْقَدَحَيْنِ صَاعًا كَزَكَاةِ الْفِطْرِ وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ ز ي.

(قَوْلُهُ: اسْتَظْهَرَا) أَيُّ طَلَبًا لِظُهُورِ اسْتِيعَابِ الْوَاجِبِ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِمْ اخْتِطَاطًا قَالَ م ر: فَلَوْ حَصَلَ نَقْصٌ فِي الْوُزْنِ لَا يَضُرُّ بَعْدَ الْكِيلِ.

ا هـ فَلَا يَرِدُ أَنَّ نِصَابَ الشَّعِيرِ يَنْقُصُ عَنْ نِصَابِ نَحْوِ الْبُرِّ وَالْفُولِ فِي الْوُزْنِ، لِأَنَّهُ أَخْفُ ع ش (وَيُعْتَبَرُ) فِي قَدْرِ النِّصَابِ غَيْرُ الْحَبِّ مِنْ رُطْبٍ وَعَنْبٍ حَالَةً كَوْنِهِ (جَافًا إِنْ تَجَفَّفَ غَيْرَ رَدِيٍّ وَالَّا فَرُطْبًا) يُعْتَبَرُ (وَيُقْطَعُ بِإِذْنٍ) مِنَ الْإِمَامِ وَتُخْرَجُ الرِّكَاءُ مِنْهُ (كَمَا لَوْ ضَرَّ أَصْلُهُ) لِامْتِنَاصِهِ مَاءَهُ لِعَطَشٍ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ رُطْبًا وَيُقْطَعُ بِالْإِذْنِ وَيُؤْخَذُ الْوَاجِبُ رُطْبًا وَقَوْلِي وَيُقْطَعُ إِلَى آخِرِهِ مَعَ التَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الرَّدِيٍّ مِنْ زِيَادَتِي (و) يُعْتَبَرُ فِيمَا ذَكَرَ (الْحَبِّ) حَالَةً كَوْنِهِ (مُصَفًى) مِنْ تَبْنِهِ بِخِلَافِ مَا يُؤْكَلُ قِشْرُهُ مَعَهُ كَذَرَّةٍ فَيَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ وَإِنْ أُزِيلَ تَتَعَمَّا كَمَا يُقَشَّرُ الْبُرُّ وَلَا تَدْخُلُ قِشْرَةُ الْبَاقِلَا السُّفْلَى عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا عَنْ الْعُمْدَةِ لَكِنْ اسْتَعْرَبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَهُوَ كَمَا قَالَ وَالْوَجْهُ تَرْجِيحُ الدُّخُولِ أَوْ الْجَزْمُ بِهِ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: غَيْرُ الْحَبِّ) نَائِبُ فَاعِلٍ يُعْتَبَرُ وَقَوْلُهُ: جَافًا حَالٌ مِنْهُ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ حَذْفُ نَائِبِ الْفَاعِلِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَحْذُوفًا وَإِنَّمَا هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْقَوْتِ الْمَذْكُورِ سَابِقًا لَكِنَّ الْمُرَادَ بَعْضُ الْقَوْتِ وَهُوَ غَيْرُ الْحَبِّ بِذَلِيلٍ مُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ وَالْحَبُّ مُصَفًى فَيَكُونُ غَيْرُ الْحَبِّ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ (قَوْلُهُ: وَالَّا) بِأَنَّ لَمْ يُجَفَّفْ أَصْلًا أَوْ جُفَّفَ رَدِيًّا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قُطِعَ لِلْعَطَشِ أَوْ كَانَتْ مُدَّةُ جَفَافِهِ طَوِيلَةً كَسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَيُضْمُّ مَا لَا يُجَفَّفُ مِنْهُمَا إِلَى مَا يُجَفَّفُ فِي إِكْمَالِ النِّصَابِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ وَإِنَّمَا وَجَبَ فِي الرُّطْبِ لِأَنَّ جِنْسَهُ مِمَّا يُجَفَّفُ فَأُلْحِقَ نَادِرُهُ بِغَالِبِهِ وَهَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَيُكْمَلُ نَوْعٌ بِآخَرِ ح ل (قَوْلُهُ: وَالَّا فَرُطْبًا يُعْتَبَرُ) قَالَ م ر: فِي شَرْحِهِ وَتُخْرَجُ الرِّكَاءُ مِنْهُمَا فِي الْحَالِ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْمَلُ أَحْوَالِهِمَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْمَلُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُقَدَّرُ فِيهِ الْجَفَافُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ قَوْلَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْمَلُ أَحْوَالِهِمَا عَلَةً لِإِجْزَاءِ الْمُخْرَجِ مِنْهُمَا بِتِلْكَ الصِّفَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْجَفَافِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْجَفَافُ بِالْفِعْلِ لَا يَتَعَدَّرُ تَقْدِيرُهُ.

ا هـ لَا يُقَالُ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ لَهُ جَفَافٌ فَكَيْفَ يُمَكِّنُ تَقْدِيرُهُ لِأَنَّا نَقُولُ يُمَكِّنُ اعْتِبَارُهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا يَتَجَفَّفُ مِنْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ مَا لَا يَتَجَفَّفُ قَامَ بِهِ مَانِعٌ مِنَ التَّجْفِيفِ وَهُوَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَجِيءَ مِنْهُ مِثْلُ مَا يَجِيءُ مِنْ غَيْرِهِ بِفَرْضِ زَوَالِ الْمَانِعِ ا هـ بِحُرُوفِهِ.

(قوله: وَيُقَطَّعُ) أَيِ الَّذِي لَا يَتَجَفَّفُ أَوْ يَتَجَفَّفُ رَدِيئًا وَقَوْلُهُ: بِالْإِذْنِ أَيِ مِنَ الْإِمَامِ أَيِ أَوْ نَائِبِهِ وَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ فِي قَطْعِهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فَإِنْ قَطَعَ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءُهُ أَثَمَ وَعَزَّرَ وَلَا يَغْرَمُ مَا نَقَصَ بِالْقَطْعِ وَعَلَى السَّاعِي أَنْ يَأْذَنَ لَهُ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ، نَعَمْ إِنْ ائْتَدَعَتْ الْحَاجَةُ بِقَطْعِ الْبَعْضِ فِيمَا لَوْ اِحْتِيَاجَ لِقَطْعِهِ لَنَحْوِ عَطَشٍ لَمْ تَجُزِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا شَرْحُ م ر شَوْبَرِي (قوله: مِنْ تَبْنِهِ) أَيِ وَقَشْرِهِ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ لِيُنَاسِبَ قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا يُؤْكَلُ الْخ (قوله: كَذَرَةٍ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي الصِّيْفِيِّ (قوله: وَالْوَجْهَ تَرْجِيحُ الدُّخُولِ الْخ) مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ع ش (وَمَا أُذْخِرَ فِي قَشْرِهِ) وَلَمْ يُؤْكَلْ مَعَهُ (مِنْ أُرْزٍ وَعَلَسٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ نَوْعٌ مِنَ الْبُرِّ (فَعَشْرَةُ أُوسُقٍ غَالِبًا) نَصَابُهُ اعْتِبَارًا لِقَشْرِهِ الَّذِي ادَّخَرَهُ فِيهِ أَصْلَحُ لَهُ وَأَبْقَى بِالنَّصْفِ وَقَدْ يَكُونُ خَالِصًا مِنْ ذَلِكَ دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا أَوْ خَالِصٌ مَا دُونَهَا خَمْسَةُ أُوسُقٍ فَهُوَ نَصَابٌ وَذَلِكَ مَا احْتَرَزَتْ عَنْهُ بِزِيَادَتِي غَالِبًا وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرَ أُولَى مِنْ قَوْلِهِ كَأُرْزٍ وَعَلَسٍ لِسَلَامَتِهِ مِنْ إِيْهَامٍ أَنَّهُ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْحُبُوبِ يُدْخَرُ فِي قَشْرِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ (وَيُكْمَلُ) فِي نَصَابٍ (نَوْعٌ بِآخِرٍ كَبِيرٌ بَعْلَسٍ) لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ كَمَا مَرَّ وَهُوَ قُوتٌ صَنَعَاءِ الْيَمَنِ وَخَرَجَ بِالنَّوْعِ الْجِنْسُ فَلَا يُكْمَلُ بِآخِرٍ كَبِيرٌ أَوْ شَعِيرٍ بِسُلْتٍ بِضَمِّ السَّيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ فَهُوَ جِنْسٌ مُسْتَقَلٌّ لَا بُرٌّ وَلَا شَعِيرٌ فَإِنَّهُ حَبٌّ يُشَبُّهُ الْبُرُّ فِي اللَّوْنِ وَالنُّعْمَةِ وَالشَّعِيرُ فِي بُرُودَةِ الطَّبْعِ فَلَمَّا اكْتَسَبَ مِنْ تَرْكُوبِ الشَّبَهَيْنِ وَصَفًا انْفَرَدَ بِهِ وَصَارَ أَصْلًا بِرَأْسِهِ (وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ) مِنَ النَّوْعَيْنِ (بِقِسْطِهِ فَإِنْ عَسَرَ) إِخْرَاجُهُ لِكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ وَقَلَّةِ مَقْدَارِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا (فَوَسَطُ) مِنْهَا يُخْرِجُهُ لَا أَعْلَاهَا وَلَا أَدْنَاهَا رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ وَلَوْ تَكَلَّفَ وَأُخْرِجَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ قِسْطُهُ جَارٍ بَلْ هُوَ الْأَفْضَلُ الشَّرْحُ

(قوله: فَعَشْرَةُ أُوسُقٍ) فَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ حَالِ كَوْنِهِ فِي قَشْرِهِ وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ خَالِصًا لَا قَشْرَ عَلَيْهِ ع ش عَلَى م ر .

(قوله: بِالنَّصْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْتِبَارًا (قوله: وَقَدْ يَكُونُ خَالِصًا) أَيِ الْعَشْرَةِ وَقَوْلُهُ: مِنْ ذَلِكَ أَيِ مِمَّا أُذْخِرَ فِي قَشْرِهِ (قوله: أُولَى مِنْ قَوْلِهِ كَأُرْزٍ وَعَلَسٍ) جَوَابُهُ أَنَّ الْكَافَ اسْتِثْنَائِيَّةٌ كَمَا فِي شَرْحِ م ر (قوله: وَيُكْمَلُ نَوْعٌ بِآخِرٍ) أَيِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْأِسْمِ وَإِنْ تَبَايَنَّا فِي الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَكَائِهِمَا وَهُوَ شَامِلٌ لِتَكْمِيلِ مَا يَنْتَمِرُ مِنَ الرُّطْبِ بِمَا لَا يَنْتَمِرُ مِنْهُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يُكْمَلُ النَّوْعُ بِآخِرٍ حَيْثُ كَانَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ وَيَضُمُّ بَعْضَ كُلِّ الْخ ح ل (قوله: وَهُوَ قُوتٌ صَنَعَاءِ الْيَمَنِ) وَيَكُونُ فِي الْكِمِّ الْوَاحِدِ مِنْهُ حَبَّتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَلَا تَرُولُ كِمَامُهُ إِلَّا بِالرَّحَى الْخَفِيفَةِ أَوْ الْمَهْرَاسِ وَيَقَاوُهُ فِيهِ أَصْلَحُ بِرَمَاوِي (قوله: بِسُلْتٍ) وَهُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ بِشَعِيرٍ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (تَنْبِيهٌ).

يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْبُرَّ يَخْتَلِطُ بِالشَّعِيرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الشَّعِيرَ إِنْ قَلَّ بِحَيْثُ لَوْ مُيزَ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي النَّقْصِ لَمْ يُعْتَبَرْ فَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ شَعِيرٍ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ وَإِلَّا لَمْ يُكْمَلْ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ فَمَا كَمَلَ نَصَابُهُ أُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ حَجَّ ع ش عَلَى م ر (قوله: فَلَمَّا اكْتَسَبَ) غَرَضُهُ بِهَذَا الرَّدُّ عَلَى قَوْلَيْنِ ضَعِيفَيْنِ حَكَاهُمَا فِي الْمُنْهَاجِ قِيلَ إِنَّهُ شَعِيرٌ فَيَضُمُّ لَهُ لِشَبَهِهِ بِهِ فِي بُرُودَةِ الطَّبْعِ وَقِيلَ جِنْطَةٌ فَيَضُمُّ لَهَا لِشَبَهِهِ لَهَا فِي اللَّوْنِ وَالْمَلَّاسَةِ شَرْحُ م ر (قوله: وَصَفًا) عِبَارَةٌ م ر طَبْعًا وَهِيَ أُولَى شَوْبَرِي (قوله: وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ) بِقِسْطِهِ أَيِ لِانْتِقَاءِ الْمَشَقَّةِ بِخِلَافِ الْمَوَاشِي فَإِنَّهُ يَدْفَعُ نَوْعًا مِنْهَا مَعَ مُرَاعَاةِ قِيَمَةِ الْأَنْوَاعِ وَلَا يُكْلَفُ بَعْضًا

مِنْ كُلِّ لِمَسْقَةٍ كَمَا فِي ح ل وَ ز ي قَالَ ع ش: عَلَى م ر وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مِنْ أَحَدِ التَّوَعِينِ عَنْهُمَا لَا يَكْفِي وَإِنْ كَانَ مَا أَخْرَجَهُ مِنْهُ أَعْلَى قِيَمَةٍ مِنَ الْآخِرِ وَلَيْسَ مُرَادًا، لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَيْسَ بَدَلًا عَنْ الْوَاجِبِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ.

(قَوْلُهُ: لَا أَعْلَاهَا) أَيُّ فَلَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ فَلَوْ أَخْرَجَ الْأَعْلَى أَجْزَأُ وَزَادَ خَيْرًا ع ش (قَوْلُهُ: وَلَا أَدْنَاهَا) أَيُّ وَلَوْ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ (قَوْلُهُ: رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ) أَيُّ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقِّ فَرَاعَيْنَا الْمَالِكَ فِي عَدَمِ إِخْرَاجِ الْأَعْلَى وَرَاعَيْنَا الْمُسْتَحَقِّينَ فِي عَدَمِ إِخْرَاجِ الْأَدْنَى.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ تَكَلَّفَ الْخُ) هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ عَسِرَ الْخُ بِرُمَاوِيٍّ

(وَلَا يَضُمُّ ثَمَرَ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى) ثَمَرِ وَزَرْعِ عَامٍ (آخَرِ) فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ وَإِنْ أُطْلِعَ ثَمَرُ الْعَامِ الثَّانِي قَبْلَ جَذَائِ ثَمَرِ الْأَوَّلِ (وَيَضُمُّ بَعْضُ كُلِّ) مِنْهُمَا (إِلَى بَعْضٍ) وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ أَوْ بِلَادِهِ حَرَارَةٍ أَوْ بُرُودَةٍ كَنَجْدٍ وَتِهَامَةٍ، فَتِهَامَةُ حَارَّةٌ يُسْرِعُ إِدْرَاكُ الثَّمَرِ بِهَا بِخِلَافِ نَجْدٍ لِبَرْدِهَا (إِنْ اتَّحَدَ فِي الْعَامِ قَطْعٌ) لِلثَّمَرِ وَلِلزَّرْعِ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الْإِطْلَاعَانِ فِي الثَّمَرِ وَالزَّرْعَتَانِ فِي الزَّرْعِ فِي عَامٍ، لِأَنَّ الْقَطْعَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَعِنْدَهُ يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ وَيُسْتَنْتَى مِمَّا ذَكَرَ مَا لَوْ أَثْمَرَ تَحْلُ مَرَّتَيْنِ فِي عَامٍ فَلَا ضَمَّ بَلْ هُمَا كَثْمَرَةٌ عَامَتَيْنِ وَذَكَرَ اتِّحَادِ الْقَطْعِ فِي الثَّمَرِ مِنْ زِيَادَتِي وَبِهِ صَرَحَ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِاعْتِبَارِ اتِّحَادِ حَصَادِ الزَّرْعِ فِي الْعَامِ وَإِنْ اعْتَبَرَ ابْنُ الْمُقَرِّي اتِّحَادَ إِطْلَاعِ الثَّمَرِ فِيهِ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ اعْتِبَارِ اتِّحَادِ قَطْعِ الزَّرْعِ فِيهِ هُوَ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَتَقْلَاهُ عَنْ الْأَكْثَرِينَ لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّهُ نَقْلٌ بَاطِلٌ وَلَمْ أَرْ مَنْ صَحَّحَهُ فَضْلًا عَنْ عَزْوِهِ إِلَى الْأَكْثَرِينَ بَلْ صَحَّحَ كَثِيرُونَ اعْتِبَارَ اتِّحَادِ الزَّرْعِ فِي الْعَامِ وَيُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي نَقْلِ الشَّيْخَيْنِ، لِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

الشرح

(قَوْلُهُ: وَلَا يَضُمُّ ثَمَرَ عَامٍ) قَالَ م ر: وَزَرَعَا الْعَامَ يُضَمَّانِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ زَرَاعَتُهُمَا فِي الْفُصُولِ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الدَّرَةِ فَإِنَّهَا تَزْرَعُ فِي الرَّبِيعِ وَالْخَرِيفِ وَالصَّيْفِ.

(قَوْلُهُ: إِلَى ثَمَرِ وَزَرْعِ عَامٍ) بِأَنَّ قَطْعَ كُلِّ فِي عَامٍ عَلَى مَا يَرَاهُ الْمُؤَلِّفُ وَبِأَنَّ أُطْلِعَ كُلِّ فِي عَامٍ بِالنَّسْبَةِ لِلثَّمَرِ عَلَى الرَّاجِحِ ح ل (قَوْلُهُ: وَإِنْ أُطْلِعَ ثَمَرُ الْعَامِ الثَّانِي) أَيُّ ظَهَرَ وَبَرَزَ ح ف (قَوْلُهُ: قَبْلَ جَذَائِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرِهَا وَاهْمَالِ الدَّالِّينِ وَاعْجَابُهُمَا أَيُّ قَطْعِهِ (قَوْلُهُ: وَيَضُمُّ بَعْضُ كُلِّ الْخُ) هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ إِلَى آخَرِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَيَضُمُّ بَعْضُ كُلِّ لِبَعْضٍ إِنْ اتَّحَدَ الْعَامُ عَلَى ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: إِنْ اتَّحَدَ فِي الْعَامِ قَطْعٌ وَعِبَارَةٌ أَصْلُهُ وَيَضُمُّ ثَمَرُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ ه (قَوْلُهُ: وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَدْرَكَ بَعْضُهُ وَلَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا جَارَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ثُمَّ إِذَا أَدْرَكَ بَاقِيَهُ وَكَمَّلَ بِهِ النَّصَابَ زَكَّى الْجَمِيعَ سَوَاءً كَانَ الْأَوَّلُ بَاقِيًا أَوْ تَالِفًا فَإِنْ بَاعَهُ تَيَّيَّنَ بُطْلَانُهُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَبَدَلُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا ع ش.

(قَوْلُهُ: إِنْ اتَّحَدَ فِي الْعَامِ قَطْعٌ) ضَعِيفٌ بِالنَّسْبَةِ لِلثَّمَرِ وَمُعْتَمَدٌ بِالنَّسْبَةِ لِلزَّرْعِ فَيُشْتَرَطُ وَفُوعُ حَصَادِ الزَّرْعَتَيْنِ فِي سَنَةٍ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ حَصَادِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي دُونَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً وَلَا عِبْرَةَ بِإِنْدَاءِ الزَّرْعِ، لِأَنَّ الْحَصَادَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَعِنْدَهُ يَسْتَقَرُّ الْوُجُوبُ وَيَكْفِي عَنْ الْحَصَادِ زَمَنُ إِمْكَانِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ حَجَّ (قَوْلُهُ: فِي الْعَامِ) الْمُرَادُ بِالْعَامِ هُنَا اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً وَتُحْسَبُ مِنْ حِينَ الْحَصَادِ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ فِي

الزَّرْعِ أَوْ الْبُرُوزِ الْأَوَّلِ فِي الثَّمَرِ وَصُورُهُ اخْتِلَافُ الْعَامِ فِي الزَّرْعِ مَعَ اتِّحَادِ الْقَطْعِ فِيهِ أَنْ يَزْرَعَ أَوَّلًا فِي الْمَحْرَمِ وَيَقْطَعَ فِي رَجَبٍ ثُمَّ فِي الْعَامِ الثَّانِي يَزْرَعَ فِي صَفَرٍ وَيَقْطَعَ فِي جُمَادَى فَبَيْنَ الزَّرَاعَتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ عَامٍ وَبَيْنَ الْقَطْعَيْنِ دُونَ عَامٍ فَيُقَالُ اتَّحَدَ الْقَطْعُ فِي الْعَامِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا وَقَوْلُهُ: قُطِعَ أَيُّ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ شَوْبَرِيٌّ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الْإِطْلَاعَانِ) فِي كَلَامِ شَيْخِنَا وَالْعِبْرَةُ فِي الضَّمِّ هُنَا بِإِطْلَاعِهِمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لَا بِالْقَطْعِ (قَوْلُهُ: الْإِطْلَاعَانِ) الْإِطْلَاعُ هُوَ الظُّهُورُ وَالْبُرُوزُ يُقَالُ أَطْلَعَ أَيُّ ظَهَرَ وَفِي الْمُخْتَارِ أَطْلَعَ النَّخْلُ أَخْرَجَ طَلْعَهُ (قَوْلُهُ: فِيمَا ذَكَرَ) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ وَيَضُمُّ بَعْضُ كُلِّ الْخِ (قَوْلُهُ: فَلَا ضَمٌّ) وَإِنْ اتَّحَدَ قَطْعُهُمَا فِي الْعَامِ، لِأَنَّهُمَا يُرَادَانِ لِلتَّائِيدِ فَجُعِلَ كُلُّ حَمَلٍ كَثْمَرَةٍ عَامٍ ح ل و م ر وَلِأَنَّ الثَّانِي لَمَّا حَدَثَ بَعْدَ انْصِرَامِ الْأَوَّلِ أَشْبَهَ ذَلِكَ ثَمَرَةَ عَامَيْنِ بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: مِنْ اعْتِبَارِ اتِّحَادِ قَطْعِ الزَّرْعِ) أَيُّ فِي الْعَامِ (قَوْلُهُ: مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ) مُعْتَمَدٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الثَّمَرِ حَيْثُ أُعْثِرَ فِيهِ اتِّحَادُ الْإِطْلَاعَيْنِ وَبَيْنَ الزَّرْعِ حَيْثُ أُعْثِرَ فِيهِ اتِّحَادُ الْحَصَادَيْنِ أَنَّ الثَّمَرَ بِمَجَرَّدِ الْإِطْلَاعِ يَصْلُحُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ بخِلَافِ الزَّرْعِ فَإِنَّهُ لَا يُنْفَعُ بِهِ بِمَجَرَّدِ الظُّهُورِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ لِلْأَدْمِيَّةِ الْحَبِّ خَاصَّةً فَاعْتِبَرَ حَصَادُهُ ع ش (قَوْلُهُ: بَلْ صَحَّحَ كَثِيرُونَ اعْتِبَارَ اتِّحَادِ الزَّرْعِ فِي الْعَامِ) أَيُّ سَوَاءٌ وَقَعَ الْحَصَادُ فِي عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ (قَوْلُهُ: بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ عَدَمَ الرُّوْيَةِ وَقَوْلُهُ:، لِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً أَيُّ دُو حُجَّةً، لِأَنَّ الْمُثْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

(وَفِيمَا شَرِبَ) مِنْ ثَمَرٍ وَزَّرَعَ (بِعُرْوَقِهِ) لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ وَهُوَ الْبَعْلُ (أَوْ بِنَحْوِ مَطَرٍ) كَنَهْرٍ وَقَنَاءٍ خُفِرَتْ مِنْهُ وَإِنْ احْتَأَجَتْ إِلَى مُؤْنَةٍ (عُشْرٌ وَفِيمَا شَرِبَ) مِنْهُمَا (بِنَضْحٍ) مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ بِحَيَوَانٍ وَيُسَمَّى الذَّكَرُ نَاصِحًا وَالْأُنثَى نَاصِحَةً وَيُسَمَّى هَذَا الْحَيَوَانُ أَيْضًا سَانِيَةً (أَوْ نَحْوِهِ) كَدُولَابٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَقَدْ يُفْتَحُ وَهُوَ مَا يُدِيرُهُ الْحَيَوَانُ وَكَذَا عُورَةٌ وَهُوَ مَا يُدِيرُهُ الْمَاءُ وَكَمَاءٍ مَلَكَةٌ وَلَوْ بِهَبَةٍ لِعِظَمِ الْمُنَّةِ فِيهَا أَوْ غَضَبَةٍ لَوْجُوبِ ضَمَانِهِ (نِصْفُهُ) أَيُّ نِصْفِ الْعُشْرِ وَالْفَرْقُ ثِقَلُ الْمُؤْنَةِ فِي هَذَا وَخِفَّتُهَا فِي الْأَوَّلِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِمَا خَبَرُ الْبُخَارِيِّ {فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ} وَخَبَرُ الْحَاكِمِ السَّابِقُ وَالْعَثَرِيُّ يَفْتَحُ الْمُثَلَّثَةَ وَقَبْلَ بِاسْكَانِهَا مَا سَقَى بِالسَّيْلِ الْجَارِي إِلَيْهِ فِي حَقَرٍ وَتُسَمَّى الْحُقُورَةُ عَاقِلُورَاءَ لِنَعْتَرِ الْمَارَّ بِهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمَهَا وَتَعْبِيرِي بِنَحْوِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَعْمُ مِمَّا عَبَّرَ بِهِ فِيهِمَا.

(وَفِيمَا شَرِبَ بِهِمَا) أَيُّ بِالنَّوْعَيْنِ كَمَطَرٍ وَنَضْحٍ (يَسْفُطُ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ) أَيُّ مُدَّةَ عَيْشِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَنَمَائِهِمَا لَا بِأَكْثَرِهِمَا وَلَا بِعَدَدِ السَّقِيَّاتِ فَلَوْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مِنْ يَوْمِ الزَّرْعِ مَثَلًا إِلَى يَوْمِ الْإِدْرَاكِ ثَمَانِيَةً أَشْهُرٍ وَاحْتِاجَ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْهَا إِلَى سَقِيَةٍ فَسَقَى بِالْمَطَرِ وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْآخَرَى إِلَى سَقِيَتَيْنِ فَسَقَى بِالنَّضْحِ وَجَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَكَذَا لَوْ جَهَلْنَا الْمِقْدَارَ مِنْ نَفْعِ كُلِّ مِنْهُمَا بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ أَخْذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ أَوْ احْتِاجَ فِي سِنَةٍ مِنْهَا إِلَى سَقِيَتَيْنِ فَسَقَى بِمَاءِ السَّمَاءِ وَفِي شَهْرَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ سَقِيَّاتٍ فَسَقَى بِالنَّضْحِ وَجَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبُعُ نِصْفِ الْعُشْرِ

وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ وَالسَّاعِي فِي أَنَّهُ سَقَى بِمَاذَا؟ صَدَقَ الْمَالِكُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ فَإِنْ اتَّهَمَهُ السَّاعِي حَلْفَهُ نَذْبًا وَلَوْ كَانَ لَهُ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ سَقَى بِمَطَرٍ وَآخَرَ سَقَى بِنَضْحٍ وَلَمْ يَبْلُغْ وَاحِدًا مِنْهُمَا نِصَابًا ضَمَّ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ لِتَمَامِ النَّصَابِ وَإِنْ اخْتَلَفَ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَهُوَ الْعُشْرُ فِي الْأَوَّلِ وَنِصْفُهُ فِي

الثَّانِي (فَرَعَ) لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ وَجَهَلْنَا عَيْنَهُ فَالْوَجِبُ يَنْقُصُ عَنِ الْعُشْرِ وَيَزِيدُ عَلَى نِصْفِ الْعُشْرِ فَيُؤَخِّدُ الْيَقِينَ إِلَى أَنْ يُعْلَمَ الْحَالُ قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ: وَتَعْبِيرِي بِالْمُدَّةِ أَعْمُ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِعَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَائِهِ. الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَهُوَ الْبُعْلُ) أَيِ الزَّرْعِ الصَّيْفِيِّ (قَوْلُهُ: وَإِنْ احتَاجَتْ إِلَى مَثُونَةٍ) الْغَايَةُ لِلرَّدِّ وَعَلَّلَ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تُحْفَرُ لِإِصْلَاحِ الْقَرْيَةِ فَإِنْ تَهَيَّأَتْ وَصَلَ الْمَاءُ مِنَ النَّهْرِ إِلَيْهَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْأُخْرَى بِخِلَافِ السَّقْيِ بِالنَّضْحِ وَمِنْ النَّضْحِ الْأَلَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِالشَّادُوفِ وَالنُّطَالَةِ كَمَا فِي الْبِرْمَاوِيِّ قَالَ م ر: وَلَا تَجِبُ فِي الْمُعَشِّرَاتِ زَكَاةٌ لِغَيْرِ السَّنَةِ الْأُولَى بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ فِي الْأَمْوَالِ النَّامِيَةِ وَهَذِهِ مُنْقَطِعَةُ النَّمَاءِ مُعْرَضَةٌ لِلْفَسَادِ.

ا هـ (قَوْلُهُ: وَفِيمَا شَرِبَ بِنَضْحٍ) فَإِنْ قُلْتَ لِمَ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيمَا سَقِيَ بِمَثُونَةٍ وَلَمْ تَجِبْ فِي الْمَعْلُوفَةِ. قُلْتَ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَلْفِ كَثْرَةُ الْمَثُونَةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ مِنْ شَأْنِهِ خِفَةُ الْمَثُونَةِ بَلْ مِنْ شَأْنِهِ الْإِبَاحَةُ وَلِأَنَّ الْقُوْتَ ضَرُورِيٌّ فَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ لِأُولَى الْحَاجَاتِ وَإِنْ حَصَلَ بِمَثُونَةٍ وَلَا كَذَلِكَ الْحَيَوَانُ شَوْبَرِيٌّ. (قَوْلُهُ: بِحَيَوَانٍ) بِأَنْ يُحْمَلَ الْمَاءُ عَلَى ظَهْرِهِ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ وَيُسَمَّى هَذَا الْحَيَوَانُ أَيْضًا سَانِيَةً كَمَا يُسَمَّى نَاضِحًا (قَوْلُهُ: سَانِيَةً) أَيِ سَاقِيَةٍ يُقَالُ سَنَتَ النَّاقَةَ إِذَا سَقَتْ وَفِي الْمُخْتَارِ وَالسَّانِيَةُ النَّاصِحَةُ وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا وَفِي الْمَثَلِ: سَيَّرَ السَّوَانِي سَفَرَ لَا يَنْقَطِعُ (قَوْلُهُ: وَهُوَ مَا يُدِيرُهُ الْمَاءُ) أَيِ بِنَفْسِهِ وَحَيْثُ كَانَ الْمَاءُ يُدِيرُهَا بِنَفْسِهِ هَلَّا وَجِبَ فِيمَا سَقِيَ بِهَا الْعُشْرُ لِخِفَةِ الْمَثُونَةِ رَاجِعُهُ ع ش عَلَى م ر. وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَحْتَاجُ لِإِصْلَاحِ الْأَلَةِ إِذَا انْكَسَرَتْ كَانَ فِيهِ مَثُونَةٌ. (قَوْلُهُ: وَلَوْ بِهَبَةٍ) الْغَايَةُ لِلرَّدِّ.

(قَوْلُهُ: وَالْأَصْلُ فِيهِمَا) أَيِ الْعُشْرِ وَنِصْفِهِ (قَوْلُهُ: مَا سَقِيَ بِالسَّيْلِ) أَيِ الْمَطَرِ الْمُجْتَمِعِ (قَوْلُهُ: الْجَارِي إِلَيْهِ فِي حُفْرٍ) بِأَنْ تَحْفَرَ حُفِيرَةٌ يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ مِنَ السَّيْلِ إِلَى أَصُولِ الشَّجَرِ كَمَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ ا ط ف (قَوْلُهُ: أَيِ بِالنُّوعَيْنِ) يُعْبَرُ عَنِ النَّوعَيْنِ بِعِبَارَةٍ تُتَّاسَبُ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ عِبَارَتَانِ بِأَنْ يُقَالَ هُمَا مَا لَا مَثُونَةَ فِيهِ وَمَا فِيهِ مَثُونَةٌ قَالَ الْعَلَامَةُ الْبِرْمَاوِيُّ وَالضَّابِطُ أَنْ يُقَالَ مَتَى سَقِيَ بِمَا لَا كَلْفَةَ فِيهِ وَجِبَ فِيهِ الْعُشْرُ وَالْأُفْصَحُ الْعُشْرُ.

(قَوْلُهُ: وَنَمَائِهِمَا) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ (قَوْلُهُ: لَا بِأَكْثَرِهِمَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ أَيِ لَا يُعْتَبَرُ بِأَكْثَرِهِمَا قَوْلُهُ: وَلَا بَعْدَ السَّقْيَاتِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ أَيِ وَلَا يُقْسَطُ بَعْدَ السَّقْيَاتِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُنْهَاجِ وَعَرَضَهُ بِهَذَا الرَّدِّ عَلَى قَوْلَيْنِ ضَعِيفَيْنِ حَكَاهُمَا فِي الْمُنْهَاجِ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِ الْمَحَلِّيِّ وَوَجِبَ مَا سَقِيَ بِهِمَا أَيِ بِالنُّوعَيْنِ كَالنَّضْحِ وَالْمَطَرِ سِوَاءَ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ أَيْ الْعُشْرِ عَمَلًا بِوَجِبِ النَّوعَيْنِ فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فَقِي قَوْلٌ يُعْتَبَرُ هُوَ وَيُلْغَى الْأَقْلُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ الْمَطَرُ فَالْوَجِبُ الْعُشْرُ أَوْ النَّضْحُ فَنِصْفُ الْعُشْرِ وَالْأَظْهَرُ أَنْ يُقْسَطَ وَالْغَلْبَةُ وَالتَّقْسِيطُ بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ أَوْ النَّمْرِ وَنَمَائِهِ وَقِيلَ بَعْدَ السَّقْيَاتِ وَالْمُرَادُ النَّافِعَةُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ وَيُعْبَرُ عَنِ الْأَوَّلِ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ فَلَوْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مِنْ يَوْمِ الزَّرْعِ إِلَى يَوْمِ الْإِدْرَاكِ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ وَاحتَاجَ فِي سِنَةِ أَشْهُرٍ زَمَنَ الشِّتَاءِ وَالرَّبِيعِ إِلَى سَقْيَتَيْنِ فَسَقِيَ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَفِي شَهْرَيْنِ مِنْ زَمَنِ الصَّيْفِ إِلَى ثَلَاثِ سَقْيَاتٍ فَسَقِيَ بِالنَّضْحِ فَإِنْ اعْتَبَرْنَا السَّقْيَاتِ فَعَلَى قَوْلِ التَّوْزِيعِ يَجِبُ خُمُسُ الْعُشْرِ وَثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ نِصْفِ الْعُشْرِ وَعَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ الْأَغْلَبِ يَجِبُ نِصْفُ الْعُشْرِ لِأَنَّ عَدَدَ السَّقْيَاتِ بِالنَّضْحِ أَكْثَرُ وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الْمُدَّةَ

فَعَلَى قَوْلِ التَّوْزِيعِ وَهُوَ الصَّحِيحُ يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبْعُ نِصْفِ الْعُشْرِ وَعَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ الْأَغْلَبِ يَجِبُ الْعُشْرُ، لِأَنَّ مُدَّةَ السَّقْيِ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَطْوَلُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: مِنْ يَوْمِ الزَّرْعِ مَثَلًا) أَيُّ أَوْ يَوْمِ الإِطْلَاعِ فِي التَّخْلِ أَوْ ظُهُورِ الْعِنَبِ فِي الْكَرْمِ ط ف.

(قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ جَهِلْنَا الْمِقْدَارَ) أَيُّ وَكَذَا يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ لَوْ جَهِلْنَا الْمِقْدَارَ إِنْ بَانَ شَكُّنَا هَلْ انْتَفَعَ بِسَقْيَةِ الْمَطَرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ وَبِسَقْيَتِي النَّضْحِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنَّهَا تَقْسُطُ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ بَانَ تُجْعَلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِسَقْيَةِ الْمَطَرِ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِسَقْيَتِي النَّضْحِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَخْذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ.

وَقَوْلُهُ: مِنْ نَفْعٍ كُلِّ مِنْهُمَا يَفْتَضِي أَنَّ النَّفْعَ مُعْتَبَرٌ فِي التَّقْسِيطِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَخْذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ) أَيُّ لِنَلَّا يَلْزَمَ التَّحَكُّمُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ زِيَادَةِ كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَعِبَارَةٌ ح ل أَخْذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ أَيُّ كَاتَّهَمَا مُسْتَوِيَانِ (قَوْلُهُ: وَرُبْعُ نِصْفِ الْعُشْرِ) لَمْ يُعَبَّرْ بِثَمَنِ الْعُشْرِ مُحَافَظَةً عَلَى الْإِثْنَانِ بِمَا تَفْتَضِيهِ النَّسْبَةُ وَلَوْ قُسِطَ بِاعْتِبَارِ عَدَدِ السَّقْيَاتِ وَجَبَ خُمُسَا الْعُشْرِ وَثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ نِصْفِ الْعُشْرِ (قَوْلُهُ: أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ) أَيُّ الَّذِي سَقِيَ بِهِمَا وَقَوْلُهُ: فَيُؤْخَذُ الْيَقِينُ أَيُّ وَهُوَ النِّصْفُ وَيَبْقَى مَا زَادَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي مِقْدَارِهِ ا هـ.

ح ل وَقَوْلُهُ: وَهُوَ النِّصْفُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ بَلْ هُوَ يَزِيدُ عَلَيْهِ مَثَلًا إِذَا سَقِيَ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِأَحَدِهِمَا وَفِي شَهْرَيْنِ بِالْآخِرِ وَجُهِلَ الْحَالُ فَعَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ يَكُونَ سَقِيَ فِي السِتَّةِ أَشْهُرٍ بِالْمَطَرِ وَفِي الشَّهْرَيْنِ بِالنَّضْحِ يَكُونُ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبْعُ نِصْفِهِ وَعَلَى تَقْدِيرٍ عَكْسِ ذَلِكَ يَكُونُ الْوَاجِبُ نِصْفَ الْعُشْرِ وَرُبْعُ نِصْفِ الْعُشْرِ وَهُوَ ثَمْنُ الْعُشْرِ فَالْوَاجِبُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ هُوَ الْيَقِينُ فَيُؤْخَذُ وَيُوقَفُ رُبْعُ الْعُشْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ الَّذِي نَقَصَ عَنِ الْوَاجِبِ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخِرِ وَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي هَذَا الْوَاقِفِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف وَقَوْلُهُ: نِصْفَ الْعُشْرِ وَرُبْعَ نِصْفِهِ هُوَ بِمَعْنَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ نِصْفِ الْعُشْرِ وَرُبْعِ الْعُشْرِ قَالَ ع ش عَلَى م ر وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَقِينِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ الْمَالِكُ فِيهَا زَادَ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الْوَاجِبُ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوَاجِبِ.

ا هـ وَفِي الرَّشِيدِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: فَيُؤْخَذُ الْيَقِينُ أَيُّ وَيُوقَفُ الْبَاقِي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَعْنَى أَخْذِ الْيَقِينِ أَنْ يُعْتَبَرَ بِكُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ وَيُؤْخَذُ الْأَقْلُ مِنْهُمَا هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجَعْ.

ا هـ فَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّهُ سَقَى سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِأَحَدِهِمَا وَشَهْرَيْنِ بِالْآخِرِ وَجُهِلَ عَيْنُ الْأَكْثَرِ فَلَوْ خَرَجَ ذَلِكَ الزَّرْعُ ثَمَانِينَ إِرْدَبًا مَثَلًا فَعَلَى تَقْدِيرٍ أَنَّ الْأَكْثَرَ هُوَ الَّذِي بِمَاءِ السَّمَاءِ يَكُونُ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبْعُ نِصْفِ الْعُشْرِ وَذَلِكَ سَبْعَةُ أَرَادِبٍ وَعَلَى تَقْدِيرِ الْعَكْسِ يَكُونُ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ نِصْفِ الْعُشْرِ وَرُبْعُ الْعُشْرِ وَذَلِكَ خَمْسَةُ أَرَادِبٍ فَالْيَقِينُ إِخْرَاجُ خَمْسَةِ أَرَادِبٍ وَيُوقَفُ إِرْدَبَانِ إِلَى عِلْمِ الْحَالِ فَإِنْ أَرَادَ بَرَاءَةَ الدَّمَةِ أَخْرَجَهُمَا.

ا هـ.

ح ف (قَوْلُهُ: إِلَى أَنْ يُعْلَمَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ أَيُّ وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى أَنْ يُعْلَمَ. (قَوْلُهُ: أَعْمٌ مِنْ تَغْيِيرِهِ بِعَيْشِ الزَّرْعِ) أَيُّ لِسُمُولِهِ النَّمَرِ.

(وَتَجِبُ) الزَّكَاةُ فِيمَا ذَكَرَ (يَبْدُوُ صَلَاحَ ثَمَرٍ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ ثَمَرَةٌ كَامِلَةٌ وَهُوَ قَبْلَ ذَلِكَ بَلَحٌ وَحَصْرٌ (وَاشْتِدَادُ حَبٍّ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ طَعَامٌ وَهُوَ قَبْلَ ذَلِكَ بَقْلٌ وَلَا يُشْتَرِطُ تَمَامُ الصَّلَاحِ وَالِاشْتِدَادِ وَلَا يَدُوُّ صَلَاحِ الْجَمِيعِ وَاشْتِدَادُهُ كَمَا زِدْتُهُ بِقَوْلِي (أَوْ بَعْضِهِمَا) وَسَيَأْتِي فِي بَابِ الْأُصُولِ وَالْثَمَارِ بَيَانُ يَدُوِّ صَلَاحِ الثَّمَرِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيمَا ذَكَرَ وَجُوبَ إِخْرَاجِهَا فِي الْحَالِ بَلْ انْعِقَادَ سَبَبِ وَجُوبِهِ وَلَوْ أَخْرَجَ فِي الْحَالِ الرُّطْبَ وَالْعِنَبَ مِمَّا يَنْتَمِرُ أَوْ يَنْتَرِبُ غَيْرَ رَدِيٍّ لَمْ يُجْزِهِ وَلَوْ أَخَذَهُ السَّاعِي لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعَ وَمُؤْنَةُ جَذَاذِ الثَّمَرِ وَتَجْفِيفِهِ وَحَصَادِ الْحَبِّ وَتَصْفِيَّتِهِ مِنْ خَالِصِ مَالِ الْمَالِكِ لَا يُحْسَبُ شَيْءٌ مِنْ مِثْلِهَا مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَتَجِبُ يَدُوُّ صَلَاحِ الثَّمَرِ إلخ) وَحَيْثُ اشْتَدَّ الْحَبُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنَعَ عَلَى الْمَالِكِ الْأَكْلُ وَالنَّصْرُفُ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي اجْتِنَابُ الْفَرِيكِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْقَوْلِ حَيْثُ عَلِمَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ الزَّرْعِ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ إعْطَاءُ أَجْرَةِ الْحَصَادِيِّينَ مِنْهُ وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ مِنْهُ قَبْلَ إعْطَاءِ الزَّكَاةِ وَيَعْرُزُ إِنْ عَلِمَ الْحُرْمَةَ وَالْأَفْلَاقَ وَلَا يَغْرُمُ بَدَلُ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ اتِّفَاقًا وَمَعَ حُرْمَتِهِ يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِي غَيْرِ قَدْرِ الزَّكَاةِ قَالَهُ خَضِرٌ عَلَى التَّحْرِيرِ نَقْلًا عَنْ شَرْحِ ع ب قَالَ حَجَّ: فِي التُّحْفَةِ وَإِذَا زَادَتْ الْمَشَقَّةُ فِي التَّزَامِ مَذْهَبُنَا فَلَا عَيْبَ عَلَى الْمُتَخَلِّصِ بِتَقْلِيدِ مَذْهَبٍ آخَرَ كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ يُجِيزُ النَّصْرُفَ قَبْلَ الْخَرْصِ وَالنَّضْمِينَ وَأَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَعِيَالُهُ عَلَى الْعَادَةِ وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ وَكَذَا مَا يُهْدِيهِ مِنْهُ فِي أَوَانِهِ وَيُرَكِّي الْفَاضِلُ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا قَرَّرَهُ ح ف (قَوْلُهُ: وَلَوْ أَخْرَجَ فِي الْحَالِ إلخ) الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ وَيُعْتَبَرُ جَافًا إلخ

(وَسَنْ خَرْصُ) أَيُّ حَزْرُ (كُلُّ ثَمَرٍ) فِيهِ زَكَاةٌ إِذَا (بَدَأَ صَلَاحُهُ عَلَى مَالِكِهِ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ فِي أَوَّلِ النَّبَابِ فَيَطُوفُ الْخَارِصُ بِكُلِّ شَجَرَةٍ وَيَقْدُرُ ثَمَرَتَهَا أَوْ ثَمَرَةَ كُلِّ النَّوعِ رَطْبًا ثُمَّ يَابِسًا (لِلتَّضْمِينِ) أَيُّ لِنَقْلِ الْحَقِّ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الدِّمَةِ ثَمَرًا أَوْ زَبِييًا لِيُخْرِجَهُ بَعْدَ جَفَافِهِ (وَشَرْطُ) فِي الْخَرْصِ الْمَذْكُورِ (عَالِمٌ بِهِ) وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ، لِأَنَّ الْجَاهِلَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي (أَهْلٌ لِلشَّهَادَاتِ) كُلُّهَا مِنْ عَدَالَةٍ وَحُرِّيَّةٍ وَذُكُورَةٍ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي، لِأَنَّ الْخَرْصَ وَلَايَةً فَلَا يَصْلُحُ لَهَا مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ وَانْتَفَى بِالْوَاحِدِ لِأَنَّ الْخَرْصَ يَنْشَأُ عَنْ اجْتِهَادٍ فَكَانَ كَالْحَاكِمِ وَلِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ خَارِصًا أَوَّلَ مَا تَطْيَبُ الثَّمَرَةُ (و) شَرْطُ (تَضْمِينِ) مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ أَيُّ تَضْمِينِ الْحَقِّ (لِخَرْجِ) مَنْ مَالِكٍ أَوْ نَائِبِهِ وَخَرَجَ بِالثَّمَرَةِ الزَّرْعُ فَلَا خَرْصَ فِيهِ لِاسْتِثْنَاءِ حَبِّهِ وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ غَالِبًا رَطْبًا بِخِلَافِ الثَّمَرِ وَيَبْدُوُ الصَّلَاحَ مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْخَرْصَ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ إِذْ لَا حَقَّ لِلْمُسْتَحَقِّينَ فِيهِ وَلَا يَنْضَبِطُ الْمِقْدَارُ لِكثْرَةِ الْعَاهَاتِ قَبْلَ يَدُوِّ الصَّلَاحِ وَأَفَادَ ذِكْرُ كُلِّ أَنَّهُ لَا يُتْرَكُ لِلْمَالِكِ شَيْئًا خِلَافًا لِقَوْلِ قَدِيمٍ إِنَّهُ يُبْقِي لَهُ نَخْلَةً أَوْ نَخْلَاتٍ يَأْكُلُهَا أَهْلُهُ لِخَبَرِ وَرَدَ فِيهِ.

وَأَجَابَ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يُتْرَكُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الزَّكَاةِ لَا مِنَ الْمَخْرُوصِ لِبُقْرَقِهِ بِنَفْسِهِ عَلَى فَقَرَاءِ أَقَارِبِهِ وَجَبَرَانِهِ لَطَمَعِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْهُ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: وَلَا دَخَلَ لِلْخَرْصِ فِي تَخِيلِ الْبَصَرَةِ لِكثَرَتِهَا وَإِبَاحَةِ أَهْلِهَا الْأَكْلَ مِنْهَا لِلْمُجْتَازِ، وَكَلامُ الْأَصْحَابِ يُخَالِفُهُ (وَقَبُولُ) لِلتَّضْمِينِ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ ضَمَّنْتُكَ حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنَ الرُّطْبِ بِكَذَا فَيَقْبَلُ (فَلَهُ) أَيُّ لِلْمَالِكِ حِينَئِذٍ (تَصَرَّفَ فِي الْجَمِيعِ) أَيُّ جَمِيعِ مَا خَرْصَ بَيِّعًا

وغيره لانتقطاع العلقي عن العين فإن انتفى الخرص أو التضمن أو القبول لم ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما عدا الواجب شائعاً لبقاء الحق في العين لا معيناً فلا يجوز له أكل شيء منه (ولو ادعى تلفاً) له أو لبعضه (فكوديع) فإن ادعى تلفه مطلقاً أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كبرد ونهب عرف دون عموميه صدق بيمينه أو عرف مع عموميه فكذلك إن اتهم وألا صدق بلا يمين فإن لم يعرف الظاهر طوّل ببيته به لإمكانها ثم يصدق بيمينه في التلف به ولو ادعى تلفه بحريق في الجرين مثلاً وعلمنا أنه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه.

(لكن اليمين) هنا (سنة) بخلافها في الوديع فإنها واجبة وهذا مع حكم الإطلاق والتقييد بالاثهام من زيادتي (أو) ادعى (حيف خاوص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يبعد لم يصدق إلا ببيته) كما لو ادعى حيف حاكم أو كذب شاهد (ويحط في الثانية) القدر (المحتمل) بفتح الميم لإحتماله وهذا من زيادتي (أو) ادعى غلطه (به) أي بالمحتمل (بعد تلف) للمخروص (صدق بيمينه) ندباً (إن اتهم) وألا صدق بلا يمين فإن لم يتلف أعيد كنهه وعمل به ولو ادعى غلطه ولم يبين قدراً لم تسمع دعواه، وقولي بعد تلف مع قولي بيمينه إن اتهم من زيادتي

الشرح

(قوله: وسن خرص) أي إن كان موسراً وألا فلا يجوز لما فيه من تسليطه على حق المستحقين شرح شيخنا هـ شويري قال ط ف: وحكمته أي الخرص الرق بالمالك والمستحقين فإن تلفت الثمرة بعد الخرص وقبل التمكن من الأداء من غير تفصيله لم يضمن فإن بقي منها دون النصاب أخرج حصته هـ روض.

(قوله: أي حرز إلخ) هو تفسير للخرص وهو القول بغير علم بل بالظن والحرز التخمين ومنه قوله تعالى {قُلِ الْخَارِصُونَ} برماوي (قوله: عالم به) أي كون الخاوص عالماً به ليحسن جعل هذا شرطاً للخرص فاندفع ما يقال إن هذا شرط للخاوص لا للخرص (قوله: واحداً كان أو أكثر) أي ولو أحد الشريكين إن وجدت فيه الشروط الآتية برماوي (قوله: أهلاً للشهادات) أي لوصف الشهادات بدليل قوله من عدالة إلخ لأن العدالة وما بعدها بيان لوصف الشهادات لا للشهادات كما قرره شيخنا قال الشويري على التحرير: وإنما جمع الشهادات لإخراج نحو المرأة فإنها أهل للشهادة في الجملة هـ (قوله: وغيرها مما يأتي) منه عدم ارتكابه لإخارم مروءة وعدم عداوة بينه وبين المالك وأن لا يكون بينهما أصلية ولا فرعية ولا سيادة كما يدل عليه قوله: فلا يصلح إلخ ط ف ويشترط أيضاً أن يكون ناطقاً بصيراً وهل يشترط فيه السماع أو لا؟ ظاهر قوله أنه يشترط فيه أهلية الشهادات اشتراطه فراجع.

برماوي (قوله: وشرط تضمنين) وليس هذا التضمنين على حقيقة الضمان لأنه لو تلف جميع الثمار باقة سماوية أو سرق من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تفريط فلا شيء عليه قطعاً لقوات التمكن وإن تلف بعضها فإن كان الباقي نصاباً زكاه أو دونه أخرج حصته بناءً على أن التمكن شرط للضمان لا للجوب فإن تلف بتفريط كأن وضعه في غير حرز مثله ضمن شرح م ر (قوله: أي تضمنين الحق) كأن يقول الخاوص ضمننك حق المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تمرأ أو زبيبا شرح م ر (قوله: لمخرج) أي حيث كان موسراً أي بقدر حق الفقراء زيادة على الديون التي عليه حتى لو ضمنه وتبين

كَوْنُهُ مُعْسِرًا حَالَ التَّضْمِينِ لَمْ يَصِحَّ وَلَا يَنْتَقِلُ الْحَقُّ إِلَى الذِّمَّةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ح ل (قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِالنَّمْرِ  
إِلَخ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ وَقَبُولُ (قَوْلُهُ: وَبَبَدُوُ الصَّلَاحِ مَا قَبْلَهُ) نَعَمْ إِنْ بَدَأَ صِلَاحٌ نَوْعٍ دُونَ آخَرٍ  
فَالْأَقْبَسُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ قَاصِي شَهْبَةَ جَوَارُ خَرْصِ الْكُلِّ م ر قَالَ سَم: فِي حَوَاشِي التَّحْقِيقِ  
وَانْظُرْ لَوْ بَدَأَ صِلَاحُ حَبَّةٍ مِنْ نَوْعٍ فَهَلْ يَجُوزُ خَرْصُهُ؟ أَقُولُ: الْقِيَاسُ جَوَارُ الْخَرْصِ حِينَئِذٍ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ  
فِيمَا لَوْ بَدَأَ صِلَاحُ حَبَّةٍ فِي بُسْتَانٍ حَيْثُ يَجُوزُ بَيْعُ الْكُلِّ بِلَا شَرْطِ قَطْعِ ع ش (قَوْلُهُ: أَنَّهُ) أَيُّ الْخَارِصِ  
لَا يَتْرُكُ أَيُّ بِلَا خَرْصٍ (قَوْلُهُ: يَأْكُلُهَا أَهْلُهُ) فِيهِ أَنَّهُ بَعْدَ الْخَرْصِ يَجُوزُ لَهُ وَلِأَهْلِهِ أَكْلُ الْجَمِيعِ فَلَا فَائِدَةَ  
فِي إِبْقَاءِ مَا ذُكِرَ فَالْصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ وَأَجَابَ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ إِلَخ (قَوْلُهُ: لِيُخْبَرَ وَرَدَ فِيهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ  
م ر وَمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثَّلَثَ فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا  
الرُّبْعَ {حَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبِعَهُ الْأَيْمَةُ عَلَى تَرْكِهِمْ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الزَّكَاةِ لِيُفَرِّقَهُ بَيْنَ نَفْسِهِ عَلَى فَقَرَاءِ  
أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ لِيُطْمَعِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْهُ لَا عَلَى تَرْكِ بَعْضِ الْأَشْجَارِ مِنْ غَيْرِ خَرْصٍ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَدِلَّةِ  
الطَّالِبَةِ لِإِخْرَاجِ زَكَاةِ النَّمْرِ وَالزَّبِيبِ إِذْ فِي قَوْلِهِ فَخُذُوا وَدَعُوا إِشَارَةً لِذَلِكَ أَيُّ إِذَا خَرَصْتُمْ الْكُلَّ فَخُذُوا  
بِحِسَابِ الْخَرْصِ وَاتْرَكُوا لَهُ شَيْئًا مِمَّا خُرِصَ فَجُعِلَ التَّرَكُّ بَعْدَ الْخَرْصِ فَيَكُونُ الْمُتْرُوكُ لَهُ قَدْرًا يَسْتَحِقُّهُ  
الْفُقَرَاءُ لِيُفَرِّقَهُ هُوَ (قَوْلُهُ: لِكثْرَتِهَا) أَيُّ وَكَثْرَةِ الْمُؤْنَةِ فِي خَرْصِهَا م ر (قَوْلُهُ: وَإِلِبَاحَةِ أَهْلِهَا إِلَخ) انْظُرْ وَجْهَ  
إِنْتِاجِ هَذَا الدَّلِيلِ لِلْمُدَّعَى وَأَيْضًا الْإِبَاحَةَ لَا تَظْهَرُ إِلَّا فِي حَقِّهِمْ لَا فِي حَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ فَالْإِبَاحَةُ الْمَذْكُورَةُ  
رُبَّمَا تُنْتِجُ الْخَرْصَ لَا عَدَمَهُ فَمِنْ ثَمَّ كَانَ ضَعِيفًا ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَقَبُولُ) أَيُّ فَوْزًا وَيُرِيدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ فَيُقْبَلُ حَيْثُ عَبَّرَ بِالْفَاءِ (قَوْلُهُ: كَأَنَّ يَقُولَ لَهُ ضَمْنُكَ حَقَّ  
الْمُسْتَحَقِّينَ إِلَخ) أَوْ خُذْهُ بِكَذَا تَمَرًّا أَوْ زَبِيبًا أَوْ أَفْرَضْتُكَ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ مِنَ الرُّطْبِ بِمَا يَجِيءُ مِنْهُ مِنَ  
النَّمْرِ وَكُلِّ كَافٍ بِرُمَاطِي (قَوْلُهُ: فَلَهُ تَصَرَّفُ فِي الْجَمِيعِ) وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ جَوَارُ التَّصَرُّفِ قَبْلَ  
الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ وَأَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَعِيَالُهُ عَلَى الْعَادَةِ وَلَا يَحْسَبُ عَلَيْهِ وَكَذَا مَا يُهْدِيهِ فِي أَوَانِهِ كَمَا ذَكَرَهُ  
حَجَّ (قَوْلُهُ: لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفُهُ فِي الْجَمِيعِ) أَيُّ وَيَبْقَى حَقُّ الْفُقَرَاءِ بِحَالِهِ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: بَلْ فِيمَا عَدَا  
الْوَاجِبَ شَائِعًا) ثُمَّ إِنْ اقْتَصَرَ فِي تَصَرُّفِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَأْتُمْ وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي الْجَمِيعِ أَتَمَّ وَكَذَا فِي بَعْضِ مُعَيَّنٍ  
شَوْبَرِي وَقَالَ سَم لَا يَأْتُمْ وَلَوْ بَاعَهُ لِشَافِعِي شَخْصٌ مَذْهَبُهُ لَا يَرَى تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِهِ فَهَلْ لِشَافِعِي أَخْذُهُ مِنْهُ  
اعْتِبَارًا بِعَقِيدَةِ الْمُخَالَفِ أَوْ لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ اعْتِبَارًا بِعَقِيدَةِ نَفْسِهِ الَّذِي يُتَّجَهُ تَرْجِيحُهُ هُوَ الثَّانِي خِلَافًا لِمَنْ  
مَالَ إِلَى الْأَوَّلِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر فَإِذَا بَاعَ قَدْرًا مُعَيَّنًا مِنْهُ بَطَلَ فِي قَدْرِ حَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنْهُ شَائِعًا وَصَحَّ فِي الْبَاقِي شَائِعًا  
بِرُمَاطِي (قَوْلُهُ: فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ)، لِأَنَّ الْأَكْلَ إِنَّمَا يَرِدُ عَلَى مُعَيَّنٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ يَقَعُ  
شَائِعًا.

(قَوْلُهُ: إِنْ أَتُهِمَ) بِأَنْ احْتَمَلَ سَلَامَتَهُ مِنْ ذَلِكَ السَّبَبِ وَكَيْفَ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوْ عُرِفَ مَعَ عُمُومِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ  
يُمْكِنُ أَنَّهُ نَقَلَهُ قَبْلَ ذَلِكَ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: طُولِبَ بَيِّنَةٌ) أَيُّ وَجُوبًا كَمَا قَالَهُ الْعَلَّامَةُ ز ي مَعَ أَنَّ الْيَمِينَ مُسْتَحَبَّةٌ كَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ بِرُمَاطِي  
(قَوْلُهُ: لَمْ يُبَالِ بِكَلَامِهِ) لِأَنَّ الْحِسَّ يُكْذِبُهُ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بَلْ لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً لَمْ تُسْمَعْ ح ف (قَوْلُهُ: لَكِنَّ  
الْيَمِينَ هُنَا) أَيُّ فِي بَابِ الزَّكَاةِ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهَا ا هـ.

(قوله: مع حكم الإطلاق) أي المأخوذ من التشبيه وقوله: بالاثتهام أي المأخوذ من التشبيه أيضا برماوي  
(قوله: أو غلطه بما يبعد) وهو الذي تحيل العادة وتوقع الغلط فيه ح ف كأن قال الخارص: النمر  
عشرون وسقا فادعى المالك غلطه بخمسة فالحمسة يبعد غلطه فيها.

وقوله: بما يبعد راجع للثنتين قبله (قوله: ويحط في الثانية القدر المحتمل) أي لا يحسب وجوب الزكاة  
فيه والقدر المحتمل هو الذي لو اقتصر عليه في دعوى الغلط قبل كوسق من عشرين كما مثل به  
الرافعي فإنه يحتمل أنه غلط فيه فيلغى هذا الواجد وقال بعضهم: قوله: ويحط في الثانية القدر المحتمل  
أي يسقط من الأوسق القدر الذي يحتمل أن الخارص غلط فيه كواحد في مائة وكسوسق أو عشر على  
ما قاله البندنجي واستبعد في السدس وقد نص له الرافعي بنصف العشر.

ا هـ.

حج.

(قوله: أو ادعى غلطه به) أي وبين قدرا أخذًا مما بعده (قوله: بعد تلف للمخروص) أي بأكل أو بيع ولم  
يذكر هذا القيد فيما سبق فظاهره أنه شامل للتلف ولغيره مع أنه قد يقال إذا كان باقيا يعاد كيئه كما هنا  
ولا حاجة لحط القدر المحتمل حينئذ في الثانية مع إمكان كيئه حرر.

ثم نول عن شيخنا العزيزي أنه قيد ما سبق بالتلف أيضا فسوى بينهما (قوله: أعيد كيئه) يقتضي أنه كيل  
أولا مع أنه خرص فقط ولم يكل إلا أن يقال إنه كيل أولا تقديرًا بالخرص ويمكن أنه كيل أولا بعد الجذذ  
وادعى بعده والمزاد أعيد كيئه وجوبا

باب زكاة النقد [ درس ] ولو غير مضروب.

والأصل فيها مع ما يأتي آية {والذين يكنزون الذهب والفضة} فسرت بذلك (يجب في عشرين مثقالا ذهبًا  
و) في (مائتي درهم فضة فأكثر) من ذلك (بوزن مكة بعد حول ربع عشر) لخبر أبي داود وغيره بإسناد  
صحيح أو حسن كما قاله في المجموع {ليس في أقل من عشرين دينارًا شيء وفي عشرين نصف دينار}  
وخبر الشيخين {ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة} وروى البخاري في خبر أنس السابق في  
زكاة الحيوان {وفي الرقة ربع العشر} والرقة والورق الفضة والهاء عوض من الواو والأوقية بضم الهمزة  
وتشديد الياء على الأشهر أربعون درهمًا واعتبار الحول ووزن مكة رواهما أبو داود وغيره.

والمعنى في ذلك أن الذهب والفضة معدان للنماء كالماشية في السائمة وبما ذكر علم أن نصاب الذهب  
عشرون دينارًا ونصاب الفضة مائتا درهم فضة وأنه لا وقص في ذلك كالمعشرات لإمكان التجزؤ بلا  
ضرب بخلاف الماشية وأنه لا زكاة فيما دون النصاب وإن ثم في بعض الموازين ولا في مغشوش حتى  
يبلغ خالصه نصابًا فيخرج زكاته خالصًا أو مغشوشًا خالصه قدرها لكن يتعين على الولي إخراج

الخالص حفظًا للنحاس ولا في سائر الجواهر كلؤلؤ وياقوت وفيرورج لعدم ورود الزكاة فيها ولأنها معدة  
للاستعمال كالماشية العاملة ولا قبل الحول والدرهم ستة دنانق والدونق سدس درهم وهو ثمان حبات  
وخمسة حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسة حبة ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالًا ومتى

نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهمًا فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ووزن نصاب الذهب بالأشرفي  
خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقولي فأكثر من زيادتي

## الشرح

(بَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ).

هُوَ مُصَدَّرٌ مَعْنَاهُ لُغَةً الْإِعْطَاءُ حَالًا ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمُنْفُودِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا قَابَلَ الْعَرْضَ وَالدَّيْنَ وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمَضْرُوبِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَبَّرَ بِزَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَكَانَ أَعَمَّ لِيَشْمَلَ النَّقْدَ وَالسَّبَائِكَ وَالْقِرَاضَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ بِرِمَاوِيٍّ وَقَوْلُهُ: مَعْنَاهُ الْإِعْطَاءُ يُقَالُ نَقَدَهُ الدَّرَاهِمَ أَيَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهَا حَالًا كَمَا فِي الْمُخْتَارِ (قَوْلُهُ: فَسَرْتُ بِذَلِكَ) أَيَّ فَسَّرَ الْكُنْزَ فِيهَا بِالْمَالِ الَّذِي لَمْ تُؤَدِّ زَكَاتُهُ وَهَذَا الْمَرْجِعُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ {وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} لِأَنَّهُ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ {يَكْنُزُونَ} وَفِيهِ أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الزَّكَاةِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى وَجوبِهَا بِاللَّازِمِ، لِأَنَّ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ عَلَى عَدَمِ آدَانِهَا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِهَا شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر قَوْلُهُ: بِذَلِكَ أَيَّ بِمَا لَمْ تُؤَدِّ زَكَاتُهُ وَهُوَ تَفْسِيرُ مُرَادٍ وَإِلَّا فَالْكُنْزُ لُغَةً الْمَالُ الْمَكْنُوزُ فَكَأَنَّهُ شَبَّهَ الْمَالِ الَّذِي لَمْ تُؤَدِّ زَكَاتُهُ بِالْمَالِ الْمَدْفُونِ الَّذِي لَا يَنْتَفِعُ بِهِ حَالٌ دَفَنِهِ بِجَامِعِ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ.

(قَوْلُهُ: يَجِبُ فِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا) وَالْمِثْقَالُ لَمْ يَتَغَيَّرْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا (قَوْلُهُ: مِثْقَالًا) تَمَيِّزٌ لِعِشْرِينَ وَذَهَبًا تَمَيِّزٌ لِلتَّمَيِّيزِ وَدِرْهَمًا تَمَيِّزٌ لِلْمَائَتَيْنِ وَفِضَّةً تَمَيِّزٌ لِذَلِكَ التَّمَيِّيزِ، وَقَوْلُهُ: فَأَكْثَرُ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ عِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا وَقَصَّ فِيهِمَا (قَوْلُهُ: فَأَكْثَرُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا وَقَصَّ فِيهِمَا بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ بِرِمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: مِنْ ذَلِكَ) أَيَّ مِنْ الْعِشْرِينَ وَالْمِائَتَيْنِ وَقَوْلُهُ: يوزن مَكَّةَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَيْضًا وَالْمُرَادُ عِشْرِينَ يَقِينًا خَالِصَةً وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمَائَتَيْنِ بِذَلِيلٍ مَا يَأْتِي لَهُ فِي الْمُحْتَرَزَاتِ وَسَمِيَ الذَّهَبُ ذَهَبًا، لِأَنَّهُ يَذْهَبُ وَلَا يَبْقَى وَقَدَّمَ الذَّهَبَ عَلَى الْفِضَّةِ نَظَرًا لِنَظْمِ الْآيَةِ أَوْ لِشَرْفِهِ عَلَيْهَا وَتَقْدِيمِ الْأَصْلِ الْفِضَّةِ نَظَرًا لِكُونِهَا الْغَالِبَ فِي التَّعَامُلِ بِهَا كَمَا فِي ا ط ف وَسَمِيَتِ الْفِضَّةُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَنَقُّضٌ وَلَا تَبْقَى وَسُمِّيَ الْمَضْرُوبُ مِنَ الذَّهَبِ دِينَارًا وَمِنَ الْفِضَّةِ دِرْهَمًا، لِأَنَّ الدِّينَارَ آخِرُهُ نَارٌ وَالدِّرْهَمَ آخِرُهُ هَمٌّ وَأَشَدُّ بَعْضُهُمْ فِي مَعْنَى ذَلِكَ فَقَالَ: النَّارُ آخِرُ دِينَارٍ نَطَقَتْ بِهِ وَالْهَمُّ آخِرُ هَذَا الدِّرْهَمِ الْجَارِي وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ وَرِعًا مُعَذِّبُ الْقَلْبِ بَيْنَ الْهَمِّ وَالنَّارِ.

(قَوْلُهُ: بَعْدَ حَوْلٍ) نَعَمْ لَوْ مَلَكَ نَصَابًا سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِثْلًا ثُمَّ أَقْرَضَهُ إِنْسَانًا لَمْ يَنْقُطِعِ الْحَوْلُ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَاقِيًا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ كَانَ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَ ع ش عَلَيْهِ وَإِنَّمَا تَكَرَّرَ الْوَاجِبُ هُنَا بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ بِخِلَافِهِ فِي الثَّمَرِ وَالْحَبِّ لَا يَجِبُ فِيهِمَا ثَانِيًا حَيْثُ لَمْ يَنْوُ بِهِمَا تِجَارَةً، لِأَنَّ النَّقْدَ نَامٌ بِنَفْسِهِ وَمُنْتَهَى لِلْإِنْتِفَاعِ وَالشِّرَاءِ بِهِ فِي أَيَّ وَقْتٍ بِخِلَافِ ذَيْنِكَ أَيَّ فَإِنَّهُمَا مُنْقَطِعَانِ عَنِ النَّمَاءِ وَمُعَرَّضَانِ لِلْفَسَادِ ا هـ.

حَجَّ وَسَمَّ (قَوْلُهُ: رُبْعُ عَشْرِ) وَهُوَ نِصْفُ مِثْقَالٍ فَيَدْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ مِثْقَالًا كَامِلًا إِنْ لَمْ يُوْجَدْ نِصْفُهُ وَيَصِيرُ شَرِيكًا لَهُمْ فِيهِ ثُمَّ يَبِيعُونَهُ لِأَجْنَبِيٍّ وَيَقْتَسِمُونَ ثَمَنَهُ أَوْ يَبِيعُهُمُ الْمَرْكَبِيُّ النِّصْفَ الَّذِي لَهُ أَوْ يَشْتَرِي نِصْفَهُمْ مِنْهُمْ وَإِنْ كَرِهَ لِلشَّخْصِ شِرَاءَ صَدَقَتِهِ وَلَوْ مَدْرُوبَةً إِلَّا لِضَرُورَةٍ وَحِصْنُهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَمَانَةٌ مَعَهُمْ وَلَا يَكْفِي إِعْطَاؤُهُمْ ثَمَنَ حَصْنَتِهِمْ ابْتِدَاءً ا هـ بِرِمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: لِيَخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ) هَذَا دَلِيلٌ لَوْجُوبِهَا فِي الذَّهَبِ وَمَا بَعْدَهُ لَوْجُوبِهَا فِي الْفِضَّةِ (قَوْلُهُ: أَوَاقٍ) بِالْقَصْرِ كَجَوَارٍ وَمَدُّهُ غَلَطٌ ا هـ.

ح ف (قوله: من الورق) فيه خمس لغات تثليث الواو مع إسكان الراء وفتح الواو مع كسر الراء وفتحها شيخنا (قوله: وفي الرقة ربع العشر) هذا مبين لمفهوم ما قبله لأنه لم يفهم من قوله ليس فيما دون إلخ أن الواجب في الخمس ربع العشر إلا أن يقال إنه يعلم ذلك بطريق المفهوم وفيه أن الرقة مطلقاً لم تقيد بخمس أواق.

وأجيب بأنها قيدت بمفهوم الأول كما قرره شيخنا.

(قوله: من الواو) لأن أصلها ورق (قوله: وتشديد الباء على الأشهر) ومقابلته تخفيف الباء ع ش (قوله: والمعنى في ذلك) أي الحكمة في وجوب الزكاة في التقيدين لكن في هذه الحكمة التي ذكرها الشارح نوع خفاء وعبارة شرح م ر والنقدان من أشرف نعم الله تعالى على عباده إذ بهما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق، لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تفضى بهما بخلاف غيرهما من الأموال فمن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقا لها كمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يفضي حوائج الناس (قوله: معدان) أي مهتبان بحسب خلق الله لهما (قوله: كالماشية في السائمة) أي في كونها معدة للنماء وإن كان النمو مختلفاً فنمو الماشية من جهة السمن والدّر والنسل ونمو النقد من جهة ربح التجارة كما قرره شيخنا قال الشويري: وكان الأولى أن يقول كالسائمة في الماشية أو إسقاط في كما في شرح الروض وكما أسقطها في العامة فيما سيأتي وقال بعضهم العبارة مقلوبة.

وقوله: وبما ذكر علم أي من الأحاديث ا ط ف

أو من المتن (قوله: وأنه لا وقص في ذلك) هذا علم من قوله فأكثر (قوله: وأنه لا زكاة فيما دون نصاب) هذا علم من التقييد بالعشرين والمائتين وفيه أن مفهوم العدد لا يعمل به إلا على رأي ضعيف في الأصول وهذا لا يرد إلا إذا قلنا إنه علم من المتن فإن قلنا إنه علم من قوله في الحديث ليس في أقل إلخ وليس فيما دون إلخ لم يرد وقوله: وإن تم في بعض الموازين وجه علم ذلك مما مر أن المتبادر من العشرين والمائتين اليقين (قوله: ولا في مغشوش إلخ) عبارة شرح م ر ولو ضرب مغشوشة على سكة الإمام وغشها أزيد من غش ضربه حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بإيهام أنه مثل مضروبة ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة لما فيه من الافتيات عليه (قوله: أو مغشوشاً خالصه قدرها) ويكون مطوعاً بالنحاس لأنه في الحقيقة حينئذ إنما أعطى الزكاة خالصاً من خالص، والنحاس وقع تطوعاً شرح م ر (قوله: حفظاً للنحاس) أي لعدم جواز تبرعه به وقيدته الإنشوي بما إذا كانت مؤنة السك تنقص عن قيمة الغش أي إذا كان ثم سبك، لأن إخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك م ر قال سم: على حج ومحلّه أيضاً أن لا يوجد خالص من غير المغشوش وإلا تعين (قوله: ولا في سائر الجواهر) هذا علم من قوله ذهباً أو فضة وفيه أن كلاً من الذهب والفضة لقب أي ليس بمشتق واللقب لا مفهوم له إلا أن يقال هذا مبني على قول من قال إن له مفهوماً وأنه حجة فتأمل شيخنا (قوله: والدائق) الأولى التقريع وقال الشويري: هذا علم مما قبله فلا حاجة إليه ا هـ.

وقد يقال: أتى به ليرتب عليه ما بعده (قوله: وخمسا حبة) أي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها ما دق وطال م ر (قوله: ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه) وهي إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس، لأن تسعة وأربعين ثلاثة أسباعها أحد وعشرون يبقى حبة وخمسان ثلاثة أسباعها ثلاثة أخماس يضاف

ذَلِكَ إِلَى الْخُمْسَيْنِ وَخُمُسِي حَبَّةٍ يَحْصُلُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ثَلَاثَةً أَعْشَارَهَا أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَثَلَاثَةً أَخْمَاسٍ شَوْبَرِيٍّ.

(قَوْلُهُ: كَانَ مِثْقَالًا) فَالْمِثْقَالُ اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ شَعِيرَةً وَلَمْ يَخْتَلِفْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا قَالَ السُّبْكِيُّ وَالذَّرَاهِمُ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً ثُمَّ ضُرِبَتْ فِي زَمَنِ عُمَرَ وَقِيلَ عَبْدُ الْمَلِكِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ وَيَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ ذَلِكَ مُرَادُ الشَّارِعِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: فَكُلُّ عَشْرَةِ ذَرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ)، لِأَنَّكَ إِذَا بَسَطْتَ الْعَشْرَةَ ذَرَاهِمَ حَبَّاتٍ وَبَسَطْتَ السَّبْعَةَ مِثْقَالٍ حَبَّاتٍ وَجَدْتَ الْمِثْقَالَيْنِ مُتَسَاوَيْنَيْنِ.

بَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّ تَضْرِبَ الْعَشْرَةِ ذَرَاهِمَ فِي عَدَدِ حَبَّاتِ الذَّرَاهِمِ فَتَضْرِبَ الْعَشْرَةَ فِي خَمْسِينَ وَخَمْسِينَ بِخَمْسِمِائَةٍ وَأَرْبَعِ حَبَّاتٍ وَتَضْرِبَ السَّبْعَةَ مِثْقَالٍ فِي عَدَدِ حَبَّاتِ الْمِثْقَالِ فَتَضْرِبَ السَّبْعَةَ فِي اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ بِخَمْسِمِائَةٍ وَأَرْبَعِ حَبَّاتٍ فَظَهَرَتْ الْمُسَاوَاةُ هـ.

(قَوْلُهُ: بِالْأَشْرَفِيِّ) وَمُرَادُهُ بِالْأَشْرَفِيِّ الْفَائِزَانِي، لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ الْمُؤَلَّفِ ق ل وَبِهِ يُعْلَمُ نَصَابُ مَا رَدَّ عَلَى وَزْنِهِ مِنَ الْمَعَامَلَةِ الْحَادِثَةِ الْآنَ عَلَى أَنَّهُ حَدَثَ أَيْضًا تَغْيِيرٌ فِي الْمِثْقَالِ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ فَلْيُنْتَبَهْ لِذَلِكَ شَرْحُ م ر مَعَ زِيَادَةِ شَوْبَرِيٍّ قَالَ شَيْخُنَا الْبَابِلِيُّ وَالشَّرِيفِيُّ الْمَوْجُودُ الْآنَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ مِثْقَالٍ فَكُلُّ شَرِيفَيْنِ مِثْقَالٍ وَنِصْفٌ وَعَلَيْهِ فَكُلُّ ثَلَاثَةِ مِثْقَالٍ بِأَرْبَعَةِ شَرَانِفَةٍ فَجُمْلَةُ النَّصَابِ بِهَا سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ إِلَّا رُبْعًا ط ف وَقَوْلُهُ: إِلَّا رُبْعًا الْأَوَّلَى إِلَّا ثَلَاثًا كَمَا يُعْلَمُ لِلْمُتَأَمِّلِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْفُنْدُقِيُّ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ: بَحَثْتُ عَنِ الْعِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الصِّيَارِفَةِ وَقَدَّرْتُهَا مَعَهُمُ بِالذَّرَاهِمِ وَتَحَاسَبْتُ مَعَهُمْ فَوَجَدْنَاهَا سَبْعَةً وَعِشْرِينَ فُنْدُقِيًّا إِلَّا ثَلَاثًا وَكَانَ فِي زَمَنِهِ بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ نِصْفًا وَالْبُنْدُقِيُّ مِثْلُ الْفُنْدُقِيِّ فِي أَنَّ النَّصَابَ بِهِ مَا ذَكَرَ لِأَنَّ وَزْنَ كُلِّ مِنْهُمَا ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ قِيرَاطًا لَكِنَّ الْبُنْدُقِيَّ خَالِصٌ مِنَ الْغِشِّ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ مِثْقَالٍ، لِأَنَّ الْمِثْقَالَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا وَالْقِيرَاطُ ثَلَاثُ حَبَّاتٍ وَقَالَ بَعْضُهُمُ وَالْمَحْبُوبُ الْمَوْجُودُ الْآنَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا وَنِصْفٌ وَالنَّصَابُ بِهِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ مَحْبُوبًا وَنِصْفٌ مَحْبُوبٌ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ قِيرَاطٍ لِأَنَّ فِيهِ غِشًّا وَالنَّصَابُ بِالرِّيَالَاتِ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ رِيَالًا وَنِصْفٌ وَنِصْفٌ سُبْعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ فِي الرِّيَالِ دِرْهَمَيْنِ نَحَاسًا وَإِذَا كَانَ فِيهِ دِرْهَمٌ نَحَاسٍ يَكُونُ النَّصَابُ خَمْسَةً وَعِشْرُونَ رِيَالًا

(وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْهُمَا) بِأَنَّ سُبْكًَا مَعًا وَصِيغَ مِنْهُمَا الْإِنَاءُ (وَجُهِلَ) أَكْثَرُهُمَا (زَكَى كُلًّا) مِنْهُمَا بِفَرْضِهِ (الْأَكْثَرُ) إِنْ اخْتَلَطَ فَإِذَا كَانَ وَزْنُهُ أَلْفًا مِنْ أَحَدِهِمَا سِتِّمِائَةٍ وَمِنْ الْآخَرِ أَرْبَعِمِائَةٍ زَكَى سِتِّمِائَةٍ ذَهَبًا وَسِتِّمِائَةٍ فِضَّةً وَلَا يَجُوزُ فَرَضُ كُلِّهِ ذَهَبًا، لِأَنَّ أَحَدَ الْجِنْسَيْنِ لَا يَجْزِي عَنْ الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ (أَوْ مِيزَ) بَيْنَهُمَا بِالنَّارِ أَوْ بِالْمَاءِ كَأَن يَضَعُ فِيهِ أَلْفًا ذَهَبًا وَيُعْلَمُ ارْتِفَاعُهُ ثُمَّ أَلْفًا فِضَّةً وَيُعْلَمُهُ ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ الْمُخْلُوطَ فَإِلَى أَيِّهِمَا كَانَ ارْتِفَاعُهُ أَقْرَبَ فَالْأَكْثَرُ مِنْهُ قَالَ فِي الْبَسِيطِ: وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِسَبْكِ قَدْرِ يَسِيرٍ إِذَا تَسَاوَتْ أَجْزَاؤُهُ

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اخْتَلَطَ إلخ) صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يَكُونَ عِنْدَهُ إِنَاءٌ وَزْنُهُ أَلْفُ مِثْقَالٍ مِثْلًا وَيُعْلَمُ أَنَّ فِيهِ سِتِّمِائَةٍ مِنْ أَحَدِ الْجِنْسَيْنِ وَأَرْبَعِمِائَةٍ مِنَ الْآخَرِ وَلَمْ يُعْلَمَ أَنَّ السَّتِّمِائَةَ وَالْأَرْبَعِمِائَةَ مِنْ أَيِّ الْجِنْسَيْنِ.

(قَوْلُهُ: الْأَكْثَرُ) بِالنَّصْبِ مَعْمُولٌ لِمَحْذُوفٍ كَمَا قَدَرَهُ الشَّارِحُ لَا لِزَكَى كَمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: كُلًّا وَيَقَعُ

الرَّائِدُ عَلَى الْوَاجِبِ تَطَوُّعًا وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ زَكَّى الْأَكْثَرُ أَيُّ إِنْ زَكَّى عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ زَكَّى عَنْ غَيْرِهِ كَمَحْجُورِهِ  
تَعَيَّنَ التَّمْيِيزُ الْآتِي م ر (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ) أَيُّ فِي زَكَاةِ الْحَيَوَانِ فِي قَوْلِهِ وَبُجْزَى نَوْعٌ عَنْ نَوْعٍ  
آخَرَ أَيُّ بِخِلَافِ الْجِنْسِ هَذَا مَا ظَهَرَ بَعْدَ التَّوَقُّفِ ز ي ع ش (قَوْلُهُ: كَأَنَّ يَضَعُ فِيهِ) أَيُّ فِي الْمَاءِ الَّذِي  
جَعَلَهُ فِي إِنَاءٍ آخَرَ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ وَقَوْلُهُ: أَلْفًا ذَهَبًا أَيُّ أَلْفَ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَلْفًا فِضَّةً أَيُّ أَلْفَ دِرْهَمٍ  
بِالضَّرُورَةِ الْمَاءُ يَرْتَفِعُ بِالْفِضَّةِ أَكْثَرَ، لِأَنَّهَا أَكْبَرُ جُزْأً م ر وَقَوْلُهُ: ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ الْمَخْلُوطَ وَالْفَرَضُ أَنَّ وَزَنَهُ  
أَلْفَ دِرْهَمٍ فَبِالضَّرُورَةِ يَزِيدُ ارْتِفَاعُ الْمَاءِ بِهِ عَلَى عَلَامَةِ الذَّهَبِ وَيَنْقُصُ عَنْ عَلَامَةِ الْفِضَّةِ وَيَكُونُ  
لِأَحَدِهِمَا أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْآخَرِ فَإِذَا ارْتَفَعَ الْمَاءُ بِالذَّهَبِ خَمْسَةَ قَرَارِيطَ وَارْتَفَعَ بِالْفِضَّةِ ثَمَانِيَةَ قَرَارِيطَ فَإِذَا  
ارْتَفَعَ بِالْمَخْلُوطِ سِتَّةً كَانَ الْأَكْثَرُ مِنْهُ الذَّهَبُ وَإِنْ كَانَ ارْتِفَاعُهُ سَبْعَةً كَانَ الْأَكْثَرُ مِنْهُ الْفِضَّةُ فَتَأْمَلْ.  
فَالْفِضَّةُ الْمُوَازِنَةُ لِلذَّهَبِ يَكُونُ حَجْمُهَا مِقْدَارَ حَجْمِهِ مَرَّةً وَنِصْفًا لَكِنْ فِي كَلَامِ ابْنِ الْهَائِمِ أَنَّ جَوْهَرَ الذَّهَبِ  
كَجَوْهَرِ الْفِضَّةِ وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمِثْقَالُ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ وَالذَّرْهَمُ سَبْعَةُ أَعْشَارِ  
الْمِثْقَالِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّشِيدِيُّ عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: فَإِلَى أَيُّهُمَا الْخُ) قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ: وَأَسْهَلُ مِنْ هَذَا وَأَضْبَطُ أَنْ يُوضَعَ فِي الْمَاءِ سِتْمَانَةَ ذَهَبًا  
وَأَرْبَعُمِائَةَ فِضَّةً وَيُعْلَمَ ارْتِفَاعُهُ ثُمَّ يَعْكَسَ وَيُعْلَمَ عَلَيْهِ أَيْضًا ثُمَّ يُوضَعَ الْمُشْتَبَهُ وَيُلْحَقَ بِالَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ ز  
ي وَلَوْ تَعَدَّرَ التَّمْيِيزُ وَجَبَ الْإِخْرَاجُ مَعَ الْإِحْتِيَاظِ وَلَا يُؤَخَّرُ لَوْجُوبُ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْفَوْرِ وَيُعْتَقَرُ التَّأْخِيرُ  
لَوْجُودِ آلَةِ السَّبَكِ إِذَا لَمْ تَتَعَدَّرْ وَمُؤَنَةُ السَّبَكِ وَنَحْوِهِ عَلَى الْمَالِكِ ق ل (قَوْلُهُ: وَيَحْصُلُ ذَلِكَ) أَيُّ التَّمْيِيزُ  
بِالنَّارِ بِسَبَكٍ قَدْرٍ يَسِيرٍ أَيُّ مِنَ الْآلِيَةِ الْمَخْلُوطَةِ بِأَنْ يَكْسِرَ جُزْأً مِنْهَا وَيُمَيِّزُهُ بِالنَّارِ وَقَوْلُهُ: إِذَا تَسَاوَتْ  
أَجْزَاؤُهُ أَيُّ مِنْ حَيْثُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِيهَا لَا مِنْ حَيْثُ النَّحْنُ وَالرَّقَّةُ.  
وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُ فِي التَّمْيِيزِ ثَلَاثَ طُرُقٍ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا

(وَبُرُكَّى) مِمَّا ذَكَرَ (مُحَرَّمٌ) كَانِيَّةٌ (وَمَكْرُوهٌ) كَضَبَةٌ فِضَّةً صَغِيرَةً لَزِيْنَةً حُلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ الْمَكْرُوهَ  
مِنْ زِيَادَتِي (لَا حُلِيٍّ مُبَاحٍ) لِامْرَأَةٍ بِقَيْدَيْنِ زَيْنَتُهُمَا بِقَوْلِي (عَلِمَهُ) الْمَالِكُ (وَلَمْ يَنْوِ كَنْزَهُ) فَلَا يُزَكَّى، لِأَنَّ  
زَكَاةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ تَنَاطُ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِنْفِقَاعِ بِهِمَا لَا بِجَوْهَرِهِمَا إِذْ لَا غَرَضَ فِي ذَاتِهِمَا وَلِأَنَّهُ مُعَدٌّ  
لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ كَعَوَامِلِ الْمَاشِيَةِ (وَلَوْ انْكَسَرَ إِنْ قَصَدَ إِصْلَاحَهُ) بِقَيْدِ زَيْنَتِهِ بِقَوْلِي (وَأَمَّا بِلَا صَوْنٍ) لَهُ  
بِأَنْ أَمَكَّنَ بِالْحَامِ لِبَقَاءِ صُورَتِهِ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ بَلْ قَصَدَ جَعْلَهُ نِيزًا أَوْ دَرَاهِمَ أَوْ  
كَنْزَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا عَلَى مَا رَجَّحَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَوْ أَحْوَجَ انْكِسَارُهُ إِلَى صَوْنٍ وَجَبَتْ  
زَكَاتُهُ وَيَنْعَقِدُ حَوْلُهُ مِنْ حِينِ انْكِسَارِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَلَا مُعَدٌّ لِاسْتِعْمَالٍ وَخَرَجَ بِقَوْلِي عَلِمَهُ مَا لَوْ وَرِثَ  
حُلِيًّا مُبَاحًا وَلَمْ يَعْلَمْهُ حَتَّى مَضَى عَامٌ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ إِمْسَاكَهُ لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ،  
وَذَكَرَ عَنِ الْوَالِدِ احْتِمَالَ وَجْهِ فِيهِ إِقَامَةُ لِنِيَّةٍ مُورِثِهِ مَقَامَ نِيَّتِهِ وَبِقَوْلِي وَلَمْ يَنْوِ كَنْزَهُ مَا لَوْ نَوَاهُ فَتَجِبُ زَكَاتُهُ  
أَيْضًا

#### الشرح

(قَوْلُهُ: وَبُرُكَّى مُحَرَّمٌ كَانِيَّةٌ الْخُ) أَيُّ وَلَا نَظَرَ إِلَى ارْتِفَاعِ قِيَمَتِهَا بِالصَّنْعَةِ بَلْ الْمُعْتَبَرُ الْوُزْنُ فَلَوْ كَانَ وَزْنُ  
الْإِنَاءِ مَائَتَيْنِ وَقِيَمَتُهُ ثَلَاثُمِائَةَ زَكَّى الْمَائَتَيْنِ لِأَنَّ الصَّنْعَةَ مُحَرَّمَةٌ تَجِبُ إِزَالَتُهَا بِالْكَسْرِ فَلَمْ تُعْتَبَرْ وَمِثْلُ

الإناء الحلي المحرم لذاته كخلخال أتخذ للبس رجل فالعبرة فيه بالوزن لا بالقيمة بخلاف ما إذا كان محرماً لعارض بأن صُبغ لامرأة واستعمله الرجل فالعبرة فيه بالقيمة شرح الروض وشوئبري ولو قبل يُعتبر الأكثر بعد بلوغ الوزن نصاباً لكان متجهاً سم ع ش (قوله: كضبة فضة) عبارة سم على البهجة قوله: وكذا المكروه إلخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال إناء فيه ضبة مكروهة ا هـ.

وهي تُقيد الكراهة في الجميع لا في محل الضبة فقط ع ش على م ر (قوله: لا حلي) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الياء واحده حلي يفتح الحاء وإسكان اللام وقوله: مباح يؤخذ من شرح م ر أن الحلي ليس بقيد وأن المدار على الإباحة لو للإناء ونص عبارته ولو اشترى إناء ليتخذه حلياً مباحاً فحسبه واضطر إلى استعماله في طهره ولم يُمكنه غيره وبقي كذلك حولاً فهل تجب زكاته الأقرب كما قاله الأذرعى لا، لأنه معد لاستعمال مباح ا هـ (قوله: لامرأة) أي للبسها أي بالفعل أو بالقوة كأن تعددت أنواعه ومنه حلي أخذ رجل ليؤجره مثلاً لامرأة ق ل على التحرير (قوله: فلا يزكى، لأن زكاة الذهب والفضة تنطأ إلخ) عبارته في شرح التحرير فلا يزكى بناءً على أن زكاة الذهب والفضة تجب فيهما للاستغناء عن الانتفاع بهما لا لجوهرهما.

ا هـ وفيه رد على أبي حنيفة القائل بوجوب الزكاة في الحلي المباح لجوهره أي ذاته (قوله: عن الانتفاع بهما) أي عدم الانتفاع بهما اقتضى وجوب الزكاة فيهما أي، لأنه إذا أمسك عشرين ديناراً من أول الحول إلى آخره صدق عليه أنه لم ينتفع بها في تلك المدة وألحق به الانتفاع المحرم والمكروه كما مر والانتفاع المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيهما كعوامل الماشية ق ل على التحرير وقال بعض المحققين قوله: عن الانتفاع بهما أي عن الانتفاع المباح بأن لم يوجد الانتفاع بهما أو وجد انتفاع غير مباح بأن كان محرماً أو مكروهاً فلا حاجة للإلحاق في كلام ق ل وقال شيخنا الشمس ح ف عن الانتفاع بهما أي الاستعمال في البيع والشراء فلا يرد أن المحرم والمكروه يزكى مع الانتفاع به، لأنه انتفاع بغير البيع والشراء (قوله: لا بجوهرهما) لاقتضائه الوجوب في الحلي المباح ق ل (قوله: إن قصد إصلاحه) ولو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقصد إصلاحه لا زكاة أيضاً لأن القصد يبين أنه كان مُرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد إصلاحه حتى مضى عليه حوّل وجبت زكاته فإن قصد بعده إصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل شرح م ر (قوله: بل قصد جعله نيراً) التبر هو الذهب والفضة بدون ضرب أي صوغ فمعنى كونه يجعله نيراً أن يزيل الصنعة التي فيه ويبقيه قطعة ذهب أو فضة (قوله: أو كنزة) أي بأن اتخذه ليُدخره ولا يستعمله لا في محرم ولا غيره كما لو ادخره لبيعه عند الاحتياج إلى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة ا هـ.

ع ش على م ر.

(قوله: أو لم يقصد شيئاً) قد يشكل هذا بعدم الوجوب في حلي اتخذه بلا قصد كما سيأتي قريباً، ويجاب بأن الكسر هنا المنافي لاستعمال قرينه من التبر وأعطاه حكمه ا هـ.

سم على البهجة ع ش على م ر (قوله: وخرج بقولي علمه إلخ) المناسب تقديمه (قوله: وجبت زكاته) وإن كان الوارث ممن يجل له استعمال ع ش (قوله: احتمال وجه) وهو عدم زكاته

(وَمِمَّا يَحْرُمُ سِوَارٌ) بِكَسْرِ السَّيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ضَمِّهَا (وَحَلْخَالٌ) يَفْتَحُ الْخَاءَ (لِلْبَسِ رَجُلٌ وَخُنْثَى) بِأَنْ قَصَدَ ذَلِكَ بِاتِّخَاذِهِمَا فَهُمَا مُحَرَّمَانِ بِالْقَصْدِ بِخِلَافِ اتِّخَاذِهِمَا لِلْبَسِ غَيْرِهِمَا مِنْ امْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ أَوْ لِإِعَارَتِهِمَا أَوْ إِجَارَتِهِمَا لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُمَا أَوْ لَا يَقْصِدُ شَيْءٌ أَوْ يَقْصِدُ كُنْزَهُمَا وَإِنْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِي الْأَخِيرَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (وَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا أُصْبُعٌ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَالْيَدُ بِطَرِيقِ الْأُولَى (وَحُلِيٌّ ذَهَبٌ وَسِنْ خَاتَمٌ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ الذَّهَبِ قَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِأَنَابِ أُمِّي وَحُرِّمَ عَلَيَّ ذُكُورُهَا} صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَقُّ بِالذُّكُورِ الْخَنَائِي اخْتِطَاطًا (لَا أَنْفَ وَأُنْمَلَةٌ) بِتَثْنِيَةِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ (وَسِنْ) أَيُّ لَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا مِنْ ذَهَبٍ عَلَى مَقْطُوعِهَا وَإِنْ أَمَكْنَ اتِّخَاذُهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْجَائِزَةِ لِذَلِكَ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ يَصْنَدُ غَالِبًا وَلَا يَفْسُدُ الْمُنْبَتُّ وَلِأَنَّ {عَرْفَجَةَ بْنِ أَسَدٍ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ بِضَمِّ الْكَافِ اسْمٌ لِمَاءٍ كَانَتْ الْوَقْعَةُ عِنْدَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَنْشَنَ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ} رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَابْنُ جَبَّانٍ وَصَحَّحَهُ وَقَيْسٌ بِالْأَنْفِ السَّنُّ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَالْأُنْمَلَةُ وَلَوْ لِكُلِّ أُصْبُعٍ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأُصْبُعِ وَالْيَدِ أَنَّهَا تَعْمَلُ بِخِلَافِهِمَا فَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ كَمَا مَرَّ (وَخَاتَمٌ فِضَّةٌ) {لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ} رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَذَكَرَ حُكْمَ الْخُنْثَى فِيمَا ذَكَرَ مِنْ زِيَادَتِي

الشرح

(قَوْلُهُ: وَمِمَّا يَحْرُمُ سِوَارٌ) أَيُّ مِمَّا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُ فَقَوْلُهُ: لِلْبَسِ مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ أَيُّ أُتْخَذَ لِلْبَسِ إِنْ كَانَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ.

١ هـ وَمِنْ الْمُحَرَّمَ مَا تَتَّخِذُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ تَصَاوِيرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ يَعِيشُ بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ بِخِلَافِ الشَّجَرِ وَحَيَوَانٍ مَقْطُوعِ الرَّأْسِ مَثَلًا فَلَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا فَتَجِبَ زَكَاتُهُ كَمَا مَرَّ فِي الضَّبَّةِ لِلْحَاجَةِ شَرْحُ م ر و ع ش عَلَيْهِ مَعَ زِيَادَةٍ. (قَوْلُهُ: وَخُنْثَى) أَيُّ مَا لَمْ يَتَّضِحْ بِالْأَثْوَةِ فَإِنْ اتَّضَحَ بِهَا فَلَا حُرْمَةَ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ مِنْ حِينَ مَلَكَهُ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ أُنْثَى مِنْ حِينِنِذٍ (قَوْلُهُ: أَوْ إِجَارَتِهِمَا) أَيُّ وَلَوْ بَعْدَ قَصْدِ لُبْسِهِمَا عَلَى الْأَرْجَحِ مِنْ وَجْهَيْنِ وَإِنْ قَصَدَ بِالْإِجَارَةِ التَّجَارَةَ إِذْ لَا حُرْمَةَ حِينِنِذٍ فَعَلِمَ أَنَّ الْقَصْدَ يَتَغَيَّرُ مِنَ الْحُرْمَةِ لِلِإِبَاحَةِ وَعَكْسِهِ، وَقَوْلُهُ: لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ لُهُمَا وَلَوْ قَالَ لِمَنْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ لَكَانَ أُولَى ق ل.

(قَوْلُهُ: أَوْ لَا يَقْصِدُ شَيْءٌ) وَجْهُ عَدَمُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي هَذِهِ أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي مَالٍ نَامٍ وَالنَّفْدُ غَيْرُ نَامٍ وَإِنَّمَا الْحَقُّ، بِالنَّامِيِّ لِتَهْيِئِهِ لِلْإِخْرَاجِ وَبِالصِّيَاغَةِ بَطْلَ تَهْيِئِهِ لَهُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِي الْأَخِيرَةِ وَذَلِكَ، لِأَنَّهُ صَرَفَهُ بِهَيْئَةِ الصِّيَاغَةِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ فَصَارَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: فِي الْأَخِيرَةِ) أَيُّ مَعَ الْحِلِّ، وَالصُّورُ الْخَمْسَةُ الَّتِي قَبْلَهَا تَحِلُّ وَلَا زَكَاةَ وَصُورَةُ الْمَتَنِ تَحْرُمُ مَعَ الزَّكَاةِ فَتَأْمَلُ.

(قَوْلُهُ: وَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا أُصْبُعٌ) وَلَوْ مَقْطُوعًا وَكَذَا أُنْمَلَتَانِ مِنْهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا اتِّخَاذُ أُصْبُعٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَيَنْبَغِي التَّحْرِيمُ ز ي و ح ف و ق ل وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ: التَّقْيِيدُ بِالرَّجُلِ وَالْخُنْثَى لِأَجْلِ قَوْلِهِ وَحُلِيٌّ وَذَهَبٌ إِنْ كَانَ فَالْخَاصُّ بِهِمَا الْمَجْمُوعُ.

(قَوْلُهُ: وَحُلِيٌّ ذَهَبٌ) وَكَذَا حُلِيٌّ فِضَّةٌ وَإِنَّمَا قِيدَ بِالذَّهَبِ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ وَسِنْ خَاتَمٌ مِنْهُ وَذَكَرَ

الْحُلِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ السَّوَارِ وَالْخَلْخَالِ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مُكَرَّرٌ مَعَهُمَا وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُمَا وَاحِدٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلَّ الْمُرَادُ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ أَنَّهُ يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُمَا لِلْبَسِ الرَّجُلِ وَالْخُنْثَى وَإِنْ لَمْ يُلْبَسَا وَإِنْ كَانَ الْمُتَّخِذُ لَهُمَا الْمَرْأَةَ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمَا مِنْ بَاقِي الْحُلِيِّ مِثْلَهُمَا فِي ذَلِكَ فَلَوْ عَبَّرَ بَذَلَهُمَا بِالْحُلِيِّ لَكَانَ أَعَمَّ وَالْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ وَحُلِيِّ ذَهَبٍ اسْتِعْمَالُهُمَا لَهُ وَإِنْ كَانَ مُتَّخِذًا لِمَرْأَةٍ وَهَذَا لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْأَوَّلِ فَمِنْ ثَمَّ أَعَادَ الْعَامِلَ فِي قَوْلِهِ وَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا وَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْأَخْصَرُ حَذَفُ الْعَامِلِ وَعَطْفُ الْأَصْبُعِ عَلَى قَوْلِهِ سَوَارٍ، وَالْأَوَّلَى حَذَفُ ذَهَبٍ مِنْ قَوْلِهِ وَحُلِيِّ ذَهَبٍ وَذَكَرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ وَسِنْ خَاتَمٍ بَأَنَّ نَقُولَ وَسِنْ خَاتَمٍ مِنْ ذَهَبٍ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ أَتَى بِهِ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ فِي مِنْهُ لَا يَطْهَرُ، لِأَنَّ ذِكْرَهُ يُوهِمُ خِلَافَ الْمُرَادِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَسِنْ خَاتَمٍ مِنْهُ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَبِفَارِقِ ضَبَّةِ الْإِنَاءِ الصَّغِيرَةِ عَلَى رَأْيِ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّ الْخَاتَمَ أَدْوَمُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْإِنَاءِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَالسِّنُّ هُوَ الشَّعْبَةُ الَّتِي يَسْتَمْسِكُ بِهَا الْفَصُّ لَا الدُّبْلَةُ الَّتِي تُجْعَلُ فِي الْأَصْبُعِ فَإِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْخَاتَمِ فَتَحْرُمُ مِنَ الذَّهَبِ وَتَجُوزُ مِنَ الْفِضَّةِ وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى السِّنِّ بِخُصُوصِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُلِيِّ فَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ قَوْلُهُ: {لُحْلُ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرُ لِثَانِثِ أُمْتِي} يَرُدُّ عَلَيْهِ الْإِصْبَعُ لِلْمَرْأَةِ وَكَذَا الْإِنَاءُ مِنَ الذَّهَبِ فَإِنَّهُمَا حَرَامٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِالذَّهَبِ الَّذِي يُتَّخَذُ لِلزَّيْنَةِ الدَّاعِيَةِ لِلْجَمَاعِ كَالْحُلِيِّ وَنَحْوِهِ مِمَّا كَانَ لِلزَّيْنَةِ فَتَأْمَلْ.

(قَوْلُهُ: بِنَتْلِيَتِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ) وَقَدْ نَظَمَ بَعْضُهُمْ لُغَاتِ الْأُنْمَلَةِ وَالْأَصْبُعِ فَقَالَ: بَا أَصْبُعُ تَلْتُنْ مَعَ مِيمِ أُنْمَلَةٍ وَتَلْتِ الْهَمْزَةُ أَيْضًا وَارَوْ أَصْبُوعًا ع ش (قَوْلُهُ: عَلَى مَقْطُوعِهَا) هَلْ يَخْرُجُ بِهِ مِنْ خُلُقٍ بِلَا نَحْوِ أُنْمَلَةٍ كَأَنفٍ أَمْ لَا؟ وَالتَّقْيِيدُ لِلْعَالِبِ.

كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ فَلْيَحَرَّرْ.

شَوْبَرِيٌّ.

(قَوْلُهُ: وَالْأُنْمَلَةُ) لَامُهَا لِلْجِنْسِ فَتَشْمَلُ مَا عَدَا الْأَسَافِلَ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ وَبِذَلِكَ يَمْتَنِعُ الْكُلُّ فِي الْأَصْبُعِ الْأَسْلَقِ ل عَلَى الْجَلَالِ (قَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْأُنْمَلَةِ وَبَيْنِ الْأَصْبُعِ أَنَّهَا تَعْمَلُ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ تَحْرِيكُهَا فَلَا تَكُونُ لِلزَّيْنَةِ بِخِلَافِ الْأَصْبُعِ وَالْيَدِ اللَّذَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يُمَكِّنُ تَحْرِيكُهَا فَيَكُونَانِ لِمَجَرَّدِ الزَّيْنَةِ فَلِذَا حُرْمًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ جَوَازِ أُنْمَلَةٍ سَفْلَى كَالْأَصْبُعِ لِمَا ذُكِرَ وَأَخَذَ الْأَذْرَعِيُّ مِنْهُ أَنَّ مَا تَحْتَ الْأُنْمَلَةِ لَوْ كَانَ أَشَلَّ امْتَنَعَتْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الزَّائِدَةَ إِذَا عَمَلَتْ حَلَّتْ وَالْأَوَّلَى فَلَا شَرْحَ م ر شَوْبَرِيٌّ بِإِبْصَاحٍ وَقَرَّرَ شَيْخُنَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَيِ الثَّلَاثَةِ حَيْثُ تَجُوزُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرَّجُلِ وَغَيْرِهِ وَبَيْنِ الْأَصْبُعِ وَالْيَدِ حَيْثُ يَمْتَنِعَانِ مُطْلَقًا، لِأَنَّهَا أَيِ الثَّلَاثَةِ تَعْمَلُ وَالْعَمَلُ فِي السِّنِّ بِالْمَضْغِ عَلَيْهِ وَفِي الْأَنْفِ بِخُلُوصِ الْكَلَامِ وَجَذْبِ الرِّيحِ وَدَفْعِ الْهَوَامِّ وَفِي الْأُنْمَلَةِ بِالْقَبْضِ عَلَى شَيْءٍ بِوَاسِطَةِ بَقِيَّةِ الْأَصْبُعِ بِخِلَافِهَا أَيِ الْيَدِ وَالْأَصْبُعِ لَا يَعْمَلَانِ شَيْئًا لِعَدَمِ انْقِبَاضِهِمَا بَلَّ يَكُونَانِ قِطْعَةً وَاقِفَةً ا هـ.

(قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ) أَنْظُرْ أَيِ فَائِدَةٍ لِإِعَادَتِهِ مَعَ عِلْمِهِ مِنَ الْمَتَنِ.

(قَوْلُهُ: وَخَاتَمُ فِضَّةٍ) فَيَجُوزُ بَلَّ يُسْنُ لُبْسُهُ وَكَوْنُهُ فِي خِنْصَرِ الْيَمِينِ أَفْضَلَ وَلَهُ الْخُتْمُ بِهِ لَوْ نَقَشَ عَلَيْهِ اسْمُهُ مَثَلًا وَلَا كَرَاهَا فِي نَفْسِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَغَيْرِهِ، وَيُسْنُ جَعْلُ فِصَّةٍ دَاخِلَ الْكَفِّ، وَالْعَبْرَةُ فِي قَدْرِهِ وَعَدَدِهِ وَمَحَلُّهُ بِعَادَةِ أَمْنَالِهِ فِيهِ الْفَقِيهِ الْخِنْصَرُ وَحَدُّهُ وَفِي الْعَامِّيِّ نَحْوِ الْإِبْهَامِ مَعَهُ قَالَ ح ل: وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا لَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ خَوَاتِيمَ كَثِيرَةً أَوْ الْمَرْأَةُ خَلَاحِيلَ كَثِيرَةً لِيَلْبَسَ الْوَاحِدَ مِنْهَا بَعْدَ الْوَاحِدِ جَارَ وَالْجَمِيعِ

في حُكْمِ الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ انْتَهَى وَخَرَجَ بِهِ الْخَتَمُ فَيَحْرُمُ وَكَانَ نَفْسُ خَاتَمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ أَسْفَلَ وَرَسُولٌ سَطْرٌ أَوْسَطُ وَاللَّهُ سَطْرٌ أَعْلَى كَمَا ذَكَرَهُ ق ل وَفِي الْمَوَاهِبِ، وَكَانَ نَفْسُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ وَرَسُولٌ سَطْرٌ وَاللَّهُ سَطْرٌ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ لَكِنْ لَمْ تَكُنْ كِتَابَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْعَادِيِّ فَإِنَّ ضَرُورَةَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى أَنْ يُخْتَمَ بِهِ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْأَحْرُفُ الْمُنْقُوشَةُ مَقْلُوبَةً لِيَخْرُجَ الْخَتَمُ مُسْتَوِيًا، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الشُّبُوحِ إِنَّ كِتَابَتَهُ كَانَتْ مِنْ أَسْفَلَ إِلَى فَوْقٍ يَعْنِي: الْجَلَالَةُ أَعْلَى الْأَسْطُرِ الثَّلَاثَةِ وَمُحَمَّدٌ أَسْفَلُهَا وَأَنَّهُ يُقْرَأُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَلَمْ أَرِ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ بَلْ رِوَايَةُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ يَخَالِفُ ظَاهِرَهَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ وَالثَّانِي رَسُولٌ وَالسَّطْرُ الثَّلَاثُ اللَّهُ، فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الْإِسْنَوِيِّ خُصُوصًا مَعَ قَوْلِهِ فِي حِفْظِي فَلَمْ يَقُلْهُ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ رِوَايَةً وَإِنْ تَبِعَهُ ابْنُ رَجَبٍ حَيْثُ قَالَ: مَا لَفْظُهُ وَرَدَّ أَنْ أَوَّلَ الْأَسْطُرِ كَانَ اللَّهُ ثُمَّ الثَّانِي رَسُولٌ ثُمَّ الثَّلَاثُ مُحَمَّدٌ ا هـ. فَعَلَيْهِ بَيَانُ قَوْلِهِ وَرَدَّ وَتَأْيِيدُ ابْنِ جَمَاعَةَ لِدَلَالَةِ بَأَنَّهُ أَلْيَقُ بِكَمَالِ أَدَبِهِ رَدُّ بَأَنَّ الْأَلْيَقَ اتِّبَاعُ التَّنْزِيلِ وَهُوَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالنَّقْدِيمُ اللَّفْظِيُّ أَقْوَى مِنَ الْخَطِّيِّ.

ا هـ وقوله: لِيَخْرُجَ الْخَتَمُ مُسْتَوِيًا قَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ يُقَالُ هَذَا تَعْوِيلٌ عَلَى الْعَادَةِ وَأَحْوَالُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجَةٌ عَنْ طَوْرِهَا بَلْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ كِتَابَتَهُ كَانَتْ مُسْتَقِيمَةً وَكَانَتْ تَطْلُعُ مُسْتَقِيمَةً ا هـ. بِحُرُوفِهِ وَكَانَ نَفْسُ خَاتَمِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نِعَمَ الْقَادِرِ اللَّهُ، وَكَانَ نَفْسُ خَاتَمِ سَيِّدِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَى بِالْمَوْتِ وَاعِظًا يَا عُمَرُ، وَكَانَ نَفْسُ خَاتَمِ سَيِّدِنَا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آمَنْتُ بِاللَّهِ مُخْلِصًا، وَكَانَ نَفْسُ خَاتَمِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَلِكُ لِلَّهِ، وَكَانَ نَفْسُ خَاتَمِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ

(و) يَحِلُّ (لِرَجُلٍ مِنْهَا) أَيُّ مِنَ الْفِضَّةِ (حِلْيَةٍ) أَيُّ تَحْلِيَةٍ (آلَةٍ حَرْبٍ بِلَا سَرَفٍ) فِيهَا (كَسِيفٍ وَرُمْحٍ) وَخُفٌّ وَأَطْرَافٌ سِهَامٌ لِأَنَّهَا تَغِيظُ الْكُفَّارَ أَمَّا مَعَ السَّرَفِ فِيهَا فَتَحْرُمُ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْخِيَلَاءِ (لَا) حِلْيَةٍ (مَا لَا يَلْبَسُهُ كَسْرَجٍ وَلِجَامٍ) وَرِكَابٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَلْبُوسٍ لَهُ كَالْأَنْبِيَةِ.

وَخَرَجَ بِالْفِضَّةِ الدَّهَبُ فَلَا يَحِلُّ مِنْهُ لِمَنْ ذُكِرَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْخِيَلَاءِ وَبِالرَّجُلِ فِي الثَّانِيَةِ الْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى فَلَا يَحِلُّ لَهُمَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالرِّجَالِ وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمَرْأَةِ كَعَكْسِهِ وَإِنْ جَازَ لَهَا الْمُحَارَبَةُ بِآلَةِ الْحَرْبِ فِي الْجُمْلَةِ وَالْحَقُّ بِهَا الْخُنْثَى اخْتِطَابًا وَظَاهِرٌ مِنْ حِلِّ تَحْلِيَةٍ مَا ذُكِرَ أَوْ تَحْرِيمُهُ حِلُّ اسْتِعْمَالِهِ أَوْ تَحْرِيمُهُ مُحَلًى لَكِنْ إِنْ تَعَيَّنَتِ الْحَرْبُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى وَلَمْ يَجِدَا غَيْرَهُ حَلٌّ اسْتِعْمَالُهُ

## الشرح

(قوله: وَلِرَجُلٍ مِنْهَا حِلْيَةُ آلَةٍ حَرْبٍ) وَمَعَ ذَلِكَ تَجِبُ الرِّكَاءُ فِيمَا جَعَلَهُ حِلْيَةً إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْحِلِّ عَدَمُ وَجُوبِ الرِّكَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا اتَّخَذَ الرَّجُلُ الْحُلِيَّ لِكُنْزِهِ شَوْبَرِيٍّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْفَرْقِ فِي تَحْلِيَةِ آلَةِ الْحَرْبِ بَيْنَ الْمُجَاهِدِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ هُوَ بِسَبِيلٍ مِنْ أَنْ يُجَاهِدَ وَوَجْهُهُ أَنَّهَا تُسَمَّى آلَةً حَرْبٍ وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ مَنْ لَا يُحَارِبُ وَلِأَنَّ إِعَازَةَ الْكُفَّارِ وَلَوْ مِمَّا بَدَارِنَا حَاصِلَةً مُطْلَقًا كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَالتَّحْلِيَةُ جَعْلُ عَيْنِ التَّقْدِيرِ فِي مَحَالٍّ مُتَفَرِّقَةٍ مَعَ الْإِحْكَامِ حَتَّى تَصِيرَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا وَلِإِمْكَانِ فَصْلِهَا مَعَ عَدَمِ ذَهَابِ شَيْءٍ

مِنْ عَيْنِهَا فَارْقَتْ التَّمْوِيَةَ السَّابِقَ أَوَّلَ الْكِتَابِ أَنَّهُ حَرَامٌ كَمَا فِي حَجٍّ وَأَدْخَلَ الشَّارِحُ فِيهَا الْخُفَّ وَكَذَا صَنَعَ  
م ر وَأَدْخَلَ فِيهَا أَيْضًا الْمِنْطَقَةَ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِآلَةِ الْحَرْبِ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُحَارِبُ فِي الْحَرْبِ مِنْ مَلَابَسَاتٍ  
بَدَنِيَّةٍ.

(قَوْلُهُ: وَأَطْرَافِ سِهَامٍ) أَيِ وَدُرُوعٍ وَمِنْطَقَةٍ يَكْسِرُ الْمِيمَ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ وَتُرْسٍ وَسِكِّينَ الْحَرْبِ أَمَّا سِكِّينُ  
الْمِهْنَةِ أَوْ الْمَقْلَمَةِ فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ تَحْلِيئُهَا كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا تَحْلِيَةُ الدَّوَاةِ وَالْمِرَاةِ شَرَحَ م ر وَقَوْلُهُ:  
أَوْ الْمَقْلَمَةِ أَيِ أَوْ سِكِّينِ الْمَقْلَمَةِ وَهِيَ الْمَقْشَطُ وَالْمَقْلَمَةُ يَكْسِرُ الْمِيمَ وَعَاءُ الْأَقْلَامِ ع ش (قَوْلُهُ: تَغْيِظُ) بِفَتْحِ  
أَوَّلِهِ بَابُهُ بَاعَ قَالَ تَعَالَى {لِيَغْيِظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ} (قَوْلُهُ: وَرِكَابٍ) وَكَذَا اللَّبَبُ وَأَطْرَافُ سُيُورٍ وَبُرَّةٌ بِعِيرٍ أَمَّا  
الْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ فَلَا يَجُوزُ تَحْلِيَةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلْقِتَالِ ه بِرِمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ غَيْرُ  
مَلْبُوسٍ) فِيهِ تَغْلِيلُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَحِلُّ غَيْرُ الْمَلْبُوسِ لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ.  
وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِذَا تَوَطُّعًا لِلْقِيَاسِ الَّذِي بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: كَالْأَنِيَّةِ فَهُوَ جَامِعٌ لِلْقِيَاسِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا  
الْحَفِيظُ.

(قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِالْفِضَّةِ) أَيِ الْمَذْكُورَةِ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ: وَخَاتَمُ فِضَّةٍ، وَكِنَايَةً فِي قَوْلِهِ: وَلِرَجُلٍ مِنْهَا الْخُ  
وَقَوْلُهُ: لِمَنْ ذَكَرَ أَيِ الرَّجُلِ وَالْخُنْثَى.

وَقَوْلُهُ: مِنْ ذَلِكَ أَيِ التَّخَنُّمِ وَالتَّحْلِيَةِ، وَقَوْلُهُ: وَبِالرَّجُلِ فِي الثَّانِيَةِ هِيَ قَوْلُهُ: وَلِرَجُلٍ حَلِيَّةٌ آلَةٌ حَرْبٍ، وَالْأَوَّلَى  
قَوْلُهُ: وَخَاتَمُ فِضَّةٍ (قَوْلُهُ: وَإِنْ جَازَ لَهَا الْمُحَارَبَةُ بِآلَةِ الْحَرْبِ) أَيِ الْمُحَلَاةِ لِأَجْلِ قَوْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَهِيَ مَا  
إِذَا تَعَيَّنَتْ كَأَنَّ دَخَلَ الْكُفَّارُ دَارَنَا وَإِلَّا فَتَجُوزُ لَهَا الْمُحَارَبَةُ بِغَيْرِ الْمُحَلَاةِ وَإِنْ لَمْ تَتَّعِينَ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ: حَلٌّ  
اسْتِعْمَالُهُ) وَهَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَيُظْهَرُ نَعَمْ كَمَا لَوْ اخْتَذَ الرَّجُلُ أُنْيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِحَاجَةٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ  
اسْتِعْمَالُهَا مَعَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ إِذْ لَا تَتَفَاوَى.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ شَيْخِنَا مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ شَوْبَرِيٌّ

(وَلَا مِرَاةً) فِي غَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ (لِبُسٍّ) أَنْوَاعٍ (حُلِيِّهَا) أَيِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَطُوقٍ وَخَاتَمٍ وَسَوَارٍ وَنَعْلٍ  
وَكِفْلَادَةٍ مِنْ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ مُعَرَّاةٍ قِطْعًا وَمَثْقُوبَةٍ عَلَى الْأَصْحَ فِي الْمَجْمُوعِ لِدُخُولِهَا فِي اسْمِ الْحُلِيِّ وَرَدَّ بِهِ  
تَصْحِيحُ الرَّافِعِيِّ تَحْرِيمُهَا وَإِنْ تَبِعَهُ فِي الرُّوضَةِ وَقَدْ يُقَالُ بِكَرَاهَتِهَا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فَعَلَى التَّحْرِيمِ  
وَالْكَرَاهَةِ تَجِبُ زَكَاتُهَا وَعَلَى الْإِبَاحَةِ لَا تَجِبُ وَإِنْ رَعِمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهَا تَجِبُ (وَمَا نُسِجَ بِهِمَا) مِنَ النَّيَابِ  
كَالْحُلِيِّ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِهِ (لَا إِنْ بَالَعَتْ فِي سَرَفٍ) أَيِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَخُلْخَالٍ وَزُنْهُ مَائَتًا مِثْقَالٍ  
فَلَا يَحِلُّ لَهَا، لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِإِبَاحَةِ الْحُلِيِّ لَهَا التَّزْيِينُ لِلرِّجَالِ الْمُحَرِّكَ لِلشَّهْوَةِ الدَّاعِي لِكَثْرَةِ النُّسْلِ وَلَا زِينَةً  
فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَلْ تَنْفِرُ مِنْهُ النَّفْسُ لِاسْتِنْبَاحِهِ فَإِنْ أَسْرَقَتْ بِلَا مُبَالَعَةٍ لَمْ يَحْرَمْ لِكِنَّهُ يُكْرَهُ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ  
وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي آلَةِ الْحَرْبِ حَيْثُ لَمْ تُعْتَقَرْ فِيهِ عَدَمُ الْمُبَالَعَةِ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ جُلُّهُمَا  
لِلْمِرَاةِ بِخِلَافِهَا لِغَيْرِهَا فَاعْتَقَرُ لَهَا قَلِيلُ السَّرَفِ وَكَالْمِرَاةِ الطُّفْلُ فِي ذَلِكَ لَكِنْ لَا يُقَيَّدُ بِغَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ فِيمَا  
يُظْهَرُ وَخَرَجَ بِالْمِرَاةِ الرَّجُلُ وَالْخُنْثَى فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا لِبُسِّ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى مَا مَرَّ وَكَذَا مَا نُسِجَ  
بِهِمَا إِلَّا إِنْ فَاجَأَتْهُمَا الْحَرْبُ وَلَمْ يَجِدَا غَيْرَهُ وَتَعَيَّنَتْ عَلَى الْخُنْثَى

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَكَفَلَادَةٍ) الْفَلَادَةُ كُنَايَةٌ عَنْ دَنَائِيرٍ كَثِيرَةٍ أَوْ فِضَّةٍ كَثِيرَةٍ تُنْظَمُ فِي خَيْطٍ وَتُوضَعُ فِي رَقَبَةِ الْمَرْأَةِ وَالْمُعْرَاةِ هِيَ الَّتِي يُجْعَلُ لَهَا عُيُونٌ يُنْظَمُ فِيهَا سَوَاءٌ كَانَتْ الْعُيُونُ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا وَلَوْ مِنْ حَرِيرٍ كَمَا قَالَه الْحَلْبِيُّ وَقَبْدَهُ بَعْضُهُمْ بِكَوْنِ الْعُيُونِ مِنْهَا أَوْ مِنْ نَحْوِ نُحَاسٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَمَا فِي ح ل ضَعِيفٌ. (قَوْلُهُ: وَمَتَّقُوبَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْمَتَّقُوبَةَ تَجِبُ فِيهَا الذَّكَاءُ مَعَ حُرْمَتِهَا وَمِنْهَا مَا يَقَعُ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُعَلَّقُ عَلَى رَأْسِهَا أَوْ بُرْفَعَهَا فِضَّةً أَوْ ذَهَبًا مَتَّقُوبِينَ مِنْ غَيْرِ عُرَى فَهَذَا حَرَامٌ وَتَجِبُ فِيهِ الرِّكَاءَةُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا قَالَ م ر: فِي شَرْحِهِ وَلَوْ تَقَلَّدَتْ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَائِيرَ مَتَّقُوبَةً بِأَنْ جَعَلَتْهَا فِي قِلَادَتِهَا زَكَّتْهَا بِنَاءً عَلَى تَحْرِيمِهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ جَلِّهَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمُعْرَاةِ وَهِيَ الَّتِي جُعِلَ لَهَا عُرَى فَإِنَّهَا لَا زَكَاةَ فِيهَا لِأَنَّهَا صُرِفَتْ بِذَلِكَ عَنْ جِهَةِ التَّقْدِ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى بِخِلَافِهَا فِي غَيْرِهَا ا هـ (قَوْلُهُ: وَرَدَّ بِهِ) أَيِ بِالْتَّعْلِيلِ (قَوْلُهُ: وَإِنْ رَعِمَ الْإِسْنَوِيُّ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَحِينَئِذٍ تَعْبِيرُهُ بِالرَّعْمِ ظَاهِرٌ (قَوْلُهُ: وَمَا نُسِجَ بِهِمَا مِنَ الثِّيَابِ) حَرَجَ الْفُرْشُ كَالسَّجَادَةِ الْمُنْسُوجَةِ بِهِمَا فَتَحَرَّمَ لِأَنَّهَا لَا تَدْعُو لِلْجَمَاعِ كَالْمَلْبُوسِ م ر (قَوْلُهُ: لَا إِنْ بَالَعَتْ فِي سَرَفٍ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّ أَصْلَ السَّرَفِ مُحَرَّمٌ عَلَيْهَا كَالْمَبَالِغَةِ فِيهِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَالسَّرَفُ أَنْ تَفْعُلَهُ عَلَى مِقْدَارٍ لَا يُعَدُّ مِثْلُهُ زِينَةً كَمَا أَشْعَرَ بِهِ قَوْلُهُ: بَلْ تَنْفِرُ مِنْهُ النَّفْسُ وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: الْمُحَرَّكَ لِلشَّهْوَةِ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا إِبَاحَةُ مَا تَتَّخِذُهُ النِّسَاءُ فِي زَمَنِائِهِمَا مِنَ عَصَائِبِ الذَّهَبِ وَالتَّرَاكِبِ وَإِنْ كَثُرَ ذَهَبُهَا إِذْ النَّفْسُ لَا تَنْفِرُ مِنْهَا بَلْ هِيَ فِي نَهَايَةِ الرِّينَةِ وَالْمُرَادُ بِالتَّرَاكِبِ هِيَ الَّتِي تُفْعَلُ بِالصَّوْغِ وَتُجْعَلُ عَلَى الْعَصَائِبِ وَأَمَّا مَا يَقَعُ لِنِسَاءِ الْأَرْيَافِ مِنَ الْفِضَّةِ الْمَتَّقُوبَةِ أَوْ الذَّهَبِ الْمَخِيطَةِ عَلَى الْقُمَاشِ فَحَرَامٌ وَإِنْ قَلَّ كَالدَّرَاهِمِ الْمَتَّقُوبَةِ الْمَجْعُولَةِ فِي الْقِلَادَةِ كَمَا مَرَّ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَيْضًا حُرْمَةُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ ثِقَابِ دَرَاهِمَ وَتَعْلِيقِهَا عَلَى رَأْسِ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: لَمْ يَحْرَمْ) قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ التَّحْرِيمُ (قَوْلُهُ: فَتَجِبُ فِيهِ) أَيِ جَمِيعِهِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا فِي الْقَدْرِ الرَّائِدِ ا هـ شَرْحُ م ر شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: وَكَالْمَرْأَةِ الطِّفْلِ) الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْبَالِغِ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ، وَقَوْلُهُ: لَكِنْ لَا يُقْبَدُ بِغَيْرِ آلَةٍ حَرْبٍ أَيِ كَمَا قُبِدَتْ الْمَرْأَةُ بِهِ فِي قَوْلِهِ وَلَا مَرْأَةً بِغَيْرِ آلَةٍ حَرْبٍ بَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُ حُلِيِّهَا وَلَوْ فِي آلَةٍ الْحَرْبِ انْتَهَى. (قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِالْمَرْأَةِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَلَا مَرْأَةً لُبَسَ حُلِيِّهَا وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا مَرَّ أَيِ فِي قَوْلِهِ وَحُلِيٌّ ذَهَبٍ أَيِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي مَرَّ وَهُوَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْقَصْدِ أَيِ الْقَصْدِ اتَّخَاذِ الْحُلِيِّ لِلْبَسِ وَإِنْ لَمْ يُلْبَسْ فَالْلُبْسُ لَيْسَ بِقَبْدٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُهُ: عَلَى مَا مَرَّ أَيِ مِنْ أَنَّهُ يُسْتَنْتَى الْأَنْفُ وَمَا بَعْدَهُ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّ الَّذِي مَرَّ هُوَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْقَصْدِ، لِأَنَّ الْمَوْجُودَ هُنَا تَحْرِيمَ اللَّبْسِ

(وَلِكُلِّ) مِنَ الْمَرْأَةِ وَغَيْرِهَا (تَحْلِيَةً مُصَحَّفٍ بِفِضَّةٍ) إِكْرَامًا لَهُ (وَلَهَا) دُونَ غَيْرِهَا تَحْلِيَتُهُ (بِذَهَبٍ) لِغُيُومِ خَبَرِ {أَجَلَ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ لِإِنَاثِ أُمَّتِي وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا} وَفِي فَتَاوَى الْعَزَالِيِّ مَنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالذَّهَبِ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ (تَنْبِيْهُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ نَفْلًا عَنْ جَمْعٍ: وَحَيْثُ حَرَّمَ الذَّهَبَ فَالْمُرَادُ بِهِ إِذَا لَمْ يَصْدَأْ فَإِنْ صَدَأَ بِحَيْثُ لَا يَبِينُ لَمْ يَحْرَمْ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: تَحْلِيَةً مُصَحَّفٍ) وَعِلَاقَتِهِ الْمُنْفَصِلَةَ عَنْهُ وَالْحَقَّ الرَّزْكَشِيُّ اللَّوْحَ الَّذِي يُكْتُبُ فِيهِ الْقُرْآنُ بِالْمُصَحَّفِ وَمَا حَرَّمَ مَسَّهُ وَحَمَلَهُ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَذَلِكَ ح ل وَأَمَّا تَحْلِيَةُ الْكُتُبِ فَلَا تَجُوزُ عَلَى الْمَشْهُورِ سِوَاهُ فِي

ذَلِكَ كُتِبَ الْأَحَادِيثُ وَغَيْرُهَا كَمَا فِي الذَّخَائِرِ وَلَوْ حُلِّيَ الْمَسْجِدُ أَوْ الْكَعْبَةُ أَوْ قَنَادِيلُهَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ حَرَّمَ  
إِنْ حَصَلَ مِنَ التَّحْلِيلَةِ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ شَرْحُ م ر (تَنْبِيْهُ).

يُؤْخَذُ مِنْ تَعْيِيرِهِمْ بِالتَّحْلِيلَةِ الْمَارِّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمْوِيهِ حُرْمَةُ التَّمْوِيهِ هُنَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مُطْلَقًا لِمَا  
فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْعِلَّةُ الْإِكْرَامُ وَهُوَ حَاصِلٌ لِكُلِّ.

قُلْتَ: لَكِنَّهُ فِي التَّحْلِيلَةِ لَمْ يَخْلُفْهُ مَحْذُورٌ بِخِلَافِهِ فِي التَّمْوِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ  
شَيْءٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: يُؤَيِّدُ الْإِطْلَاقَ قَوْلُ الْعَزَالِيِّ مَنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالذَّهَبِ فَقَدْ أَحْسَنَ.

قُلْتَ: يُفَرَّقُ بَأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي إِكْرَامِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي نَحْوِ وَرَقِهِ وَجِلْدِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِكْرَامُهَا  
إِلَّا بِذَلِكَ فَكَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِهَا يُمْكِنُ الْإِكْرَامُ فِيهِ بِالتَّحْلِيلَةِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِلتَّمْوِيهِ فِيهِ رَأْسًا  
حَجَّ شَوْبَرِيٍّ.

وَحَاصِلُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّ تَحْلِيلَةَ الْمُصْحَفِ بِالْفِضَّةِ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا أَيْ لِلْمَرْأَةِ وَغَيْرِهَا وَبِالذَّهَبِ جَائِزَةٌ لِلْمَرْأَةِ دُونَ  
غَيْرِهَا وَتَمْوِيْهُهُ بِهِمَا حَرَامٌ مُطْلَقًا أَيْ لِلْمَرْأَةِ وَغَيْرِهَا، وَسَوَاءٌ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ أَمْ لَا.  
وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَصْلِ الْفِعْلِ أَمَّا بِالنَّظَرِ لِإِسْتِمْرَارِ فَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ حَرَّمَ وَإِلَّا  
فَلَا، وَكَتَابَتُهُ بِهِمَا جَائِزَةٌ مُطْلَقًا أَيْضًا هَذَا مَا تَحَرَّرَ شَيْخُنَا ح ف.

(قَوْلُهُ: مَنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ) أَيْ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَلَوْ لِرَجُلٍ فَلَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ ح ل (قَوْلُهُ: فَإِنْ صَدَى) بِأَنَّهُ  
تَعَبَ (قَوْلُهُ: بِحَيْثُ لَا يَبِينُ) أَيْ وَكَانَ الصَّدَا يُحْصَلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر  
وَيَبِينُ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَكَسْرِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ أَيْ لَا يَظْهَرُ وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الصَّدَا مِنَ النَّحَاسِ، وَإِلَّا  
فَالصَّدَا الْحَاصِلُ مِنْ مُجَرَّدِ الْوَسْخِ لَا يُحْصَلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ ع ش.  
(قَوْلُهُ: لَمْ يَحْرُمْ) وَلَا زَكَاةَ فِيهِ لِأَنَّهُ صَارَ مُعَدًّا لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ ع ش عَلَى م ر وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ وَالتَّجَارَةِ) (مَنْ اسْتَخْرَجَ) مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ نَصَابٌ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَأَكْثَرَ (مِنْ  
مَعْدِنٍ) أَيْ مَكَانَ خَلَقَهُ اللَّهُ فِيهِ مَوَاتٍ أَوْ مَلِكٍ لَهُ وَيُسَمَّى بِهِ الْمُسْتَخْرَجُ أَيْضًا كَمَا فِي التَّرْجِمَةِ (لِزِمَهُ رُبْعُ  
عَشْرَةٍ) لِحَبْرِ {وَفِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعَشْرِ} وَلِخَبَرِ الْحَاكِمِ فِي صَحِيحِهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَخَذَ مِنْ  
الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةَ} (حَالًا) فَلَا يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لِلتَّمَكُّنِ مِنْ تَنْمِيَةِ الْمَالِ وَالْمُسْتَخْرَجُ مِنْ  
مَعْدِنٍ نَمَاءٌ فِي نَفْسِهِ وَاعْتَبِرَ النَّصَابُ لِأَنَّ مَا دُونَهُ لَا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَوِيَّةِ  
(وَيَضُمُّ بَعْضُ نَبِيْلِهِ لِبَعْضٍ إِنْ اتَّحَدَ مَعْدِنٌ وَاتَّصَلَ عَمَلٌ أَوْ قَطْعُهُ بِعُدْرٍ) كَمَرَضٍ وَسَفَرٍ وَإِصْلَاحِ آلَةٍ وَإِنْ  
طَالَ الزَّمَنُ عُرْفًا أَوْ زَالَ الْأَوَّلُ عَنْ مَلِكِهِ وَقَوْلِي إِنْ اتَّحَدَ مَعْدِنٌ مِنْ زِيَادَتِي (وَإِلَّا) بِأَن تَعَدَّدَ الْمَعْدِنُ أَوْ  
قُطِعَ الْعَمَلُ بِلَا عُدْرٍ.

(فَلَا يَضُمُّ) نَبِيْلًا (أَوَّلَ لِثَانٍ فِي إِكْمَالِ نَصَابٍ) وَإِنْ قَصُرَ الزَّمَنُ لِعَمَلِ الْإِتِّحَادِ فِي الْأَوَّلِ وَإِلَّا غَرَضُهُ فِي  
الثَّانِي (وَيَضُمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكَهُ) مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مِنْ عَرْضِ تِجَارَةٍ يُقَوِّمُ بِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ كَارِثٍ فِي  
إِكْمَالِهِ فَإِنْ كَمَلَ بِهِ النَّصَابُ رَكْعَى الثَّانِي فَلَوْ اسْتَخْرَجَ تِسْعَةَ عَشَرَ مِثْقَالًا بِالْأَوَّلِ وَمِثْقَالًا بِالثَّانِي فَلَا زَكَاةَ  
فِي التَّسْعَةِ عَشَرَ وَتَجِبُ فِي الْمِثْقَالِ كَمَا تَجِبُ فِيهِ لَوْ كَانَ مَالِكًا لِتِسْعَةِ عَشَرَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ وَخَرَجَ

بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ غَيْرُهُمَا كَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَيَأْقُوتٍ وَكُحْلٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَيَقُولِي لِثَانٍ غَيْرُهُ مِمَّا يَمْلِكُهُ فَيَضُمُّ  
إِلَيْهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَوَقْتُ وَجُوبِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ عَقَبَ تَخْلِيصِهِ وَتَثْقِيَّتِهِ وَمُؤْنَةُ ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ  
وَتَعْيِيرِي بِمَا مَلَكَهُ أَعَمُّ مِنْ تَعْيِيرِهِ بِالْأَوَّلِ (وَفِي رِكَازٍ) بِمَعْنَى مَرْكُوزٍ كَكِتَابٍ بِمَعْنَى مَكْتُوبٍ (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ  
مِنْ نَصَابِ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَأَكْثَرُ وَلَوْ بَضَمَهُ إِلَى مَا مَلَكَهُ مِمَّا مَرَّ (خُمْسٌ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَقَارَقَ وَجُوبَ  
رُبْعِ الْعُشْرِ فِي الْمَعْدِنِ بَعْدَ الْمُؤْنَةِ أَوْ خِفَّتِهَا (حَالًا) فَلَا يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ لِمَا مَرَّ فِي الْمَعْدِنِ (يُصْرَفُ) أَيِ  
الْخُمْسُ (كَمَعْدِنٍ) أَيِ كَزَكَاتِهِ (مُصْرَفَ الزَّكَاةِ) لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْمُسْتَقَادِ مِنَ الْأَرْضِ فَأَشْبَهَ الْوَاجِبَ  
فِي الشَّمَارِ وَالزَّرْعِ، وَقُولِي كَمَعْدِنٍ مِنْ زِيَادَتِي  
الشَّرْحُ

(بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ وَالتَّجَارَةِ).

أَيِ مَالِ التَّجَارَةِ قَدَّمَ الْمَعْدِنَ لِثُبُوتِهِ فِي مَحَلِّهِ وَهُوَ بَفَتْحِ الدَّالِّ وَكَسْرِهَا اسْمٌ لِلْمَحَلِّ وَلَمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ مِنْ عَدَنَ  
بِمَعْنَى أَقَامَ قَالَ م ر: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِعُدُونِهِ أَيِ إِقَامَتِهِ بِمَعْنَى ثُبُوتِهِ وَمِنْهُ جَنَاتُ عَدَنٍ أَيِ إِقَامَةٍ وَقِيلَ الْأَوَّلُ  
لِلْأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي وَجَمَعَ مَعَهُ الرِّكَازَ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي عَدَمِ الْحَوْلِ وَهُوَ مِنْ رَكَزَ بِمَعْنَى خَفِيَ قَالَ تَعَالَى  
{أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا} أَيِ صَوْتًا خَفِيًّا ح ل أَوْ بِمَعْنَى غَرَزَ، لِأَنَّهُ مَغْرُورٌ فِي الْأَرْضِ، وَجَمَعَ مَعَهُمَا التَّجَارَةَ  
لِاعْتِبَارِهَا بِآخِرِ الْحَوْلِ فَقَطَّ لَا بِجَمِيعِهِ فَكَانَتْهَا لَا حَوْلَ لَهَا، وَأَخْرَجَهَا عَنِ النَّقْدِ لِقِلَّتِهَا وَلِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ ق ل  
عَلَى الْجَلَالِ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر بِدَأْ بِالْمَعْدِنِ أَوَّلًا ثُمَّ بِالرِّكَازِ لِقُوَّةِ الْأَوَّلِ لِتَمَكُّنِهِ فِي أَرْضِهِ وَعَقَّبَهُمَا لِلْبَّابِ  
الْمَارَّ لِأَنَّهُمَا مِنَ النَّقْدَيْنِ وَعَقَّبَ ذَلِكَ بِالتَّجَارَةِ لِقَوِيْمِهِمَا بِهِمَا.

(قَوْلُهُ: مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ) وَلَوْ صَبِيًّا أَيِ لَا مُكَاتَبَ وَذِمِّي وَعَبْدٌ وَلِكُلِّ أَحَدٍ نَدْبًا مَنَعُ الذِّمِّيِّ مِنْهُ بِدَارِنَا وَمَا  
أَخَذَهُ الْعَبْدُ فَلَيْسَ بِهِ زَكَاةٌ وَالْمُبْعَعُ بَيْنَهُمَا أَوْ لِذِي الثُّوبَةِ ق ل (قَوْلُهُ: نَصَابُ ذَهَبٍ) يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ  
الْآتِي أَنَّ كَوْنَ الْمُسْتَخْرَجِ نَصَابًا لَيْسَ قَيْدًا بَلْ الْمَدَارُّ عَلَى كَوْنِ الْمُسْتَخْرَجِ يَبْلُغُ نَصَابًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِضَمِّهِ  
إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الَّذِي مَلَكَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ فَإِنَّ قَوْلَهُ الْآتِي وَيَضُمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكَهُ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ:  
مِنْ مَعْدِنٍ) أَيِ مِنْ غَيْرِ دَارِ الْحَرْبِ، لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهَا غَنِيمَةٌ لِأَخِذِهِ ق ل.

(قَوْلُهُ: مَوَاتٍ أَوْ مَلِكٍ لَهُ) كَذَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ أَرْضٍ مَوْفُوفَةٍ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى جِهَةٍ  
عَامَّةٍ أَوْ مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ مَسْجِدٍ وَرِبَاطٍ لَا تَجِبُ زَكَاةُ وَلَا يَمْلِكُهُ الْمُؤَفَّوفُ عَلَيْهِ وَلَا نَحْوِ الْمَسْجِدِ وَالَّذِي  
يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ حَدُوثُهُ فِي الْأَرْضِ وَقَالَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ إِنْ حَدَثَ بَعْدَ الْوُفْقِيَّةِ أَوْ الْمَسْجِدِيَّةِ مَلَكَهُ  
الْمَوْفُوفُ عَلَيْهِ كَرِبَعِ الْوُفْقِ وَنَحْوِ الْمَسْجِدِ وَلَزِمَ مَالِكُهُ الْمُعَيَّنَ زَكَاةُ أَوْ قَبْلَهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنْ عَيْنِ  
الْوُفْقِ وَإِنْ تَرَدَّدُوا فَكَذَلِكَ حَجَّ وَز ي.

(قَوْلُهُ: كَمَا فِي التَّرْجَمَةِ) فِي صَنِيعِهِ شَبَهُ اسْتِخْدَامٍ وَهُوَ أَنْ يُذَكَّرَ اللَّفْظُ أَوَّلًا بِمَعْنَى وَيُذَكَّرُ ثَانِيًا بِمَعْنَى  
آخِرَ (قَوْلُهُ: لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ) وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِي الْمَدَّةِ الْمَاضِيَةِ إِنْ وَجَدَهُ فِي مَلِكِهِ لِعَدَمِ تَحْقِيقِ كَوْنِهِ مَلَكَهُ  
مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأَرْضَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مِمَّا يُخْلَقُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَالْأَصْلُ عَدَمُ وَجُوبِهَا شَرَحَ م ر  
قَوْلُهُ: لِخَبَرِ {وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ} قَدَّمَهُ عَلَى خَبَرِ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ أَنْصَأُ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْمُدَّعَى وَهُوَ  
الْفِضَّةُ وَإِنْ كَانَ خَبَرُ الْحَاكِمِ عَامًّا فِيهَا وَفِي الذَّهَبِ إِلَّا أَنَّ عُمُومَ الْمَعَادِنِ يَشْمَلُ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ  
مِنْ الْجَوَاهِرِ كَمَا قَالَهُ الْإِطْفِيجِيُّ وَأَيْضًا لَيْسَ فِيهِ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَقْيَسٌ عَلَى الْفِضَّةِ فِي

ذَلِكَ، وَعِبَارَةُ م ر بَعْدَ قَوْلِهِ رُبْعُ عَشْرِ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ.

(قَوْلُهُ: الْقَبْلِيَّةُ) بِقَافٍ وَبَاءٍ مَفْتُوحَتَيْنِ نَاحِيَّةٍ مِنَ الْفُرْعِ وَالْفُرْعُ بِضَمِّ الْقَافِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ قَرْيَةٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ قَرْيَةٌ مِنَ سَاحِلِ الْبَحْرِ ذَاتُ نَخْلٍ وَزَرْعٍ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعِ مَرَاجِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ ز ي وَثَقَلَ عَنْ الْمَصْبَاحِ أَيْضًا أَنَّهَا بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ النَّبَاءِ (قَوْلُهُ: لَا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ) أَيْ الْإِحْسَانَ (قَوْلُهُ: كَمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ الرَّكُوبَةِ) أَيْ الَّتِي تَعَلَّقَتْ الرِّكَاءُ بِعَيْنِهَا كَالْمَوَاشِي وَالنَّفْدِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الَّتِي وَجِبَتْ رِكَائُهَا بِالْفِعْلِ ب ر (قَوْلُهُ: وَيَضُمُّ إِلَيْهِ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ يَعُودُ عَلَى مَنْ فِي قَوْلِهِ مَنْ اسْتَخْرَجَ إِلَيْهِ.

ا هـ (قَوْلُهُ: إِنْ اتَّحَدَ مَعْدِنٌ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر إِنْ اتَّحَدَ مَعْدِنٌ أَيْ الْمُخْرَجُ بِأَنْ كَانَ حِنْسًا وَاحِدًا كَمَا ذَكَرَهُ الشَّوْبِيرِيُّ ثُمَّ قَالَ م ر: وَيُشْتَرَطُ اتِّحَادُ الْمَكَانِ الْمُسْتَخْرَجِ مِنْهُ ا هـ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْإِتِّحَادَ فِي كُلِّ مِنَ الْمُسْتَخْرَجِ وَالْمُسْتَخْرَجِ مِنْهُ شَرْطٌ وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمُسْتَخْرَجِ غَيْرَ مَعْنَاهُ فِي الْمَكَانِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْمَثْنِ بِقَوْلِهِ مَعْدِنٌ مَا يَشْمَلُهُمَا تَأْمَلْ.

وَكَذَا تُشْتَرَطُ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي الرِّكَازِ كَمَا فِي الشَّوْبِيرِيِّ (قَوْلُهُ: وَاتَّصَلَ عَمَلٌ) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الضَّمِّ اتِّصَالُ النَّيْلِ عَلَى الْجَدِيدِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمَ حُصُولِهِ مُتَّصِلًا (قَوْلُهُ: أَوْ قَطَعَهُ) أَيْ أَوْ لَمْ يَنْصِلْ لَكِنْ قَطَعَهُ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ: وَسَفَرٌ) أَيْ لَغَيْرِ تَنْزِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ لِنَزْهِهِ فَيَقْطَعُهُ بِرِمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: وَإِصْلَاحُ آلَةٍ) أَيْ وَهَرَبُ أَجِيرٍ م ر (قَوْلُهُ: وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ) أَيْ زَمَنُ قَطْعِهِ عُرْفًا لِعَدَمِ إِعْرَاضِهِ عَنْ الْعَمَلِ وَلِكُونِهِ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ بَعْدَ زَوَالِ عُذْرِهِ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: أَوْ زَالَ الْأَوَّلُ عَنْ مِلْكِهِ) أَيْ فَلَا يُشْتَرَطُ لِضَمِّ بَعْضٍ نَيْلِهِ لِبَعْضٍ بَقَاءُ الْأَوَّلِ فِي مِلْكِهِ كَأَنْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ بِنَحْوِ بَيْعِ بَلٍ بِالتَّلَفِ فَيَضُمُّ الثَّانِي والثَّالِثُ لِمَا تَلَفَ وَتُخْرَجُ زَكَاةُ الْجَمِيعِ إِنْ كَمَلَ النَّصَابُ فَإِنْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْ الْأَوَّلِ بِالْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ كَأَنْ كَانَ كُلَّمَا أَخْرَجَ شَيْئًا بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ إِلَى أَنْ أَخْرَجَ نَصَابًا تَبَيَّنَ بَطْلَانُ نَحْوِ الْبَيْعِ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَيَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ عَنْهُ وَإِنْ تَلَفَ وَتَعَدَّرَ رَدُّهُ قِيَاسًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ حَجَّ فِي زَكَاةِ النَّابِتِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ لَهُ مِنْ زَرْعٍ دُونَ نَصَابٍ حَلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِبَيْعٍ أَوْ نَحْوِهِ وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَ تَمَامِ النَّصَابِ بِمَا زَرَعَهُ أَوْ سَيَّرَعَهُ وَيَتَّحَدُ حَصَادُهُ مَعَ الْأَوَّلِ فِي عَامٍ فَإِذَا تَمَّ النَّصَابُ بَانَ بَطْلَانُ نَحْوِ الْبَيْعِ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَيَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ عَنْهُ وَإِنْ تَلَفَ وَتَعَدَّرَ رَدُّهُ لِأَنَّهُ بَانَ لُزُومُ الزَّكَاةِ فِيهِ فَمَا هُنَا أَوْلَى ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: أَوْ قَطَعَ الْعَمَلُ بِلاَ عُذْرِ) هَذَا مُحْتَزَرُ الْقَيِّدِ الثَّانِي الْمُرَدِّ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَيَكُونُ مَفْهُومُهُ شَيْئًا وَاحِدًا.

ا هـ شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ: فَلَا يَضُمُّ نَيْلًا أَوَّلَ لثَانٍ فِي إِكْمَالِ نَصَابٍ) أَيْ لِأَجْلِ أَنْ يُزَكَّى الْجَمِيعُ وَإِنْ ضَمَّ إِلَيْهِ لِيُزَكَّى الثَّانِي فَقَطَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَضُمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكَهُ، لِأَنَّ مَا مَلَكَهُ شَامِلٌ لِلنَّيْلِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ بَاقِيًا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ ضَمَّ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ ضَمُّ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي ا هـ.

ا ط ف بِزِيَادَةٍ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ قَصَرَ الزَّمَنُ) لِإِعْرَاضِهِ عَنْهُ نَعَمْ يُتَسَامَحُ بِمَا أُعْتِيدَ لِلِاسْتِرَاحَةِ فِيهِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَقَدْ يَطُولُ وَقَدْ يَقْصُرُ وَلَا يُتَسَامَحُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ كَمَا قَالَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ وَهُوَ مُفْتَضَى التَّغْلِيلِ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: يُقَوِّمُ بِهِ) أَيْ بِذَلِكَ الْمُسْتَخْرَجِ كَأَنْ اشْتَرَى عَرْضَ التَّجَارَةِ بِفِضَّةٍ وَالَّذِي اسْتَخْرَجَهُ فِضَّةً لَا عَكْسُهُ كَأَنْ اشْتَرَى عَرْضَ التَّجَارَةِ بِفِضَّةٍ وَالْمُسْتَخْرَجُ ذَهَبٌ ا هـ بِرِمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: زَكَّى الثَّانِي) أَيْ فَقَطَّ وَيَنْعَقِدُ حَوْلَ الْكُلِّ

مِنْ حِينَئِذٍ وَقَوْلُهُ: فَلَا زَكَاةَ فِي التَّسْعَةِ عَشَرَ أَيَّ مَا لَمْ يَكُنْ مَالِكًا بَقِيَّةَ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ: كَمَا تَجِبُ فِيهِ أَيَّ فَقَطٌ وَيَنْعَقِدُ حَوْلَ الْعِشْرِينَ مِنْ حِينَئِذٍ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَيَنْعَقِدُ حَوْلَ الْعِشْرِينَ مِنْ وَقْتِ نَمَائِهَا ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَتَجِبُ فِي الْمِثْقَالِ كَمَا تَجِبُ فِيهِ الْخ) أَيَّ حَالًا فِيهِمَا (قَوْلُهُ: غَيْرُهُ مِمَّا يَمْلِكُهُ) فَلَوْ اسْتَخْرَجَ تِسْعَةَ عَشَرَ مِثْقَالًا بِالْأَوَّلِ وَكَانَ فِي مَلِكِهِ مِثْقَالٌ وَجَبَتْ زَكَاةُ التَّسْعَةِ عَشَرَ فَقَطٌ وَيَسْتَأْنِفُ حَوْلَ الْعِشْرِينَ مِنْ حِينَ اسْتَخْرَاجِ ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَوَقْتُ وَجُوبِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ) عِبَارَةُ ابْنِ حَجَرٍ وَوَقْتُ وَجُوبِهِ وَقْتُ حُضُورِ النَّيْلِ فِي يَدِهِ وَوَقْتُ الْإِخْرَاجِ بَعْدَ التَّخْلِيصِ وَالتَّنْقِيَةِ فَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَ قِسْطُهُ وَوَجِبَ قِسْطُ مَا بَقِيَ.

(قَوْلُهُ: أَعْمُ مِنْ تَعْيِيرِهِ بِالْأَوَّلِ) يَرِدُ عَلَى ادِّعَاءِ الْعُمُومِ أَنَّ الْأَصْلَ لَمْ يَفْتَصِرْ عَلَى الْأَوَّلِ بَلْ قَالَ كَمَا يَضْمَنُهُ إِلَى مَا مَلَكَه بِغَيْرِ الْمَعْدِنِ تَأْمَلْ.

(قَوْلُهُ: أَيَّ مِنْ نَصَابٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَضْرُوبًا شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: رَوَاهُ الشَّيْخَانِ) أَيَّ رَوَاهُ الْخَبَرُ الدَّالُّ عَلَى وَجُوبِ الْخُمْسِ فِي الرِّكَازِ (قَوْلُهُ: مَصْرَفَ الزَّكَاةِ) وَقِيلَ إِنَّ الرِّكَازَ يُصْرَفُ لِأَهْلِ الْخُمْسِ، لِأَنَّهُ مَالٌ جَاهِلِيٌّ حَصَلَ الظَّفَرُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِجَابِ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ فَكَانَ كَالْفَيْءِ وَمَصْرَفٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ اسْمٌ لِمَحَلِّ الصَّرْفِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَبِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ ا هـ بِرِمَاوِي

(وَهُوَ) أَيَّ الرِّكَازُ (دَفِينٌ) هُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ مَوْجُودٌ (جَاهِلِيٌّ، فَإِنْ وَجَدَهُ) مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلزَّكَاةِ (بِمَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ أَحْيَاهُ زَكَاةً) وَفِي مَعْنَى الْمَوَاتِ الْقِلَاعُ وَالْقُبُورُ الْجَاهِلِيَّةُ (أَوْ وَجَدَ بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ أَوْ وَجَدَ) دَفِينٌ (إِسْلَامِيٌّ) بَأَنَّ وَجَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ اسْمُ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ (وَعَلِمَ مَالِكُهُ) فِي الثَّلَاثَةِ (فَلَهُ) فَيَجِبُ رَدُّهُ عَلَيْهِ وَذِكْرُ هَذَا فِي وَجْدَانِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ مِنْ زِيَادَتِي (أَوْ جُهِلَ) الْمَالِكُ فِي الثَّلَاثَةِ (فَلَقِطَةً) يُعْرِفُهُ الْوَاحِدُ سَنَةً ثُمَّ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَه إِنْ لَمْ يَطْهَرْ مَالِكُهُ (كَمَا) يَكُونُ لِقِطَةً (لَوْ جُهِلَ حَالُ الدَّفِينِ) أَيَّ لَمْ يُعْرِفْ أَنَّهُ جَاهِلِيٌّ أَوْ إِسْلَامِيٌّ بَأَنَّ كَانَ مِمَّا يُضْرَبُ مِثْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ أَوْ مِمَّا لَا أَثَرَ عَلَيْهِ كَالنَّبَرِ وَالْحُلِيِّ (أَوْ) وَجَدَ (بِمِلْكٍ شَخْصٍ فَلَهُ) أَيَّ لِلشَّخْصِ (إِنْ ادَّعَاهُ) يَأْخُذُهُ بِلَا يَمِينٍ كَأَمْنِةِ الدَّارِ (وَالَا) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ (فَلِمَنْ مَلَكَ مِنْهُ) وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ (إِلَى الْمُحْيِي) لِلْأَرْضِ فَيَكُونُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ لِأَنَّهُ بِالْأَحْيَاءِ مَلَكَ مَا فِي الْأَرْضِ وَبِالْبَيْعِ لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ مَدْفُونٌ مَنُفُوءٌ، فَإِنْ كَانَ الْمُحْيِي أَوْ مَنْ تَلَقَّى الْمَلِكَ عَنْهُ مَيِّتًا فَوَرَّثَهُ قَائِمُونَ مَقَامَهُ فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ لِمُورِثَتِهِ وَأَبَاهُ بَعْضُهُمْ سَلَّمَ نَصِيبُ الْمُدَّعِي إِلَيْهِ وَسَلَّكَ بِالْبَاقِي مَا ذُكِرَ فَإِنْ آيَسَ مِنْ مَالِكِهِ تَصَدَّقَ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ مَوْجُودٌ) لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَدْفُونًا ابْتِدَاءً وَلَوْ أَظْهَرَهُ نَحْوُ سَيْلٍ بِخِلَافِ مَا لَمْ يُدْفَنَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ رِكَازًا كَمَا فِي ح ل بَلْ يَكُونُ لِقِطَةً لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلِكٌ شَخْصٍ ثُمَّ ضَاعَ مِنْهُ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَظْهَرَهُ نَحْوُ سَيْلٍ وَالَا فَيَكُونُ رِكَازًا ا هـ.

(قَوْلُهُ: جَاهِلِيٌّ) أَيَّ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُمْ مَنْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ أَيَّ بَعَثْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ا هـ.

حَجٌّ وَيُعْتَبَرُ فِي كَوْنِهِ رِكَازًا أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ مَالِكُهُ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ وَعَانَدَ وَالَا فَهُوَ فِيءٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ

جَمَعَ وَأَقْرَهُ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ دَفِينَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَلَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ رِكَازُ شَرْحِ م ر وَشَمَلَ تَعْرِيفَ الْجَاهِلِيَّةِ مَا إِذَا دَفَنَهُ أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ مُوسَى أَوْ عِيسَى مَثَلًا قَبْلَ نَسْخِ دِينِهِمْ وَفِي كَلَامِ الْأُدْرَعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِرِكَازٍ وَأَنَّهُ لَوَرَّثْتَهُمْ إِنْ عَلِمُوا وَإِلَّا فَهُوَ مَالٌ ضَائِعٌ فَلْيُرَاجَعْ ا هـ رَشِيدِيٌّ.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ وَجَدَهُ) بَنَاهُ لِلْفَاعِلِ وَبَنَى مَا بَعْدَهُ لِلْمَفْعُولِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنَّ حُكْمَ الْأَرْضِ مِنْ وَجُوبِ الرِّكَاتِ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا فَخُصَّ بِهِ بِخِلَافِ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلِلَّهِ دَرُهُ شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: زَكَاةً) هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي هَاتَيْنِ يَمْلِكُهُ وَإِنْ عَلِمَ مَالِكُهُ بِذَلِكَ إِطْلَاقُهُ هُنَا وَتَقْصِيلُهُ فِيمَا بَعْدَهُ حَرَرٌ، وَانْظُرْ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوَاتِ وَالْمَسْجِدِ؟ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَفِي مَعْنَى الْمَوَاتِ الْقِلَاعُ إلخ) وَفِي مَعْنَاهُ أَيْضًا خَرَابَاتُ الْجَاهِلِيَّةِ شَرْحُ م ر.  
(قَوْلُهُ: أَوْ وَجَدَ بِمَسْجِدٍ) أَيِ وَإِنْ اخْتَصَّ بِطَائِفَةٍ مَحْصُورَةٍ فَإِنْ نَفَوْهُ عُرِضَ عَلَى الْوَاقِفِ وَهَكَذَا إِلَى الْمُحْيِيِّ بِرَمَاوِيٍّ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ أَعَادَ لَفْظَ وَجَدَ وَهَلَّا اكْتَفَى بِالسَّابِقِ وَعَطَفَ أَوْ بِمَسْجِدٍ إلخ عَلَيْهِ؟ قُلْتَ: لَمَّا خَالَفَ حُكْمَ السَّابِقِ كَانَ كَالْمُسْتَقِلِّ فَأَعَادَ مَا ذَكَرَ إِشَارَةً لِذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ: مَا بَعْدَهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِي الْحُكْمِ فَهَلَّا عَطَفَهُ عَلَيْهِ بِدُونِ إِعَادَتِهِ؟ قُلْتَ: هُوَ مُبَايِنٌ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ وَافَقَهُ فِي الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ أَفْرَادِ الْجَاهِلِيِّ وَهَذَا إِسْلَامِيٌّ شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: أَوْ شَارِعٍ) أَيِ أَوْ طَرِيقٍ نَافِذٍ بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: فِي الثَّلَاثَةِ) وَجْهُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَالشَّارِعِ أَنَّ الْيَدَ عَلَيْهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَدْ جُهِلَ مَالِكُهُ وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَلَا يَحِلُّ تَمْلُكُ مَالِيَهُمَا بِغَيْرِ بَدَلٍ فَهَذَا شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: أَوْ وَجَدَ بِمِلْكٍ شَخْصٍ) أَوْ وَلَوْ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ أَوْ مُؤَفَّوفٍ بِيَدِهِ وَإِنْ وَجَدَ فِي مِلْكٍ حَرْبِيٍّ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَهُ حُكْمُ الْفَيْءِ لَا إِنْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِأَمَانِهِمْ فَيَرُدُّهُ عَلَى مَالِكِهِ وَجُوبًا وَإِنْ أَخَذَ قَهْرًا فَهُوَ غَنِيمَةٌ ا هـ بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: إِنْ أَدْعَاهُ) أَوْ سَكَتَ كَمَا فِي الشَّوْبَرِيِّ وَضَعْفُوهُ وَعِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ أَدْعَاهُ أَيِ فَلَا يَكْفِي السُّكُوتُ م ر وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (قَوْلُهُ: بِلَا يَمِينٍ) مَا لَمْ يَدَّعِهِ الْوَاجِدُ لَهُ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ شَوْبَرِيٍّ وَ م ر (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ) بَلْ وَلَوْ نَفَاهُ ح ل خِلَافًا لِمَرِّ فِي النَّفْيِ وَإِلَى مَا قَالَهُ الْحَلَبِيُّ وَالزِّيَادِيُّ يُشِيرُ تَعْلِيلُ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ، لِأَنَّهُ بِالْإِحْيَاءِ إلخ قَالَ الشَّيْخُ قَوْلُهُ: وَإِنْ نَفَاهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ إِذْ لَيْسَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْإِحْيَاءِ قَطْعِيًّا وَحِينَئِذٍ فَإِنْ نَفَاهُ هُوَ أَوْ وَارِثُهُ حُفِظَ فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ فَلْيَنْبِتِ الْمَالِ شَوْبَرِيٍّ وَقَالَ ع ش عَلَى م ر الْأَقْرَبُ كَلَامُ الزِّيَادِيِّ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا ح ف وَعِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُ فَه فَالشَّرْطُ فِيمَا قَبْلَ الْمُحْيِيِّ أَنَّ يَدَّعِيَهُ وَفِي الْمُحْيِيِّ أَنَّ لَا يَنْفِيهِ م ر (قَوْلُهُ: لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ) أَيِ فَيُخْرِجُ خُمُسَهُ الَّذِي لَرَمَهُ يَوْمَ مَلِكِهِ وَزَكَاةَ بَاقِيهِ لِلسَّنِينَ الْمَاضِيَةِ ابْنُ حَجَرٍ وَ م ر أَيِ يُرَكِّبُهُ بِقِيَّةِ السَّنِينَ زَكَاةَ النَّفْدِ وَهِيَ رُبْعُ الْعُشْرِ بِخِلَافِ الْمَعْدِنِ لَا يُرَكِّبُهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ نَبَتَ فِي هَذَا الْعَامِ فَقَطُّ وَالرِّكَازُ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ هَذَا الْإِحْتِمَالُ لِأَنَّهُ مَذْفُونٌ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَأَبَاهُ بَعْضُهُمْ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُحْيِيَّ لَوْ نَفَاهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَانْظُرْ لَوْ عَادَ وَادَّعَاهُ شَوْبَرِيٍّ وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُحْيِيِّ وَوَارِثِهِ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ يَمْنَعُ كَوْنَهُ لِلْمُحْيِيِّ.

(قَوْلُهُ: مَا ذَكَرَ) أَيِ أَنَّهُ لِمَنْ تَلَقَّى الْمَلِكَ مِنْهُ وَهَكَذَا إِلَى الْمُحْيِيِّ، وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثُ الْمُحْيِيِّ وَإِلَّا فَيَكُونُ لَهُ وَإِنْ نَفَاهُ عَلَى مَا قَالَهُ ح ل وَغَيْرُهُ فِي الْمُحْيِيِّ.

(قَوْلُهُ: تَصَدَّقَ) أَيِ صَرَفَهُ فِي الْمَصَارِفِ الشَّرْعِيَّةِ شَوْبَرِيٍّ فَلَا يُسْكِلُ بِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ

كَانَ لِيَنْبِتَ الْمَالَ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ) ظَاهِرُهُ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ جَائِرًا يَصْرِفُهُ هُوَ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَيُمْكِنُ أَنْ أَوْ فِي كَلَامِهِ لِلتَّنْوِيعِ أَيْ يَصْرِفُهُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ جَائِرًا فَتَقْيِدُ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ ق ل فَلَهُ صَرْفُهُ فِي وُجُوهِ الصَّدَقَةِ عَنْ مَالِكِهِ وَيُنَابُ عَلَى ذَلِكَ خُصُوصًا إِنْ عَلِمَ أَنَّ دَفْعَهُ لِلْإِمَامِ تَضْيِيعٌ لَهُ لِظُلْمِهِ انْتَهَى.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَجُوزُ لَوَاجِدِهِ أَنْ يُمَوَّنَ مِنْهُ نَفْسُهُ وَمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ حَيْثُ كَانَ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ فِي بَيْتِ الْمَالِ (وَلَوْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ) وَقَدْ وُجِدَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِمَا (فَلِمَنْ صَدَقَهُ الْمَالِكُ) فَيَسْلَمُهُ لَهُ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي. (أَوْ) ادَّعَاهُ (بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ) وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: هُوَ لِي وَأَنَا دَفَنْتُهُ (حَلَفَ ذُو الْيَدِ) مِنَ الْمُدَّعِيَيْنِ فِي الثَّلَاثِ فَيُصَدِّقُ كَمَا لَوْ تَنَازَعَا فِي مَتَاعِ الدَّارِ بِقْيِدِ زِدْنَهُ بِقَوْلِي. (إِنْ أُمِكنَ) صِدْقُهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ فَإِنْ لَمْ يُمِكنَ لِكُونِ مِثْلِ ذَلِكَ لَا يُمِكنُ دَفْنُهُ فِي مَدَّةٍ يَدِهِ لَمْ يُصَدِّقْ وَلَوْ وَقَعَ التَّنَازُعُ بَعْدَ عَوْدِ الْمَلِكِ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُكْرِيِّ أَوْ الْمُعِيرِ فَإِنْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: دَفَنْتُهُ بَعْدَ عَوْدِ الْمَلِكِ إِلَيَّ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ وَإِنْ قَالَ: دَفَنْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ يَدِي صَدَّقَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُكْتَرِي أَوْ الْمُسْتَعِيرَ عَلَى الْأَصَحِّ، لِأَنَّ الْمَالِكَ سَلَّمَ لَهُ حُصُولَ الْكَنْزِ فِي يَدِهِ فَيَدُهُ تَنْسَخُ الْيَدَ السَّابِقَةَ

الشرح

(قَوْلُهُ: وَأَنَا دَفَنْتُهُ) أَنْظُرْ مَوْقِعَهُ وَهَلْ ذَكَرَهُ مُتَعَيَّنٌ وَالْإِخْلَالُ بِهِ مُضِرٌّ شَوْبَرِيٌّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَيْسَ بِقْيِدٍ (قَوْلُهُ: حَلَفَ ذُو الْيَدِ) أَيْ وَهُوَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُكْتَرِي أَوْ الْمُسْتَعِيرُ بِذَلِيلِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ وَقَعَ التَّنَازُعُ إلخ (قَوْلُهُ: مِنَ الْمُدَّعِيَيْنِ) أَيْ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ فَهُوَ مُنْتَى لَا جَمْعَ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا. (قَوْلُهُ: فَيُصَدِّقُ إلخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ أُمِكنَ قْيِدٌ لِهَذَا الْمُقَدَّرِ (قَوْلُهُ: سَلَّمَ لَهُ) أَيْ لِلْمَذْكُورِ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُكْتَرِي أَوْ الْمُسْتَعِيرِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي يَدِهِ، وَقَوْلُهُ: حُصُولَ الْكَنْزِ فِي يَدِهِ أَيْ سَلَّمَ أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَيَدُهُ مُتَأَخَّرَةٌ فَتَنْسَخُ يَدَ الْمَالِكِ

(وَالْوَاجِبُ فِيمَا مِلْكٍ بِمُعَاوَضَةٍ) مَقْرُونَةٍ بِنِيَّةِ تِجَارَةٍ وَإِنْ لَمْ يُجَدِّدْهَا فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ (كَشِرَاءٍ وَإِصْدَاقٍ) وَهَبَةٍ بِثَوَابٍ وَاكْتِرَاءٍ لَا كِفَالَةٍ وَرَدٍّ بِعَيْبٍ وَهَبَةٍ بِلَا ثَوَابٍ وَاحْتِطَابٍ لِانْتِفَاءِ الْمُعَاوَضَةِ (رُبْعُ عَشْرٍ قِيمَتِهِ)، أَمَّا أَنَّهُ رُبْعُ الْعَشْرِ فَكَمَا فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِهِمَا وَأَمَّا أَنَّهُ مِنَ الْقِيمَةِ، فَلِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ عَيْنِ الْعَرْضِ (مَا لَوْ يَنُوءُ لِقُنْيَةٍ) فَإِنْ نَوَى لَهَا انْقِطَاعَ الْحَوْلِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ مَقْرُونَةٍ بِتَصَرُّفٍ. وَالْأَصْلُ فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ خَبَرُ الْحَاكِمِ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ (فِي الْإِبِلِ) صَدَقْتُهَا وَفِي الْبَقَرِ صَدَقْتُهَا وَفِي الْعَنَمِ صَدَقْتُهَا وَفِي الْبُرِّ صَدَقْتُهَا وَهُوَ يُقَالُ لِأَمْنَةِ الْبَرَّازِ وَلِلْسَّلَاحِ وَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ عَيْنٌ فَصَدَقْتُهَا زَكَاةً تِجَارَةً وَهِيَ تَقْلِيلُ الْمَالِ بِمُعَاوَضَةٍ لِعَرْضِ الرِّيحِ وَكَلَامُهُمْ يَشْمَلُ مَا مِلْكٌ بِاقْتِرَاضٍ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ فَكَفَى نِيَّتُهَا لَكِنْ فِي النِّيمَةِ أَنَّهَا لَا تَكْفِي، لِأَنَّ الْفَرْضَ لَيْسَ مَقْصُودُ التَّجَارَةِ بَلْ الْإِزْفَاقُ وَإِنَّمَا تَجِبُ زَكَاةُ التَّجَارَةِ (بِشَرْطِ حَوْلٍ وَنِصَابٍ) كَغَيْرِهَا (مُعْتَبَرًا) أَيْ النَّصَابُ (بِآخِرِهِ) أَيْ بِآخِرِ الْحَوْلِ لَا بِطَرَفِيهِ وَلَا بِجَمِيعِهِ، لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْقِيمَةِ، وَتَعَسَّرُ مُرَاعَاتُهَا كُلُّ وَقْتٍ لِاضْطِرَابِ الْأَسْعَارِ انْخِفَاضًا وَارْتِفَاعًا وَانْتَفَى بِاعْتِبَارِهَا آخِرَ الْحَوْلِ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ

الشرح

(قوله: وَالْوَاجِبُ فِيمَا مَلَكَ بِمُعَاوَضَةٍ إِنْخ) يُؤْخَذُ مِنَ الْمَثْنِ سِتَّةُ شُرُوطٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَمْلِكَ بِمُعَاوَضَةٍ،  
الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِنَيَّْةِ التَّجَارَةِ، الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَنْوِيَ الْفُنْيَةَ، الرَّابِعُ: الْحَوْلُ، الْخَامِسُ: أَنْ يَبْلُغَ نِصَابًا آخَرَ  
الْحَوْلِ، السَّادِسُ: أَنْ لَا يَبِضَّ بِمَا يَقُومُ بِهِ وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف.

(قوله: بِنَيَّْةِ تِجَارَةٍ) أَيِ وَقَعَةٍ وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَإِذَا اشْتَرَى عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهَا وَهَكَذَا إِلَى  
أَنْ يَفْرَغَ رَأْسُ مَالِ التَّجَارَةِ وَابْتِدَاءُ الْحَوْلِ مِنْ أَوَّلِ الشَّرَاءِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُجَدِّدْهَا فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ أَيِ بَعْدَ  
شِرَائِهِ بِجَمِيعِ رَأْسِ مَالِ التَّجَارَةِ لِإِسْحَابِ حُكْمِ التَّجَارَةِ عَلَيْهِ ح ل وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُشْتَرَطَ مُقَارَنَتُهَا لِجَمِيعِ  
الْعَقْدِ بَلْ يَكْفِي وَجُودُهَا قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ إِلَّا مَعَ لَفْظِ الْآخِرِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي  
تَأْخِيرُهَا عَنِ الْعَقْدِ وَإِنْ وَجِدَتْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَلَهُ اتِّجَاهٌ.

ا هـ.

سم ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَرَّرَ عَنِ السُّبْكِيِّ أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْمَجْلِسِ كَالْوَاقِعِ فِي الْعَقْدِ ا ط ف وَرَ ي وَ ع ش  
عَلَى م ر.

(قوله: وَإِصْدَاقٍ) كَأَنْ رَوَّجَ أَمْتُهُ بِعَرْضٍ وَنَوَى بِهِ التَّجَارَةَ حَالَ الْعَقْدِ أَمَّا لَوْ رَوَّجَ غَيْرُ السَّيِّدِ مَوْلِيَّتُهُ فَإِنْ  
كَانَ مُجِبِّرًا فَالْثَّبَتُ مِنْهُ حَالَ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُجِبِّرٍ فَالْثَّبَتُ مِنْهَا مُقَارِنَةً لِعَقْدٍ وَلِيَّهَا أَوْ تَوَكُّلُهُ فِي النِّيَّةِ ع  
ش (قوله: وَاكْتِرَاءٍ) كَأَنْ يَسْتَأْجِرَ الْأَعْيَانَ وَيُوجِّرَهَا بِقَصْدِ التَّجَارَةِ وَفِيمَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِيُوجِّرَهَا بِقَصْدِ  
التَّجَارَةِ فَصَصَى حَوْلٌ وَلَمْ يُوجِّرَهَا يَلْزِمُهُ زَكَاةُ التَّجَارَةِ فَيَقُومُهَا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ حَوْلًا وَيُخْرِجُ زَكَاةَ تِلْكَ الْأُجْرَةِ وَإِنْ  
لَمْ تَحْصُلْ لَهُ لِأَنَّهُ حَالَ الْحَوْلِ عَلَى مَالِ التَّجَارَةِ عِنْدَهُ وَالْمَالُ يَنْفَسِمُ إِلَى عَيْنٍ وَمَنْفَعَةٍ وَمَا هُنَا مِنَ الثَّانِي  
وَإِنْ أَجَرَهَا فَإِنْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ نَقْدًا عَيْنًا أَوْ دَيْنًا حَالًا أَوْ مُوَجَّلًا يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يَزَكَّى إِنْ بَلَغَ نِصَابًا  
أَوْ عَرْضًا فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ أَوْ نَوَى فُنْيَتَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَإِنْ نَوَى التَّجَارَةَ فِيهِ اسْتَمَرَّتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ وَهَكَذَا فِي  
كُلِّ عَامٍ ابْنُ حَجَرٍ وَمَثَلُ شَيْخِنَا الْعَزِيزِيِّ الْإِكْتِرَاءَ بِمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ وَكَالَهُ مُشْتَمِلَةً عَلَى حَوَاصِلِ وَطَبَاقٍ  
كَثِيرَةٍ بِدَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ وَصَارَ يُوجِّرُ الْحَوَاصِلَ وَالطَّبَاقَ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ فَيَحْسِبُ جَمِيعَ الْأُجْرَةِ الَّتِي حَصَلَتْ  
وَيَزَكِّيَهَا إِنْ بَلَغَتْ نِصَابًا فَأَكْثَرُ.

(قوله: لَا كِاقَالَةَ) أَيِ وَلَا كَارِثٍ فَلَوْ مَاتَ مُورِثُهُ عَنْ مَالِ تِجَارَةٍ انْقَطَعَ حَوْلُهُ وَلَا يَنْعَقِدُ لَهُ حَوْلُهُ حَتَّى  
يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِنَيَّْةِ التَّجَارَةِ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فُبَيِّلَ شَرْطُ السَّوْمِ وَتَبَعَهُ الْمُصَنَّفُ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ شَرْحُ  
م ر وَقَوْلُهُ: حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ الْحَوْلُ إِلَّا فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ بِالْفِعْلِ فَلَوْ تَصَرَّفَ فِي  
بَعْضِ الْغُرُوضِ الْمَوْزُونَةِ وَحَصَلَ كَسَادٌ فِي الْبَاقِي لَا يَنْعَقِدُ حَوْلٌ إِلَّا فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ بِالْفِعْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ  
فَلْيُرَاجَعَ رَشِيدِي (قوله: وَرَدَّ بَعِيْبٍ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْمُرْدُودُ مِنْ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ إِلَّا فَحُكْمُهَا بَاقٍ ع ش  
وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي الْإِقَالَةِ.

(قوله: لِإِنْتِفَاءِ الْمُعَاوَضَةِ) بَلْ الرَّدُّ الْمَذْكُورُ فَسَخَّ لَهَا وَلِأَنَّ التَّمْلِكَ مَجَانًا لَا يُعَدُّ تِجَارَةً.  
(قوله: فَلَا تَهَا مُتَعَلِّقَةً) فِيهِ تَعْلِيلُ الشَّيْءِ بِإِلَازِمِهِ أَوْ بَعِيْبِهِ وَمُتَعَلِّقُهُ بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّ الْقَافِ ح ل فَكَأَنَّهُ قَالَ  
إِنَّمَا كَانَ الْوَاجِبُ مِنَ الْقِيَمَةِ لِمُتَعَلِّقِهِ بِهَا (قوله: لِقُنْيَةٍ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَضَمِّهَا وَمَعْنَى الْقُنْيَةِ أَنْ يَنْوِيَ حَبْسَهُ  
لِلْإِنْتِفَاعِ بِهِ قَالَ م ر: فِي شَرْحِهِ مَا لَمْ يَنْوِ الْقُنْيَةَ وَإِنْ نَوَى اسْتِعْمَالًا مُحَرَّمًا كَقَطْعِهِ الطَّرِيقَ بِالسَّيْفِ الَّذِي  
يَنْجُرُ فِيهِ وَكَلْبِسِهِ الْحَرِيرَ الَّذِي يَنْجُرُ فِيهِ.

(قوله: فَإِنْ نَوَى لَهَا انْقِطَعَ الْخ) أَي وَلَوْ كَثُرَ جِدًّا بِحَيْثُ تَقْتَضِي الْعَادَةُ بِأَنْ مِثْلَهُ لَا يُحْبَسُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ الْقُنْيَةُ وَلَوْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى خِلَافِ مَا ادَّعَاهُ ع ش عَلَى م ر (قوله: خَبَرَ الْحَاكِمِ) أَي وَقَوْلُهُ تَعَالَى {انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ} قَالَ مُجَاهِدٌ نَزَلَتْ فِي التَّجَارَةِ م ر وَقَدْ م فِي الْإِسْتِدْلَالِ الْآيَةُ عَلَى الْخَبَرِ.

ا هـ.

ع ش (قوله: وَهُوَ يُقَالُ لَأَمْتَعَةِ الْبَزَارِ) أَي الْمُعَدَّةُ لِلتَّجَارَةِ ع ش (قوله: وَلَيْسَ فِيهِ) أَي فِي الْبَزْرِ الشَّامِلِ لِلْسَّلَاحِ.

(قوله: وَلَا تَكْفِي) أَي لَا تَكْفِي نِيَّةُ التَّجَارَةِ عِنْدَ الْإِفْتِرَاضِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اقْتِرَانِهَا بِالتَّصَرُّفِ فَلَوْ اشْتَرَى بِهِ شَيْئًا قَاصِدًا بِهِ التَّجَارَةَ انْعَقَدَ حَوْلُهُ مِنْ وَفْتِ الشَّرَاءِ ع ش (قوله: بِشَرَطِ حَوْلٍ) وَيُظْهَرُ انْعِقَادُ الْحَوْلِ بِأَوَّلِ مَتَاعٍ يَشْتَرِي بِقَصْدِهَا وَيَنْبَنِي حَوْلٌ مَا يَشْتَرِي بَعْدَهُ عَلَيْهِ شَوْبَرِي (قوله: بِآخِرِهِ) الْبَاءُ فِي آخِرِهِ وَيَطْرَفِيهِ وَبِجَمِيعِهِ طَرَفِيَّةٌ أَي فِي آخِرِهِ لَا فِي طَرَفِيهِ وَلَا فِي جَمِيعِهِ بِزَمَاوِي وَقَوْلُهُ: لَا بِطَرَفِيهِ وَلَا بِجَمِيعِهِ أَتَى بِهِمَا لِلرَّدِّ وَقَوْلُهُ:، لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْقِيَمَةِ الْخ تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَلَا بِجَمِيعِهِ فَقَطْ لَا لِمَا قَبْلَهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ مَا عَلَّلَ بِهِ ا ط ف وَعِبَارَةٌ أَصْلُهُ مَعَ شَرْحِ م ر وَفِي قَوْلِ بِطَرَفِيهِ أَي فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ وَفِي آخِرِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ مَا بَيْنَهُمَا إِذْ تَقْوِيمُ الْعَرْضِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ يَشُقُّ وَيُخَوِّجُ إِلَى مُلَازِمَةِ السُّوقِ أَوْ مُرَاقَبَةِ دَائِمَةٍ وَفِي قَوْلِ بِجَمِيعِهِ كَالْمَوَاشِي وَعَلَيْهِ لَوْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ عَنِ النَّصَابِ فِي لَحْظَةٍ انْقَطَعَ الْحَوْلُ فَإِنْ كَمُلَ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِنِ وَهَذَانِ مُخَرَّجَانِ وَالْمَنْصُوصُ الْأَوَّلُ

(فَلَوْ رَدَّ) مَالِ التَّجَارَةِ (فِي أَثْنَائِهِ) أَي الْحَوْلِ (إِلَى نَفْدٍ) كَأَنْ بَاعَ وَكَانَ مِمَّا يَقُومُ بِهِ آخِرُهُ) أَي آخِرِ الْحَوْلِ (وَهُوَ دُونَ نَصَابٍ وَاشْتَرَى بِهِ عَرْضُ أُبْدَى حَوْلُهُ) أَي الْعَرْضُ (مِنْ) حِينَ (شِرَائِهِ) لِتَحَقُّقِ نَقْصِ النَّصَابِ بِالتَّضْيِيزِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ فَإِنَّهُ مَظْنُونٌ، أَمَّا لَوْ بَاعَهُ بِعَرْضٍ أَوْ بِنَفْدٍ لَا يَقُومُ بِهِ آخِرِ الْحَوْلِ كَأَنْ بَاعَهُ بِدَرَاهِمٍ وَالْحَالُ يَقْتَضِي التَّقْوِيمَ بِدَنَانِيرٍ أَوْ بِنَفْدٍ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ نَصَابٌ فَحَوْلُهُ بَاقٍ وَقَوْلِي يَقُومُ بِهِ آخِرُهُ مِنْ زِيَادَتِي (وَلَوْ تَمَّ) أَي حَوْلُ مَالِ التَّجَارَةِ (وَقِيَمَتُهُ دُونَ نَصَابٍ) بِقِيَدِ زِدْتُهُ بِقَوْلِي (وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يُكْمِلُ بِهِ) النَّصَابُ (أُبْدَى حَوْلٌ) فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَا يُكْمِلُ بِهِ فَإِنْ مَلَكَ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ زَكَاةً آخِرُهُ كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ فَأَبْتَعَ بِخَمْسِينَ مِنْهَا عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ وَبَقِيَ فِي مِلْكِهِ خَمْسُونَ وَبَلَّغَتْ قِيَمَةُ الْعَرْضِ آخِرِ الْحَوْلِ مِائَةً وَخَمْسِينَ فَيُضَمُّ لِمَا عِنْدَهُ وَتَجِبُ زَكَاةُ الْجَمِيعِ.

وَأِنْ مَلَكَهُ فِي أَثْنَائِهِ كَمَا لَوْ كَانَ ابْتِئَاعَ بِالمِائَةِ ثُمَّ مَلَكَ خَمْسِينَ زَكَى الْجَمِيعُ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ الشَّرْحُ

(قوله: فَلَوْ رَدَّ مَالِ التَّجَارَةِ) أَي جَمِيعُهُ فَإِنْ رَدَّ بَعْضُهُ فَحَوْلُ التَّجَارَةِ بَاقٍ ح ل وَتَفْرِيعُ قَوْلِهِ فَلَوْ رَدَّ عَلَى مَا قَبْلَهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُفَرَّغٌ عَلَى مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ مُعْتَبَرًا بِآخِرِهِ مَا دَامَ أَي النَّصَابُ مَظْنُونًا بِأَنْ لَمْ يَتَّبِعْ عَرْضُ التَّجَارَةِ بِنَفْدٍ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ دُونَ نَصَابٍ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ قَوْلُ الشَّارِحِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ فَإِنَّهُ مَظْنُونٌ ا هـ شَيْخُنَا عَزِيزِي وَعِبَارَةٌ ع ش فَلَوْ رَدَّ الْبَعْضُ لَمْ يَنْقُطِعِ الْحَوْلُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَقْصُ النَّصَابِ لَا يُقَالُ هَذَا أَغْنَى قَوْلُهُ فَلَوْ رَدَّ الْخ يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ بَعْدُ: إِنْ لَمْ يَبْضَ بِمَا يَقُومُ بِهِ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ فِي ضَمِّ

الرَّيْحَ لِلأَصْلِ فِي الْحَوْلِ وَهَذَا مَفْرُوضٌ فِي أَصْلِ الْمَالِ.

ا هـ (قَوْلُهُ: وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ) أَيُّ وَلَمْ يَكُنْ بِمِلْكِهِ نَقْدٌ مِنْ جَنْسِهِ يُكْمَلُ بِهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيمَتُهُ دُونَ نِصَابٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ ا هـ ابْنُ حَجَرٍ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْفَرْقِ كَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ سَمْعُ ش (قَوْلُهُ: مِنْ حِينَ شِرَائِهِ) أَيُّ لَا مِنْ حِينَ النَّضُوضِ، لِأَنَّ التَّجَارَةَ إِنَّمَا يُبْتَدَأُ حَوْلُهَا عِنْدَ الْمَلِكِ بِالْمُعَاوَضَةِ وَعِنْدَهُ تُعْتَبَرُ النَّيَّةُ (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ مَظْنُونٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ أَنَّ مَالَ التَّجَارَةِ لَا يُسَاوِي نِصَابًا اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ مِنْ حِينَئِذٍ حَرَّرَ ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَالْحَالُ يَفْتَضِي النِّقُومَ بِدَنَانِيرٍ) إِمَّا لِكَوْنِهِ اشْتَرَاهُ بِهَا أَوْ لِكَوْنِهَا غَالِبُ نَقْدِ الْبَلَدِ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: وَهُوَ نِصَابٌ) أَيُّ أَوْ دُونَ نِصَابٍ وَعِنْدَهُ مَا يَكْمَلُ بِهِ نِصَابًا ا هـ بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: فَحَوْلُهُ بَاقٍ) وَكَذَا يَبْقَى حَوْلُهُ إِذَا رَدَّ بَعْضُهُ إِلَى النَّقْدِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ كَانَ الْبَعْضُ الْبَاقِي بَلَا رَدٍّ قَلِيلًا جَدًّا كِمَائَةٍ رَدَّ مِنْهَا تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ وَبَقِيَ وَاحِدٌ بَلَا رَدٍّ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: ثُمَّ مَلَكَ خَمْسِينَ) أَيُّ وَبَلَغَتْ قِيمَةُ الْمُفْرَضِ مِائَةً وَخَمْسِينَ كَالَّذِي قَبْلَهُ.

ا هـ رَشِيدِي

(وَإِذَا مَلَكَ) أَيُّ مَالِ التَّجَارَةِ (بِعَيْنٍ نَقْدٍ نِصَابٍ أَوْ دُونَهُ وَفِي مِلْكِهِ بَاقِيهِ) كَأَنَّ اشْتِرَاءَ بَعَيْنٍ عِشْرِينَ مِثْقَالًا أَوْ بَعَيْنٍ عَشْرَةَ وَفِي مِلْكِهِ عَشْرَةٌ أُخْرَى (بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَيُّ حَوْلِ النَّقْدِ (وَالْأَلَا) بِأَنَّ اشْتِرَاءَهُ بِنَقْدٍ فِي الدِّمَّةِ وَإِنْ نَقَدَهُ فِي الثَّمَنِ أَوْ بَعْرَضٍ فُنْيَةٍ وَلَوْ سَائِمَةً أَوْ بِنَقْدٍ دُونَ نِصَابٍ وَلَيْسَ فِي مِلْكِهِ بَاقِيهِ (ف) حَوْلُهُ (مِنْ) حِينَ (مَلَكَ) وَفَارَقَتْ الْأُولَى مَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنٍ النَّقْدِ بِأَنَّ النَّقْدَ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ لِلشِّرَاءِ فِيهَا بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ، وَالنَّقِيدُ بِالْعَيْنِ مَعَ قَوْلِي أَوْ دُونَهُ وَفِي مِلْكِهِ بَاقِيهِ مِنْ زِيَادَتِي (وَيُضَمُّ رَيْحٌ) حَاصِلٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ وَلَوْ مِنْ عَيْنِ الْعَرْضِ كَوَلَدٍ وَتَمَرٍ (لِلأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْصُصْ) بِكُسْرِ التَّوْنِ بِقِيْدِ زِدْنُهُ بِقَوْلِي (بِمَا يَقُومُ بِهِ) الْآتِي بَيَانُهُ فَلَوْ اشْتَرَى عَرْضًا بِمِائَتِي دِرْهَمٍ فَصَارَتْ قِيمَتُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ قَبْلَ آخِرِهِ بِلَحْظَةٍ ثَلَاثِمِائَةٍ أَوْ نَصٌّ فِيهِ بِهَا وَهِيَ مِمَّا لَا يَقُومُ بِهِ زَكَاةَا آخِرُهُ أَمَّا إِذَا نَصَّ أَيُّ صَارَ نَاصًّا دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ بِمَا يَقُومُ بِهِ وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ فَلَا يُضَمُّ إِلَى الْأَصْلِ بَلْ يُزَكَّى الْأَصْلُ بِحَوْلِهِ وَيُفْرَدُ الرَّيْحُ بِحَوْلٍ كَأَنَّ اشْتَرَى عَرْضًا بِمِائَتِي دِرْهَمٍ وَبَاعَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِثَلَاثِمِائَةٍ وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ أَوْ اشْتَرَى بِهَا عَرْضًا يُسَاوِي ثَلَاثِمِائَةَ آخِرِ الْحَوْلِ فَيُخْرِجُ زَكَاةَ مِائَتَيْنِ فَإِذَا مَضَتْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ زَكَّى الْمِائَةَ

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَإِذَا مَلَكَ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ حَوْلَ التَّجَارَةِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حِينِهَا بَلْ قَدْ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى حَوْلِ رَأْسِ مَالِهِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا قَالَ م ر: وَالْمُرَادُ بِمَالِ التَّجَارَةِ هُنَا خُصُوصُ الْعَرْضِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى نَقْدًا بِنَقْدٍ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ حَوْلُ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ وَإِنْ كَانَ الشِّرَاءُ لِلتَّجَارَةِ وَقَصَدَ بِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ (قَوْلُهُ: بِعَيْنٍ نَقْدٍ) بِالتَّوْنِ أَيُّ سَوَاءً كَانَ مَضْرُوبًا أَمْ لَا كَثِيرٌ وَسَيِّكَةً بِخِلَافِ الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ إِذَا اشْتَرَى بِهِ فَإِنَّ الْحَوْلَ مِنْ الشِّرَاءِ بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: كَأَنَّ اشْتِرَاءَهُ بِعَيْنٍ عِشْرِينَ مِثْقَالًا) أَيُّ أَوْ بِعِشْرِينَ فِي الدِّمَّةِ وَنَقَدَهَا فِي الْمَجْلِسِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرٍ أَيُّ وَكَانَ مَا أَقْبَضَهُ فِي الْمَجْلِسِ مِنْ جَنْسٍ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ خِلَافَ مَا لَوْ أَقْبَضَهُ عَنْ الْفِضَّةِ ذَهَبًا أَوْ عَكْسَهُ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ عَمِيرَةُ الْبُرْلُوسِيِّ رَشِيدِي (قَوْلُهُ: بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَيُّ حَوْلِ النَّقْدِ لِاشْتِرَاكِ النَّقْدِ وَالتَّجَارَةِ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ وَجَنْسِهِ.

(قَوْلُهُ: بِأَنَّ اشْتِرَاءَهُ بِنَقْدٍ فِي الدِّمَّةِ إِلَّا) مَحَلُّهُ مَا لَمْ يُعَيَّنْهُ فِي الْمَجْلِسِ فَإِنْ عَيَّنَهُ فَهُوَ كَشِرَاءٍ بِعَيْنِهِ شَوْبَرِي

(قوله: وَإِنْ نَقَدَهُ) أَي نَقَدَ الَّذِي فِي مِلْكِهِ فِي الثَّمَنِ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ ابْنِ حَجَرٍ وَصُورَتُهُ كَأَن اشْتَرَى أُمْتَعَةً لِلتَّجَارَةِ بِعِشْرِينَ مِثْقَالًا فِي ذِمَّتِهِ وَالْحَالُ أَنَّ عِنْدَهُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ مَثَلًا فَدَفَعَهَا عَنْ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ فَلَا يَبْنِي حَوْلَ الْأُمْتَعَةِ عَلَى السِتَّةِ أَشْهُرٍ بَلْ يَسْتَأْنِفُ حَوْلَهَا مِنْ جِبِنِ مَلَكُهَا وَفِي الْمَصْبَاحِ وَنَقَدَتْ الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ بِمَعْنَى أَعْطَيْتَهُ إِيَّاهَا فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَنَقَدَتْهَا لَهُ عَلَى الرِّيَادَةِ أَيْضًا فَانْتَقَدَهَا أَي قَبَضَهَا وَبَابُهُ ضَرْبَ (قوله: أَوْ بَعَرَضِ قُنْيَةٍ) كَالثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ الْمُبَاحِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ عَرْضِ التَّجَارَةِ فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَيْهَا بِرِزْمَاوِيٍّ (قوله: وَلَوْ سَائِمَةً) الْغَايَةُ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ يَبْنِي عَلَى حَوْلِهَا وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر وَقِيلَ إِنَّ مَلَكُهُ بِنَصَابِ سَائِمَةٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهَا، لِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الرِّكَاءَةُ فِي عَيْنِهِ وَلَهُ حَوْلٌ فَاعْتَبِرَ وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ لِاخْتِلَافِ الرِّكَائَتَيْنِ قَدْرًا وَمُتَعَلِّقًا انْتَهَى (قوله: وَفَارَقْتُ الْأُولَى) أَي مِمَّا بَعْدَ إِلَّا لَكِنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَطْهَرُ بَيِّنًا وَبَيِّنَ مَا لَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَ فِي الْمَجْلِسِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر قوله: أَمَّا لَوْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَهُ أَي بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ الْمَجْلِسِ انْتَهَى سَمِ عَلَى حَجٍّ نَقْلًا عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَإِنْ نَاقَاهُ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ إِذْ صَرَفَهُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ لَمْ يَتَّعِينَ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَجْلِسُ مِنْ حَرِيمِ الْعَقْدِ نَزَلَ الْوَاقِعُ فِيهِ كَالْوَاقِعِ فِي الْعَقْدِ فَكَأَنَّهُ عَيَّنَ فِيهِ.

(قوله: بِأَنَّ النَّقْدَ لَا يَتَّعِينَ صَرَفُهُ لِلشَّرَاءِ) أَي فَالْعَرَضُ قَدْ تَجَدَّدَ مَلْكُهُ حَقِيقَةً وَظَاهِرًا، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ أَي فَيَتَّعِينَ صَرَفُهُ لَوْفُوعِ الشَّرَاءِ بِعَيْنِهِ فَكَأَنَّهُ بَدَلَ عَنْ النَّقْدِ فَكَأَنَّ النَّقْدَ بَاقٍ بِحَالِهِ فَيَبْقَى حَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَفَعَهُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ غَيْرَ وَاجِبِ الدَّفْعِ عَنْهُ لَمْ يُعْتَبَرِ حَوْلُهُ السَّابِقُ لِزَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ فَإِنَّ الْمَدْفُوعَ عَنْ الثَّمَنِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ لَيْسَ فِي مُقَابِلَةِ الْمَبِيعِ بَلْ هُوَ تَعْوِضٌ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ وَالْمَبِيعُ مُقَابِلٌ لِمَا فِي الذِّمَّةِ لَا لِهَذَا الْمَدْفُوعِ عَنْهُ بِخُصُوصِهِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا.

(قوله: وَيُضْمُّ رِيحٌ لِأَصْلِ) أَي قِيَاسًا عَلَى النَّتَائِجِ مَعَ الْأُمَهَاتِ وَلِعُسْرِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى حَوْلِ كُلِّ زِيَادَةٍ مَعَ اضْطِرَابِ الْأَسْوَاقِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ ارْتِفَاعًا وَانْخِفَاضًا شَرْحٌ حَجَّ وَسَوَاءٌ حَصَلَ الرَّيْحُ بِزِيَادَةٍ فِي نَفْسِ الْعَرَضِ كَسِمَنِ الْحَيَوَانِ أَمْ بِارْتِفَاعِ الْأَسْوَاقِ وَلَوْ بَاعَ الْعَرَضُ بِدُونِ قِيَمَتِهِ زَكَّى الْقِيَمَةَ لَا مَا بَاعَ بِهِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ قَوَّتَ الزِّيَادَةَ بِاخْتِيَارِهِ فَضَمَّنَهَا وَيُصَدِّقُ فِي قَدْرِ مَا قَوَّتَهُ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْهَا فَفِي رِكَاءَةِ الرَّائِدِ وَجْهَانِ: أَوَّجَهُمَا الْوُجُوبُ أَه شَرْحُ م ر (قوله: وَلَوْ مِنْ عَيْنِ الْعَرَضِ) الْغَايَةُ لِلرَّدِّ (قوله: إِنْ لَمْ يَبِضْ بِمَا يَقُومُ بِهِ) بِأَنَّ لَمْ يَبِضْ أَصْلًا وَهُوَ الصُّورَةُ الْأُولَى الَّتِي أَتَى بِهَا الشَّارِحُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّضِّ الْبَيْعُ بِدَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ، أَوْ نَضٌّ مَا يَقُومُ بِهِ وَهِيَ الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فِي الشَّارِحِ فَمَنْطُوقُ الثَّمَنِ شَامِلٌ لِصُورَتَيْنِ يُضْمُّ فِيهِمَا الرَّيْحُ لِلْأَصْلِ وَمَقْهُومُهُ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ قَوْلُ الشَّارِحِ أَمَّا إِذَا نَضَّ الْخَ وَكَانَ الْأُولَى أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ لَمْ يَبِضْ أَصْلًا كَأَن اشْتَرَى الْخَ أَوْ نَضَّ الْخَ قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قوله: أَمَّا إِذَا نَضَّ الْخَ) تَوْجِيهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَضَّ مِنَ الْجِنْسِ فَقَدْ رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى أَصْلِهِ فَيَصِيرُ الرَّيْحُ مُسْتَقِلًّا وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَبِضْ أَوْ نَضَّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ فَلَمْ يَرْجِعْ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى أَصْلِهِ فَلَا يَصِيرُ الرَّيْحُ مُسْتَقِلًّا لِارْتِبَاطِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِرَأْسِ الْمَالِ ارْتِبَاطُ التَّابِعِ بِالْمَتَّبِعِ شَوْبَرِيٍّ (قوله: دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ) بَدَلٌ مِنْ نَاضًا بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ فِي الْمُخْتَارِ مَا نَصَّهُ أَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَ الدَّرَاهِمَ وَالْدَنَانِيرَ النَّضَّ وَالنَّاضَ إِذَا تَحَوَّلَ عَيْنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَتَاعًا وَيُقَالُ خُذْ مَا نَضَّ لَكَ مِنْ دَيْنٍ أَي مَا تَيَسَّرَ.

(قوله: وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ أَوْ اشْتَرَى بِهَا عَرْضًا يُسَاوِي الْخَ

(وَإِذَا مَلَكَهُ) أَي مَالِ التَّجَارَةِ (بِنَقْدٍ) وَلَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ أَوْ دُونَ نَصَابٍ (قَوْمَ بِهِ) لِأَنَّهُ أَصْلُ مَا بِيَدِهِ وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ نَصَابًا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ وَإِنْ بَلَغَ بغيرِهِ (أَوْ) مَلَكَهُ (بغيرِهِ) أَي بغيرِ نَقْدٍ كَعَرَضٍ وَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ (فَيَغَالِبُ نَقْدَ الْبَلَدِ) يَقُومُ فَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ بِمَحَلٍّ لَا نَقْدَ فِيهِ كَبَلَدٍ يَتَعَامَلُ فِيهِ بِفُلُوسٍ أَوْ نَحْوِهَا أُعْتَبِرَ أَقْرَبُ بِلَادٍ إِلَيْهِ، وَقَوْلِي أَوْ بغيرِهِ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ بِعَرَضٍ (أَوْ) مَلَكَهُ (بِهِمَا) أَي بِنَقْدٍ وَغَيْرِهِ (قَوْمَ مَا قَابَلَ النَّقْدَ بِهِ وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ) مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ (فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ) عَلَى التَّسَاوِي (وَبَلَغَ) أَي مَالِ التَّجَارَةِ (نَصَابًا بِأَحَدِهِمَا) دُونَ الْآخَرِ (قَوْمَ) مَا لَهَا فِي الثَّانِيَةِ وَمَا قَابَلَ غَيْرَ النَّقْدِ فِي الثَّالِثَةِ (بِهِ) لِيَتَحَقَّقَ تَمَامُ النَّصَابِ بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيمَا لَوْ تَمَّ النَّصَابُ فِي مِيزَانٍ دُونَ آخَرَ أَوْ بِنَقْدٍ لَا يَقُومُ دُونَ نَقْدٍ يَقُومُ بِهِ (أَوْ) بَلَغَ نَصَابًا (بِهِمَا) أَي بِكُلِّ مِنْهُمَا (خُبِيرَ) الْمَالِكُ كَمَا فِي شَتَائِي الْجُبُرَانِ وَدَرَاهِمِهِ وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ وَالرُّوْيَانِيِّ وَبِهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْمُهَمَّاتِ وَخَالَفَ فِي الْمُنْهَاجِ كَأَصْلِهِ فَصَحَّحَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْأَنْفَعُ لِلْمُسْتَحْقِّينَ، وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ مُفْتَضَلِ إِبْرَاهِيمَ الْإِمَامِ وَالْبُغَوِيِّ وَقَوْلِي فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ زِيَادَتِي فِي

الثَّالِثَةِ

الشرح

(قَوْلُهُ: وَإِذَا مَلَكَهُ بِنَقْدٍ إلخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ تَارَةً يَمْلِكُهُ بِنَقْدٍ وَتَارَةً بِنَقْدَيْنِ وَتَارَةً بِنَقْدٍ وَعَرَضٍ وَتَارَةً بغيرِ نَقْدٍ أَصْلًا.

(قَوْلُهُ: بِنَقْدٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ فَإِنَّهُ يَقُومُ مِنْ جَنْسِهِ كَمَا فِي م ر وَقَوْلُهُ: وَلَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَي ذِمَّةَ الْمُشْتَرِي بِأَنْ أُنْشِئَ التَّزَامُ وَفَتَ الشَّرَاءُ وَكَذَا لَوْ مَلَكَهُ بِنَقْدٍ فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ بِأَنْ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ فَاسْتَعَوَضَ عَنْهُ عَرَضٌ تِجَارَةً كَمَا فِي شَرْحِ م ر، وَالْغَايَةُ لِلرَّدِّ.

(قَوْلُهُ: أَوْ دُونَ نَصَابٍ) هَذَا مِنْ مَدْخُولِ الْعَايَةِ وَهِيَ بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهِ لِلرَّدِّ (قَوْلُهُ: قَوْمَ بِهِ) أَي وَلَوْ أَبْطَلَ السُّلْطَانُ ذَلِكَ النَّقْدَ وَإِنْ مَلَكَهُ بِنَصَابَيْنِ مِنَ النَّقْدَيْنِ قَوْمَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ يَوْمَ الْمَلِكِ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَائَتَيْنِ دِرْهَمَ عَشْرِينَ دِينَارًا قَوْمَ بِهِمَا نِصْفَيْنِ أَوْ عَشْرَةَ قَوْمَ ثَلَاثَهُ بِالدَّرَاهِمِ وَثَلَاثَاهُ بِالدَّنَانِيرِ وَكَذَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا دُونَ النَّصَابِ بِرِمَاوِيِّ قَالَ ابْنُ الْأُسْتَاذِ وَيَنْبَغِي لِلتَّاجِرِ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى تَقْوِيمِ مَالِهِ بِعَدْلَيْنِ وَيَمْتَنِعَ بِوَاحِدٍ كَجَزَاءِ الصَّيِّدِ وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ ذَلِكَ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ نَقْصٌ فَلَا يَدْرِي مَا يُخْرِجُهُ قَبْلَ (قَوْلُهُ: وَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ) هَلَّا أُعْتَبِرَ بِمَهْرِ الْمُثَلِّ فَإِنْ كَانَ ذَهَبًا قَوْمَ بِهِ أَوْ فِضَّةً قَوْمَ بِهَا؟ وَأُجِيبَ بِأَنْ مَهْرَ الْمُثَلِّ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ كَقِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ وَإِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ سَمَّى فِي الْعَقْدِ غَيْرَ النَّقْدِ فَإِنْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ صَحِيحَةً وَجَبَ الْمُسَمَّى أَوْ فَاسِدَةً فَمَهْرُ الْمُثَلِّ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ ع ش (قَوْلُهُ: نَقْدِ الْبَلَدِ) أَي بَلَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ فَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ إلخ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَهُوَ الْأَصَحُّ أَيِ الْبَلَدِ الَّذِي كَانَ فِيهَا الْمَالُ وَقَدْ حَوْلَانِ الْحَوْلِ كَمَا فِي

شرح م ر وَقَالَ الشَّوْبَرِيُّ: قَوْلُهُ: نَقْدِ الْبَلَدِ أَي بَلَدِ الْإِخْرَاجِ.

(قَوْلُهُ: وَالْبَاقِي) وَهُوَ مَا قَابَلَهُ غَيْرُ النَّقْدِ وَيُعْرَفُ مُقَابَلُهُ بِتَقْوِيمِهِ وَفَتَ الشَّرَاءِ وَجَمَعَ قِيَمَتَهُ مَعَ النَّقْدِ وَنَسَبَتْهُ مِنْ الْجُمْلَةِ فَلَوْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَثَوْبٍ قِيَمَتُهُ خَمْسَةٌ فَمُقَابَلُهُ ثَلَاثُ مَالِ التَّجَارَةِ فَيَقُومُ بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَاخْتَلَفَ جِنْسُ النَّقْدَيْنِ الْمُقَوْمِ بِهِمَا لَمْ يَكْمُلْ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَلَا تَجِبُ زَكَاةُ مَا لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا مِنْهُمَا أَوْ

أَحَدُهُمَا فَتَأْمَلْ.

ق ل عَلَى التَّحْرِيرِ قَالَ سَم: عَلَى الْبَهْجَةِ: فَلَوْ جُهِلَتْ النَّسَبَةُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُحْكَمَ بِاسْتِوَائِهِمَا وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ وَجْهَلْ عَيْنُهُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَتَعَيَّنَ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ أَنْ يَفْرَضَ لِأَكْثَرِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُخْرَجُ الْمُتَيَقِّنُ وَيُؤَقَّتُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ وَهَلْ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى التَّنْكِيرِ إِنْ رُجِيَ؟ قَالَ ع ش: لَا يَبْعُدُ أَنْ لَهُ ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي غَلْبَةُ الظَّنِّ انْتَهَى.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ) هَذَا رَاجِعٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ قَبْلَهُ (قَوْلُهُ: وَبَلَغَ نَصَابًا) أَيِ فِي جَمِيعِ الْمَوَازِينِ وَبِهَذَا انْدَفَعَ مَا يَرُدُّ عَلَى الْعِلَّةِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ مَا لَوْ مَلَكَهُ بَعْضُهُ وَالثَّلَاثَةُ وَهِيَ مَا لَوْ مَلَكَهُ بِهِمَا ز ي.

(قَوْلُهُ: لِتَحْقِيقِ تَمَامِ النَّصَابِ) أَسْتَشْكِلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ عَلَى مَا لَوْ بَلَغَ النَّصَابُ بِمِيزَانٍ دُونَ آخَرَ، الثَّانِي: أَنَّ التَّحْقِيقَ مَمْنُوعٌ، لِأَنَّ التَّقْوِيمَ تَحْمِينَ وَقَدْ يُصِيبُ وَقَدْ يُخْطِئُ.

وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْوِزْنَ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَإِذَا لَمْ يَبْلُغْ بِأَحَدِهِمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ وَالنَّقْدَانِ مُخْتَلِفَانِ فَإِذَا لَمْ يَبْلُغْ بِأَحَدِهِمَا لَا مَانِعَ أَنْ يَبْلُغَ بِالْآخَرِ وَنَظِيرُ الْوِزْنِ التَّقْوِيمُ فَإِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ اثْنَانِ فَلَا زَكَاةَ.

ا هـ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: أَوْ يَنْقُذُ لَا يَقُومُ بِهِ الْخُ) هَذِهِ تَقَدَّمَتْ قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ فَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ نَصَابًا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ وَإِنْ بَلَغَ بَعْضُهُ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي مِيزَانٍ (قَوْلُهُ: وَبِهِ الْفَتْوَى) الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ وَبِهِ الْفَتْوَى أَظْهَرَ مِنْ قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا يَقَعُ لَهُ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ ب ر (قَوْلُهُ: كَمَا فِي الْمُهَمَّاتِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ اجْتِمَاعِ الْحَقَاقِ وَبِنَاتِ اللَّبُونِ حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْأَنْفَعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ بِأَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِهَا بِالْقِيَمَةِ فَلَمْ يَجِبِ التَّقْوِيمُ بِالْأَنْفَعِ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَى الْمَالِكِ الشِّرَاءُ بِالْأَنْفَعِ فَيَقُومُ بِهِ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ شَرْحُ م ر شَوْبَرِي

(وَتَجِبُ فِطْرَةُ رَقِيقٍ تِجَارَةً مَعَ زَكَاتِهَا) لِاخْتِلَافِ سَبَبِيهِمَا (وَلَوْ كَانَ) أَيِ مَالِ التِّجَارَةِ (مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ) كَسَائِمَةٍ وَتَمَرٍ (وَكُمَلٍ) بِتَثْنِيَةِ الْمِيمِ (نِصَابٌ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ) مِنْ عَيْنٍ وَتِجَارَةٍ دُونَ نِصَابِ الْآخَرَى كَأَرْبَعِينَ شَاةً لَا تَبْلُغُ قِيَمَتَهَا نِصَابًا آخَرَ الْحَوْلِ أَوْ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ فَأَقْلَّ قِيَمَتَهَا نِصَابٌ (وَجَبَتْ) زَكَاةُ مَا كَمَلَ نِصَابُهُ (أَوْ) كَمَلَ (نِصَابُهُمَا فَرَكَاةُ الْعَيْنِ) تَقَدَّمَ فِي الْوُجُوبِ عَلَى زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِقَوَّتِهَا لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا تَجْتَمِعُ الزَّكَاتَانِ وَلَا خِلَافٌ فِيهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فَلَوْ كَانَ مَعَ مَا فِيهِ زَكَاةُ عَيْنٍ مَا لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ كَأَنْ اشْتَرَى شَجَرًا لِلتِّجَارَةِ فَبَدَأَ قَبْلَ حَوْلِهِ صِلَاحُ ثَمَرِهِ وَجَبَ مَعَ تَقْدِيمِ زَكَاةِ الْعَيْنِ عَنِ الثَّمَرِ زَكَاةُ الشَّجَرِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ، وَقَوْلِي مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ سَائِمَةٌ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَتَجِبُ فِطْرَةُ رَقِيقٍ تِجَارَةً مَعَ زَكَاتِهَا) لَوْ كَانَ فِي مَالِ التِّجَارَةِ جَارِيَةٌ جَارَ لِلْمَالِكِ وَطَوُّهَا قَبْلَ الْحَوْلِ وَبَعْدَهُ وَإِنْ قُلْنَا تَعَلُّقُ الزَّكَاةِ تَعَلُّقُ شَرِكَةٍ وَيَشْكُلُ بِمَا يَأْتِي فِي الْفَرَاضِ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مَنْ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ وَطَهُ جَارِيَةٌ الْفَرَاضِ سَوَاءً كَانَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ أَمْ لَا وَالْفَرْقُ أَنَّ التَّعَلُّقَ هُنَاكَ بِنَفْسِ الْعَيْنِ وَإِنْ قَدَرَ الْمَالِكُ عَلَى إِسْقَاطِهِ بِتَعْوِضِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ مَالِ التِّجَارَةِ فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْقِيَمَةِ وَلَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالرَّقِيقَةِ وَإِنْ قُلْنَا: تَعَلُّقُ شَرِكَةٍ م ر شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: لِاخْتِلَافِ سَبَبِيهِمَا) وَهُوَ الْمَالُ وَالْبَدَنُ فَلَمْ يَتَدَاخَلَا كَالْقِيَمَةِ وَالْجَزَاءُ فِي الصَّيْدِ كَذَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ وَفِيهِ نَظَرٌ تَأْمَلْ.

شَوْبَرِيٍّ وَوَجْهَ النَّظَرِ أَنَّ الْبَدَنَ لَيْسَ سَبَبًا لِرِزْقِ الْفَطْرِ وَإِنَّمَا سَبَبُهَا إِذْرَاكَ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ وَسَبَبُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ الْمَلِكُ بِالْمُعَاوَضَةِ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر لِأَنَّهُمَا يَجِبَانِ بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَلَا يَتَدَاخَلَانِ كَالْقِيَمَةِ وَالْكَفَّارَةِ فِي الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ وَالْقِيَمَةِ وَالْجَزَاءِ فِي الصَّيْدِ الْمَمْلُوكِ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْقِيَمَةَ لِمَالِكِهِ وَمِثْلَهُ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ) أَيُّ مَالِ التَّجَارَةِ أَيُّ كُلِّهِ أَمَّا لَوْ كَانَ بَعْضُهُ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ وَبَعْضُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَسَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَلَوْ كَانَ مَعَ مَا فِيهِ زَكَاةٌ عَيْنِ الْخ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: لِإِتِّفَاقٍ عَلَيْهَا) أَيُّ، لِأَنَّهُمَا وَجِبَتْ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَلِهَذَا يَكْفُرُ جَاذِبُهَا وَلِأَنَّ زَكَاةَ الْعَيْنِ تَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ وَتِلْكَ بِالْقِيَمَةِ فَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ كَالْمَرْهُومِ إِذَا جَنَى شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ) فَالْقَدِيمُ أَنَّهَا لَا تَجِبُ وَكَذَا قَوْلُ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ وَلِهَذَا لَا يَكْفُرُ جَاذِبُهَا كَمَا قَالَ ز ي شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: لَا تَجْمَعُ الزَّكَاةَانِ) أَيُّ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِلَّا فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ مِنْ جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا وَكَمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ فِطْرَةِ رَقِيقِ التَّجَارَةِ مَعَ زَكَاةِهَا.

ا هـ.

ا ط ف (قَوْلُهُ: فَلَوْ كَانَ مَعَ مَا فِيهِ الْخ) هُوَ قَسِيمُ قَوْلِهِ أَوَّلًا وَلَوْ كَانَ مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ الْخ بِرُمَاقٍ وَهُوَ تَقْيِيدُ فَرَكَاةِ الْعَيْنِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ مَا فِيهِ زَكَاةُ الْعَيْنِ مَا لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ. (قَوْلُهُ: فَبَدَا قَبْلَ حَوْلِهِ صَلاَحُ ثَمَرِهِ) هَذَا فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ وَخَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يَبْدُ صَلاَحُ مَا ذُكِرَ قَبْلَ الْحَوْلِ فَيَجِبُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ أَنْ يَقُومَ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ وَيُخْرَجَ زَكَاةُ الْقِيَمَةِ فَإِنْ بَدَا صَلاَحُ الثَّمَرِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ وَلَوْ بِمُدَّةٍ قَلِيلَةٍ وَجِبَتْ زَكَاةُهَا أَيْضًا وَهَذَا مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ زَكَاةَانِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ قَبْلَ وَقَدْ عَلِمَ الْخ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ لَا يَجْتَمِعَانِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْإِجْتِمَاعُ هُنَا مِنْ جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَغْنَى زَكَاةَ التَّجَارَةِ وَزَكَاةَ الْعَيْنِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَم فَلَمَّا اخْتَلَفَ الْوَقْتُ وَالْجِهَةُ نَزَلَ مَنْزِلَةُ مَالَيْنِ كَمَا قَالَهُ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: مَعَ تَقْدِيمِ زَكَاةِ الْعَيْنِ عَنِ الثَّمَرِ) أَيُّ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا وَلَا يَدْخُلُ فِي التَّقْوِيمِ مَعَ الشَّجَرِ حِينَئِذٍ فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا دَخَلَ فِي التَّقْوِيمِ شَبَشِيرِيٍّ وَاج عَلَى التَّحْرِيرِ.

(قَوْلُهُ: عَنِ الثَّمَرِ)، ثُمَّ إِنْ نَوَى بِهِ التَّجَارَةَ أَيْضًا ابْتَدَى حَوْلَهَا لَهَا مِنْ وَقْتِ الْجَذَاذِ، ثُمَّ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ يَضُمُّ لِلشَّجَرِ فِي التَّقْوِيمِ لَا فِي الْحَوْلِ لِاخْتِلَافِهِ فِي ابْتِدَائِهِ ق ل عَلَى التَّحْرِيرِ. وَقَوْلُهُ: فِي التَّقْوِيمِ أَيُّ وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ وَحْدَهُ لَا يُسَاوِي نَصَابًا فَيَضُمُّ لِلشَّجَرِ فِي التَّقْوِيمِ لِيَعْرِفَ قَدْرَ مَا يَخْصُهُ مِنَ الزَّكَاةِ تَأْمَلْ.

(فَلَوْ سَبَقَ حَوْلُ) زَكَاةِ (التَّجَارَةِ) حَوْلَ زَكَاةِ الْعَيْنِ كَأَنِ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سَنَةِ أَشْهُرٍ نَصَابًا سَائِمَةً أَوْ اشْتَرَى بِهِ مَعْلُوقَةً لِلتَّجَارَةِ ثُمَّ أَسَامَهَا بَعْدَ سَنَةِ أَشْهُرٍ (زَكَاةَا) أَيُّ التَّجَارَةِ أَيُّ مَالِهَا لِتَمَامِ حَوْلِهَا وَلَوْلَا يَبْطُلُ بَعْضُ حَوْلِهَا (وَأَفْتَحَ) مِنْ تَمَامِهِ (حَوْلًا لِرِزْقِ الْعَيْنِ أَبَدًا) فَتَجِبُ فِي بَقِيَّةِ الْأَحْوَالِ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: فَلَوْ سَبَقَ حَوْلُ التَّجَارَةِ الْخ) تَقْيِيدُ لِقَوْلِهِ أَوْ نَصَابُهَا فَرَكَاةُ الْعَيْنِ أَيُّ مَا لَمْ يَسْبِقْ حَوْلُ التَّجَارَةِ لَكِنَّ التَّقْيِيدَ بِالنَّظَرِ لِلْعَامِ الْأَوَّلِ فَقَطْ تَأْمَلْ.

(قَوْلُهُ: وَلَوْلَا يَبْطُلُ بَعْضُ حَوْلِهَا) إِبْطَاثُ الْوَاوِ هُنَا يُفِيدُ أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا لِلْعِلَّةِ وَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ

هِيَ بِمَعْنَى عِنْدَ فَالصَّوَابُ حَذَفُ الْوَاوِ كَمَا فِي التَّخْفَةِ وَلَعَلَّهَا زَائِدَةٌ مِنَ النَّاسِخِ رَشِيدِي.  
(قَوْلُهُ: وَافْتَتَحَ حَوْلًا الْخ) أَيِ وَمَا مَضَى مِنَ السَّوْمِ فِي بَقِيَّةِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ حَجَّ أَيِ فَحَوْلُ السَّوْمِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ حَوْلِ التَّجَارَةِ ح ل

(وَزَكَاةُ مَالِ قِرَاضٍ عَلَى مَالِكِهِ) وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ رِنَجٌ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ إِذِ الْعَامِلُ إِنَّمَا يَمْلِكُ حِصَّتَهُ بِالْقِسْمَةِ لَا بِالظُّهُورِ كَمَا أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْجَعَالَةِ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بِفَرَاغِهِ مِنَ الْعَمَلِ (فَإِنْ أَخْرَجَهَا) مِنْ غَيْرِهِ فَذَكَ أَوْ (مِنْهُ حُسِبَتْ مِنَ الرِّجْحِ) كَالْمُؤْنِ الَّتِي تَلْزَمُ الْمَالَ مِنْ أَجْرَةِ الدَّلَالِ وَالْكَيْالِ وَغَيْرِهِمَا.  
الشرح

(قَوْلُهُ: عَلَى مَالِكِهِ) أَيِ هُوَ الْمُطَالِبُ بِهَا وَحَدَهُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ أَوْ غَيْرِهِ بِدَلِيلِ كَلَامِهِ بَعْدَ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِهَا عَلَيْهِ أَنَّهَا لَا تُحْسَبُ عَلَيْهِمَا إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْهُ كَمَا فِي شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ: فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ فَذَكَ) وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَامِلِ.  
(قَوْلُهُ: حُسِبَتْ مِنَ الرِّجْحِ) أَيِ عَلَيْهِمَا كَمَا قَالَهُ الْعَنَائِيُّ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْخُسْرَانِ وَقَالَ ق ل قَوْلُهُ: حُسِبَتْ مِنَ الرِّجْحِ إِنْ لَمْ يُصَرِّحَا بِالتَّوْزِيعِ وَإِلَّا عُمِلَ بِهِ.

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ) [ دَرْسٌ ] الْأَصْلُ فِي وَجُوبِهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ خَبَرُ ابْنِ عُمَرَ {قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ} وَخَبَرُ {أَبِي سَعِيدٍ} كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ فَلَا أَرَأَى أَنْ أَخْرِجَهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ مَا عِشْتُ} رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ  
الشرح

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ) هِيَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى أَحَدِ سَبَبِيهِ وَحَكْمُهَا جَبْرُ تَقْصِي الصَّوْمِ كَمَا يَجْبُرُ سُجُودُ السَّهْوِ تَقْصَانِ الصَّلَاةِ وَفُرِضَتْ فِي رَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ قَبْلَ الْعِيدِ بَيَوْمَيْنِ ح ف وَهَذَا الْبَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ أَطْرَافٍ: وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَقْتُ الْأَدَاءِ، أَيِ جَوَازُهُ وَهُوَ رَمَضَانُ، وَصِفَةُ الْمُؤَدِّي عَنْهُ، وَقَدْرُ الْمَخْرَجِ، وَجِنْسُهُ.

وَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ وَبَقِيَ سَادِسٌ وَهُوَ صِفَةُ الْمُؤَدِّي وَلَهَا خَمْسَةُ أَوقَاتٍ: وَقْتُ جَوَازٍ، وَقْتُ وَجُوبٍ، وَقْتُ فَضِيلَةٍ، وَقْتُ كَرَاهَةٍ، وَقْتُ حُرْمَةٍ، وَقْتُ الْجَوَازِ: أَوَّلُ الشَّهْرِ وَالْوُجُوبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَالْفَضِيلَةُ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْكَرَاهَةُ تَأْخِيرُهَا عَنْ صَلَاتِهِ إِلَّا لِعُذْرِ مَنْ أُنْتَظَرِ قَرِيبٍ أَوْ أَحْوَجَ وَالْحُرْمَةُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ.

ا هـ.

ا ط ف (قَوْلُهُ: الْأَصْلُ فِي وَجُوبِهَا) قَدَّمَ الدَّلِيلَ عَلَى الْمُدْعَى إِشَارَةً إِلَى أَنَّ وَجُوبَهَا مَعْلُومٌ لَا يَحْتَاجُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَا تَجِبُ بِهِ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ فَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَتِهِ الْخ ع ش وَلَا يُنَافِي حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُ ابْنِ اللَّبَّانِ بَعْدَمَ وَجُوبِهَا، لِأَنَّهُ غَلَطَ صَرِيحٌ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ لَكِنَّ صَرِيحَ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ فِيهَا خِلَافًا لِغَيْرِ ابْنِ اللَّبَّانِ وَيَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَادُّ مُنْكَرٌ فَلَا يَنْحَرِقُ بِهِ الْإِجْمَاعُ أَوْ يُرَادُ بِالْإِجْمَاعِ الْوَاقِعُ فِي عِبَارَةٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ كَيْجٍ لَا يَكْفُرُ جَاحِدُهَا وَزَكَاةُ الْفِطْرِ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ وَيُؤَيِّدُهُ

الْخَبَرُ الصَّحِيحُ {إِنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ} وَالْخَبَرُ الْحَسَنُ الْغَرِيبُ {صَوْمُ رَمَضَانَ مُتَعَلِّقٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَرْفَعُ إِلَّا بِرَكَاةِ الْفِطْرِ} وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنْ تَوَقُّفِ تَرْتُّبِ ثَوَابِهِ الْعَظِيمِ عَلَى إِخْرَاجِهَا بِالنَّسْبَةِ لِلْقَادِرِ عَلَيْهَا الْمُخَاطَبِ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ فَلَا يُنَافِي حُصُولَ أَصْلِ الثَّوَابِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي تَوَقُّفِ الثَّوَابِ عَلَى إِخْرَاجِهِ زَكَاةَ مُمُونِهِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ التَّوَقُّفُ عَلَى إِخْرَاجِهَا، وَوُجُوبُهَا عَلَى الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنَّ فِيهِ تَطْهِيرًا لَهُ أَيْضًا وَلَا يُعْلَقُ صَوْمُ الْمُؤْمِنِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ إِذَا لَمْ تُؤَدَّ عَنْهُ الْفِطْرَةُ إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّوْبَرِيُّ وَبِرَمَاوِيِّ وَقَرَّرَهُ ح ف (قَوْلُهُ: فَفَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ) أَيِ أَظْهَرَ فَرَضِيَّتَهَا أَوْ قَدَّرَهَا أَوْ أَوْجَبَهَا بِأَنْ فَوَضَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْوُجُوبَ إِلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى النَّاسِ أَيِ وَلَوْ كُفَّارًا إِذْ هَذَا هُوَ الْمُخْرَجُ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَهُوَ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِالْمُؤْمِرِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى كُلِّ حُرٍّ بِمَعْنَى عَنْ إِذْ هَذَا هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْهُ فَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَقَيِّدْ مَا قَبْلَهُ وَالْمَعْنَى فَفَرَضَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُؤَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ إلَخْ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهِ بَدَلًا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْقُصُورِ إِذْ لَا يُفِيدُ وَجُوبَهَا عَلَى الْكَافِرِ.

(قَوْلُهُ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا أَوْ حَالًا وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ لِكَوْنِهِمَا اللَّذَيْنِ كَانَا مَوْجُودَيْنِ فِي زَمَنِهِ إِذْ ذَلِكَ.

(قَوْلُهُ: عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ) عَلَى هُنَا بِمَعْنَى عَنْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو فُشَيْرٍ أَيِ عَنِّي، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ} فَانْتَبَتْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى سَيِّدِهِ.

ا هـ وَعَدَمَ تَأْوِيلِ عَلَى أَوَّلَى لِیُفِيدَ أَنَّهَا تَجِبُ أَوَّلًا عَلَى الْمُخْرَجِ عَنْهُ وَإِنْ تَحَمَّلَهَا عَنْهُ غَيْرُهُ م ر عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ (قَوْلُهُ: وَخَبَرُ أَبِي سَعِيدٍ) أَخْرَجَهُ عَنِ الْأَوَّلِ مَعَ عُمُومِهِ لِلتَّمْرِ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ نَصًّا عَلَى الْوُجُوبِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَامِّ تَأْخُرُهُ عَنِ الْخَاصِّ لِتَيَمُّمِ بِهِ الْفَائِدَةُ (قَوْلُهُ: كُنَّا نُخْرِجُ) أَيِ وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُسْتَدَلُّ بِهِ لِلْوُجُوبِ ع ش (قَوْلُهُ: إِذْ كَانَ فِينَا) أَيِ وَقَدْ كَانَ فِينَا (قَوْلُهُ: مِنْ طَعَامٍ) أَيِ بُرٍّ، لِأَنَّ الطَّعَامَ هُوَ الْبُرُّ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْحِجَازِ ا هـ بِرَمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ) أُعْطِرَضَ بِأَنَّ الْأَقِطَ مَوْزُونٌ لَا مَكِيلٌ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا جَمَدَ الْأَقِطُ وَصَارَ قِطْعًا صِغَارًا كَالْحِمَصِ مَثَلًا فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ مَكِيلٌ كَمَا قَرَّرَهُ ح ل

(تَجِبُ) زَكَاةُ الْفِطْرِ (بِأَوَّلِ لَيْلَةٍ وَآخِرِ مَا قَبْلَهُ) أَيِ بِإِذْرَاكَ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ مِنْ زِيَادَتِي وَأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ (عَلَى حُرٍّ وَمُبْعَضٍ بِقِسْطِهِ) مِنَ الْحُرِّيَّةِ بِقَيِّدِ زِدْنَاهُ بِقَوْلِي (حَيْثُ لَا مَهَابَاةَ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِكٍ بَعْضِهِ فَإِنْ كَانَتْ مَهَابَاةً اخْتَصَصَتْ الْفِطْرَةُ بِمَنْ وَقَعَ زَمَنُ وَجُوبِهَا فِي ثَوْبَتِهِ وَمَثَلُهُ فِي ذَلِكَ الرَّقِيقُ الْمُشْتَرَكُ وَخَرَجَ بِالْحُرِّ وَالْمُبْعَضِ الرَّقِيقُ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَاتَبِ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَفِطْرَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا سَيَأْتِي وَالْمُكَاتَبُ مِلْكُهُ ضَعِيفٌ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ عَنْهُ لِنُزُولِهِ مَعَهُ مَنْزِلَةَ الْأَجْنَبِيِّ (عَنْ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ) مِنْ نَفْسِهِ وَمِنْ غَيْرِهِ مِنْ زَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَرَقِيقٍ (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ وَجُوبِهَا وَإِنْ طَرَأَ مُسْقِطٌ لِلنَّفَقَةِ أَوْ غِييَّةٌ أَوْ غَضَبٌ سَوَاءٌ أَكَانَ الْمُخْرَجُ عَنْ غَيْرِهِ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا. وَوُجُوبُ فِطْرَةِ زَوْجَةِ الْكَافِرِ عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَتِي وَصُورَتُهُ أَنْ تُسَلِّمَ تَحْتَهُ وَيَدْخُلَ وَقَدْ وَقَعَ الْوُجُوبُ وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ

فَمَيَّ وَاجِبَةً عَلَيْهِ عَنْهَا لِأَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدِّي وَيَمَّا تَقَرَّرَ عِلْمُ أَنَّ  
الْفِطْرَةَ لَا تَجِبُ لِمَنْ حَدَثَ بَعْدَ الْوُجُوبِ كَوَلَدٍ وَرَقِيقٍ لِعَدَمِ وُجُودِهِ وَفَتْ الْوُجُوبِ وَأَنَّ الْكَافِرَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ  
فِطْرَةُ نَفْسِهِ لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلِأَنَّهَا طَهْرَةٌ وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا.  
نَعَمْ وَجُوبُ فِطْرَةِ الْمُرْتَدِّ وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُ مَوْفُوفٌ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ (لَا عَنْ حَلِيلَةِ أَبِيهِ) فَلَا تَلْزَمُهُ  
فِطْرَتُهَا وَإِنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهَا لِلزَّوْمِ الْإِعْفَافِ الْآتِي فِي بَابِهِ ؛ وَلِأَنَّ النَّفَقَةَ لَزِمَةُ لِلْأَبِ مَعَ إِعْسَارِهِ فَيَتَحَمَّلُهَا  
الْوَلَدُ بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرَ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا الْإِبْنُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ (وَلَا) عَنْ (رَقِيقٍ بَيْنَ مَالٍ  
وَمَسْجِدٍ وَرَقِيقٍ مَوْفُوفٍ) وَلَوْ عَلَى مُعَيَّنٍ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي

الشرح

(قَوْلُهُ: وَآخِرُ مَا قَبْلَهُ) هَذَا بَيَانٌ لِأَقَلِّ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ السَّبَبُ الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ فِي بَابِ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ أَنَّ  
السَّبَبَ الْأَوَّلَ رَمَضَانَ الصَّادِقُ بِكُلِّهِ وَيَبْعُضُهُ ع ش وَقَدَّمَ فِي الْمَثْنِ الْجُزْءَ الْآخِرَ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ يَتَحَقَّقُ بِهِ  
وَقَدَّمَ الشَّارِحُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ نَظَرًا لِلتَّرْتِيبِ الْخَارِجِيِّ (قَوْلُهُ: لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ) دَلِيلٌ لِقَوْلِ الْمَثْنِ تَجِبُ  
بِأَوَّلِ لَيْلَتِهِ وَلَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ إِدْرَاكُ الْجُزْءِ الثَّانِي إِلَّا بِإِدْرَاكِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ فَلَا يَقَالُ: لَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يَقْتَضِي  
تَوَقُّفَ الْوُجُوبِ عَلَى إِدْرَاكِ الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

وَأُجِيبَ أَيْضًا بِأَنَّ الْفِطْرَ يَسْتَلْزِمُ مُفْطِرًا مِنْهُ وَهُوَ رَمَضَانُ أَيْ فِي الْحَدِيثِ نَصٌّ عَلَى الْجُزْأَيْنِ قَالَ ع ش:  
وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ مَنْ أَدَّى فِطْرَةَ عَبْدِهِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ مَاتَ الْمُخْرَجُ فَانْتَقَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ وَجُوبُ الْإِخْرَاجِ عَلَيْهِمْ  
قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ م ر وَالْفَيْسُ اسْتِزْدَادُ مَا أَخْرَجَهُ الْمُورِثُ إِنْ عَلِمَ الْقَابِضُ أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعْجَلَةٌ  
وَكَمَوْتِهِ مَوْتُ الْعَبْدِ فَتُسْتَرَدُّ.

(قَوْلُهُ: عَلَى حُرٍّ وَمُبْعُضٍ) هَذَا بَيَانٌ لِلْمُخْرَجِ بِكُسْرِ الرَّاءِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا كَمَا سَيَأْتِي فِي  
كَلَامِهِ.

وَقَوْلُهُ: بِقِسْطِهِ أَيْ بِالنَّظَرِ لِنَفْسِهِ، وَأَمَّا فِطْرَةُ مَمُونِهِ فَتَجِبُ بِكَمَالِهَا كَالنَّفَقَةِ خِلَافًا لِلْخَطِيبِ حَيْثُ قَالَ  
بِوُجُوبِ الْقِسْطِ فِي مَمُونِهِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: لَا مُهَائِيَّةَ أَيْ مُنَاقِبَةً (قَوْلُهُ: رَمَنَ وَجُوبَهَا) لَوْ كَانَتْ الْمُهَائِيَّةُ  
بِحَيْثُ وَقَعَ جُزْءٌ مِنْ رَمَضَانَ فِي نَوْبَةِ الْأَوَّلِ وَأَوَّلُ جُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ فِي نَوْبَةِ الثَّانِي فَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ الْإِشْتِرَاكُ  
وَيُحْتَمَلُ أَنَّ تَجِبَ عَلَى الثَّانِي وَاعْتَمَدَ م ر هُنَا الْإِشْتِرَاكُ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يَكُونُ الْوُجُوبُ تَابِعًا لِلْمَالِكِ وَإِنَّمَا  
خُصَّ بِأَحَدِهِمَا عِنْدَ وُجُودِ الْجُزْأَيْنِ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا لِاسْتِقْلَالِهِ بِالتَّصَرُّفِ وَالْيَدِ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ فَاخْتَصَّ  
بِهِ الْوُجُوبُ، لِأَنَّهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ كَأَنَّهُ الْمَالِكُ وَحْدَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا وَقَعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا  
وَالْجُزْءُ الثَّانِي مُشْتَرَكًا بِأَنَّ عَادَ إِلَى الْإِشْتِرَاكِ وَعَدَمِ الْمُهَائِيَّةِ مَعَ أَوَّلِ شَوَالٍ سَمَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا يَجْرِي فِي  
الرَّقِيقِ الْمُشْتَرَكِ قَالَ الشُّرَامِلْسِيُّ: بَقِيَ لَوْ مَاتَ الْمُبْعُضُ قَبْلَ السَّيِّدِ بَعْدَ الْوُجُوبِ أَوْ مَاتَا مَعًا وَشَكَّكْنَا فِي  
الْمُهَائِيَّةِ وَعَدَمِهَا فَهَلْ يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِطْرَةُ كَامِلَةً أَوْ الْقِسْطُ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي، لِأَنَّا تَحَقَّقْنَا  
وُجُوبَ الْقِسْطِ وَشَكَّكْنَا فِي مُسْقِطِهِ وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ سَيِّدِهِ إِلَيْهِ أَوْ عَكْسُهُ هَذَا كُلُّهُ إِنْ عَلِمَ قَدْرَ الرِّقِّ  
وَالْحُرِّيَّةِ فَإِنْ جَهَلَ ذَلِكَ فَلَا اقْرَبُ الْمُنَاصَفَةَ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ بِرُمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: الرَّقِيقُ) أَيْ وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً، وَقَوْلُهُ: وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ عَنْهُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لِسَيِّدِهِ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُ فِطْرَتَهُ  
بِرُمَاوِيٍّ.

(قوله: منزلة الأجنبي) هذا إذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ من التعليل أما الكتابة الفاسدة فيجب على سيده فطرته فيها جزماً ونفقته على نفسه نظراً إلى أنه كالمستقل في الجملة برماوي (قوله: عن مسلم يموئه) بيان للمخرج عنه وقوله: أولاً على حريتان للمخرج والضمير المستتر في يموئه عائداً على المذكور من الحر والمبعض، والبارز عائداً على المسلم فالصفة جرت على غير من هي له فكان عليه الإنزاع بأن يقول يموئانه (قوله: ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم له في التيمم لأجل قوله بعد من روجة إلخ وهل يثاب المؤدى عنه أو لا فيه نظر والأقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الأضحية من أن ثواب الأضحية للمضحي ويسقط بفعله الطلب عن أهل البيت ولو أخرج المؤدى عنه أجراً وسقط الوجوب عن المؤدى وليس للزوجة مطالبة زوجها بإخراج فطرته كما في المجموع فإن كان غائباً فلها الافتراض عليه لنفقته دون فطرته لنصرها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب بإخراجها قاله في البحر، وكذا الحكم في الأب العاجز كما في شرح م ر.

وقوله: وليس للزوجة مطالبة زوجها إلخ وذلك، لأنها إن كانت حالة فالمحيل لا يطالب وإن كانت صمناً فالمضمنون عنه لا يطالب انتهى.

وقال الإسنوي: إن أريد منع المطالبة بالمبادرة أو الدفع إليها فمسلم وإن أريد المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع فممنوع، لأن أقل مراتبه أمر بمعروف أو نهى عن منكر انتهى وأقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بأن لها المطالبة لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد. ا هـ.

ع ش على م ر (قوله: من روجة) ولو رجعية أو بائناً حاملاً وأما الناشئة فلا تجب فطرته فإن الشور يسقط الفطرة كما يسقط النفقة وعبارة شرح م ر أما من لا تجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرته إلا المكاتب كتابة فاسدة وإلا الزوجة التي حيل بينها وبين زوجها كأن وطئت بشبهة واعتدت لها فتجب عليه فطرته دون نفقتها انتهى.

وتجب فطرة خادم الزوجة إن كان مملوكاً له أو لها دون الحر المستأجر بالذراهم وحدها أو مع المؤنة ومثله من خدم بالنفقة المقدرة فإن كانت غير مقدرة وجبت فطرته إلا إن كانت امرأة مروجة بغني فتجب فطرته على ذلك الزوج كما ذكره العلامة الحلبي وقوله: دون الحر المستأجر أي ولو إجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصر وقراها من استئجار شخص لرعي دوابه مثلاً بشيء معين فإنه لا فطرة له لكونه موجراً إجارة إما صحيحة أو فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو الكسوة غير المقدرة فتجب فطرته كخادم الزوجة كما في ع ش على م ر (قوله: وقريب) المراد به الأصل وإن علا والفرع وإن سفل

ح ف (قوله: ورقيق) فلو بيع مع الغروب فلا زكاة عنه على أحد ولو وقع الجزاء في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أو في خيار أحدهما فعليه وإن لم يتم له الملك ا هـ برماوي.

(قوله: وإن طراً) أي بعد الوجوب أي فلا يكون مانعاً، وقوله: مسقط كنشور الزوجة أو موت لها أو لنحو قريب أو طلاق لها أو عتق أو استغناء قريبه ا هـ.

ا ط ف (قوله: أو غيبة) أي للقريب كما قاله الشوبري وقال ح ل و ع ش: أي للمال وفيه أنه لا يناسب ما تحن فيه، لأن محله زكاة المال فتأمل ويمكن تصويره هنا بغيبة المال الذي يزكي منه (قوله: أو

غَضَبٌ) أَيِ لِلرَّقِيقِ وَالْمَالِ، وَقَوْلُهُ: سَوَاءٌ أَكَانَ الْمُخْرَجُ عَنْ غَيْرِهِ إلخ...

الأولى تَقْدِيمُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ عَلَى حُرٍّ وَمُبْعُضٍ إِذْ هَذَا تَعْمِيمٌ فِي الْمُخْرَجِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْمُخْرَجِ عَنْهُ.  
(قَوْلُهُ: أَمْ كَافِرًا) أَيِ فَيُخْرَجُ وَيَنْوِي هُوَ لَا الْمُخْرَجُ عَنْهُ، لِأَنَّ نِيَّةَ الْكَافِرِ لِلتَّمْيِيزِ، وَالنِّيَّةُ الَّتِي لَا تَصِحُّ مِنْهُ نِيَّةُ الْعِبَادَةِ كَمَا قَالَهُ م ر (قَوْلُهُ: وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ) لِيُجُوبَ النَّفَقَةَ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ التَّخَلُّفِ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَسْتَمِرَّ عَلَى كُفْرِهِ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَإِلَّا فَيَتَبَيَّنُ فُرْقَتُهَا مِنْ حِينَ الْإِسْلَامِ فَلَا زَوْجِيَّةَ وَلَا وَجُوبَ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْفِطْرَةَ عَلَيْهَا كَمَا فِي الشَّوَبَرِيِّ (قَوْلُهُ:، لِأَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ) أَيِ وَلَوْ غَيْرَ مُكَافٍ وَلَا يَفْدَحُ فِي ذَلِكَ عَدَمَ تَوْجِيهِ صِحَّةِ الْخِطَابِ إِلَيْهِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ هُنَا م ر أَيِ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَيِ فَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ غَيْرَ الْمُكَافِ لَا يُخَاطَبُ أَيِ خِطَابَ اسْتِقْرَارٍ.

وَأَجَابَ سَمَ بِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَافِ يُخَاطَبُ خِطَابَ الْإِزَامِ لِإِمَامِهِ لَا خِطَابَ تَكْلِيفٍ أَيِ فَهُوَ مُخَاطَبٌ هُنَا خِطَابَ شَغْلِ الذِّمَّةِ بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُخْرَجْ مِنْ تَلَزُّمِهِ مُؤَنَّثُهُ ح ف وَشَوَبَرِيٌّ.

(قَوْلُهُ: ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدَّى) أَيِ بِطَرِيقِ الْحَوَالَةِ لَا بِطَرِيقِ الضَّمَانِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ جَوَازُ إِخْرَاجِ الْمُتَحَمِّلِ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُتَحَمِّلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ نَظَرًا لِكُونِهَا طَهْرَةً لَهُ قَالَهُ شَيْخُنَا وَيَنْبَنِي عَلَى كُونِهَا بِطَرِيقِ الْحَوَالَةِ لَا بِطَرِيقِ الضَّمَانِ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ أَعْسَرَ وَزَوَّجَتْهُ مُوسِرَةً فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهَا وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي وَجِبَتْ عَلَيْهَا.

(قَوْلُهُ: وَيَمَّا تَقَرَّرَ) أَيِ وَهُوَ إِذْ رَأَى الْحُزْنَ.

(قَوْلُهُ: لِعَدَمِ وُجُودِهِ وَقَتِ الْوُجُوبِ) يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ كَعَبْرَةٍ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بَعْضُ الْجَنِينِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَبَاقِيهِ بَعْدَهُ لَمْ تَجِبْ، لِأَنَّهُ جَنِينٌ مَا لَمْ يَتِمَّ انْفِصَالُهُ م ر وَقَالَ سَم: وَيَنْبَغِي أَنَّ مِثْلَ الْبُعْدِيَّةِ الْمَعِيَّةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكِ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ا ه (قَوْلُهُ: وَأَنَّ الْكَافِرَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ نَفْسِهِ) أَيِ إِخْرَاجُهَا أَيِ لَا يُطَالَبُ بِهَا وَلَا يُجْزئُهُ إِخْرَاجُهَا فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا قَالَ ذَلِكَ فِي زَكَاةِ الْمَالِ ح ل وَعِبَارَةٌ م ر وَالْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ مُطَالَبَتِهِ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَإِلَّا فَهُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ ا ه فَلَوْ خَالَفَ وَأَخْرَجَهَا هَلْ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ، لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالْفُرُوعِ وَكَانَ مُتِمِّكًا مِنْ صِحَّةِ إِخْرَاجِهَا بِأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ أَوَّلًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَنَقَلَ بِالْدَّرْسِ عَنْ حَجِّ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِي وَفِيهِ وَفَقَّةٌ وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَرَادَ إِخْرَاجَهَا عَمَّا مَضَى لَهُ فِي الْكُفْرِ فَقِيَاسٌ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ قَضَائِهِ لِمَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَنِ الْكُفْرِ عَدَمُ صِحَّةِ أَدَائِهِ هُنَا فَلَا يَقَعُ مَا آدَاهُ فَرَضًا وَلَا نَفْلًا وَقَدْ يُقَالُ تَطَوُّعًا وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ لَا فَرَضُهَا وَلَا نَفْلُهَا فَلَمْ يَصِحَّ مَا فَعَلَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ عَمَّا فَاتَهُ فِي زَمَنِ الْكُفْرِ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فِي زَمَنِ الْكُفْرِ فِي الْجُمْلَةِ إِذْ يُعْتَدُّ بِصَدَقَةِ النَّطَوُّعِ مِنْهُ ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: نَعَمْ وَجُوبُ فِطْرَةِ الْمُزْنَدِ) مِنْ حُرٍّ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤَنَّثُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُزْنَدٍ مُؤَفَّوفٍ أَيِ وَجُوبُ الْإِخْرَاجِ عَلَيْهِ مُؤَفَّوفٌ لَا الْوُجُوبُ فَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ تَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يُطَالَبُ بِالْإِخْرَاجِ وَقَاءَ بِذِمَّتِهِ وَأَمَّا الْمُزْنَدُ فَيُطَالَبُ بِالْإِخْرَاجِ لِأَنَّهُ يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ ح ل (قَوْلُهُ: مُؤَفَّوفٌ) أَيِ وَقَفَ تَبَيَّنَ لَا وَقَفَ وَجُوبٌ وَيُجْزئُهُ الْإِخْرَاجُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا يَأْتِي أَوَّلَ الْبَابِ الْآتِي ع ش وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ: مُؤَفَّوفٌ فَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ تَبَيَّنَ بَقَاءُ مِلْكِهِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ وَعَنْهُ وَإِلَّا فَلَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا وَلَوْ أَخْرَجَهَا

حَالَ رِدَّتِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ تَبَيَّنَ إِجْرَاؤُهَا وَإِلَّا تَبَيَّنَ عَدَمُ إِجْرَائِهَا وَالْكَلَامُ فِي الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ حَالَ الرَّدَّةِ وَأَمَّا الَّتِي وَجِبَتْ قَبْلَ الرَّدَّةِ فَيَجِبُ إِخْرَاجُهَا مُطْلَقًا، لِأَنَّهَا دَيْنٌ عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: لَا عَنْ حَلِيلَةِ أَبِيهِ) هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ طَرِدِ قَاعِدَةٍ فُهِمَتْ مِمَّا مَرَّ وَهِيَ كُلُّ مَنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ وَجِبَتْ فِطْرَتُهُ وَيُسْتَنْتَنَى مِنْ عَكْسِهَا الْمُكَاتَبُ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَتَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِطْرَتُهُ دُونَ نَفَقَتِهِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا. (قَوْلُهُ: أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا الْإِبْنُ الْإِلْحُ) أَيُّ لَشُمُولِهِ الْمُسْتَوْلَدَةَ وَشُمُولِ الْفَرْعِ لِلْبِنْتِ وَابْنِ الْإِبْنِ ع ش (وَسُنَّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ عِيدٍ) بِأَنْ تُخْرَجَ قَبْلَهَا فِي يَوْمِهِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ وَتُعْبَرِي بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ وَيُسَنُّ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ الصَّادِقِ بِإِخْرَاجِهَا مَعَ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَتُعْبَرُهُمْ بِالصَّلَاةِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ فِعْلِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ فَإِنْ أُخِّرَتْ سُنُّ الْأَدَاءِ أَوَّلَ النَّهَارِ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ وَأَمَّا تَعْجِيلُهَا قَبْلَ وَقْتِ وَجُوبِهَا فَسَيِّئَاتِي فِي الْبَابِ الْآتِي

الشرح

(قَوْلُهُ: قَبْلَ صَلَاةِ عِيدٍ) لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ وَصَلَاةُ الْعِيدِ فِي جَمَاعَةٍ فَهَلْ يُقَدِّمُ الْأَوَّلَ أَوِ الثَّانِي؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَبْعُدُ الثَّانِي مَا لَمْ تَشْتَدَّ حَاجَةُ الْفُقَرَاءِ فَيُقَدِّمُ الْأَوَّلَ ع ش (قَوْلُهُ: بِأَنْ تُخْرَجَ قَبْلَهَا فِي يَوْمِهِ) أَحْوَجُهُ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ إِيهَامُ الْمُنَى أَنَّهُ يُسَنُّ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْغُرُوبِ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ سَنَّ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْغُرُوبِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ سَنُّ الْمُبَادَرَةِ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَّا أَنْ هَذَا خَالَفَتْ نَظَائِرُهَا نَظَرًا لِحُكْمَتِهَا وَهُوَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِهَا يَوْمَ الْعِيدِ بِإِلْيَ ط ف وَالْحَقُّ الْخَوَارِزْمِيُّ كَشَّيْخِهِ الْبَغَوِيُّ لَيْلَةَ الْعِيدِ بِيَوْمِهِ، وَوَجْهُهُ بِأَنَّ الْفُقَرَاءَ يَهَيِّئُونَهَا لِعِدَائِهِمْ فَلَا يَتَأَخَّرُ أَكْلُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ كَمَا فِي ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: فِي يَوْمِهِ) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ إِخْرَاجِهَا لَيْلًا لَكِنْ لَوْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ فَقَدْ سَلَفَ أَنَّ الْعِيدَ يُصَلَّى مِنَ الْعِدِّ آدَاءً فَهَلْ يُقَالُ بِاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِ الْفِطْرِ أَوِ الْمُبَادَرَةِ أَوَّلًا. الظَّاهِرُ الثَّانِي بِرِمَاوِي.

(قَوْلُهُ: أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ) لَا حُجَّةَ فِيهِ لِإِجَابِ الْإِخْرَاجِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ صِيعَةً أَمَرَ مُحْتَمِلَةً لِلِاسْتِحْبَابِ كَاحْتِمَالِهَا لِلِإِجَابِ وَلَيْسَتْ ظَاهِرَةً فِي أَحَدِهِمَا بِخِلَافِ صِيعَةٍ أَفْعَلُ فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي الْوُجُوبِ فَلَمَّا وَرَدَ بِصِيعَةٍ أَمَرَ اقْتَصَرْنَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ أَيُّ اسْتِحْبَابِ إِخْرَاجِهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَالزِّيَادَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ) أَيُّ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَبَعْدَ الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ ح ل (وَحَرَّمَ تَأْخِيرَهُ عَنْ يَوْمِهِ) أَيُّ يَوْمِ الْعِيدِ بِلَا غَدْرٍ كَغَيْبَةِ مَالِهِ أَوِ الْمُسْتَحَقِّينَ، لِأَنَّ الْقَصْدَ إِغْنَاؤَهُمْ عَنِ

الطلب فيه

الشرح

(قَوْلُهُ: وَحَرَّمَ تَأْخِيرَهُ) أَيُّ الْإِخْرَاجِ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَقْرِ إِنْ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ بِخِلَافِ التَّأْخِيرِ نَاسِيًا وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْدَارِ التَّأْخِيرُ لِنَحْوِ قَرِيبٍ ح ل (قَوْلُهُ: كَغَيْبَةِ مَالِهِ) أَيُّ فِي دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لِأَنَّ غَيْبَتَهُ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ تَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ أَيُّ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَرَدَّهُ ع ش عَلَى م ر بِأَنَّهَا تَمْنَعُ وَجُوبَ الْإِخْرَاجِ لَا أَصْلَ الْوُجُوبِ فَرَاغَهُ، وَقَوْلُهُ: أَوِ الْمُسْتَحَقِّينَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ فِي مَحَلٍّ يَحْرُمُ نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ح ل.

(قوله: لَأَنَّ الْقَصْدَ إِغْنَاؤُهُمْ إِنْخ) أَي لِكُونِهِ يَوْمَ سُرُورٍ فَمَنْ أَخْرَهَا عَنْهُ أَثَمَ وَقَضَىٰ وَجُوبًا فَوْرًا إِنْ أَخْرَهَا بِلاَ عُدْرِ خِلَافًا لِلرَّزْكَشِيِّ كَالْأَذْرَعِيِّ حَيْثُ اعْتَمَدَا وَجُوبَ الْفَوْرِيَّةِ مُطْلَقًا نَظَرًا إِلَى تَعَلُّقِ الْأَدْمِيِّ بِهَا وَفَارَقَتْ زَكَاةَ الْمَالِ فَإِنَّهَا وَإِنْ أُخْرِثَتْ عَنْ وَقْتِ التَّمَكُّنِ تَكُونُ أَدَاءً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنَّ هَذِهِ مُؤَقَّتَةٌ بِرَمَنْ مَحْدُودٍ كَالصَّلَاةِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر

(وَلَا فِطْرَةَ عَلَى مُعْسِرٍ) وَقَتِ الْوُجُوبِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَمُونِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ (و) عَنْ (مَا يَلِيقُ بِهِمَا مِنْ مَسْكَنِ وَمَلْبَسٍ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُهَا ابْتِدَاءً وَعَنْ دِينِهِ) وَلَوْ مُوجِبًا وَإِنْ رَضِيَ صَاحِبُهُ بِالتَّأْخِيرِ (مَا يُخْرِجُهُ) فِي الْفِطْرَةِ بِخِلَافِ مَنْ فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ وَخَرَجَ بِالْبَلَاثِقِ بِهِمَا مِمَّا ذَكَرَ غَيْرُهُ فَلَوْ كَانَ نَفِيسًا يُمَكِّنُ إِبْدَالَهُ بِبَلَاثِقٍ بِهِمَا وَيُخْرِجُ النَّقَاوَتِ لَزِمَهُ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْحَجِّ وَبِالْإِبْتِدَاءِ مَا لَوْ تَبَيَّنَتِ الْفِطْرَةُ فِي ذِمَّةِ إِنْسَانٍ فَإِنَّهُ يُبَاعُ فِيهَا مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ لَا مَلْبَسُهُ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ التَّحَقَّتْ بِالذُّيُونِ، وَقَوْلِي مَا يَلِيقُ بِهِمَا مَعَ ذِكْرِ الْمَلْبَسِ وَالتَّقْيِيدِ بِالْحَاجَةِ فِي الْمَسْكَنِ وَذِكْرِ الْإِبْتِدَاءِ وَالذِّينِ مِنْ زِيَادَتِي وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى مَسْأَلَةِ الدِّينِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمُعْتَمَدُ فِيهِ مَا قُلْنَا وَبِهِ جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي نُكْتِهِ وَنَقَلَهُ عَنْ الْأَصْحَابِ وَالْمُرَادُ بِحَاجَةِ الْخَادِمِ أَنْ يَحْتَاجَهُ لِخِدْمَتِهِ أَوْ خِدْمَةِ مَمُونِهِ لَا لِعَمَلِهِ فِي أَرْضِهِ أَوْ مَاشِيَتِهِ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ

الشَّرْحُ

(قوله: وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ) وَلَوْ بِالْحَظَةِ لَكِنْ يُسْنُ لَهُ إِذَا أَيْسَرَ قَبْلَ فَوَاتِ يَوْمِ الْعِيدِ الْإِخْرَاجُ شَرْحُ م ر (قوله: مَنْ لَمْ يَفْضَلْ) بِضَمِّ الضَّادِ وَفَتْحِهَا شَرْحُ م ر مِنْ بَابِ نَصَرَ وَفَهُمْ مُخْتَارٌ (قوله: عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَمُونِهِ) هَلَّا قَالَ عَنْ قُوْتِ مَمُونِهِ أَيِ مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا مُفَضِّلِي الْأَنَامِ قَالَ: لَمْ يَكْتَفِ بِمَمُونِهِ الْأَخْصَرَ كَمَا سَبَقَ لِأَجْلِ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَعَنْ دِينِهِ، لِأَنَّ الْفَضْلَ عَنْ دَيْنِ نَفْسِهِ لَا عَنْ دَيْنِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَمُونِ وَأَيْضًا لِأَجْلِ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ وَمَا يَلِيقُ بِهِمَا لِأَنَّ فِي الْإِفْرَادِ إِلَيْهِمَا وَهُوَ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الْمُخْرِجِ شَوْبَرِيٍّ.

(قوله: يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ) ظَرَفَ لِقُوْتِهِ وَقُوْتِ مَمُونِهِ قَالَ ع ش عَلَى م ر: وَلَيْسَ مِنَ الْفَاضِلِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ تَهْنِئَةٍ مَا أُعْتِيدَ لِلْعِيدِ مِنَ الْكَعْكِ وَالتَّقْلِ وَتَحْوِيهِمَا فَوْجُودُ مَا زَادَ مِنْهُ عَلَى يَوْمِ الْعِيدِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَهَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بَعْدَ وَقْتِ الْغُرُوبِ غَيْرُ وَاحِدٍ لِرَزَاةِ الْفِطْرِ وَإِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ لِمَا قِيلَ فِي كِتَابِ النَّفَقَاتِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الرَّوْحِ تَهْنِئَةٌ مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ مِنْ ذَلِكَ لِرُوحَتِهِ وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ وَكَالْقُوْتِ مَا أُعْتِيدَ مِنْ نَحْوِ سَمَكٍ وَكَعْكِ وَتَقْلٍ وَغَيْرِهِمَا وَلَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَيَقْدَمُ ذَلِكَ عَلَى الرِّزَاةِ (قوله: وَمَا يَلِيقُ بِهِمَا) أَيِ بِهِ وَبِمَمُونِهِ وَأُورِدَ هُنَا إِشْكَالٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى الدِّينِ حَاصِلُهُ أَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى الدِّينِ وَالدِّينُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ فَيَجِبُ أَنْ تَقْدَّمَ هِيَ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ الْمَقْدَّمَ عَلَى الْمَقْدَمِ مُقَدَّمٌ أَيِ وَقَدْ قُلْنَا إِنَّهُمَا مُقَدَّمَانِ عَلَيْهَا هَذَا خُلْفٌ.

وَأَقُولُ: يُجَابُ عَنْهُ بِاخْتِلَافِ جِهَةِ التَّقْدِيمِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِتَقْدِيمِهَا عَلَى الدِّينِ أَنَّهَا تُخْرِجُ وَيُؤَخَّرُ إِخْرَاجُهُ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالْمُرَادُ بِتَقْدِيمِهَا عَلَى الْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ لَوْ قِيلَ بِهِ أَنَّهُمَا لَا يُتْرَكَانِ بَأَنْ يُبَاعَا فِيهَا وَتَبْقَى هِيَ بِأَنْ تَلَزَمَ وَتُخْرِجَ مِنْ تَمَنِّيهِمَا فَلْيُتَأَمَّلْ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَحَدَ التَّقْدِيمَيْنِ بِمَعْنَى تَأْخِيرِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ مَعَ بَقَائِهِ وَالتَّقْدِيمُ الْآخَرُ بِمَعْنَى تَرْكِ

أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْكُلِّيَّةِ وَالْتَّقْدِيمِ عَلَى الدِّينِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ وَتَقْدِيمِ الدِّينِ عَلَيْهِمَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي فَلَا يَلْزَمُ مِنْ  
اعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا اعْتِبَارُ الْآخَرِ سَمِ ع ش.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ عَدَمُ اتِّحَادِ الْحَدِّ الْوَسْطِ وَفِي ق ل وَيُرَدُّ الْإِشْكَالُ بِأَنَّ بَيْعَهُمَا فِي الدِّينِ لِتَفْرِيعِ ذِمَّةِ  
مَشْغُولَةٍ إِذْ الدِّينُ ثَابِتٌ قَبْلُ، وَفِي بَيْعِهِمَا هُنَا شَغْلُ ذِمَّةٍ فَارِغَةٍ فَهُوَ كَالْإِزَامَةِ بِالْكَسْبِ لَوْجُوبِهَا وَهُوَ بَاطِلٌ إِذْ  
تَحْصِيلُ سَبَبِ الْوُجُودِ لَا يَجِبُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ا هـ.

(قَوْلُهُ: مِنْ مَسْكِنٍ) يَفْتَحُ الْكَافَ وَكَسَرَهَا أَيِ وَلَوْ مُسْتَأْجِرًا لَهُ مُدَّةً طَوِيلَةً ثُمَّ الْأَجْرَةُ إِنْ كَانَ دَفَعَهَا لِلْمُوجِّرِ  
أَوْ اسْتَأْجَرَ بِعَيْنِهَا فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهَا فَهُوَ مُعْسِرٌ وَإِنْ كَانَتْ فِي ذِمَّتِهِ فَهِيَ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَهُوَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ  
عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَالْمَنْفَعَةِ وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً بَقِيَّةَ الْمُدَّةِ لَا يُكَلِّفُ نَقْلَهَا عَنْ مَلِكِهِ بِعَوَضٍ كَالْمَسْكَنِ لِاحْتِيَاجِهِ  
لَهَا ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: يَحْتَاجُهَا) صِفَةً لِلثَّلَاثَةِ وَهَلَّا قَالَ يَحْتَاجَانِهَا أَيِ هُوَ وَمَمُونُهُ وَقَدْ يُقَالُ رَاعَى  
الِاخْتِصَارَ شَوْبَرِيٌّ قَالَ شَيْخُنَا وَيَكُونُ فِي يَحْتَاجُ ضَمِيرٌ يَشْمَلُهُ وَمَمُونُهُ أَيِ يَحْتَاجُهَا كُلُّ مِنْهُ وَمَمُونُهُ  
وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَحْتَاجُهَا مُطْلَقًا لَا فِي خُصُوصِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ كَالْقُوتِ بِذَلِكَ أَنَّهُ قَيَّدَ بِذَلِكَ فِي الْقُوتِ وَأُطْلِقَ فِيمَا  
بَعْدَهُ كَمَا فِي ح ل

وَأَنْحَطَّ عَلَيْهِ كَلَامُ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: ابْتِدَاءً) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْيِ أَيِ لَمْ يَفْضَلْ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهُ  
بِالْمَسْكَنِ وَمَا بَعْدَهُ وَالْمَعْنَى انْتَقَى الْفَضْلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَيِ أَوَّلِ الْوُجُوبِ أَيِ انْتَقَى زِيَادَةُ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ  
الْمَذْكُورَاتِ وَقَدْ الْوُجُوبِ فَيُخْرِجُ بِهِ دَوَامَ الْوُجُوبِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ جَمِيعُ ذَلِكَ بَلْ بَعْضُهُ وَهُوَ الْمَلْبَسُ، وَأَمَّا  
مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهُ بِالْقُوتِ فَلَا يَنْقُذُ بِالْإِبْتِدَاءِ بَلْ يَبْقَى لَهُ قُوتُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مُطْلَقًا وَعِبَارَةُ م ر وَبُشْتَرَطُ فِيمَا  
يُؤَدِّيهِ فِي الْفِطْرَةِ كَوْنُهُ فَاضِلًا ابْتِدَاءً عَمَّا يَلِيْقُ الْخُ (قَوْلُهُ: وَعَنْ دَيْنِهِ) ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ  
كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنْ دَيْنِهِ م ر وَ ع ش لِقَوْلِهِ بَعْدُ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَجُوبُهَا فَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا يُنَافِي كَلَامَهُ بَعْدُ  
إِلَّا أَنْ يَخُصَّ مَا يَأْتِي بِرُكَاةِ الْمَالِ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ رَضِيَ صَاحِبُهُ بِالتَّأْخِيرِ) هَذِهِ غَايَةٌ ثَانِيَّةٌ فِي أَصْلِ الْمُدَّعَى وَهِيَ تَنَاسُبُ الدِّينِ الْحَالِّ أَيِ وَلَوْ  
رَضِيَ صَاحِبُ الدِّينِ الْحَالِّ بِتَأْخِيرِ قَبْضِهِ فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُعَبَّرَ بَلَوْ، لِأَنَّ تَعْبِيرَهُ بِإِنْ يُوْهِمُ أَنَّهَا غَايَةٌ فِي  
الْغَايَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى (قَوْلُهُ: مَا يُخْرِجُهُ) فَاعِلٌ يَفْضَلُ (قَوْلُهُ: كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ) مُعْتَمِدٌ (قَوْلُهُ:  
مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ) وَلَوْ لَا تَقِينِ وَقَوْلُهُ: لَا مَلْبَسُهُ أَيِ اللَّاتِقِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ نَقَدَمَ أَنَّهُ يُبَاعُ أَيِ فِيهِ مَفْهُومٌ  
قَوْلُهُ ابْتِدَاءً تَفْصِيلٌ.

(قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِحَاجَةِ الْخَادِمِ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَيُقَاسُ بِهِ حَاجَةُ الْمَسْكَنِ شَرَحَ م ر أَيِ فَيُقَالُ هِيَ أَنْ  
يَحْتَاجَهُ لِمَسْكَنِهِ أَوْ مَسْكَنِ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْنَتُهُ لَا لِحَبْسِ دَوَابِهِ أَوْ خَرَنِ تَبْنٍ لَهَا مَثَلًا فِيهِ ع ش عَلَى م ر  
(قَوْلُهُ: أَنْ يَحْتَاجَهُ لِخِدْمَتِهِ) أَيِ إِمَّا لِمَنْصِبِهِ أَوْ ضَعْفِهِ

شَرَحَ م ر (قَوْلُهُ: لَا لِعَمَلِهِ فِي أَرْضِهِ الْخُ) أَيِ لِأَنَّ الْمَاشِيَةَ وَالْمَالَ الَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنَ الْأَرْضِ يُبَاعَانِ  
لِلرُّكَاةِ فَكَيْفَ بِالْخَادِمِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ عَزِيزٌ

(وَلَوْ كَانَ الرُّوْحُ مُعْسِرًا) خَرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا (لَزِمَ سَيِّدُ) الزَّوْجَةِ (الْأَمَةُ فِطْرَتُهَا لَا الْحُرَّةُ) فَلَا تَلَزَمُهَا وَلَا  
زَوْجُهَا لِانْتِفَاءِ يَسَارِهِ وَالْفَرْقُ كَمَالُ تَسْلِيمِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ لِاسْتِخْدَامِ السَّيِّدِ لَهَا، وَقِيلَ تَجِبُ عَلَى  
الْحُرَّةِ الْمَوْسِرَةِ وَعَلَيْهِ لَوْ أَخْرَجَتْهَا ثُمَّ أَيْسَرَ الرُّوْحُ لَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ وَظَاهِرُ مَا مَرَّ أَنَّ الْكَلَامَ فِي زَوْجَةٍ عَلَى

رُوحَهَا مُؤْنَتَهَا فَلَوْ كَانَتْ نَاشِزَةً لَزِمَهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا

الشرح

(قوله: لا الحرّة) أي لا يلزمها فطرته لكن يُسنُّ لها إذا كانت مُوسِرةً إخراج فطرتهَا عَنْ نَفْسِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ لِتَطْهِيرِهَا كَمَا فِي شَرْحِ م ر قَالَ ع ش: هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ كَانَتْ مُوَافِقَةً لِلزَّوْجِ فِي مَذْهَبِهِ فَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً لَهُ فِي ذَلِكَ رَاعَتْ مَذْهَبَهَا فَلَوْ كَانَتْ حَنْفِيَّةً وَالزَّوْجُ شَافِعِيًّا وَكَانَ مُعْسِرًا وَجَبَتْ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَجَبَتْ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، لِأَنَّ مَذْهَبَهَا يَرَى الْوُجُوبَ عَلَيْهَا وَفِي مَذْهَبِ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ فَإِذَا آدَاهَا أَحَدُهُمَا كَفَى.

وَإِذَا كَانَتْ شَافِعِيَّةً وَالزَّوْجُ حَنْفِيًّا فَلَا وَجُوبَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مُرَاعَاةً لِمَذْهَبِهِ (قوله: فَلَا تَلْزَمُهَا) مُقْتَضَى وَجُوبِهَا ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ وَجُوبُهَا عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا تَحَمَّلَهَا عَنْهَا بِطَرِيقِ الْحَوَالَةِ سَقَطَتْ عَنْهَا وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا.

(قوله: وَالْفَرْقُ كَمَالُ تَسْلِيمِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ) الْمُرُوجَةُ لِأَنَّ لِسَيِّدَهَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا وَيَسْتَعْدِمَهَا وَلِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهَا شَيْئَانِ الْمَلِكِ وَالزَّوْجِيَّةُ وَلَا يَنْتَقِضُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ سَلَمَهَا سَيِّدُهَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَالزَّوْجُ مُوسِرٌ حَيْثُ تَجِبُ الْفِطْرَةُ عَلَى الزَّوْجِ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّهَا عِنْدَ الْبَسَارِ غَيْرُ سَاقِطَةٍ عَنِ السَّيِّدِ بَلْ يَحْمِلُهَا الزَّوْجُ عَنْهُ هـ (قوله: لِاسْتِخْدَامِ السَّيِّدِ لَهَا) إِنْ قُلْتَ فَرَضَ الْمَسْأَلَةُ فِي أَمَةٍ تَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَتُهَا بِأَنْ لَمْ يَسْتَعْدِمَهَا السَّيِّدُ فَتَجِبُ حِينَئِذٍ فِطْرَتُهَا عَلَى الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّيِّدُ يَسْتَعْدِمُهَا فَإِنَّ النِّفَقَةَ وَالْفِطْرَةَ وَاجِبَتَانِ عَلَيْهِ سَوَاءً كَانَ الزَّوْجُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا، وَقَوْلُ الشَّارِحِ لِاسْتِخْدَامِ الْإِنِّحِ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ يَسْتَعْدِمُهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا مَعَ أَنَّهَا تَجِبُ مُطْلَقًا. قُلْتُ مَعْنَى قَوْلِهِ لِاسْتِخْدَامِ الْإِنِّحِ أَنَّ لِّلْسَيِّدِ أَنْ يَسْتَعْدِمَهَا وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ زَوْجُهَا أَيْ وَلَمْ يَسْتَعْدِمَهَا بِالْفِعْلِ قَرَرَهُ شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر، لِأَنَّ لِسَيِّدَهَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا وَيَسْتَعْدِمَهَا.

(قوله: وَقِيلَ تَجِبُ عَلَى الْحُرَّةِ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّحْمَلَ تَحْمَلُ ضَمَانٍ، لِأَنَّ لِسَيِّدَهَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا وَيَسْتَعْدِمَهَا.

(قوله: وَقِيلَ تَجِبُ عَلَى الْحُرَّةِ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّحْمَلَ تَحْمَلُ ضَمَانٍ وَأَمَّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ أَنَّهُ تَحْمَلُ حَوَالَةٍ فَلَا تَجِبُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَرَرَهُ شَيْخُنَا

(وَمَنْ أَيْسَرَ بَعْضُ صَاحِ لَزِمَهُ) إِخْرَاجُهُ مُحَافَظَةً عَلَى الْوَاجِبِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَتُخَالِفُ الْكِفَارَةَ لِأَنَّهَا لَا تَنْبَعُضُ وَلِأَنَّ لَهَا بَدَلًا بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا (أَوْ) أَيْسَرَ بَعْضُ (صِبْعَانِ قَدَمٍ) وَجُوبًا (نَفْسُهُ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ {أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ} (فَزَوَّجْتَهُ)، لِأَنَّ نَفَقَتَهَا أَكْذَرُ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ (قَوْلُهُ الصَّغِيرُ)، لِأَنَّ نَفَقَتَهُ ثَابِتَةٌ بِالنِّصِّ وَالْإِجْمَاعِ (فَأَبَاهُ) وَإِنْ عَلَا وَلَوْ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ (فَأُمُّهُ) كَذَلِكَ عَكْسُ مَا فِي النِّفَقَاتِ، لِأَنَّ النِّفَقَةَ لِلْحَاجَةِ وَالْأُمُّ أَحْوَجُ وَأَمَّا الْفِطْرَةُ فَلِلتَّطْهِيرِ وَالشَّرَفِ وَالْأَبُ أَوْلَى بِهِذَا فَإِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ وَيَشْرَفُ بِشَرَفِهِ وَفِيهِ كَلَامٌ ذَكَرْتَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ (فَ) وَلَدَهُ (الْكَبِيرُ) ثُمَّ الرَّفِيقُ، لِأَنَّ الْحُرَّ أَشْرَفُ مِنْهُ وَعَلَاقَتُهُ لَزِمَةٌ بِخِلَافِ الْمَلِكِ فَإِنْ اسْتَوَى جَمَاعَةٌ فِي دَرَجَةِ تَخْيِيرِ

الشرح

(قوله: وتُخَالَفُ الْكُفَّارَةُ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْإِعْتِقَادِ لَا فِي الْإِطْعَامِ فَإِذَا أُيَسَّرَ بَعْضُ الْأَمْدَادِ أَخْرَجَهُ وَبَقِيَ  
 الْبَاقِي فِي ذِمَّتِهِ لَكِنْ لَا يَلْزُمُهُ ذَلِكَ وَهَذَا يَلْزُمُهُ (قوله:، لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُضُ) فِيهِ التَّغْلِيلُ بِعَيْنِ الْمُدَّعِي (قوله:  
 وَلِأَنَّ لَهَا بَدَلًا) أَيُّ فِي الْجُمْلَةِ وَالْأَوَّلَى فَالْخَصْلَةُ الْأَخِيرَةُ لَا بَدَلَ لَهَا أَوْ هُوَ خَاصٌّ بِالْمُخَيَّرَةِ قَالَ ع ش:  
 وَالْأَوَّلَى الْإِفْتِصَارُ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فَإِنَّ الْأَوَّلَى قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا مِنَ التَّغْلِيلِ بِصُورَةِ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ الْحَاصِلَ  
 يَرْجِعُ إِلَى أَنْ يُقَالَ تَبَعَضَتْ الْفِطْرَةُ وَلَمْ تَتَّبَعُضْ الْكُفَّارَةُ لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُضُ فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ مُصَادَرَةً أ ه (قوله: قَدْ  
 الْكُفَّارَةُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ إِذَا أُيَسَّرَ بَعْضُهَا لَا يَلْزُمُهُ لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُضُ فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ مُصَادَرَةً أ ه (قوله: قَدْ  
 وَجُوبًا نَفْسَهُ) فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ زَوْجَتِهِ مَثَلًا قَالَ ابْنُ حَبَرٍ أَسَاءَ وَقَدْ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ يَقَعُ عَنْهَا وَلَيْسَ مُرَادًا لِعَدَمِ  
 وَجُوبِهَا عَلَيْهِ لِلزَّوْجَةِ حِينَئِذٍ فَيَسْتَرِدُّهُ وَيُخْرِجُهُ عَنْ نَفْسِهِ شَوْبَرِيٍّ وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
 مُوسِرًا بِفِطْرَةِ الْكُلِّ وَالْأَوَّلَى فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَقْدِيمِ زَكَاةِ نَفْسِهِ، وَزَكَاةِ غَيْرِهِ لَكِنَّ تَقْدِيمَ زَكَاةِ نَفْسِهِ أَوَّلَى ح ف.  
 (قوله: فَتَصَدَّقُ عَلَيْهَا) أَيُّ عَنْهَا وَقَوْلُهُ: فَلَا هَلْكَ أَيُّ زَوْجَتِكَ (قوله: فَزَوْجَتُهُ) أَيُّ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ عَنْ  
 زَوْجَتِهِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ دُونَ الْحَائِلِ أَيْ، لِأَنَّ  
 النِّفْقَةَ وَاجِبَةً لَهَا دُونَهَا إِذْ وَجُودُ الْحَمْلِ الْمُفْتَضِي وَجُوبُ النِّفْقَةِ يَفْتَضِي وَجُوبَ الْفِطْرَةِ أَيْضًا وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ  
 النِّفْقَةِ لَهَا مَدْخَلٌ فِي سِمَنِ الْحَمْلِ وَزِيَادَتِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْفِطْرَةُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ عَلَى بُعْدٍ لَوْ لَمْ يَجِبْ إِخْرَاجُ فِطْرَةِ  
 الْحَامِلِ عَلَى الْغَيْرِ لَوَجَبَتْ عَلَيْهَا فَقَدْ نُخْرِجُ مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي يَوْمَ الْفِطْرَةِ وَلَا تَجِدُ مَا  
 تَقْتَاتُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَيَحْصُلُ لَهَا وَهَنْ فِي بَدَنِهَا فَيَتَعَدَّى لِحَمْلِهَا فَأَوْجِبْنَا الْفِطْرَةَ عَلَى الْغَيْرِ خُصُوصًا  
 مِنْ ذَلِكَ قَالَهُ ع ش وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ خَادِمَ الزَّوْجَةِ يَلِيهَا فَيُقَدِّمُ عَلَى سَائِرِ مَنْ ذَكَرَ بَعْدَهَا لِأَنَّهَا وَجَبَتْ لَهُ بِسَبَبِ  
 الزَّوْجَةِ الْمُقَدَّمَةِ عَلَى مَنْ بَعْدَهَا كَمَا فِي سَمِ فِي حَجَّ.

(قوله: لِأَنَّ نَفَقَتَهَا أَكْذُ) أَيُّ وَالْفِطْرَةُ تَابِعَةٌ لِلنِّفْقَةِ (قوله: عَكْسُ مَا فِي النِّفَقَاتِ) حَيْثُ تُقَدَّمُ فِيهَا الْأُمُّ عَلَى  
 الْأَبِ ح ل (قوله: وَفِيهِ) أَيُّ فِي هَذَا الْفَرْقِ الَّذِي فَرَّقُوا بِهِ بَيْنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَقَوْلُهُ: كَلَامٌ وَهُوَ أَنَّ الْإِسْنَوِيَّ  
 أَبْطَلَ هَذَا الْفَرْقَ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَبَوَيْنِ هُنَا مَعَ كَوْنِهِمَا أَشْرَفَ مِنْهُ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى اعْتِبَارِ  
 الْحَاجَةِ فِي الْبَابَيْنِ أ ه قَالَ م ر: وَرَدَّ الْوَالِدُ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا قَدَّمُوا الْوَلَدَ الصَّغِيرَ عَلَى الْأَبَوَيْنِ لِأَنَّهُ كَبَعُضٍ  
 وَالِدِهِ، وَنَفْسُهُ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِمَا أ ه أَقُولُ: لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ تَأْخِيرُ الْوَلَدِ الْكَبِيرِ عَنِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ أَنَّهُ بَعْضُهُ ع ش  
 وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَقَلَّ كَانَ كَأَنَّهُ غَيْرُ بَعْضِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ النَّظَرَ لِلشَّرَفِ إِنَّمَا  
 يَظْهَرُ وَجْهَهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ كَالْأَصَالَةِ فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ م ر أ ه.

(قوله: فَوَلَدُهُ الْكَبِيرُ) أَيُّ الَّذِي لَا كَسْبَ لَهُ وَهُوَ زَمَنٌ أَوْ مَجْنُونٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ كَمَا  
 سَيَأْتِي فِي بَابِهِ أَيُّ فَلَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ أ ه شَرَحَ م ر (قوله: ثُمَّ الرَّقِيقُ) أَيُّ ثُمَّ بَعْدَ الْوَلَدِ الْخ  
 قَدْ مَ الرَّقِيقُ أَيُّ جِنْسُهُ سَمَ وَعِبَارَةٌ حَجَّ ثُمَّ الْأَرْقَاءُ قَالَ سَم: بِهِذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْكَبِيرَ لَيْسَ نِهَائِيَّةَ الْمَرَاتِبِ،  
 وَيَنْدَفِعُ مَا قَدْ يُقَالُ: ذَكَرَ جَمِيعَ الْمَرَاتِبِ لَا يُوَافِقُ أَنَّ الْفَرَضَ وَجُودُ بَعْضِ الصَّيْعَانِ لَا جَمِيعِهَا لَكِنْ قَدْ  
 يُشْكَلُ ذِكْرُ الشَّارِحِ لَهُ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ جُمْلَةُ الْأَرْقَاءِ وَقَدْ لَا يَجِدُ إِلَّا بَعْضَهُمْ فَتَأْمَلُهُ قَالَ م ر: وَيَنْبَغِي  
 كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْهُمْ بِأَمِّ الْوَلَدِ ثُمَّ الْمُبَرِّ ثُمَّ الْمُعَلَّقِ عِثْقَهُ بِصِفَةٍ.

(قوله: فَإِنْ اسْتَوَى جَمَاعَةٌ فِي دَرَجَةٍ تَخَيَّرَ) وَهَلَّا أَفْرَعُ هُنَا كَالنِّفَقَاتِ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا  
 فَيَقْوَى فِيهَا النَّزَاعُ فَكَانَتْ الْقُرْعَةُ لِقُطْعِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا قَالَهُ الشَّوْبَرِيُّ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي

دَرَجَةٍ كَابْنَيْنِ وَرَوَجْتَيْنِ تَخَيَّرَ بِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْوُجُوبِ وَإِنْ تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ بِفَضَائِلَ لِأَنَّهَا لِلتَّطْهِيرِ وَهُمْ مُسْتَوُونَ فِيهِ بَلْ النَّاقِصُ أَحْوَجُ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُوزَعْ بَيْنَهُمَا لِتَقْصِ الْمَخْرَجِ عَنِ الْوَاجِبِ فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا بِإِلَّا ضَرُورَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا بَعْضُ الْوَاجِبِ

(وهي) أَيِ فِطْرَةِ الْوَاحِدِ (صَاعٌ وَهُوَ سِتُّمِائَةٌ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ) لِمَا مَرَّ فِي زَكَاةِ النَّابِتِ مِنْ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادَ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَيْلِ وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوُزْنِ اسْتِظْهَارًا كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ ثُمَّ مَعَ بَيَانِ أَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَأَنَّ الْمُدَّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ وَسَيَأْتِي مِقْدَارُهُ بِالْأَرْهَامِ فِي التَّفَقَّاتِ، فَالْصَّاعُ بِالْوُزْنِ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ وَبِالْكَيْلِ الْمِصْرِيِّ قَدْحَانِ وَقَصِيئُهُ اعْتِبَارُ الْوُزْنِ مَعَ الْكَيْلِ وَأَنَّهُ تَحْدِيدٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ لَكِنْ قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: إِنَّهُ قَدْ يُشْكَلُ ضَبْطُ الصَّاعِ بِالْأَرْطَالِ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ قَدْرُهُ وَزَنُّهُ بِاخْتِلَافِ الْحُبُوبِ وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الدَّارِمِيُّ مِنْ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْكَيْلِ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ دُونَ الْوُزْنِ فَإِنْ قُدِّرَ أَخْرَجَ قَدْرًا يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ وَعَلَى هَذَا فَالتَّقْدِيرُ بِالْوُزْنِ تَقْرِيبٌ انْتَهَى الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: أَيِ فِطْرَةِ الْوَاحِدِ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَقِيلَ بِالْجِيمِ بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا) هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ النَّوَوِيِّ فِي رِطْلِ بَغْدَادَ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ الرَّافِعِيِّ فِيهِ فَالْصَّاعُ سِتُّمِائَةٌ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثُ دِرْهَمٍ كَمَا فِي عِبَارَةِ م ر (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ فِي زَكَاةِ النَّابِتِ إلخ) لِأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ مِقْدَارَ الرِّطْلِ الْمَذْكُورِ فِي خَمْسَةٍ وَثُلُثِ مِقْدَارِ الصَّاعِ بِالْأَرْطَالِ بَلَغْتَ مَا ذَكَرَهُ فَاضْرِبْ مِائَةً وَعِشْرِينَ فِي خَمْسَةٍ يَحْصُلُ سِتُّمِائَةٌ وَاضْرِبْ ثَمَانِيَّةً فِي خَمْسَةٍ بِأَرْبَعِينَ وَاضْرِبْ أَرْبَعَةَ أَسْبَاعٍ فِي خَمْسَةٍ بِعِشْرِينَ سُبْعًا بِاثْنَيْنِ كَامِلَتَيْنِ وَسِتَّةَ أَسْبَاعٍ فَضَمَّ الْإِثْنَيْنِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ وَاحْفَظِ السِّتَّةَ أَسْبَاعَ ثُمَّ اضْرِبْ الْمِائَةَ وَالْعِشْرِينَ فِي ثُلُثِ بَارِزَيْنِ صَحِيحَةً وَاضْرِبْ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعَةَ أَسْبَاعٍ فِي ثُلُثٍ بِأَنْ تَبْسُطَ الثَّمَانِيَّةُ مِنْ جِنْسِ الْأَسْبَاعِ بِسِتَّةٍ وَخَمْسِينَ سُبْعًا وَضَمَّ لَهَا الْأَرْبَعَةَ أَسْبَاعَ تَبْلُغُ سِتِّينَ سُبْعًا اضْرِبْهَا فِي الثُّلُثِ بِعِشْرِينَ سُبْعًا، لِأَنَّ ضَرْبَ الْكُسْرِ فِي الْكُسْرِ يَحْصُلُ جَوَابُهُ بِحَذْفٍ فِي الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَضْرُوبِ فِيهِ وَإِضَافَتِهِ لِلْمَضْرُوبِ بِأَنْ تَقُولَ هُنَا ثُلُثُ السِّتِّينِ سُبْعًا وَذَلِكَ عِشْرُونَ سُبْعًا، لِأَنَّ ضَرْبَ الْكُسْرِ فِي الْكُسْرِ تَنْقِصُ لَا تَضْعِيفٌ عَكْسُ ضَرْبِ الصَّحِيحِ ضَمَّ لَهَا السِّتَّةَ أَسْبَاعَ الْمُحْفُوظَةِ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثَةَ كَوَامِلٍ وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ فَضَمَّ الثَّلَاثَةَ لِلْإِثْنَيْنِ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ خَمْسَةً وَضَمَّ الْأَرْبَعِينَ لِلْأَرْبَعِينَ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ سِتِّمِائَةً وَخَمْسَةً وَثَمَانِينَ وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ.

(قَوْلُهُ: وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَيْلِ) وَيَجِبُ تَقْيِيدُ هَذَا بِمَا مِنْ شَأْنِهِ الْكَيْلُ أَمَّا مَا لَا يُكَالُ أَصْلًا كَالْأَقِطِ وَالْجُبْنِ إِذَا كَانَ قِطْعًا كِبَارًا فَمِغْيَارُهُ الْوُزْنُ لَا غَيْرُ كَمَا فِي الرَّبَا قِيلَ وَمِنْ ذَلِكَ اللَّبَنُ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ الْكَيْلُ لَهُ دَخْلٌ فِيهِ كَمَا قَالُوهُ فِي الرَّبَا شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوُزْنِ اسْتِظْهَارًا) أَيِ طَلَبًا لِيُظْهَرَ اسْتِيعَابُ الْوَاجِبِ وَانْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَعَلَى هَذَا فَالتَّقْدِيرُ بِالْوُزْنِ تَقْرِيبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْهُ حِكَايَةُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: وَسَيَأْتِي مِقْدَارُهُ) لَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الْإِحَالَةِ سِوَاءَ كَانَ الضَّمِيرُ فِي مِقْدَارِهِ رَاجِعًا لِلصَّاعِ أَوْ لِلْمُدِّ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ هُنَا مِقْدَارَ كُلِّ مِنْهُمَا فَلَا مَعْنَى لِلْإِحَالَةِ عَلَى مَا يَأْتِي وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَالْمُدُّ مِائَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ا هـ (قَوْلُهُ: فَالْصَّاعُ بِالْوُزْنِ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ) وَحِكْمَةُ الصَّاعِ أَنْ نَحْوُ الْفَقِيرِ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ غَالِبًا وَهُوَ يَحْمِلُ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَرْطَالٍ مِنَ الْمَاءِ فَيَجِيءُ مِنْهُ نَحْوُ

ثَمَانِيَةِ أَرْطَالٍ كُلُّ يَوْمٍ رِطْلَانِ ابْنُ حَجَرٍ وَقَوْلُهُ: نَحْوُ ثَمَانِيَةِ أَرْطَالٍ إِنَّمَا قَالَ نَحْوُ، لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ ثَمَانِيَةً وَتَلَّثُتْ وَتَلَّثُتْ تَحْتَ النَّارِ قَالَ سَم: لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذِهِ الْحِكْمَةُ لَا تَأْتِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِنْ وَجُوبِ صَرْفِ الصَّاعِ لِلثَّمَانِيَةِ أَصْنَافٍ وَلَا تَأْتِي فِي صَاعِ الْأَقِطِ وَالْجَبْنِ وَاللَّبَنِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِمَا كَانَ مِنْ شَأْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّدْرُ الْأَوَّلُ مِنْ جَمْعِ الرِّكَوَاتِ وَتَفَرُّقَتِهَا وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ جَمَعَهَا لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لِكُلِّ فَقِيرٍ صَاعًا وَعَنْ الثَّانِي، بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ الْوَاجِبِ وَهُوَ الْحَبُّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَبِالْكَيْلِ الْمِصْرِيِّ قَدَحَانِ) وَيُرَادَانِ نَدْبًا شَيْئًا يَسِيرًا لِاحْتِمَالِ اشْتِمَالِهِمَا عَلَى تَيْنٍ أَوْ طِينٍ وَيَكْفِي عَنْ الْكَيْلِ بِالْقَدَحِ أَرْبَعُ حَفَاتٍ بِكَفَيْنِ مُنْضَمِّينِ مُعْتَدِلَيْنِ كَذَا فِي شَرْحِ مَرْوَعٍ وَشَوْقٍ ل. (قَوْلُهُ: وَقَضِيَّةُ) أَيُ قَضِيَّةُ صَنِيعِ الْمَتْنِ حَيْثُ قَدَّرَهَا بِالصَّاعِ الَّذِي هُوَ كَيْلٌ وَبِالْوَزْنِ لَكِنَّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةَ مِنَ الشَّارِحِ لَيْسَتْ عَادَتُهُ لِأَنَّ عَادَتَهُ أَنَّهُ لَا يُنَاقِشُ الْمَتْنَ، لِأَنَّهُ لَهُ وَقَدْ شَرَحَهُ فِيمَا سَبَقَ وَبَيَّنَّ أَنَّ تَقْدِيرَهَا بِالْوَزْنِ اسْتِظْهَارًا وَهَذَا عَلَى مَا فِي النُّسخَةِ الصَّحِيحَةِ وَفِي نُسَخٍ هَكَذَا وَقَضِيَّةُ اعْتِبَارِ الْوَزْنِ مَعَ الْكَيْلِ أَنَّهُ تَحْدِيدٌ. اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهَا (قَوْلُهُ: بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ) أَيُ الَّذِي أُخْرِجَ بِهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرْحُ الرُّوضِ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الدَّارِمِيُّ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْكَيْلِ بِصَاعِ مُعَايِيرِ الصَّاعِ الَّذِي كَانَ يُخْرَجُ بِهِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْهُ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ قَدَرٍ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ.

اهـ (قَوْلُهُ: انْتَهَى) أَيُ كَلَامِ الرُّوضَةِ

(وَجِنْسُهُ) أَيُ الصَّاعِ (فُوتٌ سَلِيمٌ) لَا مَعِيْبٌ (مُعَسَّرٌ) أَيُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُسْرُ أَوْ نِصْفُهُ (وَأَقِطٌ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِ الْقَافِ عَلَى الْأَشْهَرِ لَبَنٌ يَابِسٌ غَيْرُ مَنْزُوعِ الزُّبْدِ لَخَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ السَّابِقِ (وَنَحْوُهُ) أَيُ الْأَقِطِ مِنْ لَبَنٍ وَجَبْنٍ لَمْ يُنْرَعْ زُبْدُهُمَا وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي وَلَا يُجْزَى لَحْمٌ وَمَخِيضٌ وَمَصْلٌ وَسَمْنٌ وَجَبْنٌ مَنْزُوعِ الزُّبْدِ لِانْتِفَاءِ الْإِفْتِيَاتِ بِهَا عَادَةً وَلَا مُمْلَحٌ مِنْ أَقِطٍ عَابَ كَثْرَةُ الْمِلْحِ جَوْهَرُهُ بِخِلَافِ ظَاهِرِ الْمِلْحِ فَيُجْزَى لَكِنْ لَا يُحْسَبُ الْمِلْحُ فَيُخْرَجُ قَدَرًا يَكُونُ مَحْضُ الْأَقِطِ مِنْهُ صَاعًا الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: سَلِيمٌ) أَيُ مِنْ غَيْبِ يُنَافِي صَلَاحِيَّةِ الْإِفْتِيَاتِ وَالْإِدْخَارِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوَاعِدِ الْبَابِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الْغَيْبَ فِي كُلِّ بَابٍ مُعْتَبَرٌ بِمَا يُنَافِي مَقْصُودَ ذَلِكَ الْبَابِ فَلَا يُجْزَى مَعِيْبٌ وَمِنْهُ مُسَوِّسٌ وَمَبْلُولٌ إِلَّا إِنْ جَفَّ وَعَادَ لِصَلَاحِيَّةِ الْإِدْخَارِ وَالْإِفْتِيَاتِ وَقَدِيمٌ تَغْيِيرُ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ قُوتُ الْبَلَدِ شَرْحُ حَجٍّ، وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ قُوتُهُمْ إِلَّا الْحَبُّ الْمُسَوِّسُ فَإِنَّهُ يُجْزَى وَيُعْتَبَرُ بُلُوعُ لَبَنٍ صَاعًا وَيُجْزَى أَيْضًا قَدِيمٌ قَلِيلُ الْقِيَمَةِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ.

اهـ (قَوْلُهُ: عَلَى الْأَشْهَرِ) رَاجِعٌ لِلْأَشْيَاءِ وَمُقَابِلُهُ سُكُونُ الْقَافِ مَعَ تَثْلِيثِ الْهَمْزَةِ فَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ.

(قَوْلُهُ: مِنْ لَبَنٍ) وَلَوْ لَادَمِيَ يَأْتِي مِنْهُ صَاعٌ أَقِطٌ وَالْعَبْرَةُ فِي ذَلِكَ بِالْوَزْنِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ كَيْلُهُ وَإِلَّا فَبِالْكَيْلِ كَمَا قَالَهُ ح ل وَهَلْ يُجْزَى اللَّبَنُ الْمَخْلُوطُ بِالنَّاءِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ يَحْصُلُ مِنْهُ الْقَدَرُ الْوَاجِبُ أَجْزَاءً وَإِلَّا فَلَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ فَيَمْنُ كَانَ يَقْتَاتُهُ ع ش وَعِبَارَةُ ابْنِ حَجَرٍ وَيُجْزَى لَبَنٌ بِهِ زُبْدٌ وَالصَّاعُ مِنْهُ يُعْتَبَرُ بِمَا يَجِيءُ مِنْهُ صَاعٌ أَقِطٌ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ.

ا هـ ومثله م ر ق ل سم شامل للين نحو الأدمي والأزنب وقد يخرج على دخول الصورة البادرة في العموم وفيه خلاف في الأصول والأصح منه الدخول ح ف

(ويجب) الصاع (من قوت محل المؤدى عنه) كئمن المبيع ولتشوف النفوس إليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فأو في الخبرين السابقين للتبويب لا للتخيير فلو كان المؤدى بمحل آخر اعتبر بقوت محل المؤدى عنه بناء على الأصح من أن الفطرة تجب أولا عليه ثم يتحملها عنه المؤدى فإن لم يعرف محله كعبد أبق فيحتمل كما قاله جماعة استثناء هذه أو يخرج فطرته من قوت آخر محل عهد وصوله إليه، لأن الأصل أنه فيه أو يخرج للحاكم، لأن له نقل الزكاة فإن لم يكن قوت المحل مجزيا اعتبر أقرب المحال إليه وإن كان بقربه محال متساويان قرنا تخير بينهما وتعييري بالمحل أعم من تعييره بالبلد (فإن كان به) أي بالمحل (أقوات لا غالب فيها خير) بينهما (والأفضل أعلاها) افتياتا وإن كان فيها غالب تعين والعبرة بغالب قوت السنة لا وقت الوجوب الشرح

(قوله: من قوت محل المؤدى عنه) ولو ظنا بدليل ما يأتي في الأبق والمزاد من غالب قوت إلخ كما يدل عليه قوله: فإن كان به أقوات لا غالب فيها خير .

(قوله: كئمن المبيع) أي فائه اعتبر من غالب نقد بلد البيع والجامع بينهما أي بين الزكاة وئمن المبيع أن كلاً مالا واجب في مقابلة شيء، لأن الثمن في مقابلة المبيع والزكاة في مقابلة تطهير البدن شيئا. (قوله: اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أي ويدفع لفقراء ذلك المحل وإن بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر إلى التوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا؟ فيه نظر .

والأقرب الثاني أخذا مما قالوه فيما لو حلف ليقضي حقه في وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السقر قبل مجيء الوقت فإنه لا يكلف ذلك ع ش على م ر (قوله: فإن لم يعرف محله إلخ) هذا مفهوم قوله من قوت المؤدى عنه، وقوله: استثناء هذه أي فيجب من قوت محل المؤدى بكسر الدال، وقوله: أو يخرج للحاكم أو بمعنى الواو وهو قيد في المسألتين قبله جوابا عما يقال إنها تدفع لفقراء محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كما قد يتوهم كما نقل عن الشيخ عبد ربه .

(قوله: كعبد أبق) أي لا يدرى محله، ويلزم في إخراج الزكاة عنه إشكال من وجهين: الأول الإخراج من غير قوت محله، والثاني إعطاؤه لغير أهل محله ح ل وأجاب الشارح عن الثاني حيث قال أو يخرج للحاكم بجعل أو بمعنى الواو وفي المختار أبق العبد ويبقى بكسر الباء وضمها أي

هرب، وكتب أيضا قوله: استثناء هذه أي استثناءها من كون الصاع من قوت محل المؤدى عنه لأن الصاع في هذه الصورة من قوت محل المؤدى وهو السيد ويصرف لفقراء محله شيئا ويؤخذ من كلام الزيادي أنه على الاستثناء تجب من أشرف الأقوات ا هـ .

(قوله: أو يخرج للحاكم) أي بشرط أن يكون ما يخرج منه من أعلى الأقوات أو من آخر محل عهد وصوله إليه، لأن للحاكم النقل حيثن كما في ح ل وهذا يفيد أن أو في قوله أو يخرج للحاكم ليست بمعنى الواو فعليه يكون صرف الصاع في الاحتمال الثاني أي في قوله أو يخرج فطرته إلخ لفقراء ذلك المحل الذي يخرج منه وعلى كونها بمعنى الواو الأمر ظاهر، والظاهر أن كونها بمعنى الواو أظهر .

(قوله: لَا وَفَتْ الْوُجُوبِ) خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ حَيْثُ قَالَ الْعَبْرَةُ بِالْغَالِبِ وَفَتْ الْوُجُوبِ وَأَخَذَهُ مِنْ تَغْيِيرِ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ بِقَوْلِهِ مِنْ غَالِبٍ فُوتَ مَحَلَّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ وَفَتْ الْوُجُوبِ فَتَوَهَّمُ أَنَّ وَفَتْ مُتَعَلِّقٌ بِغَالِبٍ، وَلَيْسَ كَمَا تَوَهَّمُ، بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحَلِّ فِي قَوْلِهِ مَحَلَّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ ح ف

(وَيُجْزَى) فُوتَ (أَعْلَى عَنْ) فُوتَ (أَدْنَى) لِأَنَّهُ زِيدَ فِيهِ خَيْرٌ لَا عَكْسُهُ لِنَقْصِهِ عَنِ الْحَقِّ (وَالْعَبْرَةُ) فِي الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى (بِزِيَادَةِ الْإِفْتِيَاتِ) لَا بِالْقِيَمَةِ (فَالْبُرِّ) لِكَوْنِهِ أَنْفَعُ اقْتِنَاتًا (خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزِ) وَالرَّيْبِ (وَالشَّعِيرِ) وَذَكَرَهُ مِنْ زِيَادَتِي.

(وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالتَّمْرِ خَيْرٌ مِنَ الرَّيْبِ) لِذَلِكَ وَظَاهِرٌ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ الْأَرْزِ وَأَنَّ الْأَرْزَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ

الشرح

(قوله: وَيُجْزَى أَعْلَى) رَسْمُهُ بِالْيَاءِ هُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ مِمَّا يُبْدَلُ كَمَا قَالَهُ ع ش وَفَارَقَ عَدَمَ إِجْرَاءِ الدَّهَبِ عَنِ الْفِضَّةِ بِتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ، ثُمَّ بِالْعَيْنِ فَتَعَيَّنَ الْمُوَاسَاةُ مِنْهَا، وَالْفِطْرَةُ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ فَتَنْظَرُ لِمَا بِهِ غَدَاؤُهُ وَقِيَامُهُ وَالْأَفْوَاتُ مُتَسَاوِيَةٌ فِي هَذَا الْغَرَضِ وَتَعَيَّنَ بَعْضُهَا إِنَّمَا هُوَ رِفْقٌ فَإِذَا عَدَلَ إِلَى الْأَعْلَى كَانَ أَوْلَى فِي غَرَضِ هَذِهِ الزَّكَاةِ شَرْحُ م ر.

(قوله:، لِأَنَّهُ زِيدَ فِيهِ خَيْرٌ) أَيِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ دَفَعَ بِنْتِ لَبُونٍ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ شَرْحُ م ر (قوله: وَالْعَبْرَةُ بِزِيَادَةِ الْإِفْتِيَاتِ) أَيِ بِزِيَادَةِ نَفْعِ الْإِفْتِيَاتِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي لِكَوْنِهِ أَنْفَعُ إِلَخَ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قوله: لَا بِالْقِيَمَةِ) وَالْأَوْ لَا لَوْ رَدَّ عَلَيْهِ الشَّعِيرُ فَإِنَّهُ أَعْلَى مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزِ هُنَا مَعَ أَنَّهُ أَنْقَصُ قِيَمَةً مِنْهُمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا. (قوله: فَالْبُرِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ إِلَخَ) فَعَلِمَ أَنَّ الْأَعْلَى الْبُرِّ، فَالشَّعِيرُ، فَالْأَرْزُ، فَالتَّمْرُ، فَالرَّيْبُ، وَبِتَرَدُّ النَّظَرِ فِي بَقِيَّةِ الْحُبُوبِ كَالذُّرَّةِ وَالذُّخْنِ وَالْفُولِ وَالْحِمَصِ وَالْعَدَسِ وَالْمَاشِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الذُّرَّةَ بِقِسْمِيَّتِهَا فِي مَرْتَبَةِ الشَّعِيرِ وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْحُبُوبِ الْحِمَصُ فَالْمَاشُ فَالْعَدَسُ فَالْفُولُ فَالْبَقِيَّةُ بَعْدَ الْأَرْزِ وَأَنَّ الْأَقِطَ فَالْبَلْبَنَ فَالْجُبْنَ بَعْدَ الْحُبُوبِ كُلِّهَا شَرْحُ حَجٍّ وَمُرَادُهُ بِالْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الذُّرَّةِ الدُّخْنُ كَمَا فِي سَمِ قَالَ ح ف: وَتَرْتِيبُهَا فِي الْأَعْلَى كَتَرْتِيبِهَا الْوَاقِعِ فِي الْبَيْتِ الْمَشْهُورِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ أَعْنِي قَوْلُهُ: بِاللَّهِ سَلِّ شَيْخَ ذِي رَمَزٍ حَكَى مَثَلًا عَنْ فُورٍ تَرَكَ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَوْ جَهَلَا قَالَ سَم: قَوْلُهُ: فِي مَرْتَبَةِ الشَّعِيرِ الْوَجْهَ تَقْدِيمُ الشَّعِيرِ عَلَى الذُّرَّةِ وَالذُّخْنِ وَتَقْدِيمُ الْأَرْزِ عَلَى التَّمْرِ وَالرَّيْبِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَتَقْدِيمُ الذُّرَّةِ وَالذُّخْنِ عَلَى الْأَرْزِ، وَقَضِيَّةُ كَوْنِ الدُّخْنِ قِسْمًا مِنَ الذُّرَّةِ أَنَّهَا لَا تُقَدَّمُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يُقَدَّمُ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْبُرِّ مَثَلًا عَلَى بَعْضِ نَعَمٍ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا أَنْفَعُ مِنْهُ فِي الْإِفْتِيَاتِ فَيَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا وَالْقِيَاسُ التَّزَامُ ذَلِكَ فِي أَنْوَاعِ نَحْوِ الْبُرِّ إِذَا تَفَاوَتَتْ فِي الْإِفْتِيَاتِ لَكِنْ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ خِلَافَهُ.

ا هـ بحروفه

(وله: أَنْ يُخْرَجَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ فُوتٍ) وَاجِبٍ (وَعَنْ آخَرَ) مِنْ (أَعْلَى مِنْهُ) كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ لِأَحَدِ جِيرَانَيْنِ شَاتَيْنِ وَلِلْآخَرِ عَشْرِينَ دِرْهَمًا

(وَلَا يَبْعُضُ الصَّاعُ) بِقِيَدَيْنِ زِدْتُهُمَا بِقَوْلِي (مِنْ جِنْسَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ) وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَى كَمَا لَا يُجْزَى فِي كِفَاةِ الْيَمِينِ أَنْ يَكْسُوَ خَمْسَةً وَيُطْعِمَ خَمْسَةً وَيَجُوزُ تَبْعِيضُهُ مِنْ نَوْعَيْنِ وَمِنْ جِنْسَيْنِ عَنْ اثْنَيْنِ كَأَنَّ مَلِكَ وَاحِدٍ نِصْفَيْنِ مِنْ عَبْدَيْنِ فَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ نِصْفَ صَاعٍ عَنْ أَحَدِ النِّصْفَيْنِ مِنَ الْوَاجِبِ وَنِصْفًا عَنْ

الثَّانِي مِنْ جِنْسٍ أَعْلَى مِنْهُ

الشرح

(قَوْلُهُ: وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ مِنْ جِنْسَيْنِ الْخ) فَلَوْ كَانُوا يَفْتَاتُونَ الْبُرَّ الْمُخْتَلِطَ بِالشَّعِيرِ فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا فَيُخْرِجُ صَاعًا مِنَ الْبُرِّ أَوْ مِنَ الشَّعِيرِ وَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا أَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْغَالِبِ وَلَا يُخْرِجُ الْمُخْتَلِطَ لِأَنَّ فِيهِ تَبْعِيضَ الصَّاعِ مِنْ جِنْسَيْنِ هَكَذَا قَالَه ح ل، وَعِبَارَةٌ حَجَّ وَلَا يُخْرِجُ مِنَ الْمُخْتَلِطِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ قَدْرُ الصَّاعِ مِنَ الْوَاجِبِ.

ا هـ

(وَلِأَصْلِهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ زَكَاةَ مُوَلِّهِ الْغَنِيِّ) لِأَنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِهِ بِخِلَافِ غَيْرِ مُوَلِّهِ كَوَلَدِ رَشِيدٍ وَأَجْنَبِيٍّ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرَ أَعْمُ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِفِطْرَةِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ

الشرح

(قَوْلُهُ: وَلِأَصْلِهِ) أَيِ وَيَجُوزُ لِأَصْلِهِ أَنْ يُخْرِجَ الْخَ أَمَّا الْوَصِيُّ أَوْ الْفَقِيمُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ كَأَبٍ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ إِلَّا إِنْ اسْتَأْذَنَ الْحَاكِمَ، فَإِنْ فَقَدَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَلِكُلِّ مِنَ الْوَصِيِّ وَالْفَقِيمِ إِخْرَاجُهَا مِنْ عِنْدِهِ وَيُجْزَى أَدَاؤُهَا لِدِينِهِ مِنْ غَيْرِ إِذَنْ قَاضٍ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نِيَّةٍ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا فَاسْتُرِطَ كَوْنُ الْمُخْرِجِ يَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِ الْمُخْرِجِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَقَلَّ بِذَلِكَ فَالْنِّيَّةُ أُولَى. حَجَّ وَقَوْلُهُ: الْغَنِيُّ أَيِ الَّذِي لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُ وَقِيلَ مَنْ يَمْلِكُ مَا يُخْرِجُهُ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ أَمَّا مُوَلِّهِ الْفَقِيرِ فَيَجِبُ عَلَى الْأَصْلِ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ (قَوْلُهُ: مِنْ مَالِهِ) أَيِ الْأَصْلِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ إِنْ نَوَى الرُّجُوعَ أَوْ اسْتَأْذَنَ الْحَاكِمَ ح ف (قَوْلُهُ: رَشِيدٍ) أَيِ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى أَصْلِهِ أَمَّا السَّقِيَّةُ فَكَالصَّغِيرِ فَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ وَلَهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِتَمْلِيكِهِ وَأَمَّا لَوْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِهِ، لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهَا (قَوْلُهُ: إِلَّا بِإِذْنِهِ) فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَمْ يَجْزِ جَزْمًا، لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَقْتَضِي لِنْيَةً فَلَا تَسْفُطُ عَنْ الْمُكَلَّفِ بِدُونِ إِذْنِهِ كَمَا ذَكَرَهُ م ر فِي شَرْحِهِ قَالَ ع ش: يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، لِأَنَّهُ الْخَ أَنَّهُ لَوْ اِمْتَنَعَ أَهْلُ الزَّكَاةِ مِنْ دَفْعِهَا وَظَفَرَ بِهَا الْمُسْتَحِقُّ لَا يَجُوزُ أَخْذُهَا وَلَا يُجْزَى إِذَا أَخَذَهَا

(وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرَانِ أَوْ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي رَقِيقٍ لَزِمَ كُلُّ مُوسِرٍ قَدْرُ حِصَّتِهِ) لَا مِنْ وَاجِبِهِ كَمَا وَقَعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَغَيْرِهِ مِنْ فُوتِ مَحَلِّ الرَّقِيقِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْأَصْحَ أَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدَّى وَتَعْبِيرِي بِالرَّقِيقِ وَبِقَدْرِ حِصَّتِهِ أَعْمُ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْعَبْدِ وَنِصْفِ صَاعٍ.

الشرح

(قَوْلُهُ: أَوْ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ الْخ) مَحَلُّهُ حَيْثُ لَا مُهَابَاةَ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا فَجَمِيعُهَا عَلَى الْمُوسِرِ إِنْ وَقَعَ زَمَنُ الْوُجُوبِ فِي نَوْبَتِهِ وَإِنْ وَقَعَ فِي نَوْبَةِ الْمُعْسِرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَالْمُبْعَضِ الْمُعْسِرِ م ر فِي شَرْحِهِ وَقَالَ ق ل: لَا شَيْءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا (قَوْلُهُ: لَا مِنْ وَاجِبِهِ) أَيِ وَاجِبِ كُلِّ مُوسِرٍ.

(قَوْلُهُ: كَمَا وَقَعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْأَوَّلِيِّ تَأْوِيلُ عِبَارَتِهِ بِحَمْلِهَا عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ أُعْتَبِرَ فُوتُ بَلَدِ الْمُؤَدَّى وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُهُ هُنَا فِي رَقِيقٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ فَيَجُوزُ تَبْعِيضُ الصَّاعِ حِينَئِذٍ.

ا هـ وَقَوْلُهُ: بَلَدُ الْمُؤَدِّي أَيُّ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنَّمَا يُلَاقِي الْمُؤَدِّيَ ابْتِدَاءً كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْضًا وَادَّعَى الْقُطْعَ فِيهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُنَاقَشَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ مُلَاقَاةِ الْوُجُوبِ لِغَيْرِ الْمُكْلَفِ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَقِرُّ وَالْمَحْذُورُ إِنَّمَا هُوَ مُلَاقَاةُ مَا يَسْتَقِرُّ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر .

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا هَلَّ سُؤَالٌ عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ فِي بَرِيَّةٍ نَسَبَتْهَا فِي الْقُرْبِ إِلَى بِلَدَتَي السَّيِّدَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ، فَبِ هَذِهِ الْحَالَةِ الْمُعْتَبَرُ قُوتُ بِلَدَتَي السَّيِّدَيْنِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْعَبْدُ فِي بَلَدٍ لَا قُوتَ فِيهَا، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ إِلَيْهَا مِنْ بِلَدَتَي السَّيِّدَيْنِ مِنَ الْأَقْوَاتِ مَا لَا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ كَالذَّقِيقِ وَالْخُبْزِ، وَحَيْثُ أُمِكُنَ تَنْزِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى تَصْوِيرٍ صَحِيحٍ لَا يُعْدَلُ إِلَى تَغْلِيظِهِمْ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا صَحَّحَهُ هُنَا وَمَا صَحَّحَهُ أَوَّلًا مِنْ كَوْنِ الْأَصَحِّ اعْتِبَارَ قُوتِ بَلَدِ الْعَبْدِ فَسَقَطَ مَا قِيلَ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ مُفَرَّغٌ عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ ابْتِدَاءً وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ تَبَعًا لِكَثِيرٍ مِنَ الشُّرَاحِ.

ا هـ

[ دَرْس ] [ بَابُ مَنْ تَلَزَمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ ] مِمَّا اتَّصَفَ بِوَصْفٍ كَمَغْصُوبٍ وَضَالٍّ (تَلَزَمَ) زَكَاةُ الْمَالِ (مُسْلِمًا) لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ فِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ فَرَضَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي الصَّلَاةِ (حَرًّا أَوْ مُبْعَضًا) مَلَكَ بِبَعْضِهِ الْحُرَّ نَصَابًا فَلَا تَجِبُ عَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتَبًا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا أَوْ يَمْلِكُ مَلَكًا ضَعِيفًا بِخِلَافِ مَنْ مَلَكَ بِبَعْضِهِ الْحُرَّ نَصَابًا لِأَنَّهُ تَامَ الْمَلِكُ لَهُ (وَتَوَقَّفَ فِي مُزْنَدٍ) لَزِمَتْهُ فِي رِدَّتِهِ كَمَلِكِهِ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ أَدَاؤُهَا لِتَبَيُّنِ بَقَاءِ مَلِكِهِ وَإِلَّا فَلَا الشَّرْحُ

(بَابُ مَنْ تَلَزَمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ) أَيُّ بَابٍ فِي شُرُوطٍ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ أَيُّ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَجُوبُهَا إِلَى آخِرِ الْبَابِ وَقَيَّدَ بِالْمَالِ، لِأَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ فِي قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ وَنَحْوِهِ.

(قَوْلُهُ: مِمَّا اتَّصَفَ بِوَصْفٍ إلخ) لَمَّا وَرَدَ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ أَنَّ هَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ مَا مَرَّ، لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْأَنْوَاعِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا أَجَابَ عَنْهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ مِمَّا اتَّصَفَ بِوَصْفٍ أَيُّ فَالْكَلَامُ هُنَا فِيمَا تَجِبُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ مَا يَغْرِضُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يُنَوِّهُ مِنْهَا عَدَمُ الْوُجُوبِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَيْثُ دَانَتْهُ فَلَا تَكَرَّرَ، وَقَالَ ح ل: وَلَيْسَ الْمُرَادُ بَيَانُ الْأَعْيَانِ مِنْ مَاشِيَةٍ وَنَفْدٍ وَغَيْرِهِمَا لِأَنَّ ذَلِكَ عَلِمَ مِنَ الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ قَالَ شَيْخُنَا: وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ مَنْ حَيْثُ اتَّصَافُهُ بِوَصْفٍ يُنَوِّهُ مِنْهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ.

(قَوْلُهُ: تَلَزَمَ مُسْلِمًا حَرًّا) هَذَا شُرُوعٌ فِي شُرُوطِ مَنْ تَلَزَمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَهِيَ خَمْسَةٌ ذَكَرَ مِنْهَا صَرِيحًا الْإِسْلَامَ وَالْحُرِّيَّةَ وَذَكَرَ مِنْهَا تَلْوِيحًا ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ وَصَرَّحَ بِهَا الرَّمْلِيُّ وَهِيَ قُوَّةُ الْمَلِكِ وَتَبَيُّنُ وَجُودِ الْمَالِكِ وَتَعَيُّنُ الْمَالِكِ فَذَكَرَ الْأَوَّلَ تَلْوِيحًا فِي مَسْأَلَةِ الْمُكَاتَبِ وَذَكَرَ الثَّانِيَّ تَلْوِيحًا فِي مَسْأَلَةِ الْجَنِينِ حَيْثُ قَالَ: إِذَا لَا وَثُوقَ بِوُجُودِهِ وَحَيَاتِهِ، وَذَكَرَ الثَّالِثَ تَلْوِيحًا فِي مَسْأَلَةِ الْغَنِيمَةِ بِقَوْلِهِ، لِأَنَّهُ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ وَالْمُرَادُ مُسْلِمًا غَيْرَ نَبِيٍّ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ} فَالْمُرَادُ بِهَا زَكَاةُ الْبَدَنِ وَالْمُرَادُ بِهَا زَكَاةُ النَّفْسِ عَنِ الرَّذَائِلِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِمَقَامَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَيَدُلُّ لَهُ مَا حَمَلَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ الْآيَةَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالزَّكَاةِ فِيهَا الْإِكْتَارُ مِنَ الْخَيْرِ لَا زَكَاةَ الْفِطْرِ، لِأَنَّ مُقْتَضَى جَعْلِهِ عَدَمَ الزَّكَاةِ مِنْ

خُصُوصِيَّاتِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ زَكَاةِ الْمَالِ وَالْبَدَنِ كَمَا قَالَهُ ع ش عَلَى م ر .  
وَقَالَ فِي شَرْحِ الْأَعْلَامِ: تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ زَكَاةِ الْمَالِ كَذَا نَقَلَهُ  
الْأَجْهَرِيُّ عَلَى التَّحْرِيرِ وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُنَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْخَصَائِصِ لِلْسُّيُوطِيِّ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ كَمَا لِكَ  
وُجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَعَتَمَدَ الْبِرْمَاوِيِّ عَدَمَ وَجُوبِهَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَيْضًا فَيَكُونُ  
لَهُ قَوْلَانِ .

(قَوْلُهُ: لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ الْإِخ) هَذِهِ حِكَايَةٌ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ بِالْمَعْنَى وَلَفْظُهُ فِيمَا سَبَقَ لِحَبْرِ أَبِي بَكْرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ لِأَنَّهُ بِالصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى  
الْمُسْلِمِينَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (قَوْلُهُ: وَلَوْ مُكَاتَبًا) أَيُ كِتَابَةً صَحِيحَةً أَمَّا الْمُكَاتَبُ كِتَابَةٌ فَاسِدَةٌ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى  
سَيِّدِهِ لِأَنَّ مَالَهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ كَمَا قَالَهُ ع ش عَلَى م ر وَالْغَايَةُ لِلزَّدِّ .

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلرَّقِيقِ غَيْرِ الْمُكَاتَبِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ يَمْلِكُ مِلْكًا ضَعِيفًا هَذَا بِالنِّسْبَةِ  
لِلرَّقِيقِ الْمُكَاتَبِ قُلْتُ: وَيَجُوزُ أَنَّهُ إِيَّاهُ إِلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مِلْكِ الرَّقِيقِ فَالْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَظْهَرِ وَالثَّانِي لِمُقَابِلِهِ  
لَا يُقَالُ هُوَ لَا يَتَعَرَّضُ لِلضَّعِيفِ لِأَنَّا نَقُولُ يَأْتِي قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَوْ ضَعْفِهِ أَنَّهُ عَلَى التَّوَزُّعِ  
بِالنِّسْبَةِ لِلرَّاجِحِ وَمُقَابِلِهِ شَوْبَرِيٌّ .

(قَوْلُهُ: أَوْ يَمْلِكُ مِلْكًا ضَعِيفًا) فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ صَارَ مَا بِيَدِهِ لِسَيِّدِهِ وَابْتِدَاءً حَوْلَهُ مِنْ حِينِئذٍ وَإِنْ عَتَقَ  
ابْتِدَاءً حَوْلَهُ مِنْ حِينِ عِتْقِهِ ز ي .

(قَوْلُهُ: وَتَوَقَّفَ فِي مُرْتَدٍّ) أَيُ تَوَقَّفَ لُزُومُ أَدَانِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَعْدَهُ .  
(قَوْلُهُ: لَزِمَتْهُ فِي رِدَّتِهِ) أَيُ بَانَ وَجِبَتْ حَالُ الرَّدَّةِ، بَانَ حَالُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ، أَمَّا إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ  
فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ ارْتَدَّ فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ سَوَاءً أَسْلَمَ أَمْ قُتِلَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَيُجْزِئُهُ  
الْإِخْرَاجُ فِي هَذِهِ فِي حَالِ الرَّدَّةِ، وَتَصِحُّ نَبِيُّهُ لِأَنَّهَا لِلتَّمْيِيزِ، وَيُجْزِئُهُ أَيْضًا فِي الْأُولَى إِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ كَمَا  
ذَكَرَهُ م ر فِي شَرْحِهِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ .

وَقَوْلُهُ: بَانَ حَالُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ صَادِقٌ بِمَا إِذَا مَضَى عَلَيْهِ جَمِيعُ الْحَوْلِ وَهُوَ مُرْتَدٌّ أَوْ ارْتَدَّ فِي  
أَثْنَائِهِ وَاسْتَمَرَّ إِلَى تَمَامِهِ وَلَمْ يُقْتَلَ وَبِالصُّورَتَيْنِ صَرَحَ الْأَذْرَعِيُّ .

ا هـ وَقَوْلُهُ: إِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ أَيُ فَإِنْ لَمْ يَعُدْ لِلْإِسْلَامِ لَمْ يُعْتَدَ بِمَا دَفَعَهُ وَيَسْتَرِدُّ مِنَ الْقَابِضِ وَظَاهِرُهُ سَوَاءً  
عَلِمَ الْقَابِضُ بِأَنَّهَا زَكَاةٌ أَمْ لَا .

قَالَ حَجَرٌ: وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَجَّلَةِ بِأَنَّ الْمُخْرَجَ هُنَا لَيْسَ لَهُ وَلَايَةُ الْإِخْرَاجِ بِخِلَافِ الْمُعَجَّلَةِ فَإِنَّ لَهُ وَلَايَةَ  
الْإِخْرَاجِ فِي الْجُمْلَةِ فَحَيْثُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْقَابِضُ بِأَنَّهَا مُعَجَّلَةٌ لَا تُسْتَرَدُّ مِنْهُ .

ا هـ بِالْمَعْنَى وَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ فِي الْفَرْقِ إِنَّهُ حَيْثُ مَاتَ عَلَى الرَّدَّةِ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَالَ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ مِنْ وَقْتِ  
الرَّدَّةِ فَإِخْرَاجُهُ مِنْهُ تَصَرُّفٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ فَيَضْمَنُهُ أَخْذُهُ مِنْ حِينِ الْقَبْضِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلُهُ  
إِنْ تَلَفَ كَالْمَقْبُوضِ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ، وَأَمَّا فِي الْمُعَجَّلَةِ فَالْمُخْرَجُ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ فَتَصَرُّفُهُ فِي مِلْكِهِ وَالظَّاهِرُ  
مِنْهُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرِ الْمُعَجَّلُ أَنَّهُ صَدَقَةٌ تَطَوُّعٍ أَوْ زَكَاةٌ غَيْرُ مُعَجَّلَةٍ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَتَصَرُّفُهُ نَافِذٌ وَبَقِيَ مَا  
لَوْ ادَّعَى الْقَابِضُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ الْمَالَ مِنْهُ قَبْلَ الرَّدَّةِ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ؟ فِيهِ نَظَرٌ

وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الدَّفْعِ قَبْلَ الرَّدَّةِ وَالْحَادِثُ يُقَدَّرُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ كَمَا ذَكَرَهُ ع ش عَلَى م ر .  
(قَوْلُهُ: كَمَلِكِهِ) أَيِ كَمَا يُوقَفُ مَلِكُهُ

(وَتَجِبُ فِي مَالٍ مَحْجُورٍ) عَلَيْهِ لِشُمُولِ الْخَبَرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ آفًا لِمَالِهِ وَالْمَخَاطَبُ بِالْإِخْرَاجِ مِنْهُ وَلَيْتُهُ وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَقَفٍ لِجَنِينٍ إِذْ لَا وَثُوقَ بِوُجُودِهِ وَحَيَاتِهِ وَقَوْلِي مَحْجُورٍ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ لِشُمُولِهِ السَّفِيهِ (و) فِي (مَغْصُوبٍ وَضَالٍّ وَمَحْجُودٍ) مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ (وَعَائِبٍ) وَإِنْ تَعَذَّرَ أَخَذَهُ (وَمَمْلُوكٍ) بِعَقْدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ لِأَنَّهَا مُلْكٌ تَامًا (و) فِي (دَيْنٍ لَا زِمَ مِنْ نَقْدٍ) (وَعَرَضٍ تِجَارَةٍ) لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ بِخِلَافِ غَيْرِ اللَّازِمِ كَمَالِ كِتَابَةٍ، لِأَنَّ الْمَلِكَ غَيْرُ تَامٍ فِيهِ إِذْ لِلْعَبْدِ إِسْقَاطُهُ مَتَى شَاءَ وَبِخِلَافِ اللَّازِمِ مِنْ مَاشِيَةٍ وَمُعْتَسِرٍ، لِأَنَّ شَرْطَ الزَّكَاةِ فِي الْمَاشِيَةِ السُّومُ وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَا يُسَامُ وَفِي الْمُعْتَسِرِ الزُّهُوُّ فِي مَلِكِهِ وَلَمْ يُوجَدْ (و) فِي (غَنِيمَةٍ قَبْلَ قِسْمَةٍ) إِنْ تَمَلَّكَهَا الْغَانِمُونَ ثُمَّ مَضَى حَوْلٌ وَهِيَ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ وَبَلَغَ بِدُونِ الْخُمْسِ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ) مِنْهُمْ فَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكَهَا الْغَانِمُونَ أَوْ لَمْ يَمُضِ حَوْلٌ أَوْ مَضَى وَالْغَنِيمَةُ أَصْنَافٌ أَوْ صِنْفٌ غَيْرُ زَكَوِيٍّ أَوْ زَكَوِيٍّ وَلَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا أَوْ بَلَغَهُ بِالْخُمْسِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَوْ ضَعْفِهِ فِي الْأَوَّلَى لِسُقُوطِهِ بِالْإِعْرَاضِ وَعَدَمِ الْحَوْلِ فِي الثَّانِيَةِ وَعَدَمِ عِلْمِ كُلِّ مِنْهُمْ مَاذَا يُصِيبُهُ؟ وَكَمْ نَصِيبُهُ؟ فِي الثَّالِثَةِ وَعَدَمِ الْمَالِ الزَّكَوِيِّ فِي الرَّابِعَةِ وَعَدَمِ بُلُوغِهِ نَصَابًا فِي الْخَامِسَةِ وَعَدَمُ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ فِي السَّادِسَةِ لِأَنَّهَا لَا تَتَبُّتُ مَعَ أَهْلِ الْخُمْسِ إِذْ لَا زَكَاةَ فِيهِ لِأَنَّهُ لِيُغَيَّرَ مُعَيَّنٌ

الشرح

(قَوْلُهُ: وَالْمَخَاطَبُ بِالْإِخْرَاجِ مِنْهُ وَلَيْتُهُ) فَإِذَا أَخَّرَ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ عَصَى قَالَهُ فِي التَّجْرِيدِ قَالَ الشَّيْخُ وَيُتَجَهَّ أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ قَتْلَ الْمَالِ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ أَنَّهُ يَضْمَنُ حِصَّةَ الْمُسْتَحَقِّينَ لِأَنَّهُ بِتَأْخِيرِ حَقِّهِمْ حَتَّى تَلَفَ الْمَالُ صَارَ مُقْصَرًا بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّهِمْ وَلَا يَضْمَنُ الْبَاقِي إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ يُوجِبُ ضَمَانَهُ كَمَا نَقَلَهُ الشُّوَبَرِيُّ قَالَ ح ل و م ر: وَمَحَلُّ وَجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ يَرَى الْوُجُوبَ كَشَافِعِيٍّ وَإِنْ كَانَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ حَنْفِيًّا لَا يَرَى الْوُجُوبَ إِذْ الْعِبْرَةُ بِإِعْتِقَادِ الْوَلِيِّ فَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ لَا يَرَى وَجُوبَ ذَلِكَ كَحَنْفِيٍّ أَيْ وَلَمْ يُلْزِمَهُ حَاكِمٌ بِالْإِخْرَاجِ، فَلَا اخْتِيَاظَ لَهُ أَنْ لَا يُخْرِجَ الزَّكَاةَ وَأَنْ يَحْبِسَهَا إِلَى أَنْ يَكْمَلَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ فَإِذَا كَمَلَ أَخْبَرَهُ بِهَا وَلَا يُخْرِجُهَا لِئَلَّا يُعْزِمَهُ لَهَا الْحَاكِمُ إِذَا رَفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ حَنْفِيٍّ.

(قَوْلُهُ: وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَقَفٍ لِجَنِينٍ) أَيِ لِأَجْلِ جَنِينٍ فَيَشْمَلُ جَمِيعَ التَّرِكَاتِ وَإِنْ انْفَصَلَ حَيًّا أَوْ أَخْبَرَ بِحَيَاتِهِ مَعْصُومٌ إِذْ لَا يَزِيدُ عَلَى انْفِصَالِهِ حَيًّا وَقَدْ صَرَّحُوا فِيهَا بِعَدَمِ الْوُجُوبِ بَعْدَ الْانْفِصَالِ كَمَا قَالَهُ ع ش وَالتَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ إِذْ لَا وَثُوقَ لِلْخِ جَزَى عَلَى الْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ حَتَّى لَوْ مَكَثَ فِي الرَّجَمِ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ انْفَصَلَ فَلَا زَكَاةَ وَكَذَا لَوْ انْفَصَلَ مَيِّتًا لَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرِثَةِ كَمَا قَالَهُ م ر وَعِبَارَتُهُ فَلَوْ انْفَصَلَ الْجَنِينُ مَيِّتًا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: الْمُنْتَجَةُ عَدَمُ لُزُومِهَا بَقِيَّةَ الْوَرِثَةِ لِضَعْفِ مَلِكِهِمْ.

ا ه قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: الْمُنْتَجَةُ عَدَمُ لُزُومِهَا أَيِ فِي جَمِيعِ الْمَالِ الْمُؤَقُوفِ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ لَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْجَنِينِ لَوْ كَانَ حَيًّا وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ ا ه فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنْ لَا حَمْلَ لَزِمَتْ الْوَرِثَةُ كَمَا نُقِلَ عَنْ ز ي قَالَ ع ش عَلَى م ر: وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ فِيمَا لَوْ انْفَصَلَ مَيِّتًا مِنْ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرِثَةِ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْحَمْلِ لِلتَّرَدُّدِ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ الْمَالُ فِي عَيْنِ مَنْ انْقَلَّ الْمَالُ لَهُ وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ الرِّيَادِيِّ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيمَا لَوْ تَبَيَّنَ أَنْ لَا حَمْلَ لِحُصُولِ الْمَلِكِ لِلْوَرِثَةِ بِمَوْتِ الْمُورِثِ.

ا هـ وَهَذَا، أَيُّ قَوْلُهُ: وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَُفِّ لِحَنِينٍ مُفَرَّغٌ عَلَى شَرْطِ ذَكَرَهُ م ر بِقَوْلِهِ: وَتَيَقَّنُ وَجُودَ الْمَالِكِ ثُمَّ قَالَ: فَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ لِحَنِينٍ بَارِثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ لَا حَمْلَ وَجَبَتْ عَلَى الْوَرِثَةِ زَكَاةٌ مُدَّةَ الْوَقْفِ وَإِنْ انْفَصَلَ مِثْلًا فَلَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرِثَةِ لَا فِي نَصِيبِهِ وَلَا نَصِيبِهِمْ لِضَعْفِ مُلْكِهِمْ بِمَنْعِهِمْ مِنَ التَّصَرُّفِ وَكَذَا لَوْ انْفَصَلَ حَيًّا لَا زَكَاةَ أَصْلًا بَقِيَ مَا لَوْ انْفَصَلَ خُنْثَى وَوُفِّ لَهُ مَالٌ هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ إِذَا اتَّضَحَ بِمَا يَفْتَضِي اسْتِحْقَاقَهُ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْخُنْثَى وَثُبُوتُهُ لِلْغَيْرِ كَمَا لَوْ كَانَ الْخُنْثَى ابْنُ أَخٍ فَبِتَقْدِيرِ اثْبُوتِهِ لَا يَرِثُ وَبِتَقْدِيرِ ذُكُورَتِهِ يَرِثُ. فِيهِ نَظَرٌ.

وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِإِدْمِ تَحَقُّقِ خُصُوصِ الْمُسْتَحِقِّينَ مُدَّةَ التَّوَقُّفِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا لَوْ عَيَّنَ الْقَاضِي لِكُلِّ مِنْ غُرَمَاءِ الْمُفْلِسِ قَدْرًا مِنْ مَالِهِ وَمَضَى الْحَوْلُ قَبْلَ قَبْضِهِمْ لَهُ فَإِنَّهُمْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ بِتَقْدِيرِ حُصُولِهِ لَهُمْ بَعْدُ وَلَا عَلَى الْمُفْلِسِ لَوْ انْفَكَّ الْحَجَرُ وَرَجَعَ الْمَالُ إِلَيْهِ وَعَلَّلُوهُ بِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُسْتَحَقِّ مُدَّةَ التَّوَقُّفِ.

(قَوْلُهُ: لِشُمُولِهِ السَّفِيهِ) وَيَشْمَلُ الْمُفْلِسُ أَيْضًا فَإِنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهَا بِزَوَالِ الْحَجَرِ عَنْهُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَفِي مَغْصُوبٍ) فَإِذَا كَانَ الْمَغْصُوبُ أَرْبَعِينَ شَاءَ مَثَلًا فَصُورَتُهَا أَنْ يَأْذَنَ الْمَالِكُ لِلْغَاصِبِ فِي إِسَامَتِهَا وَإِلَّا فَالَّذِي مَرَّ لَهُ أَنَّهُ إِذَا أَسَامَهَا الْغَاصِبُ لَا زَكَاةَ فِيهَا أَيُّ لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِسَامَةِ الْمَالِكِ أَوْ مَاذُونِهِ ع ش عَلَى م ر وَقَوْلُهُ: فَصُورَتُهَا أَنْ يَأْذَنَ الْمَالِكُ الْخُ أَيُّ أَوْ يَغْصِبَهَا قَبْلَ آخِرِ الْحَوْلِ بِزَمَنِ يَسِيرٍ بِحَيْثُ لَوْ تَرَكْتَ فِيهِ بَلَا أَكَلٍ لَمْ يَضُرَّهَا وَسَوْمُ الضَّالَّةِ بِأَنْ يَقْصِدَ مَالِكُهَا إِسَامَتَهَا وَتَسْتَمِرَّ سَائِمَةً وَهِيَ ضَالَّةٌ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَصْدُ الْإِسَامَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ كَمَا قَالَهُ الْعَنَائِي وَكَالْمَغْصُوبِ الْمَسْرُوقِ وَكَالضَّالِّ الْمَدْفُونِ الَّذِي نَسِيَهُ وَمَا وَقَعَ فِي الْبَحْرِ إِذَا وَجَدَهُ قَالَ حَجَّ وَ م ر: وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَغْصُوبِ وَفِي نَحْوِ الْغَائِبِ بِمُسْتَحَقِّي مَحَلِّ الْوُجُوبِ لَا التَّمَكُّنِ أَيُّ فَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ لِمُسْتَحَقِّي بَلَدِ الْغَائِبِ أَوْ الْمَغْصُوبِ أَيُّ الْبَلَدِ الَّتِي كَانَ فِيهَا حَالَةٌ وَجُوبِ الزَّكَاةِ أَيُّ حَوْلَانِ الْحَوْلِ.

(قَوْلُهُ: مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ) هَذَا تَعْمِيمٌ فِي الْمَجْهُودِ فَقَطُّ إِذِ الْمَغْصُوبُ وَالضَّالُّ لَا يَكُونَانِ دَيْنًا، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ تَعَدَّرَ أَخَذَهُ أَيُّ الْمَذْكُورِ مِنَ الْمَغْصُوبِ وَمَا بَعْدَهُ فَهُوَ غَايَةٌ فِي الْأَرْبَعَةِ قَالَ سَم وَهَلْ يُعْتَبَرُ بَلَدُ رَبِّ الدَّيْنِ أَوْ الْمَدِينِ؟ الْمُنْتَجَةُ الثَّانِي، ثُمَّ رَأَيْتُ م ر اعْتَمَدَ فِي بَابِ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِبَلَدِ رَبِّ الدَّيْنِ وَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ فِي بَلَدِهِ بَلْ لَهُ صَرْفُهُ فِي أَيِّ بَلَدٍ أَرَادَهُ مُعَلَّلًا ذَلِكَ بِأَنَّ التَّعَلُّقَ بِالذِّمَّةِ لَيْسَ مُحْسُوسًا حَتَّى يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ مُعْتَبَرٌ تَأَمَّلْ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: وَمَمْلُوكٍ بِعَقْدٍ قَبْلَ قَبْضِهِ) حَيْثُ مَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ مِنْ وَقْتِ دُخُولِهِ فِي مُلْكِهِ بِانْقِضَاءِ الْخِيَارِ لَا مِنْ الشِّرَاءِ فَيَجِبُ الْإِخْرَاجُ فِي الْحَالِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْقَبْضِ مَانِعٌ كَالدَّيْنِ الْحَالِ عَلَى مَلِيٍّ مُفَرَّرٍ شَرْحُ م ر وَالْعَقْدُ لَيْسَ بِقَيْدٍ فَيَشْمَلُ مَا مُلِكَ بِإِثْرٍ قَبْلَ قَبْضِهِ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا مُلْكَتْ) عِلَّةٌ لِلْخَمْسَةِ، وَقَوْلُهُ: مُلْكًا تَامًا أَيُّ وَالتَّمَامُ لَا يُنَافِي الضَّعْفَ الْمُعَلَّلَ بِهِ عَدَمَ صِحَّةِ بَيْعِهِ ح ل لَكِنْ يُنَافِيهِ عَدُّ قُوَّةِ الْمُلْكِ مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِهَا إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا تَمَامُ الْمُلْكِ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَفِي دَيْنٍ لَأَزِمٍ) عَطْفٌ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ لِتَقْدِيمِ الدَّيْنِ الْمَجْهُودِ وَهَذَا أَعَمُّ مِنَ الْمَجْهُودِ وَغَيْرِهِ شَيْخُنَا

وَالْأَيْلُ إِلَى اللُّزُومِ حُكْمُهُ حُكْمُ اللَّازِمِ كَتَمَنِ الْمَبِيعِ فِي زَمَنِ الْخَبَارِ لِغَيْرِ الْبَائِعِ كَمَا ذَكَرَهُ ع ش عَلَى م ر .  
(قَوْلُهُ: مِنْ نَقْدِ الْخ) قَيْدٌ ثَانٍ بِدَلِيلِ الْإِخْرَاجِ بِهِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اسْتَحَقَّ نَقْدًا قَدَرُ نِصَابٍ فِي وَظِيفَةٍ بِأَشْرَافِهَا  
وَمَضَى حَوْلَ مَنْ اسْتَحَقَّاقِهِ وَلَمْ يَقْبِضْ فَهُوَ مِنْ قِبَلِ الدَّيْنِ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ فَلَهُ حُكْمُ الدَّيُونِ حَتَّى تَلْزَمَهُ  
الرِّكَاءُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ كَمَا اعْتَمَدَ م ر وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهِ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ.

(قَوْلُهُ: وَعَرَضَ تِجَارَةً) كَانَ أَفْرَضَ الْعُرُوضَ لِلْآخِرِ فَإِنَّهَا تَصِيرُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْمُفْتَرِضِ فَإِذَا مَضَى حَوْلَ  
وَجَبَتْ الرِّكَاءُ عَلَى الْمَالِكِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: كَمَالِ كِتَابَةٍ) وَمِثْلُهُ دَيْنٌ مُعَامَلَةٌ لِلسَّيِّدِ عَلَى الْمُكَاتَبِ  
أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ م ر كَوَالِدِهِ خِلَافًا لِلدَّمِيرِيِّ وَمَحَلُّ عَدَمِ وَجُوبِهَا فِي مَالِ الْكِتَابَةِ مَا لَمْ يُحِلَّ  
الْمُكَاتَبُ السَّيِّدَ بِهِ فَلَوْ أَحَالَ الْمُكَاتَبُ السَّيِّدَ بِالتَّجْوِمْ لَزِمَ السَّيِّدُ أَنْ يَرْكَبَهَا لِأَنَّهَا صَارَتْ لَازِمَةً لَهُ وَإِنْ عَجَزَ  
الْمُكَاتَبُ نَفْسَهُ لَا تَسْقُطُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ سَقَطَ وَصَفُ كَوْنِهَا نُجُومَ كِتَابَةٍ م ر سَمَ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: مِنْ  
مَاشِيَةٍ) كَأَسْلَمْتُ إِلَيْكَ كَذَا فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ وَمَضَى حَوْلَ وَهِيَ فِي ذِمَّتِهِ فَلَا رِكَاءَ فِيهَا وَقَوْلُهُ: وَمُعَشِّرٍ  
كَأَنَّ قَالَ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمَرٍ أَوْ بُرٍّ فَلَا رِكَاءَ فِيهَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: الزُّهُو) هُوَ بُدُوُ  
الصَّلَاحِ وَهُوَ يَفْتَحُ الرَّايَ وَسُكُونِ الْهَاءِ مُحَقَّقًا وَبِضْمَهُمَا مَعَ تَشْدِيدِ الْوَاوِ ع ش (قَوْلُهُ: إِنْ تَمَلَّكَهَا  
الْغَانِمُونَ) أَيِ بِقَوْلِهِمْ تَمَلَّكْنَا وَجُمْلَةُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِيُودِ سِتَّةٌ.

(قَوْلُهُ: أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ) لَا يُقَالُ هَذَا الْعَطْفُ غَيْرَ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ التَّقْدِيرَ أَوْ لَمْ تَبْلُغْ نِصَابًا  
بِدُونِ الْخُمْسِ وَلَكِنْ بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ نِصَابًا وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ أَكْثَرَ مِنْ  
كُلِّهِ، لِأَنَّا نَقُولُ مِثْلُ هَذَا لَا يُعْتَرِضُ بِهِ لَوْضُوحِ عَدَمِ إِرَادَةِ مِثْلِهِ فِي كَلَامِهِمْ، لِأَنَّ الْإِسْتِحَالَةَ مَانِعَةً مِنْ  
إِرَادَةِ مَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ مِلَاحَظَةِ الْخُمْسِ وَجُودًا  
وَعَدَمًا أَوْ التَّقْدِيرَ أَوْ بَلَغَهُ مَعَ الْخُمْسِ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ ع ش وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ رَبِّهِ الدِّيَوِيُّ قَوْلُهُ: أَوْ بَلَغَهُ  
نَصِيبُ كُلِّ عَطْفٍ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَيَصِيرُ الْمَعْنَى أَوْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لَكِنْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمْ هَكَذَا  
يَتَعَيَّنُ وَإِلَّا بَانَ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فَائِدَةٌ بَعْدَ قَوْلِهِ وَبَلَغَ بِدُونِ الْخُمْسِ نِصَابًا.

ا هـ أَيِ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَفْهُومًا بِالْأُولَى، لِأَنَّهَا إِذَا وَجَبَتْ فِيهَا إِذَا بَلَغَ الْجَمِيعُ نِصَابًا فُوجُوبُهَا فِيهَا إِذَا بَلَغَهُ  
نَصِيبُ كُلِّ عَلَى حَدِّهِ بِالْأُولَى وَلَوْ قَدَّمَ كَأَصْلِهِ قَوْلُهُ أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ عَلَى مَا قَبْلَهُ لَسَلِمَ مِمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ  
مِنْ فَهْمِهَا مِنْهُ بِالْأُولَى وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمَلَّكَهَا وَمَضَى بَعْدَهُ حَوْلَ  
وَالْجَمِيعُ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ  
زَكَاتُهَا وَإِلَّا فَلَا وَهِيَ ظَاهِرَةٌ (قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكْهَا الْغَانِمُونَ الْخ) سَيَأْتِي فِي الْغَنِيمَةِ أَنَّهَا تُمَلَّكُ بِاخْتِيَارِ

التَّمَلُّكِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَقِيلَ تُمَلَّكُ بِحِيَارَةِ الْمَالِ، فَقَوْلُهُ: فِي التَّغْلِيلِ لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَيِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ اشْتِرَاطِ  
التَّمَلُّكِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ ضَعْفِهِ أَيِ عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهَا تُمَلَّكُ بِمَجَرَّدِ الْحِيَارَةِ فَهُوَ مُورَعٌ عَلَى الْقَوْلَيْنِ كَمَا  
أَفَادَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَوْ مَضَى وَالْغَنِيمَةُ أَصْنَافٌ) هَلِ الْمُرَادُ أَجْنَاسٌ؟ قُلْتُ: الظَّاهِرُ نَعَمْ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ  
لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْأَصْنَافُ كُلُّهَا زَكَوِيَّةً وَكُلُّ وَاحِدٍ نِصَابًا أَوْ لَا وَيَتَبَيَّنُ أَنْ تَكُونَ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ  
أَنَّ فِيهَا صِنْفًا غَيْرَ زَكَوِيٍّ ح ل (قَوْلُهُ: مَاذَا يُصِيبُهُ) أَيِ مِنَ الْأَنْوَاعِ، وَقَوْلُهُ: وَكَمْ نَصِيبُهُ أَيِ مِنَ الْعَدَدِ أَيِ

كَمْ مِقْدَارُهُ فِي الثَّالِثَةِ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْفَرْقِ فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ زِيَادَةِ نَصِيبِهِ عَلَى نِصَابٍ وَأَنْ لَا  
وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ وَإِنْ اسْتَبْعَدَهُ الْأَدْرَعِيُّ ا هـ شَرْحُ م ر .

(قَوْلُهُ: وَعَدَمُ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ) أَيِ الْمُؤَثَّرَةِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ وَالْأَفْلَاحِ فَالْخُلْطَةُ مَوْجُودَةٌ (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُعَيَّنٍ) أَيِ وَشَرَطُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ كَوْنُ الْمَالِكِ مُعَيَّنًا كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَلَا زَكَاةَ فِي ثَمَرِ بُسْتَانٍ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ

(وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ) وَلَوْ حُجِرَ بِهِ (وُجُوبُهَا) وَلَوْ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ نَعَمْ لَوْ عَيَّنَ الْحَاكِمُ لِكُلِّ مَنْ غَرَمَاءِ الْمُفْلِسِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ وَمَكَّنَهُمْ مِنْ أَخْذِهِ فَحَالُ الْحَوْلِ قَبْلَ أَخْذِهِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ لِضَعْفِ مِلْكِهِ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَوْ حُجِرَ بِهِ) الْغَايَةُ فِيهِ لِلتَّعْمِيمِ بِخِلَافِهَا فِي قَوْلِهِ وَلَوْ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ فَإِنَّهَا لِلرَّدِّ. (قَوْلُهُ: فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ) أَيِ وَلَا عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ مِلْكِهِمْ أَيِ وَلَوْ تَرَكَوهُ لَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَلَا نَظَرَ لِتَيِّينِ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ ح ل وَفِيهِ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الدَّيْنَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَهَذَا مِنْهُ فَكَيْفَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ؟ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ زَكَاةُ عَيْنِ الَّذِي عَيْنُهُ الْحَاكِمُ لِكُلِّ إِذَا كَانَ نَصَابًا فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ دَيْنًا فَيَتَوَقَّفُ الْإِخْرَاجُ عَلَى قَبْضِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ حَالًا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضُوا أَفَادَهُ شَيْخُنَا وَقَيَّدَهُ السُّبُكِّي وَالْإِسْنَوِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ مَا عَيْنُهُ لِكُلِّ مَنْ جِنْسِ دَيْنِهِ وَلَا فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ تَعْوِضٍ وَهُوَ مُنْجَةٌ وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ شَرْحَ حَجَّ وَ م ر وَشَرْحُ الرُّوضِ

(وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ وَدَيْنٌ أَدَمِيٌّ فِي تَرْكِهِ) بِأَنَّ مَاتَ قَبْلَ أَدَائِهَا وَضَاقَتْ التَّرِكَةُ عَنْهُمَا (قُدِّمَتْ) عَلَى الدَّيْنِ تَقْدِيمًا لِذَيْنِ اللَّهِ وَفِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ {قَدْ يُنَى اللَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ} وَكَالزَّكَاةِ سَائِرُ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى كَحَجِّ وَكَفَّارَةٍ.

نَعَمْ الْجُزْئِيَّةُ وَدَيْنُ الْأَدَمِيِّ مُسْتَوِيَانِ مَعَ أَنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَخَرَجَ بِدَيْنِ الْأَدَمِيِّ دَيْنُ اللَّهِ كَكَفَّارَةٍ وَحَجٍّ فَالْوَجْهُ كَمَا قَالَ السُّبُكِّيُّ أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ النَّصَابُ مَوْجُودًا قُدِّمَتْ الزَّكَاةُ وَالْأَفْلَاحُ فَيَسْتَوِيَانِ وَبِالتَّرَكَةِ مَا لَوْ اجْتَمَعَا عَلَى حَيٍّ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ قُدِّمَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ جُزْمًا كَمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَالْأَفْلَاحُ قُدِّمَتْ جُزْمًا كَمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ هُنَا.

الشَّرْحُ (قَوْلُهُ: وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ) سَوَاءٌ كَانَتْ زَكَاةُ مَالٍ أَوْ بَدَنِ، حَدَثَ الدَّيْنُ قَبْلَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ أَوْ بَعْدَهُ. كَمَا يُشْعِرُ بِهِ إِطْلَاقُهُ كَعَيْنِهِ ز ي (قَوْلُهُ: قُدِّمَتْ) وَلَوْ زَكَاةُ فِطْرٍ م ر قَوْلُهُ: عَلَى الدَّيْنِ وَلَوْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالْعَيْنِ انْتَهَى وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: حُقُوقُ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا أَوْ يُقَالُ الزَّكَاةُ فِيهَا جِهَتَانِ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْأَدَمِيِّ ع ش وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى الْجَوَابِ الثَّانِي الْحُجْ. (قَوْلُهُ: كَحَجِّ وَكَفَّارَةٍ) انْظُرْ إِذَا كَانَتْ التَّرِكَةُ لَا تَقِي بِأَجْرَةِ الْحَاجِّ هَلْ تُصَرَّفُ إِلَى الْوَرِثَةِ وَلَهُمْ التَّصَرُّفُ فِيهَا أَوْ يُؤَخَّرُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُوجَدَ مَنْ يَرْضَى بِهِ وَيَتَبَرَّعُ بِالْأَعْمَالِ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ؟ شَوْبِرِيُّ وَسَكَتَ عَنْ صَرَفِهَا لِلدَّيْنِ مَعَ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْرِ.

(قَوْلُهُ: مُسْتَوِيَانِ) لَيْسَ الْمُرَادُ التَّخْيِيرَ فِي الْبُدَاءَةِ بِأَيِّهِمَا، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي التَّقْسِيطِ فَيُوزَعُ الْمَوْجُودُ عَلَيْهِمَا وَإِنْ كَانَتْ مُتَقَاوِمَةً لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَعْنَى الْأَجْرَةِ فَكَأَنَّهَا دَيْنُ أَدَمِيٍّ قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ النَّصَابُ) أَيِ أَوْ بَعْضُهُ قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ مُعْدِمًا وَاسْتَوِيَا فِي التَّعْلُقِ بِالذَّمِّ قَسَمَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِمْكَانِ

شَرْحُ م ر شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: وَالْأَلْفُ فَيَسْتَوِيَانِ) أَيُ فَيُقَسِّطُ الْمَوْجُودُ عَلَيْهِمَا وَلَيْسَ مُرَادُهُ التَّخْيِيرُ فَمَا يَخُصُّ الزَّكَاةَ صَرْفًا لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَمَا يَخُصُّ الْحَجَّ حُجَّ بِهِ إِنْ رَضِيَ بِهِ إِنْسَانٌ أَوْ تَبَرَّعَ بِتَمْثِيمِهِ وَالْأَلْفُ وَقَفَ.

(قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ الْخ) وَيَجِبُ تَقْيِيدُ هَذَا التَّفْصِيلِ بِمَا إِذَا لَمْ تَتَعَلَّقِ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ بِأَنْ لَمْ يَكُنِ النَّصَابُ وَلَا بَعْضُهُ مَوْجُودًا وَالْأَلْفُ بِأَنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ بِأَنْ كَانَ النَّصَابُ أَوْ بَعْضُهُ مَوْجُودًا قُدِّمَتْ مُطْلَقًا أَيُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَمْ لَا.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: قُدِّمَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ) لَعَلَّ صُورَتَهُ أَنَّ النَّصَابَ تَأَلَّفَ فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا قُدِّمَتْ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ حُجِرَ بِهِ سَمِعَ ش وَقَالَ الشَّوْبَرِيُّ: بِخِلَافِ مَا لَوْ اجْتَمَعَ مَعَ حَقِّ الْأَدَمِيِّ جُزْئِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ.

ا هـ (قَوْلُهُ: وَالْأَلْفُ قُدِّمَتْ) قَالَ شَيْخُنَا وَيَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَتَعَلَّقِ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ وَالْأَلْفُ بِأَنْ كَانَ النَّصَابُ مَوْجُودًا قُدِّمَتْ مُطْلَقًا شَرْحُ م ر شَوْبَرِي أَيُ سَوَاءً كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَمْ لَا ع ش وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بَابُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ) هُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْيِيرِهِ بِفَصْلِ لِعَدَمِ انْدِرَاجِهِ فِي تَرْجَمَةِ الْبَابِ قَبْلَهُ (يَجِبُ) أَيُ أَدَاؤُهَا (فَوْرًا) لِأَنَّ حَاجَةَ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَيْهَا نَاجِزَةٌ (إِذَا تَمَكَّنَ) مِنَ الْأَدَاءِ كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ وَيَحْصُلُ التَّمَكُّنُ (بِحُضُورِ مَالٍ) غَائِبٍ سَائِرٍ قَارٌّ عَسِرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ أَوْ مَالٍ مَغْصُوبٍ، أَوْ مَحْجُودٍ، أَوْ دَيْنٍ مُوَجَّلٍ، أَوْ حَالٍ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ (و) حُضُورِ (أَخِذِ) لِلزَّكَاةِ مِنْ إِمَامٍ، أَوْ سَاعٍ، أَوْ مُسْتَحَقٍّ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ تَعْيِيرِهِ بِالْأَصْنَافِ (وَيَجْفَافٍ) لِلْمَرِّ (وَتَقْيِيَةٍ) لِحَبِّ وَتَبَرٍّ وَمَعْدِنٍ (وَخُلُوفٍ) مَالِكٍ مِنْ مُهِمٍّ (دِينِيٍّ)، أَوْ دُنْيَوِيٍّ كَصَلَاةٍ وَكُلٍّ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنْ زِيَادَتِي (وَبَقْدَرَةٍ عَلَى غَائِبٍ قَارٍّ) بِأَنْ سَهَّلَ الْوُصُولُ لَهُ (أَوْ) عَلَى اسْتِيفَاءِ دَيْنٍ (حَالٍ) بِأَنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ حَاضِرٍ بَازِلٍ، أَوْ عَلَى جَاحِدٍ وَبِهِ حُجَّةٌ وَقَوْلِي قَارٌّ مِنْ زِيَادَتِي (وَبِرَّوَالِ حَجَرٍ فَلَسٍ) لِأَنَّ الْحَجَرَ بِهِ مَانِعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فَالْأَدَاءُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُزَكِّي إِذَا تَمَكَّنَ (وَتَقَرَّرَتْ أُجْرَةٌ قُبِضَتْ) فَلَوْ أُجِرَ دَارًا أَرْبَعِ سِنِينَ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَقَبَضَهَا لَمْ يَلْزَمَهُ كُلُّ سَنَةٍ إِلَّا إِخْرَاجُ حِصَّةٍ مَا تَقَرَّرَ مِنْهَا فَإِنَّ الْمَلِكَ فِيهَا ضَعِيفٌ لِعَرَضِهِ لِلزُّوَالِ بِتَلَفِ الْعَيْنِ الْمُوجَّزَةِ فَعُلِمَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ وَتَقَرَّرِ الْأُجْرَةَ نَعَمْ لَهُ التَّأْخِيرُ لِانْتِظَارِ قَرِيبٍ، أَوْ جَارٍ، أَوْ أَحْوَجٍ، أَوْ أَفْضَلٍ إِنْ لَمْ يَشْتَدَّ ضَرَرُ الْحَاضِرِينَ لَكِنْ لَوْ تَلَفَ الْمَالُ حِينَئِذٍ ضَمِنَ (لَا صَدَاقٌ) فَلَا يَشْتَرِطُ تَقَرُّرُهُ بِتَشْطِيرٍ، أَوْ مَوْتٍ، أَوْ وَطْءٍ.

وَفَارِقُ الْأُجْرَةِ بِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ فِي مُقَابَلَةِ الْمَنَافِعِ فَبَقَوَاتِهَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الصَّدَاقِ وَلِهَذَا لَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمِ الْمَنَافِعَ لِلزَّوْجِ وَتَشْطِيرُهُ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِتَصَرُّفِ الزَّوْجِ بَطَلَاقٍ وَتَحْوِهِ أَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَمَوْسَعَةٌ بِلَيْلَةِ الْعِيدِ وَيَوْمِهِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا.

الشَّرْحُ

(بَابُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ) أَيُ حُكْمُ الْأَدَاءِ مِنْ كَوْنِهِ فَوْرِيًّا أَوْ لَا.

فَالْمُرَادُ بِأَدَائِهَا إِخْرَاجُهَا فَهَذَا الْبَابُ فِي وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ وَالْبَابُ الَّذِي قَبْلَهُ فِي لُزُومِهَا وَتُبُوْتِهَا فِي الدِّمَّةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ الْإِخْرَاجِ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالتَّمَكُّنِ فَالْمُرَادُ بِالْأَدَاءِ الدَّفْعُ لَا الْأَدَاءُ بِالْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: هُوَ أَوَّلَى) قَدْ يُقَالُ: الْغَرَضُ مِنْ بَيَانِ شُرُوطٍ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ بَيَانُ وَجُوبِ أَدَائِهَا فَالْبَابُ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ فَسَقَطَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْأَصْلِ ز ي.

(قَوْلُهُ: لِعَدَمِ انْدِرَاجِهِ) وَأَجَابَ م ر عَنْ الْأَصْلِ بِأَنَّ الْأَدَاءَ هُنَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْوُجُوبِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْأُولَوِيَّةَ.

(قَوْلُهُ: سَائِرٍ) أَيُّ مَا لَمْ يَكُنِ الْمَالُكَ، أَوْ وَكَيْلُهُ مُسَافِرًا مَعَهُ وَإِلَّا وَجَبَ الْإِخْرَاجُ فِي الْحَالِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ: فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ إِنْ كَانَ بِبَادِيَةٍ صُرِفَ إِلَى فَقْرَاءِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ.

ا هـ.

س ل.

(قَوْلُهُ: عَسَرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ) صِفَةُ لِلْفَقَارِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَهَلَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَمِنَ الطَّرِيقَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاءُ زَكَاتِهِ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْضِرَهُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ بِالْفِعْلِ فَالْمَدَارُ عَلَى الْفُدْرَةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَيُقَدَّرَةُ عَلَى غَائِبِ الْخُ فَهُوَ مُحْتَرَزٌ هَذَا.

(قَوْلُهُ: أَوْ حَالٌ تَعَدَّرَ أَخْذُهُ) بِأَنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ، أَوْ مَلِيٍّ وَلَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَعَدَّرْ أَخْذُهُ بِأَنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ حَاضِرٍ بَازِلٍ، أَوْ عَلَى جَاحِدٍ وَبِهِ حُجَّةٌ فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَوَرًا، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَخْذِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ: أَوْ عَلَى اسْتِيفَاءِ دَيْنٍ حَالٌ فَهُوَ مُحْتَرَزٌ هَذَا.

(قَوْلُهُ: وَيُقَدَّرَةُ عَلَى غَائِبِ قَارٍ)

أُنْظِرُهُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمُتَقَدِّمِ، أَوْ قَارٍ عَسَرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْأَدَاءِ يَحْصُلُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا بِحُضُورِ الْغَائِبِ الْقَارِ الَّذِي عَسَرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا أَوْ بِالْفُدْرَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا.

ا هـ.

ا ط ف.

(قَوْلُهُ: بِأَنْ سَهَلَ الْوُصُولُ لَهُ) تَصْوِيرٌ لِلْفُدْرَةِ عَلَى الْغَائِبِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى اسْتِيفَاءِ دَيْنٍ) وَسَيَأْتِي تَعْلُقُ الزَّكَاةُ بِعَيْنِ الْمَالِ فَعَلَيْهِ يَمْلِكُ الْمُسْتَحِقُّونَ مِنَ الدَّيْنِ مَا وَجَبَ لَهُمْ وَمَعَ ذَلِكَ يَدَّعِي الْمَالُكَ بِالْكُلِّ وَيَخْلِفُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ الْقَبْضِ وَمِنْ ثَمَّ لَا يَخْلِفُ أَنَّهُ لَهُ مَثَلًا بَلْ إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهُ قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ دَيْنِهِ عَلَى مُعْسِرٍ مِنْ زَكَاتِهِ إِلَّا إِنْ قَبَضَهُ مِنْهُ، ثُمَّ نَوَاهَا قَبْلَ، أَوْ مَعَ الْأَدَاءِ إِلَيْهِ، أَوْ يُعْطِيهِ مِنْ زَكَاتِهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ عَنْ دَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ شَرَحَ حَجَّ.

(قَوْلُهُ: بِأَنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ حَاضِرٍ) تَصْوِيرٌ لِلْفُدْرَةِ عَلَى اسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ.

(قَوْلُهُ: وَبِهِ حُجَّةٌ)، أَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الظَّفَرِ مِنْ جَنْسِهِ أَمَا لَوْ لَمْ يَتَيَسَّرَ الظَّفَرُ إِلَّا بِغَيْرِ جَنْسِهِ فَلَا يُتَجَهُّ الْوُجُوبُ فِي الْحَالِ.

(قَوْلُهُ: وَبِرَوَالِ حَجَرٍ فَلَسِ الْخُ) أَيُّ وَالزَّكَاةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالذِّمَّةِ وَإِلَّا قُدِّمَتْ عَلَى الْغُرْمَاءِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى رَوَالِ الْحَجَرِ شَوْبَرِيٍّ وَهَذَا بِخِلَافِ حَجَرِ السَّفَةِ لَا يُشْتَرِطُ رَوَالُهُ بَلْ يُخْرِجُ الْمَالَ خَالًا كَمَا مَرَّ ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَتَقَرَّرَتْ أُجْرَةُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا تَمَكَّنَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ فَالْأَدَاءُ إِنَّمَا يَجِبُ الْخُ شَوْبَرِيٍّ.

(قَوْلُهُ: فُبِصَتْ) أَيُّ، أَوْ لَمْ تُقْبَضْ وَكَانَتْ عَلَى مُقَرَّرٍ مَلِيٍّ بَازِلٍ، أَوْ بِهَا حُجَّةٌ فَقَبْضُهَا لَيْسَ بِقَيْدٍ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا تَجِبُ فِي الدَّيْنِ كَمَا أَقَادَهُ شَيْخُنَا فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّمَا قَيْدٌ بِالْقَبْضِ لِأَجْلِ وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ لَيْسَ بِظَاهِرٍ. (قَوْلُهُ: لَمْ يَلْزَمْهُ كُلُّ سَنَةٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَعِنْدَ تَمَامِ

الثَّانِيَةِ زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةِ وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ وَعِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ خَمْسِينَ لِسَنَةِ وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ وَعِنْدَ تَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ الْخَمْسَةِ وَالسَّبْعِينَ لِسَنَةِ وَزَكَاةَ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ هـ بِحُرُوفِهِ فَالْوَاجِبُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى نِصْفُ دِينَارٍ وَثُمُنُ دِينَارٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثُ أَنْصَافٍ وَثَلَاثَةُ أَنْمَانٍ، وَفِي الثَّلَاثَةِ خَمْسَةُ أَنْصَافٍ وَخَمْسَةُ أَنْمَانٍ، وَفِي الرَّابِعَةِ سَبْعَةُ أَنْصَافٍ وَسَبْعَةُ أَنْمَانٍ فَإِنْ جُمِعَتْ الْأَنْصَافُ صَارَتْ سِتَّةَ عَشَرَ نِصْفًا ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرٍ وَالْأَنْمَانُ صَارَتْ سِتَّةَ عَشَرَ ثُمْنًا بِدِينَارَيْنِ مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا ح ف أَيُّ وَالْمُخْرَجُ مِنْ غَيْرِهَا وَالْأَنْصَافُ نَقَصَ حِينَئِذٍ عَمَّا ذُكِرَ وَقَوْلُهُ: وَعِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةِ وَهِيَ الَّتِي زَكَاةَا أَوْلَا لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَهُ قَوْلُهُ: وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ، وَهِيَ الَّتِي تَقَرَّرَتْ لِتَمَامِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَيَرْكَبُهَا زَكَاةُ سَنَتَيْنِ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ مَالِكٌ لَهَا مِنْ حِينِ الْقَبْضِ وَأَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةً فِيهَا مِنْ حِينَئِذٍ لَكِنَّ وَجُوبَ الْإِخْرَاجِ مُقَيَّدٌ بِالتَّقَرُّرِ وَقَوْلُهُ: زَكَاةَ خَمْسِينَ لِسَنَةِ، وَهِيَ مَا تَقَرَّرَ بِتَمَامِ السَّنَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقَوْلُهُ: وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ وَهِيَ الْمُتَقَرَّرَةُ بِتَمَامِ الثَّالِثَةِ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهَا مِنْ حِينِ الْقَبْضِ وَلَمْ يُزَكَّهَا قَبْلَ فَتَأْمَلْ.

فَجُمْلَةُ مَا يُخْرِجُهُ عَلَى الْمِائَةِ فِي الْأَرْبَعِ سِنِينَ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا كُلُّ حَوْلٍ رُبْعُ عَشْرِهَا وَهُوَ دِينَارَانِ وَنِصْفٌ.

(قَوْلُهُ: فَعِلِمُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ: يَجِبُ فَوْرًا.

(قَوْلُهُ: لِإِنْتِظَارِ نَحْوِ قَرِيبٍ) أَيُّ لَا تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحَقُّونَ غَيْرَ مَحْصُورِينَ فَإِنْ كَانُوا مَحْصُورِينَ فَلَا تَأْخِيرَ لِأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ ذَلِكَ بِتَمَامِ الْحَوْلِ بِرِمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَشُدَّ ضَرَرُ الْحَاضِرِينَ) أَيُّ وَإِلَّا حَرُمَ التَّأْخِيرُ؛ لِأَنَّ دَفْعَ ضَرَرِهِمْ فَرَضٌ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِحَيَاةِ الْفَضِيلَةِ كَمَا قَالَهُ ح ل قَالَ ع ش وَيُصَدَّقُ الْفُقَرَاءُ فِي دَعْوَاهُمْ مَا لَمْ تَدَلَّ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِمْ.

(قَوْلُهُ: حِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ إِذْ أَخَّرَ لِإِنْتِظَارِ الْقَرِيبِ.

(قَوْلُهُ: بِتَشْطِيرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقَرُّرِهِ وَانْظُرْ مَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ مَعَ أَنَّ التَّشْطِيرَ ضِدُّ التَّقَرُّرِ؛ لِأَنَّ التَّقَرُّرَ هُوَ الْأَمْنُ مِنْ سُقُوطِهِ، أَوْ بَعْضُهُ فَالْأُولَى حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَرَّرُ الْمَهْرُ بَلْ يُسْقِطُ بَعْضُهُ هـ شَيْخُنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَقَرَّرُ النَّصْفَ قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ: لِتَعَرُّضِهِ لِلزُّوَالِ بِتَلَفِ الْعَيْنِ إلخ شَوَابِرِيٍّ.

(قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الصَّدَاقِ) أَيُّ فَإِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ فِي مُقَابَلَةِ إِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ فَقَطَّ وَذَلِكَ حَاصِلُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَأَيْضًا فِيهِ مَعْنَى النُّحْلَةِ أَيُّ الْعَطِيَّةِ لِأَنَّهُ تَتَمَنَّى بِهِ كَمَا يَتَمَنَّى هُوَ بِهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الصَّدَاقِ أَيُّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا فِي مُقَابَلَةِ الْمَنَافِعِ بَلْ مُسْتَحَقٌّ بِالْعَقْدِ بِدَلِيلِ تَقَرُّرِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ أَوْلَى أَفَادَهُ شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ: وَتَشْطِيرُهُ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّهُ قَبْلَ الدُّخُولِ غَيْرُ مُقَرَّرٍ لِاحْتِمَالِ تَشْطِيرِهِ بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ أَيُّ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَرُّرِهِ لَكِنَّ الْجَوَابَ نَاقِصٌ وَعِبَارَةٌ

شَرَحَ م ر وَتَشْطِيرُهُ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِتَصْرِفِ الزَّوْجِ بِطَلَاقٍ وَنَحْوِهِ وَلَيْسَ مِنْ مُفْتَضَلِ عَقْدِ النِّكَاحِ.

(قَوْلُهُ: بِطَلَاقٍ وَنَحْوِهِ) كَالْفُسْخِ.

(قَوْلُهُ: أَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ) هَذَا مُحَنَّرُ التَّقْيِيدِ بِزَكَاةِ الْمَالِ فِي التَّرْجَمَةِ

(فَإِنْ آخَرَ) أَدَاءَهَا بَعْدَ التَّمَكُّنِ (وَتَلَفَ الْمَالُ) كُلُّهُ، أَوْ بَعْضُهُ (ضَمِنَ) بِأَنْ يُؤَدِّيَ مَا كَانَ يُؤَدِّيهِ قَبْلَ التَّلَفِ لِتَقْصِيرِهِ بِحَبْسِ الْحَقِّ عَنِ مُسْتَحَقِّهِ، وَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ضَمَانَ لِإِنْتِفَاءِ تَقْصِيرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتْلَفَهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لِتَقْصِيرِهِ بِإِتْلَافِهِ

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: فَإِنْ آخَرَ الْخ) مُرْتَبِّ عَلَى قَوْلِهِ يَجِبُ فَوْرًا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ فَلَا ضَمَانَ سَوَاءً كَانَ تَلَفُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَمْ قَبْلَهُ لِإِنْتِفَاءِ تَقْصِيرِهِ فَإِنْ قَصَرَ كَأَنَّ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حِزْرِ مِثْلِهِ كَانَ ضَامِنًا فِي صُورَةِ مَا إِذَا كَانَ التَّلَفُ بَعْدَ الْحَوْلِ.

(قَوْلُهُ: ضَمِنَ) أَيُّ وَلَوْ كَانَ التَّأْخِيرُ جَائِزًا كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ لَهُ التَّأْخِيرُ الْخ.

(قَوْلُهُ: بِأَنْ يُؤَدِّيَ مَا كَانَ الْخ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّمَانِ هُنَا ضَمَانُ قِيمَةِ الْمُتْلَفِ كَضَمَانِ قِيمَةِ الشَّاةِ مِنْ أَرْبَعِينَ مَثَلًا وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ إِخْرَاجُ مَا كَانَ يُخْرِجُهُ قَبْلَ التَّلَفِ ز ي وَسَم.

(قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتْلَفَهُ) أَيُّ، أَوْ تَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِ الْمُتْلَفَاتِ عَنْهُ وَلَمْ يَفْعَلْ شُؤْبَرِي

(وَلَهُ) وَلَوْ بِوَكِيلِهِ (أَدَاؤُهَا) عَنِ الْمَالِ الْبَاطِنِ وَهُوَ نَقْدٌ وَعَرْضٌ وَرِكَازٌ وَالظَّاهِرُ وَهُوَ مَاشِيَةٌ وَزَرْعٌ وَثَمَرٌ وَمَعْنَى (لِمُسْتَحَقِّهَا إِلَّا إِنْ طَلَبَهَا إِمَامٌ عَنْ) مَالٍ (ظَاهِرٍ) فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا لَهُ وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا عَنِ الْبَاطِنِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يُرَكِّي فَعَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ أَدِّهَا وَإِلَّا ادْفَعَهَا إِلَيَّ وَذَكَرَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ زِيَادَتِي وَالْحَقُّوا بِرِكَاتِ الْبَاطِنِ رِكَاتِ الْفِطْرِ (و) لَهُ أَدَاؤُهَا بِنَفْسِهِ وَبِوَكِيلِهِ (لِإِمَامٍ) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ كَانُوا يَبْعَثُونَ السَّعَاةَ لِأَخْذِ الرِّكَاتِ (وَهُوَ) أَيُّ أَدَاؤُهَا لَهُ (أَفْضَلُ) مِنْ تَفْرِيقِهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ وَكِيلِهِ لِأَنَّهُ أُعْرِفَ بِالْمُسْتَحَقِّينَ (إِنْ كَانَ عَادِلًا) فِيهَا، وَإِلَّا فَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ وَكِيلِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَدَاءِ لَهُ وَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ مِنْ تَفْرِيقِهِ بِوَكِيلِهِ

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: عَنِ الْمَالِ الْبَاطِنِ) سُمِّيَ بِالْبَاطِنِ لِإِدْمَ عِلْمِ غَيْرِهِ بِهِ غَالِبًا بِخِلَافِ الظَّاهِرِ وَقَالَ ط ف الْبَاطِنُ هُوَ الَّذِي لَا يَنْمُو بِنَفْسِهِ وَالظَّاهِرُ مَا يَنْمُو بِنَفْسِهِ كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ فِيهِمَا ا هـ.

(قَوْلُهُ: فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا لَهُ) أَيُّ وَإِنْ قَالَ الْإِمَامُ لِلْمَالِكِ أَنَا أَخَذْتُهَا مِنْكَ وَأَصْرَفْتُهَا فِي الْفِسْقِ وَلَوْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ ذَلِكَ فَيَجِبُ الدَّفْعُ لَهُ وَيَبْرَأُ بِهِ لِنَقَازِ حُكْمِهِ وَعَدَمِ انْعِزَالِهِ بِالْجَوْرِ وَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ الْمَلَاكَ إِنْ امْتَنَعُوا مِنْ تَسْلِيمِهَا لَهُ وَلَوْ قَالُوا نُسَلِّمُهَا لِلْمُسْتَحَقِّينَ لِأَفْتِنَاتِهِمْ عَلَى الْإِمَامِ شَرْحُ م ر بَنُوعِ تَصَرُّفٍ.

(قَوْلُهُ: وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا عَنِ الْبَاطِنِ) أَيُّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَإِذَا دَفَعَهَا الْمَالِكُ لَهُ حِينَئِذٍ يَبْرَأُ وَكَذَا إِذَا خَالَفَ أَمْرُهُ وَصَرَفَهَا بِنَفْسِهِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: وَالْحَقُّوا بِرِكَاتِ الْمَالِ الْبَاطِنِ الْخ) أَيُّ فِي أَنْ الْأَفْضَلُ دَفْعُهَا لِلْإِمَامِ إِنْ طَلَبَهَا شُؤْبَرِي وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يُرَكِّي الْخ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا قَالَ الشُّؤْبَرِيُّ وَوَجْهُ الْإِلْحَاقِ أَنْ وَاجِبَهَا الْيَسَارُ وَهُوَ مِمَّا يَخْفَى غَالِبًا كَالْمَالِ الْبَاطِنِ.

(قَوْلُهُ: وَهُوَ أَفْضَلُ) سَوَاءً فِي ذَلِكَ رِكَاتُ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: بِنَفْسِهِ، أَوْ وَكِيلِهِ) أَيُّ الْعَدْلِ الْعَارِفِ فِيمَا يَظْهَرُ.

إِيْعَابٌ.

(قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ عَادِلًا فِيهَا) وَإِنْ كَانَ جَائِرًا فِي غَيْرِهَا وَظَاهِرُهُ رُجُوعُهُ لِرَكَاةِ الْمَالَيْنِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ هُوَ قَيْدٌ فِي الْبَاطِنِ فَقَطْ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي الظَّاهِرِ إِعْطَاؤُهَا لِلْإِمَامِ وَلَوْ جَائِرًا عَشْرًا وَلَعَلَّ الْفَارِقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرُّكَاةَ فِي الْمَالِ الظَّاهِرِ يَطْلُعُ غَالِبًا عَلَى دَفْعِهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ فَإِذَا لَمْ يَدْفَعْهَا الْجَائِرُ يُمَكِّنُ مُطَالَبَتَهُ بِهَا بِخِلَافِ رُكَاةِ الْمَالِ الْبَاطِنِ قَدْ لَا يَطْلُعُ عَلَى دَفْعِهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ فَاشْتَرَطَ فِيهَا كَوْنُهُ عَادِلًا.

ا هـ.

ا ط ف

(وَتَجِبُ نِيَّةٌ) فِي الرُّكَاةِ (كَهَذَا رُكَاةٌ، أَوْ فَرَضٌ صَدَقَةٌ) أَوْ صَدَقَةٌ مَالِي الْمَفْرُوضَةِ وَتَمَثِّلِي بِرُكَاةٍ أُولَى مِنْ تَمَثِّلِي بِفَرَضِ رُكَاةٍ مَالِي لِأَنَّ نِيَّةَ الْفَرَضِ كَالْمَالِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِأَنَّ الرُّكَاةَ لَا تَقَعُ إِلَّا فَرَضًا وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ نَوَى صَلَاةَ الظُّهْرِ وَلَا يَكْفِي فَرَضُ مَالِي) لِأَنَّهُ يَكُونُ كَفَّارَةً وَنَذْرًا (وَلَا صَدَقَةً مَالِي) ؛ لِأَنَّهُمَا تَكُونُ نَافِلَةً (وَلَا يَجِبُ) فِي النِّيَّةِ (تَعْيِينُ مَالٍ) مُزَكَّى عِنْدَ الْإِخْرَاجِ فَلَوْ مَلَكَ مِنَ الدَّرَاهِمِ نَصَابًا حَاضِرًا وَنَصَابًا غَائِبًا فَأَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ بِنِيَّةِ الرُّكَاةِ مُطْلَقًا ثُمَّ بَانَ تَلَفُ الْغَائِبِ فَلَهُ جَعْلُ الْمُخْرَجِ عَنِ الْحَاضِرِ.

(فَإِنْ عَيْنُهُ لَمْ يَقَعْ) أَيُّ الْمُخْرَجِ (عَنْ غَيْرِهِ) فَلَوْ كَانَ نَوَى الْمُخْرَجِ فِي الْمِثَالِ عَنِ الْغَائِبِ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى الْحَاضِرِ فَإِنْ نَوَى مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ بَانَ الْمُنَوِيُّ تَالِفًا فَعَنْ غَيْرِهِ قَبَانَ تَالِفًا وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ وَالْمُرَادُ الْغَائِبُ عَنْ مَجْلِسِهِ لَا عَنْ الْبَلَدِ بِنَاءً عَلَى مَنْعِ ثَقُلِ الرُّكَاةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْآتِي فِي كِتَابِ قِسْمِ الرُّكَاةِ (وَتَلَزَمُ) أَيُّ النِّيَّةِ (الْوَلِيُّ عَنْ مَحْجُورِهِ) فَلَوْ دَفَعَ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ وَظَاهِرٌ أَنَّ لَوْلِيَّ السَّقِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُقَوِّضَ النِّيَّةَ لَهُ كَغَيْرِهِ وَتُعْبِرِي بِالْمَحْجُورِ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ (وَتَكْفِي) أَيُّ النِّيَّةِ (عِنْدَ عَزْلِهَا) عَنِ الْمَالِ (وَبَعْدَهُ) وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي (وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِإِمَامٍ، أَوْ وَكِيلٍ، وَالْأَفْضَلُ) لِهُمَا (أَنْ يَنْوِيَا عِنْدَ تَفْرِيقِ أَيْضًا) عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ وَذَكَرَ الْأَفْضَلِيَّةَ فِي حَقِّ الْإِمَامِ مِنْ زِيَادَتِي وَكَذَا قَوْلِي

الشرح

(قَوْلُهُ: وَتَجِبُ نِيَّةٌ) مَا لَمْ يَمُتِ الْمَالِكُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَبَرِثَهُ الْمُسْتَحِقُّونَ فَإِنَّهُمْ يَأْخُذُونَ بِقَدْرِ الرُّكَاةِ مِمَّا تَرَكَهُ الْمُورِثُ بِاسْمِ الرُّكَاةِ وَمَا بَقِيَ بِاسْمِ الْإِزْثِ وَسَقَطَتِ النِّيَّةُ مِنْ رَسْمٍ وَلَوْ شَكَّ فِي نِيَّةِ الرُّكَاةِ بَعْدَ دَفْعِهَا هَلْ يَضُرُّ، أَوْ لَا.

؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي وَلَا يُشْكَلُ بِالصَّلَاةِ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ بِخِلَافِ هَذِهِ وَأَيْضًا هَذِهِ تَوْسَعُ فِي نِيَّتِهَا لِجَوَازِ تَقْدِيمِهَا وَتَقْوِيضِهَا إِلَى غَيْرِ الْمُزَكَّى وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ ح ف وَشَوْبِرِيُّ وَقِيلَ يَضُرُّ.

(قَوْلُهُ: مَا لَوْ نَوَى صَلَاةَ الظُّهْرِ) هَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُعَادَةَ لَا تَجِبُ فِيهَا نِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ وَقَدْ قَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْفَرَضِيَّةَ فِي الْمُعَادَةِ وَإِنْ وَجِبَتْ فَالْمُرَادُ بِهَا إِعَادَةُ مَا كَانَ فَرَضًا بِالْأَصَالَةِ، أَوْ نَحْوَهُ وَالْفَرَضُ الْمُمَيِّزُ لِلْأَصْلِيَّةِ عَنِ الْمُعَادَةِ هُوَ الْحَقِيقِيُّ فَلَا تَعَارُضَ ع ش.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَكْفِي فَرَضٌ مَالِيٌّ) قِيلَ هَذَا أَيُّ عَدَمِ كِفَايَةِ فَرَضٍ مَالِيٍّ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ غَيْرِ الرُّكَاةِ ا هـ وَبَرِدُ بَانَ الْفَرَائِنَ الْخَارِجِيَّةَ لَا تُخَصَّصُ النِّيَّةُ فَلَا عِبْرَةَ بِكَوْنِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، أَوْ لَا نَظَرًا لِصِدْقِ مَنْوِيهِ

بِالْمُرَادِ وَغَيْرِهِ شَرْحُ حَجَّ وَ م ر .

(قَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى مَعَ ذَلِكَ) أَيُّ مَعَ تَعْيِينِ الْمُخْرَجِ عَنِ الْغَائِبِ.

(قوله: والمُرَادُ الغَائِبُ عَنْ مَجْلِسِهِ) أَيِ والمُرَادُ بِالْمَالِ الغَائِبُ فِي تَمَثُّلِهِ الْمَذْكُورِ الغَائِبُ عَنْ مَجْلِسِهِ أَيِ مَجْلِسِ الْمُخْرِجِ وَغَرَضُهُ بِهَذَا دَفْعُ مَا يُقَالُ كَيْفَ يَصِحُّ الإِخْرَاجُ عَنِ الغَائِبِ مَعَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الدَّفْعُ لِإِقْرَاءِ مَحَلِّ الْمَالِ.

وَلَوْ كَانَ غَائِبًا فَكَيْفَ يُخْرِجُ الْمَالِكُ عَنْهُ لِغَيْرِ أَهْلِ مَحَلِّهِ.

(قوله: لَا عَنْ الْبَلَدِ) أَيِ، أَوْ عَنْهَا فِي مَحَلٍّ لَا مُسْتَحَقَّ فِيهِ وَبَلَدُ الْمَالِكِ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ ح ل.

(قوله: لَمْ تَقَعْ الْمَوْقِعَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى السَّفِيهَ لَكِنْ قَالَ سَمَ وَبَيَّنَّغِي كَمَا وَافَقَ عَلَيْهِ م ر أَنَّهُ تَكْفِي نِيَّةِ السَّفِيهِ وَإِنْ لَمْ يُفَوِّضْهَا إِلَيْهِ الْوَلِيُّ ع ش.

(قوله: وَيَعْدُهُ) صَادِقٌ بِوُقُوعِ النِّيَّةِ بَيْنَ الْعَزْلِ وَالدَّفْعِ وَبِهِ صَرَّحَ م ر وَإِنْ لَمْ تَقَارِنْ أَحَدَهُمَا فَلَوْ اسْتَقَلَّ الْمُسْتَحَقُّ بِقَبْضِهَا أُعْتُدَ بِهِ م ر.

(قوله: وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِإِمَامٍ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ عِنْدَ الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُمْ فَالدَّفْعُ إِلَيْهِ كَالدَّفْعِ لَهُمْ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ عِنْدَهُ الزَّكَاةَ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْمَالِكِ شَيْءٌ وَالسَّاعِي فِي ذَلِكَ كَالْإِمَامِ شَرَّحَ م ر وَلَوْ نَوَى الدَّافِعُ الزَّكَاةَ وَالْأَخِذَ غَيْرَهَا كَصَدَقَةٍ تَطَوُّعٍ، أَوْ هَدِيَّةٍ، أَوْ غَيْرَهَا فَالْعِبْرَةُ بِقَصْدِ الدَّافِعِ وَلَا يَضُرُّ صَرْفُ الْأَخِذِ لَهَا عَنِ الزَّكَاةِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ ضَرَّ صَرْفُهَا عَنْهَا وَلَمْ تَقَعْ زَكَاةٌ وَمِنْهُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَكُوسِ وَالرَّمَايَا وَالْعُشُورِ وَغَيْرِهَا فَلَا يَنْفَعُ الْمَالِكُ نِيَّةَ الزَّكَاةِ فِيهَا وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاءُ ابْنِ الرَّدَّادِ شَوْبَرِيٍّ أَيِ ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنْ ذَلِكَ لَا يَصْرِفُونَهُ مَصْرِفَ الزَّكَاةِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف

(وله أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا) أَيِ فِي النِّيَّةِ (وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ إِمَامٍ) عَنِ الْمُزَكِّي (بِلَا إِذْنٍ) مِنْهُ كَغَيْرِهِ (لَا عَنْ مُمْتَنِعٍ) مَنْ أَدَّيْهَا فَتَكْفِي (وَتَلَزُمُهُ) إِقَامَةُ لَهَا مَقَامَ نِيَّةِ الْمُزَكِّي وَقَوْلِي بِلَا إِذْنٍ مِنْ زِيَادَتِي الشَّرْحُ

(قوله: وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا) أَيِ أَهْلًا لَهَا أَيِ لِنِيَّةِ الزَّكَاةِ لَا لِلنِّيَّةِ مُطْلَقًا بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا بِالْغَا عَاقِلًا لَا صَبِيًّا وَلَوْ مُمَيَّرًا وَلَا كَافِرًا وَرَقِيقًا ح ل قَالَ ع ش وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ الْوَكِيلِ بِإِذْنٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ عِنْدَ صَرْفِ الْمُوَكَّلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْثِرَتِ النِّيَّةُ مِنَ الْوَكِيلِ إِذَا أَدَّنَ لَهُ فِي تَفْرِقَةِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ تَبَعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجَرٌ فِي شَرْحِ الْأُرْبَعِينَ عِنْدَ قَوْلِهِ {وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى} وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ ع ش عَلَى م ر صَحَّهِ التَّوَكُّلِ فِي النِّيَّةِ اسْتِقْلَالًا بِأَنْ يُوَكَّلَ وَاحِدًا فِيهَا وَوَاحِدًا فِي التَّفْرِقَةِ.

(فَرَعَ) لَوْ وَكَّلَهُ فِي تَفْرِقَةِ زَكَاتِهِ لَمْ يَكُنْ تَوَكُّلًا فِي نِيَّتِهَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ نِزَاعٍ فِي الْمَسْأَلَةِ شَوْبَرِيٍّ (بَابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ) وَمَا يُذَكِّرُ مَعَهُ.

وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَغْيِيرِهِ بِفَصْلِ لِمَا مَرَّ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ (صَحَّ تَعْجِيلُهَا) فِي مَالٍ حَوْلِيٍّ (لِعَامٍ فِيهَا انْعَقَدَ حَوْلُهُ) بِأَنْ يَمْلِكَ نِصَابًا، أَوْ ابْتِنَاعَ عَرَضِ تِجَارَةٍ وَلَوْ بِدُونِ نِصَابٍ كَأَنْ ابْتِنَاعَ عَرَضًا لَهَا لَا يُسَاوِي مَانَتَيْنِ فَعَجَّلَ زَكَاتَهُمَا وَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِيهِمَا، أَوْ ابْتِنَاعَ عَرَضًا يُسَاوِيهِمَا فَعَجَّلَ زَكَاتَهُمَا أَرْبَعِمِائَةٍ وَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِيهَا فَيُجْزِئُهُ الْمُعَجَّلُ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ الْمَالُ فِي صُورَةِ التِّجَارَةِ الْأَوَّلَى نِصَابًا عِنْدَ الْإِبْتِنَاعِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ اعْتِبَارَ النَّصَابِ فِيهَا بِأَخْرِ الْحَوْلِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَقْتَضِي الْمُنْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا وَخَرَجَ بِالْعَامِ مَا فَوْقَهُ فَلَا يَصِحُّ تَعْجِيلُهَا لَهُ لِأَنَّ زَكَاتَهُ لَمْ يَنْعَقِدْ حَوْلَهَا وَالتَّعْجِيلُ قَبْلَ انْعِقَادِ الْحَوْلِ لَا يَجُوزُ

كَالتَّعْجِيلِ قَبْلَ كَمَالِ النَّصَابِ فِي الرِّكَاءِ الْعَيْنِيَّةِ.

فَمَا عَجَلَ لِعَامَيْنِ يُجْزَى لِلأَوَّلِ فَقَطُّ وَأَمَّا خَبَرُ الْبَيْهَقِيِّ {أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسَلَّفَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً عَامَيْنِ} فَأُجِيبُ عَنْهُ بِإِنْقِطَاعِهِ وَبِاحْتِمَالِ أَنَّهُ تَسَلَّفَ فِي عَامَيْنِ وَصَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ صِحَّةَ تَعْجِيلِهَا لَهُمَا وَعَزَّوهُ لِلنَّصِّ وَالْأَكْثَرِينَ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُفِيدٌ بِمَا إِذَا بَقِيَ بَعْدَ التَّعْجِيلِ نَصَابٌ كَتَّعْجِيلِ شَاتَيْنِ مِنْ ثَنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ شَاءَ وَخَرَجَ بِإِنْقِطَاعِ الْحَوْلِ مَا لَوْ لَمْ يَنْعَقِدْ كَمَا لَوْ مَلَكَ دُونَ نَصَابٍ مِنْ غَيْرِ عَرْضِ تِجَارَةٍ كَأَنَّ مَلَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ فَعَجَلَ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ فَلَا يَصِحُّ تَعْجِيلُهُ لِفَقْدِ سَبَبٍ وَجُوبِهَا (و) صَحَّ تَعْجِيلُهَا (لِلْفِطْرَةِ فِي رَمَضَانَ) وَلَوْ فِي أَوَّلِهِ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْفِطْرَةِ مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ سَبَبٌ آخَرُ لَهَا أَمَّا قَبْلُهُ فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ عَلَى السَّبَبَيْنِ (لَا) تَعْجِيلُهَا (لِلنَّابِتِ) مِنْ تَمَرٍ وَحَبِّ (قَبْلَ) وَقَتِ (وُجُوبِهَا) وَهُوَ بُدُوُ الصَّلَاحِ وَاسْتِدَادُ الْحَبِّ كَمَا مَرَّ إِذْ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهُ تَحْقِيقًا وَلَا تَخْمِينًا أَمَّا بَعْدُهُ فَيَصِحُّ قَبْلَ الْجَفَافِ وَالتَّصْفِيَةِ (وَشَرْطُ) لِإِجْزَاءِ الْمُعْجَلِ (كَوْنُ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحِقِّ أَهْلًا) لَوُجُوبِ تِلْكَ الرِّكَاءِ وَلِأَخْذِهَا (وَقَتِ وَجُوبِهَا) هُوَ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِآخِرِ الْحَوْلِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا أَوْ الْمُسْتَحِقُّ مُرْتَدًّا، أَوْ الْمَالُ تَالِفًا وَقَتِ الْوُجُوبِ، أَوْ بِيَعٍ فِي الْحَوْلِ وَلَيْسَ مَالٌ تِجَارَةً لَمْ يَجْزِ الْمُعْجَلُ وَلَا يَضُرُّ تَلْفُ الْمُعْجَلِ وَلَا يَرُدُّ مَا لَوْ عَجَلَ بِنْتٌ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَتَوَالَدَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ وَبَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ حَيْثُ لَمْ تَجْزِ الْمُعْجَلَةُ وَإِنْ صَارَتْ بِنْتُ لَبُونٍ مَعَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ بَلْ يَسْتَرِدُّهَا وَيُعِيدُهَا أَوْ يَدْفَعُ غَيْرَهَا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وَجُودُ الْمَشْرُوطِ (وَلَا يَضُرُّ غِنَاؤُهَا بِهَا) وَلَوْ مَعَ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِيَسْتَعْنِيَ فَلَا يَكُونُ مَا هُوَ الْمُقْصُودُ مَانِعًا مِنَ الْإِجْزَاءِ وَيَضُرُّ غِنَاؤُهَا بِغَيْرِهَا كَرِكَاءٍ وَاجِبَةٍ، أَوْ مُعْجَلَةٍ أَخَذَهَا بَعْدَ أُخْرَى وَقَدْ اسْتَعْنَى بِهَا (وَإِذَا لَمْ يَجْزِ الْمُعْجَلُ) لِإِنْتِقَاءِ شَرْطٍ مِمَّا ذَكَرَ (اسْتَرَدَّ) إِنْ بَقِيَ (أَوْ بَدَلَهُ) مِنْ مِثْلٍ، أَوْ قِيَمَةٍ إِنْ تَلَفَ. (وَالْعَبْرَةُ بِقِيَمَةٍ وَقَتِ قَبْضٍ) لَا وَقَتِ تَلَفٍ ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ حَصَلَ فِي مِلْكِ الْقَابِضِ فَلَا يَضُمُّهُ وَيَسْتَرِدُّ ذَلِكَ (بِلَا زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ) كَلْبَيْنِ وَوَلَدٍ بِخِلَافِ الْمُتَّصِلَةِ كَسِمَنِ وَكَبِيرٍ (وَلَا أَرْضٍ نَقْصِ صِفَةٍ) كَمَرَضٍ (إِنْ حَدَثَا قَبْلَ سَبَبِ الرَّدِّ) لِخُدُوثِهِمَا فِي مِلْكِ الْقَابِضِ فَلَا يَضُمُّهُمَا.

نَعَمْ لَوْ كَانَ الْقَابِضُ غَيْرَ مُسْتَحِقِّ حَالِ الْقَبْضِ اسْتَرَدَّا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَخَرَجَ بِنَقْصِ الصَّفَةِ نَقْصُ الْعَيْنِ كَمَنْ عَجَلَ بِعَبْرَيْنِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّ الْبَاقِيَّ وَقِيَمَةَ التَّالِفِ وَبِخُدُوثِ الْأَمْرَيْنِ قَبْلَ السَّبَبِ مَا لَوْ حَدَثَا بَعْدَهُ، أَوْ مَعَهُ فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّهُمَا وَقَوْلِي صِفَةً إِلَى آخِرِهِ مِنْ زِيَادَتِي وَإِنَّمَا يَسْتَرِدُّ (إِنْ عَلِمَ قَابِضُ التَّعْجِيلِ) بِشَرْطِ كَأَنَّ شَرْطَ اسْتِرْدَادِ الْمَانِعِ بَعْرَضٍ، أَوْ بِدُونِهِ كَهَذِهِ رِكَاتِي الْمُعْجَلَةُ لِلْعِلْمِ بِالتَّعْجِيلِ فِيهِمَا، وَقَدْ بَطَلَ وَعَمَلًا بِالشَّرْطِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَرِدَّ بَلْ تَقَعُ تَفْلًا (وَحَلَفَ قَابِضٌ) أَوْ وَارِثُهُ (فِي) اخْتِلَافِهِمَا فِي (مُثَبِّتِ اسْتِرْدَادٍ) وَهُوَ وَاحِدٌ مِمَّا ذَكَرَ فَيُصَدَّقُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ الشَّرْحُ

(بَابُ تَعْجِيلِ الرِّكَاءِ) أَيُّ بَابُ بَيَانِ جَوَازِهِ وَعَدَمِهِ وَقَدْ مَنَعَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صِحَّةَ التَّعْجِيلِ وَتَبِعَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ أَئِمَّتِنَا ؛ وَدَلِيلُنَا {أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ لِلْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ حِينَ سَأَلَهُ فِي ذَلِكَ} ؛ وَلِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ عَجَلَ رِفْقًا فَجَارَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَجَلِهِ كَالدَّيْنِ وَأَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ وَجَبَ بِسَبَبَيْنِ فَجَارَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَتَقْدِيمِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْحَنْثِ وَقَدْ وَافَقَ الْمُخَالَفُ عَلَيْهَا بِرِمَاوِيِّ.

(قَوْلُهُ: وَمَا يُذَكَّرُ مَعَهُ) أَيُّ مِنْ حُكْمِ الْإِسْتِزْدَادِ، وَمِنْ حُكْمِ الْإِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمَا فِي مُنْبِتِ الْإِسْتِزْدَادِ، وَمِنْ أَنَّهُ لَا يَصُرُّ غِنَاهُ بِهَا، وَمِنْ قَوْلِهِ: وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقَ شَرِكَةٍ.

(قَوْلُهُ: صَحَّ تَعَجُّيلُا لِعَامِ الْإِخ) مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْوَلِيِّ أَمَّا هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعَجُّيلُ عَنْ مُوَلِّيهِ سِوَاءِ الْفِطْرَةِ وَغَيْرِهَا نَعَمْ إِنْ عَجَلَ مِنْ مَالِهِ جَارَ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م ر شَوْبَرِي قَالَ ع ش وَلَا يَرْجِعُ الْوَلِيُّ عَلَى الْمُوَلَّى عَلَيْهِ وَإِنْ نَوَى الرُّجُوعَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ بِمَا يَصْرِفُهُ عَنْهُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ وَلَا حَاجَةَ لَهُ فِي هَذَا التَّعَجُّيلِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: لِعَامِ اللَّامِ بِمَعْنَى عَنْ، أَيُّ عَنْ وَاجِبِ عَامٍ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلِفِطْرَةِ الْإِخ.

(قَوْلُهُ: انْعَقَدَ) أَيُّ وَجَدَ وَقَوْلُهُ: حَوْلُهُ أَيُّ ابْتِدَاءُ حَوْلِهِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ ابْتِنَاعَ) أَيُّ اشْتَرَى عَرْضَ تِجَارَةٍ.

(قَوْلُهُ: فَعَجَّلَ زَكَاتَهُمَا) أَيُّ الْمَائَتَيْنِ وَهَذَا لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ أَرْبَعِمَائَةٍ جَارَ إِذَا كَانَتْ الْعُرُوضُ شُأَوِيهَا آخِرَ الْحَوْلِ كَمَا قَالَهُ ع ش قَالَ شَيْخُنَا وَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ فَعَجَّلَ زَكَاةَ أَرْبَعِمَائَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ أَكْثَرَ مِنْهَا جَارَ.

(قَوْلُهُ: وَهُوَ يُسَاوِيهِمَا) أَيُّ وَلَوْ بِالْقَدْرِ الْمُخْرَجِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْبَاقِي فِي مِلْكِهِ أَه بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: فَيَجْزِيهِ الْمَعْجَلُ، وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ الْمَالَ الْإِخ) وَكَأَنَّهُمْ اغْتَفَرُوا لَهُ تَرَدُّدَ النَّيَّةِ إِذْ الْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ لِضَرُورَةِ التَّعَجُّيلِ، وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزُ تَعَجُّيلُ أَصْلًا لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا لِلْسُّبُكِيِّ هُنَا.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ الْمَالَ الْإِخ) هَذِهِ الْعَايَةُ عَلِمَتْ مِنْ قَوْلِهِ: أَوَّلًا وَلَوْ بِدُونِ نَصَابٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَكَرَهَا تَوَطُّئَةً لِقَوْلِهِ: بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ الْإِخ وَلِقَوْلِهِ: وَكَلَامُ الْأَصْلِيِّ الْإِخ تَأَمَّلْ أَ ط ف.

(قَوْلُهُ: يَفْتَضِي الْمَنْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيُّ حَيْثُ قَالَ وَلَا يَجُوزُ تَعَجُّيلُ الزَّكَاةِ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ مُرَادًا أَيُّ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْأَصْلِيِّ مَفْرُوضٌ فِي الزَّكَاةِ الْعَيْنِيَّةِ لَا فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِآخِرِ الْحَوْلِ قَرَّرَهُ شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ: يَجْزِي لِلأَوَّلِ فَقَطْ) أَيُّ يَجْزِي مِنْهُ مَا يَخُصُّ الْأَوَّلَ وَالْبَاقِي يَسْتَرِدُّهُ.

فَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ لِصِدْقِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ بِأَنَّ جَمِيعَ مَا عَجَّلَ لِلْعَامِينَ يَجْزِي لِلأَوَّلِ فَقَطْ وَلَا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ شَيْءٌ.

(قَوْلُهُ: تَسَلَّفَ) أَيُّ قَدَّمَ، أَوْ تَعَجَّلَ ح ف وَقَوْلُهُ: صَدَقَةَ عَامِينَ يَجُوزُ تَنْوِينُ صَدَقَةٍ وَإِصْافَتُهَا وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ لِلْجَوَابِ الْمَذْكُورِ كَمَا فِي الْبِرَمَاوِيِّ.

(قَوْلُهُ: وَصَحَّ الْإِسْنَوِيُّ) ضَعِيفٌ.

وَقَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ أَيُّ عَلَى تَصْحِيحِ الْإِسْنَوِيِّ.

(قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِانْعِقَادِ الْحَوْلِ مَا لَوْ لَمْ يَنْعَقِدْ) وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ عَجَلَ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِينَ لِعَامٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا نَصَابًا لِانْعِقَادِ الْحَوْلِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا شَوْبَرِيٍّ.

(قَوْلُهُ: وَلِفِطْرَةِ) أَيُّ عَنْ فِطْرَةِ أَيُّ زَكَاةِ فِطْرِ وَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ التَّعَجُّيلَ كَمَا فِي ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَجِبَ بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر لِانْعِقَادِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ إِذْ هِيَ وَجَبَتْ بِسَبَبَيْنِ رَمَضَانَ وَالْفِطْرِ مِنْهُ وَقَدْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا فَجَارَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْآخَرِ ؛ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ بِيَوْمٍ، أَوْ يَوْمَيْنِ جَائِزٌ

بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ فَأُلْحِقَ الْبَاقِي بِهِ قِيَاسًا بِجَامِعِ إِخْرَاجِهَا فِي جُزْءٍ مِنْهُ.

(قَوْلُهُ: فَهُوَ) أَيُّ رَمَضَانَ سَبَبٌ وَالْوَجْهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ السَّبَبَ الْأَوَّلَ رَمَضَانُ كُلًّا، أَوْ بَعْضًا أَيْ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ كُلِّهِ وَبَعْضِهِ فَصَحَّ.

قَوْلُهُ: لَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ وَقَوْلُهُمْ: هُنَاكَ مَعَ إِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَهَذَا فِي غَايَةِ الظُّهُورِ وَلَكِنَّهُ قَدْ يَشْتَبِهُ مَعَ عَدَمِ التَّأَمُّلِ سَمِ أَيُّ: لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: مَا ذُكِرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ هُوَ إِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا كُلِّهِ هـ فَإِذَا عَجَّلَهَا فِي رَمَضَانَ يُقَالُ إِنَّهُ عَجَّلَهَا عَنْ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ وَهُوَ الْفِطْرُ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْآخَرُ فَقَدْ عَجَّلَهَا فِيهِ لَا عَنْهُ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ إِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ بَيَانٌ لِأَقْلٍ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ السَّبَبُ الْأَوَّلُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: أَمَّا بَعْدُهُ فَيَصِحُّ) أَيُّ حَيْثُ كَانَ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِ التَّمَرِّ وَالْحَبِّ اللَّذَيْنِ أَرَادَ الْإِخْرَاجَ عَنْهُمَا لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مِنَ الرُّطْبِ، أَوْ الْعِنَبِ قَبْلَ جَفَافِهِ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ جَفَّ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُخْرَجَ يُسَاوِي الْوَاجِبَ بَعْدَ جَفَافِهِ، أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ ع ش عَلَى م ر قَوْلُهُ: وَشَرَطَ لِإِجْزَاءِ الْمُعْجَلِ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْمُسْتَحَقِّ كَوْنُهُ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَقَدْ أَخَذَ وَوَقَّتَ الْوُجُوبَ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا كَأَنِ ارْتَدَّ بَعْدَ الْأَخْذِ ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ تِمَامِ الْحَوْلِ وَكَذَا لَوْ غَابَ عِنْدَ الْحَوْلِ، أَوْ قَبْلَهُ، وَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ، أَوْ اخْتِيَاجُهُ أَجْزَاءَ الْمُعْجَلِ كَمَا فِي فِتَاوَى الْحَنَاطِيِّ وَهُوَ أَقْرَبُ الْوُجْهِينِ فِي الْبَحْرِ، وَأَمَّا الْمَالِكُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ جَمِيعِ الْحَوْلِ شَرَحَ م ر فَقَوْلُهُمْ: يُشْتَرَطُ فِي الْأَخْذِ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْإِسْتِحْقَاقِ وَقَدْ الْوُجُوبِ أَيْ يَقِينًا وَاسْتِصْحَابًا.

(قَوْلُهُ: وَالْمُسْتَحَقُّ) اعْتَمَدَ م ر أَنَّهُ لَا يَضُرُّ كَوْنُ الْمَالِ، أَوْ الْأَخْذِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ بِبَلَدٍ آخَرَ سَمِ عَلَى حَجِّ وَع ش وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ لَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لِقُرَاءَةِ بَلَدٍ حَوْلَانَ الْحَوْلِ فِي غَيْرِ الْمُعْجَلَةِ ح ف.

(قَوْلُهُ: أَهْلًا) الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ مُتَّصِفًا بِصِفَةِ الْوُجُوبِ وَالْأَخْذِ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ ؛ لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ تَنْبُتُ بِالْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَصْفَيْهِمَا بِالْأَهْلِيَّةِ وَصْفُهُمَا بِالْوُجُوبِ وَالْإِسْتِحْقَاقِ الْمُرَادُ هُنَا شَرَحَ م ر بِيَزَادَةٍ، فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّ التَّعْبِيرَ بِالْأَهْلِيَّةِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ.

(قَوْلُهُ: هُوَ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِآخِرِ الْحَوْلِ) أَيُّ لِيُشْمِلَ زَكَاةَ الْفِطْرِ وَالنَّابِتِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ الْمُسْتَحَقُّ مُرْتَدًّا) بِخِلَافِ الْمَالِكِ إِذَا ارْتَدَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْوُجُوبِ ع ش.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَضُرُّ تَلَفُ الْمُعْجَلِ) أَيُّ لَا يَضُرُّ فِي إِجْزَائِهِ.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ مَا لَوْ عَجَلَ الْخ) أَيُّ لَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ وَشَرَطَ الْخ أَيُّ لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِ مَا قَالَهُ شَرْطًا تَخَلَّفَ الشَّرْطُ عَنْهُ أَيْ لِإِمْكَانِ تَخَلُّفِ الْمَشْرُوطِ لِقَدَرِ سَبَبٍ، أَوْ شَرَطِ آخَرَ، أَوْ وُجُودِ مَانِعٍ وَهَذَا قَدْ قُفِدَ شَرْطُ آخَرَ صَرَّحَ بِهِ حَجَّ فَقَالَ نَعَمْ يُشْتَرَطُ مَعَ بَقَاءِ ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْوَاجِبُ، وَإِلَّا كَانَ عَجَلُ بِنْتِ مَخَاضٍ إِلَى أَنْ قَالَ: وَهَذِهِ الصُّورَةُ تَغَيَّرَ فِيهَا الْوَاجِبُ فَلَمْ تَرِدْ هـ.

(قَوْلُهُ: مَا لَوْ عَجَلَ بِنْتُ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ) أَنْظُرْ لَوْ عَجَلَ عَنْهَا بِنْتُ لَبُونٍ وَلَعَلَّ الْوَجْهَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ فَلْيُحَرَّرْ كَاتِبُهُ شَوْبَرِيٌّ.

(قَوْلُهُ: وَلَبَغَتْ سِنًا وَثَلَاثِينَ) أَيُّ بِالنِّسْبَةِ أَخْرَجَهَا.

(قَوْلُهُ: مَعَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ) وَهُوَ كَوْنُ الْمَالِكِ أَهْلًا لَوُجُوبِهَا، وَالْمُسْتَحَقُّ أَهْلًا لِأَخْذِهَا وَقَدْ الْوُجُوبِ وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَمْ يَجُزْ.

(قوله: بَلْ يَسْتَرِدُّهَا وَيُعِيدُهَا إِلَيْكَ) مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُجَدِّدْ لَهَا نِيَّةً بِأَنْ يَنْوِي أَنَّهَا عَنْ السَّنَةِ وَالثَّلَاثِينَ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِرْدَادُهَا وَلَا إِخْرَاجُ غَيْرِهَا شَيْخُنَا وَفِي ع ش مَا نَصُّهُ يُتَجَبَّهُ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْإِجْرَاءِ بِاعْتِبَارِ الدَّفْعِ السَّابِقِ وَالنِّيَّةِ السَّابِقَةِ فَلَوْ نَوَى بَعْدَ أَنْ صَارَتْ بِنْتٌ لُبُونٍ رَفَعَهَا عَنْهَا وَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْقَبْضُ وَهِيَ بِيَدِ الْمُسْتَحِقِّ فَيَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ حِينَئِذٍ عَنْ الزَّكَاةِ ا هـ.

(قوله: ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِلَيْكَ) الْأَوَّلَى الْجَوَابُ بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْمَالُ الْمُعَجَّلُ عَنْهُ إِلَى نَصَابٍ آخَرَ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا ح ف وَذَكَرَهُ حَجَّ. (قوله: وَجُودُ الْمَشْرُوطِ) وَهُوَ إِجْرَاءُ الْمُعَجَّلِ.

(قوله: وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِهَا) أَيُّ الزَّكَاةِ الْمُعَجَّلَةِ إِمَّا لِكثَرَتِهَا، أَوْ تَوَالِدِهَا، أَوْ تِجَارَتِهِ فِيهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ شَرَحَ م ر.

(قوله: وَلَوْ مَعَ غَيْرِهَا) فَلَوْ تَلَفَتْ وَكَانَ الرُّجُوعُ لِبَدْلِهَا يُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِهِ عَنِ الْغِنَى كَانَ كَالْعَدَمِ س م. (قوله: لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِيَسْتَعْنِيَ) أَيُّ وَلَئِنَّا لَوْ أَخَذْنَا مَا بَعْدَ غِنَاهُ بِهَا لَأَفْتَقَرَّ وَاحْتَجْنَا إِلَى رَدِّهَا لَهُ فَأَثْبَاتُ الْإِسْتِزْجَاعِ يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِهِ شَرَحَ م ر.

(قوله: وَيَضُرُّ غِنَاهُ بِغَيْرِهَا) كَأَنَّ أَخَذَ الْمُعَجَّلَةَ وَأَخَذَ أُخْرَى غَيْرَ مُعَجَّلَةٍ وَاسْتَعْنَى بِغَيْرِ الْمُعَجَّلَةِ فَيَسْتَرِدُّ الْمُعَجَّلَةَ حِينَئِذٍ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْنَى بِغَيْرِهَا عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ أَفَادَهُ شَيْخُنَا قَالَ حَجَّ وَصَوَّرْتُهَا أَنْ تَتَلَفَ الْمُعَجَّلَةُ ثُمَّ يَحْصُلُ لَهُ زَكَاةٌ أُخْرَى يَسُدُّ مِنْهَا بَدَلَ الْمُعَجَّلَةِ ثُمَّ يَبْقَى مِنْهَا مَا يُغْنِيهِ أَوْ تَبْقَى وَيَكُونُ حَالُ قَبْضِهِمَا مُحْتَاجًا لَهُمَا، ثُمَّ تَغْيِيرُ حَالِهِ عِنْدَ الْحَوْلِ بِأَنْ صَارَ غَنِيًّا فَصَارَ يَكْفِيهِ أَحَدُهُمَا وَهُمَا فِي يَدِهِ وَرَجَّحَ السُّبُكِيُّ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُ مُعَجَّلَتَيْنِ أَنَّ الثَّانِيَةَ أَوْلَى بِالْإِسْتِزْجَاعِ إِنْ أَخَذَهُمَا مُرْتَبًا فَإِنْ أَخَذَهُمَا مَعًا فَيُجْبَرُ عَلَى رَدِّ إِحْدَاهُمَا وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا وَاجِبَةً فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلَةُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَةَ لَا يَضُرُّ عُروضُ الْمَانِعِ بَعْدَ قَبْضِهَا شَوْبَرِي.

(قوله: كَزَكَاةٍ وَاجِبَةٍ) أَيُّ غَيْرِ مُعَجَّلَةٍ.

(قوله: أَخَذَهَا بَعْدَ أُخْرَى) نَعَتْ لِكُلِّ مِنَ الْوَاجِبَةِ وَالْمُعَجَّلَةِ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِأَوْ وَقَوْلُهُ: بَعْدَ أُخْرَى أَيُّ بَعْدَ أُخْرَى مُعَجَّلَةٍ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ اسْتَعْنَى بِهَا أَيُّ بِالثَّانِيَةِ وَقَدْ تَلَفَتْ الْأَوَّلَى الْمُعَجَّلَةَ، وَإِلَّا بِأَنْ بَقِيَتْ فَلَا يَأْخُذُ مِنَ الثَّانِيَةِ إِلَّا مَا يُغْنِيهِ.

ا هـ.

ح ل.

وَالْمُرَادُ بِالْغِنَى مَا يَمْنَعُ أَخَذَ الزَّكَاةِ كَأَنَّ حَصَلَتْ لَهُ زَكَاةٌ، أَوْ أَمْوَالٌ تَكْفِيهِ الْعُمَرُ الْغَالِبَ.

(قوله: وَإِذَا لَمْ يَجْزِ الْمُعَجَّلُ إِلَيْكَ) وَلَيْسَ لَهُ الْإِسْتِرْدَادُ قَبْلَ عُروضِ الْمَانِعِ لِتَبَرُّعِهِ بِالتَّعْجِيلِ فَا مَتَّعَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ فِيهِ كَمَنْ عَجَلَ دَيْنًا مُوجِبًا حَتَّى لَوْ شَرَطَ الْإِسْتِرْدَادَ بِدُونِ مَانِعٍ لَمْ يَسْتَرِدَّ وَالْقَبْضُ حِينَئِذٍ صَحِيحٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِفَسَادِ الشَّرْطِ لِتَبَرُّعِهِ حِينَئِذٍ بِالدَّفْعِ شَرَحَ م ر.

(قوله: اسْتَرَدَّ) وَلَا يَحْتَاجُ الْإِسْتِرْدَادُ إِلَى لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَرَجَعْتُ بَلْ يَنْتَقِضُ بِنَفْسِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْمُعَجَّلَ يَنْتَقِلُ لِلدَّافِعِ بِمُجَرَّدِ وُجُودِ السَّبَبِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ شَوْبَرِي وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْقَابِضِ فِي مُقَابَلَةِ التَّفَقُّهِ لِأَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَى نِيَّةٍ أَنْ لَا يَرْجِعَ قِيَاسًا عَلَى الْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِدًا ع ش.

(قَوْلُهُ: مِنْ مِثْلٍ) كَأَنَّ عَجَلَ زَكَاةِ النَّمَارِ بَعْدَ صَلَاحِهَا، أَوْ الْحُبُوبِ بَعْدَ اسْتِدَادِهَا كَأَنَّ أَخْرَجَ تَمْرًا، أَوْ حَبًّا مِنْ عِنْدِهِ قَبْلَ جَفَافِ النَّمَارِ وَتَصْنِيفِ الْحُبُوبِ بِرِمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: إِنْ تَلَفَ) وَفِي مَعْنَى التَّلَفِ الْبَيْعُ، وَتَحْوُهُ وَبَقِيَ مَا لَوْ وَجَدَهُ مَرْهُونًا وَالْأَقْرَبُ فِيهِ أَخَذَ قِيَمَتِهِ لِلْحَيْلُولَةِ، أَوْ يَصْبِرَ إِلَى فِكَاحِهِ أَخَذًا مِمَّا فِي الْبَيْعِ ع ش.

(قَوْلُهُ: حَصَلَ فِي مِلْكِ الْقَابِضِ) يُشْعِرُ بِأَنَّ الْقَابِضَ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ حَالِ الْقَبْضِ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ وَقَتِ التَّلَفِ لِعَدَمِ مِلْكِهِ لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي مِنْ اسْتِزَادِ الزِّيَادَةِ الْمُتَفَصِّلَةِ وَمَا مَعَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

(قَوْلُهُ: بِلَا زِيَادَةٍ مُتَفَصِّلَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَقِيقَةً كَالْوَلَدِ وَالْكَسْبِ، أَوْ حُكْمًا كَاللَّبَنِ بِضَرْعِ الدَّابَّةِ وَالصُّوفِ بِظَهْرِهَا كَمَا فِي الْمَوْهُوبِ لِلْوَلَدِ، وَالْمَبِيعِ لِلْمُفْلِسِ بِجَامِعِ خُذُوثِ الزِّيَادَةِ فِي مِلْكِ الْآخِذِ هـ وَقَوْلُهُ: وَالصُّوفِ بِظَهْرِهَا أَيَّ إِذَا بَلَغَ أَوَّانُ جَرِّهِ كَمَا قَيَّدَ بِهِ الشَّهَابُ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ، أَوَّانُ الْجَرِّ عَادَةً فَهُوَ مِنَ الزِّيَادَةِ الْمُتَصِّلَةِ وَلَا يُشْكَلُ اللَّبُّ بِالضَّرْعِ وَالصُّوفُ بِالظَّهْرِ بِالْحَمَلِ خُصُوصًا مَا بَلَغَ أَوَّانَ الْوَضْعِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَمَّا كَانَ مَقْدُورًا عَلَى فَصْلِهِ كَانَ كَالْمُتَفَصِّلِ بِخِلَافِ الْحَمَلِ فَلْيَتَأَمَّلْ شَوْبَرِيٍّ.

(قَوْلُهُ: وَلَوْلَا) قَالَ شَيْخُنَا بِخِلَافِ الْحَمَلِ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُتَصِّلَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا م ر وَنُوزِعَ فِيهِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ كَالْمُتَصِّلَةِ إِلَّا فِي الْفَلَسِ وَعَلَّوْهُ بِتَقْصِيرِ الْمُفْلِسِ فَلْيُرَاجَعْ ق ل عَلَى التَّحْرِيرِ أَيَّ فَلَمَّا جَاءَ السَّبَبُ مِنْ جِهَتِهِ مَكَّنَا الْبَائِعَ مِنَ الرَّجُوعِ فِي الْوَلَدِ ع ن وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ إِنَّ الْحَمَلَ مِنَ الزِّيَادَةِ الْمُتَفَصِّلَةِ إِلَّا فِي هَذَا الْبَابِ وَبَابِ الْفَلَسِ.

(قَوْلُهُ: وَلَا أَرُشِ نَقْصِ صِفَةٍ) الْمُرَادُ بِنَقْصِ الصِّفَةِ مَا لَا يُفْرَدُ بِعَقْدٍ فَيَشْمَلُ نَقْصَ جُزْءٍ مِنْهُ كَرَجُلٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالصِّفَةِ مَا قَابِلَ الْعَيْنِ ح ف.

(قَوْلُهُ: اسْتَرَدَّ) أَيَّ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، وَالتَّعْبِيرُ بِالِاسْتِزَادِ فِيهِ مُسَامَحَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرُشِ.

(قَوْلُهُ نَقْصُ الْعَيْنِ) أَيَّ وَهُوَ مَا يُفْرَدُ بِعَقْدٍ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ ع ن.

(قَوْلُهُ: وَقِيَمَةُ التَّلَفِ) وَأَرُشِ النَّقْصِ هُنَا قِيَمَةُ التَّلَفِ.

(قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّهُمَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَدَثَ النَّقْصُ بِلَا تَقْصِيرٍ كَافَّةً سَمَاقِيَّةً وَهُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يَسْلَمَهَا لِمَالِكِهَا لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِغَرَضِ نَفْسِهِ فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِيٍّ عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: إِنْ عَلِمَ قَابِضٌ) أَيَّ مَعَ الْقَبْضِ، أَوْ بَعْدَهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ز ي وَالْمُرَادُ بِالْبَعْدِيَّةِ مَا قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِيهِ حَجَّ.

(قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يُوَجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) أَيَّ مِنَ الشَّرْطِ وَالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ وَكَانَ الْأَخْصَرُ أَنْ يَقُولَ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْبُخ.

(قَوْلُهُ: بَلْ نَقَعَ نَفْلًا) هَلْ مِثْلُ الْمُعْجَلِ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ دَفَعَ عَنْ ذَلِكَ الْمَالِ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ فَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ تَالِفًا فَيَقَعُ نَفْلًا أَنْظَرُهُ ح ل.

(قَوْلُهُ: فِي مُثَبِّتِ اسْتِزَادِ) بِأَنَّ ادَّعَى الْمَالِكُ وَجُودَهُ وَالْقَابِضُ عَدَمَهُ.

(قَوْلُهُ: وَهُوَ وَاحِدٌ مِمَّا ذُكِرَ) أَيَّ مِنَ الشَّرْطِ وَالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ وَفِي تَلَفِ الْمَالِ وَكَوْنِ الْمَالِكِ وَالْآخِذِ غَيْرِ أَهْلِ لِلْوُجُوبِ وَالِاسْتِحْقَاقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ شَيْخُنَا

(وَالرَّكَاهُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ) الَّذِي تَجِبُ فِيهِ (تَعَلُّقَ شَرِكَةٍ) بِقَدْرِهَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِهَا أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا كَمَا يَقْسِمُ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ قَهْرًا إِذَا امْتَنَعَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ مِنْ قِسْمَتِهِ وَإِنَّمَا جَارَ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِهِ، لِبِنَاءِ أَمْرِهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ وَالْإِزْفَاقِ، وَالْوَاجِبُ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَالِ كَشَاةٍ وَاجِبَةً فِي الْإِبِلِ مَلَكُ الْمُسْتَحْقُّونَ بِقَدْرِ قِيمَتِهَا مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مِنْ جِنْسِهِ كَشَاةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً فَهَلِ الْوَاجِبُ شَاةً، أَوْ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاةٍ وَجْهَانِ أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِي (فَلَوْ بَاعَهُ) أَيَّ مَا تَعَلَّقْتُ بِهِ الرَّكَاهُ (أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا بَطَلَ فِي قَدْرِهَا) وَإِنْ أَبْقَى فِي الثَّانِيَةِ قَدْرَهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْتَحْقِّينَ شَائِعٌ فَأَيُّ قَدْرِ بَاعَهُ كَانَ حَقُّهُ وَحَقَّهُمْ نَعَمْ لَوْ اسْتَنْتَى قَدْرَ الرَّكَاهِ كَيْعُنُكَ هَذَا إِلَّا قَدْرَ الرَّكَاهِ صَحَّ الْبَيْعُ كَمَا جَرَمَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ رَكَاهِ الثَّمَارِ لَكِنْ شَرَطَ الْمَاوَرِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ ذِكْرَهُ أَهْوَ عَشْرٌ، أَوْ نِصْفٌ؟ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ جَهْلُهُ (لَا) إِنْ بَاعَ (مَالَ نَجَارَةٍ بِلَا مُحَابَاةٍ) فَلَا يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الرَّكَاهِ الْقِيَمَةُ وَهِيَ لَا تَفُوتُ بِالْبَيْعِ وَقَوْلِي، أَوْ بَعْضُهُ مَعَ قَوْلِي لَا مَالَ لِي آخِرُهُ مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ: تَعَلَّقَ شَرِكَةٍ) وَهِيَ شَرِكَةٌ غَيْرُ مَحْضَةٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا جَارَ الْخ. (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا جَارَ إِخْرَاجُهَا) وَارِدٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَلَّقَ شَرِكَةٍ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ. (قَوْلُهُ: لِبِنَاءِ أَمْرِهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ) يَعْتَذِرُ بِذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عَدَمِ الْمُشَارَكَةِ فِيمَا يَحْصُلُ مِنَ الْفَوَائِدِ كَالنَّسْلِ وَالذَّرِّ بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ: أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي) مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ: كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِي الْخ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَدْرِهَا شَاةً لَبْطَلَ فِي الْجَمِيعِ لِإِبْهَامِ الشَّاةِ فَيَصِيرُ الْمَبِيعُ مَجْهُولًا.

(قَوْلُهُ: بَطَلَ فِي قَدْرِهَا) أَيُّ إِنْ كَانَ مِنَ الْجِنْسِ فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ كَشَاةٍ فِي خَمْسَةِ أْبْعَرَةٍ بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ لِلْجَهْلِ بِقِيَمَةِ الشَّاةِ لَا فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطُّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ع ن وَعِبَارَةٌ سَمِ عَلَى حَجِّ بَطَلَ فِي قَدْرِهَا وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاةٍ فِي مَسْأَلَةِ الشَّيَاهِ وَهُوَ رُبُعُ عَشْرٍهَا مَثَلًا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوَاجِبَ شَائِعٌ لَا مُبْهَمٌ وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْقَمُولِيِّ قَالَ حَجَّ فَيَرُدُّهُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ ه قَالَ سَمِ أَيُّ بَانَ يَرُدُّ شَاةً فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعِينَ بِدَلِيلِ سِيَاقِ كَلَامِهِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَرُدُّ قَدْرَهَا مُتَمَيِّزًا لَا شَائِعًا إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ بَعْدَ رَدِّ الْمُشْتَرِي قَدْرَهَا مُتَمَيِّزًا يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ مَا بَقِيَ بَعْدَهُ فَفِيهِ إِشْكَالٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ تَبْطُلَ الْبَيْعُ فِي جُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَاةٍ، ثُمَّ إِذَا رَدَّ الْمُشْتَرِي وَاحِدَةً مِنْهَا انْقَلَبَ الْبَيْعُ صَحِيحًا فِي جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَا عَدَا هَذِهِ الْوَاحِدَةَ وَقَدْ يُجَابُ بِالتَّزَامِ ذَلِكَ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرِكَةُ الْمُسْتَحَقِّ ضَعِيفَةً غَيْرَ حَقِيقَةٍ ضَعَفَ الْحُكْمُ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ فِي كُلِّ جُزْءٍ وَجَارَ أَنْ يَرْتَفِعَ هَذَا الْحُكْمُ بِرَدِّ الْمُشْتَرِي وَاحِدَةً إِلَى الْبَائِعِ، أَوْ بِأَنَّ غَايَةَ الْبُطْلَانِ بَقَاءُ مِلْكِ الْمُسْتَحَقِّ لِجُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَاةٍ وَهُوَ يَنْقُطِعُ بِرَدِّ شَاةٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِسْتِدَالِ.

لَكِنْ قِيَاسُ أَنَّ الَّذِي يَبْطُلُ فِيهِ الْبَيْعُ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاةٍ مَثَلًا أَنَّ الَّذِي يَرُدُّهُ الْمُشْتَرِي جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاةٍ مَثَلًا هـ.

(قَوْلُهُ وَإِنْ أُلْقِيَ فِي الثَّانِيَةِ قَدْرَهَا) أَيُّ وَلَمْ يَنْوَ بِهِ الرَّكَاهَ وَهُوَ مُعَيَّنٌ بِأَنَّ قَالَ هَذِهِ الشَّاةُ لِلرَّكَاهِ ح ل. (قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ اسْتَنْتَى قَدْرَ الرَّكَاهِ) أَيُّ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ كَيْعُنُكَ هَذَا الثَّمَرُ، أَوْ النَّقْدُ وَأَمَّا فِي الْمَاشِيَةِ فَلَا

يَصِحُّ إِذَا قَالَ ذَلِكَ بَلَّ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ إِلَّا هَذِهِ الشَّاةُ ح ل أَي ؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الشَّاةِ الَّتِي هِيَ قَدْرُ الزَّكَاةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ عَيَّنَهَا لَهَا وَأَنَّهُ إِنَّمَا بَاعَ مَا عَدَاهَا شَرْحُ م ر فَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْهَا بِأَنْ قَالَ بِعْتُكَ هَذِهِ الشَّاةُ إِلَّا قَدْرَ الزَّكَاةِ بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ قَدْرَ الزَّكَاةِ الَّذِي اسْتِثْنَاهُ شَّاةٌ مُبْهَمَةٌ وَإِبْهَامُهَا يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِالْمَبِيعِ ع ش هَذَا لَا يَظْهَرُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْوَاجِبَ شَّاةٌ مُبْهَمَةٌ وَأَمَّا عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَّاةٍ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ فِيمَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ.

(قَوْلُهُ: صَحَّ الْبَيْعُ) أَيِ قِطْعًا كَمَا قَالَه حَجَّ وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ مَقْطُوعٌ بِهِ وَمَا قَبْلَهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَأَنْدَفَعَ مَا يُقَالُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْتَدْرِكِ وَالْمُسْتَدْرَكِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي الْحَالَيْنِ يَصِحُّ فِيمَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ وَحِينَئِذٍ فَلَا مَوْقِعَ لِذَلِكَ فِي كَلَامِ مَنْ لَمْ يَحْكُ الْخِلَافَ كَالشَّارِحِ وَلَعَلَّهُ تَبَعَ الْمَحَلِّيَّ تَأْمُلُ وَالْأَحْسَنُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِسْتِثْنَاءِ يَكُونُ الْبَيْعُ قَدْ وَرَدَ عَلَى قَدْرِ الزَّكَاةِ أَيْضًا، ثُمَّ بَطَلَ فِيهِ فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَعِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَتَعَلَّقْ الْبَيْعُ بِقَدْرِ الزَّكَاةِ أَصْلًا كَمَا فِي سَم وَ ع ش.

فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقَدْرُ الَّذِي فَاتَ عَلَى الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ قَبَضَهُ كَمَا فِي ابْنِ حَجَرٍ وَعَلَى الثَّانِي يَسْتَقِرُّ الثَّمَنُ بِجَمِيعِهِ وَلَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ.

(قَوْلُهُ: بِلَا مُحَابَاةٍ) أَيِ مُسَامَحَةٍ وَأَمَّا إِذَا بَاعَهُ بِمُحَابَاةٍ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ فِيمَا قِيمَتُهُ قَدْرُ الزَّكَاةِ مِنَ الْمُحَابَى بِهِ وَإِنْ أَفَرَزَ قَدْرَهَا ابْنُ حَجَرٍ كَأَنْ بَاعَ مَا يُسَاوِي أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا بِعِشْرِينَ، فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي رُبْعِ عَشْرِ الْمُحَابَى بِهِ وَهُوَ مَا يُقَابِلُ نِصْفَ مِثْقَالٍ مِنَ الْعِشْرِينَ النَّاقِصَةِ مِنْ ثَمَنِهِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَرِضَ بَطْلَانُ الْبَيْعِ فِيمَا ذَكَرَ مَعَ كَوْنِ الزَّكَاةِ مُتَعَلِّقَةً بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ صِحَّةُ الْبَيْعِ، وَوُجُوبُ زَكَاةِ الْقِيَمَةِ بِتَمَامِهَا وَهِيَ أَرْبَعُونَ دِينَارًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ م ر أَنَّهُ إِذَا بَاعَ غُرُوضَ التَّجَارَةِ بِدُونِ قِيَمَتِهَا زَكَاةً قِيمَتَهَا فَحَرَّرَ ذَلِكَ.